جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول / 2010

إعداد
عبد الرحمن يوسف سلامة

إشراف
د. عثمان عثمان

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2016م

التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول / 2010

إعداد

عبد الرحمن يوسف سلامة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2016/08/04م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. عثمان عثمان / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. أيمن طلال / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. أمجد أبو العز / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير (والدي العزيز- رحمه الله)

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة- رحمها الله)

إلى تلك التي تعبت معي طوال هذه الأعوام(زوجتي الغالية)

إلى أولادي الأعزاء

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي (إخوتي)

إلى أولئك الذين ضحوا بحياتهم من أجل الوطن ومن أجلنا جميعاً(الشهداء- رحمهم الله)

إلى الذين تركتهم خلفي وراء القضبان(المعتقلين)

إلى كل هؤلاء أهدي جهدي المتواضع هذا

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير إلى الأخ العزيز الدكتور عثمان عثمان لإشرافه على هذه الأطروحة، فقد كان لإشرافه وتوجيهاته ومتابعته العلمية وسعة صدره، الدور العظيم في إنجاز هذا العمل المتواضع.

والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الدكتور أمجد أبو العز والدكتور أيمن يوسف، وجميع دكاترة برنامج التخطيط والتنمية السياسية، الذي بفضلهم موجود أنا هنا.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول / 2010

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: اسم الطالب: عبد الحكيم يوسف عبد الحكيم سالم

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: ٤ / ٨ / ٢٠١٦

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ي
	الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها	**1**
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	5
3.1	أسئلة الدراسة	5
4.1	فرضية الدراسة	6
5.1	أهداف الدراسة	6
6.1	أهمية الدراسة	7
1.6.1	الأهمية العلمية	7
2.6.1	الأهمية العملية	7
7.1	منهجية الدراسة	7
8.1	حدود الدراسة	8
9.1	تقسيم الدراسة	8
10.1	مصطلحات ومفاهيم مرتبطة بالديمقراطية والتحول الديمقراطي	10
1.10.1	الثورة	10
2.10.1	الربيع العربي	10
3.10.1	المجتمع المدني	11
4.10.1	الحراك السياسي	12
5.10.1	الحزب	12
6.10.1	المجتمع	13
11.1	الدراسات السابقة	14
	الفصل الثاني: الإطار النظري للديمقراطية والتحول الديمقراطي	**23**

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.2	في مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي	24
1.1.2	الديمقراطية في العصر اليوناني	24
2.1.2	الديمقراطية في العصور الوسطى والحديثة	26
2.2	مفهوم التحول الديمقراطي	31
3.2	الاتجاهات النظرية للتحول الديمقراطي	36
4.2	آليات وأنماط التحول الديمقراطي	39
5.2	معايير ومؤشرات التحول الديمقراطي	43
6.2	الحراك الاجتماعي	43
1.6.2	نظريات الحراك والحركات الاجتماعية	45
2.6.2	النظريات والمداخل المفسرة للحراك والحرمات الاجتماعية	45
3.6.2	أنطونيو غرامشي ونظرية الهيمنة الثقافية	50
7.2	إطلالة على مفهوم الديمقراطية في الوطن العربي	54
8.2	معوقات التحول الديمقراطي في البلدان العربية	56
9.2	قراءه في مفهوم الثورة والربيع العربي	58
	الفصل الثالث: الدولة التونسية قبل الثورة	**62**
1.3	الإصلاحات التونسية قبل الاستعمار	63
2.3	مسار التجربة الديمقراطية أثناء النضال الوطني	65
3.3	مسار التجربة الديمقراطية في عهد بورقيبة	71
4.3	تجسيد بورقيبة للديكتاتورية	77
5.3	انتكاسة المسار الديمقراطي	79
6.3	المجالات التي قام بورقيبة بإجراء التحديثات عليها	81
7.3	الإرث البورقيبي	88
8.3	الانقلاب الأبيض	89
9.3	الديمقراطية الزائفة	93
10.3	عوامل نجاح الثورة التونسية	95
	الفصل الرابع: دور المؤسسة العسكرية والمجتمع التونسي والنخبة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة 2010	**104**

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.4	دور المؤسسة العسكرية التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة2010	105
1.1.4	واقع مؤسسة الجيش التونسي في عهد الحبيب بورقيبة	107
2.1.4	دور المؤسسة العسكرية التونسية في الحياة العامة في عهد زين العابدين بن علي	110
3.1.4	الجيش التونسي والثورة التونسية	113
4.1.4	أوجه الشبه والاختلاف بين المؤسسة العسكرية التونسية وبين المؤسسة العسكرية المصرية من ثورات الربيع العربي	115
2.4	دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي بعد ثورة 2010	121
1.2.4	دور المجتمع المدني في تونس	121
2.2.4	مؤسسات حقوق الإنسان	122
3.2.4	الجمعيات	122
4.2.4	مؤسسات المجتمع المدني في تونس بعد ثورة 2010	123
5.2.4	بيئات الحوار التونسي خلال المرحلة الانتقالية	125
3.4	دور النخب السياسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة 2010	129
1.3.4	ضعف المعارضة السياسية "النخبة المهمّشة" قبل ثورة كانون أول/2010	129
2.3.4	النخب السياسية ما بعد الثورة التونسية عام 2010	131
3.3.4	ضعف ثقة الشباب بالنخب	133
4.3.4	إضاءات حول النخب السياسية بعد الثورة	135
5.3.4	إعادة تكوين النخب السياسية التونسية	139
4.4	رؤية راشد الغنوشي للمفاهيم المتعلقة بالديمقراطية والعلمانية والتعددية والقضايا المتعلقة بالمرأة	140
	الفصل الخامس: دور الإعلام في التحول الديمقراطي بعد ثورة 2010	**150**
1.5	دور الإعلام التونسي قبل الثورة في إعاقة التحول الديمقراطي في تونس	151
2.5	دور وسائل الإعلام أثناء مرحلة التحول الديمقراطي	155

الرقم	الموضوع	الصفحة
3.5	العلاقة بين وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي	156
4.5	الإعلام خلال عملية التحول الديمقراطي: شروط النجاح والوظائف	157
1.4.5	شروط نجاح الإعلام في وظائفه الديمقراطية	157
2.4.5	وظائف الإعلام في دعم عملية التحول الديمقراطي	158
5.5	الإعلام التونسي خلال عملية التحول الديمقراطي بعد الثورة	160
6.5	الفوضى الإعلامية خلال عملية التحول أو الانتقال الديمقراطي	163
	الفصل السادس: المشهد السياسي في تونس بعد الثورة	**173**
1.6	السباق نحو الانتخابات	174
1.1.6	تجربة الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة	176
2.1.6	إنجازات انتخابات المجلس التأسيسي "الانتخابات التشريعية الأولى"	181
3.1.6	الصعوبات والإخفاقات التي واجهت الانتخابات التشريعية الأولى في تونس	183
2.6	الأزمة السياسية	188
3.6	الانتخابات التشريعية الثانية عام 2014 وانعكاسها على "حزب النهضة"	196
1.3.6	الانتخابات الرئاسية عام 2014 وتأثيرها على التحول السلمي في تونس	199
2.3.6	انجازات الانتخابات التشريعية الثانية عام 2014	202
3.3.6	الصعوبات والمعيقات التي اعترضت الانتخابات التشريعية والرئاسية عام 2014	204
4.6	تحديات ومعيقات التحول الديمقراطي في تونس	206
	النتائج والتوصيات	**211**
	قائمة المصادر والمراجع	**217**
	Abstract	**b**

التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول / 2010

إعداد

عبد الرحمن يوسف سلامة

إشراف

د. عثمان عثمان

الملخص

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة التجربة التونسية في التحول الـــديمقراطي منذ استقلال تونس وحتى بداية عام 2016، وتطرقت لمراحل هذا التحول عقب ثورة كانون أول عام 2010، وتناولت أهم التحديات والعقبات التي اعترضت طريق التحول الديمقراطي، وكيفية تغلُب الأحزاب السياسية والمجتمع المدني عليها، كما استعرضت الدراسة الدستور الجديد الـــذي أُقر خلال المرحلة الانتقالية، وآلية تعامله مع حرية التعبير وحقوق المرأة والحريات بمختلـــف أنواعها.

واعتمد الباحث بشكل رئيس على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، نظـــراً لتـــوفر مزايا فيه تساعد على تحليل المضمون العلمي للدراسة، إذ يتعامل هذا المـــنهج مـــع المشـــكلة وطبيعتها، ويعمل أيضاً على قياس مستوى متغيراتها، ومعرفة أسبابها واتجاهاتها، وعالج المنهج التجربة التونسية عبر وصف السياق التاريخي للأحداث التي برزت في المشهد التونسي، خاصة تلك التي تتعلق بالثورة التونسية ومطالبها والتي أدت للإطاحة بنظام زين العابدين بـــن علـــي، وكذلك ما تبع هذه الثورة من تحولات وتغيرات ساهمت في التحول الديمقراطي في تونس، من خلال ما تضمنته من تداول للسلطات، وإقرار الدستور التونسي الجديد والتعددية الحزبية التـــي عاشتها الحياة السياسية الجديدة.

واستندت الدراسة في معالجتها لموضوع الدراسة إلى مجموعة من الدراسات والمصادر الأولية والثانوية والأدبيات ذات الصلة، ومعطيات الحالة التونسية بعد الثورة، وسلوك المؤسسة العسكرية، واتخاذها موقفاً إيجابياً تجاه الثورة، ورفضها الأوامر العسكرية العليا بقمع وإطـــلاق النار على المتظاهرين، مما كان له الأثر الكبير والعظيم في نجاح الثورة، إضافة لذلك فقد كان

للأحزاب السياسية دوراً محورياً وإيجابياً بسبب التفاهمات التي حصلت بين رؤساء هذه الأحزاب والنخب السياسية للوصول بالبلاد إلى التداول السلمي للسلطة، وعدم الدخول في اقتتالات داخلية لا تُحمَد عقباها، عدا عن الموقف المسئول والواضح لمؤسسات المجتمع المدني ممثلة "بالاتحاد العام التونسي للشغل" نحو تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين، وصولاً للإجابة عن السؤال الرئيسي الذي يتعلق بطبيعة التجربة التونسية في التحول الديمقراطي، وأهم التحديات التي واجهت عملية هذا التحول، وكيف تغلبت القوى والأحزاب السياسية التونسية على هذه التحديات، وتأثير ذلك على عملية التحوّل الديمقراطي، ولاختبار فرضية الدراسة القائمة على أن الجمهورية التونسية استطاعت أن تتحول ديمقراطياً بفعل السلوك السياسي الذي امتازت به القوى والأحزاب السياسية، والذي اتضح من خلال الشراكة والتعددية الحزبية ما بين القوى المختلفة.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1.1 مقدمة الدراسة

يعيش العالم العربي منذ أواخر عام 2010، حالة من الانتفاضات والثورات والحراك الهادفة إلى إسقاط التسلط والاستبداد السياسي بنماذجه المتعددة، والدخول في عملية انتقال إلى أنظمة ديمقراطية، ولو بنجاحات نسبية وإخفاقات متوقعة ومتعددة ومختلفة، وذلك حسب أوضاع البلدان ومستوى قدرات الجمهور والتكتلات الاجتماعية والسياسية الطامحة إلى الديمقراطية.

شهدت العديد من الدول العربية ثورات مفاجئة لم تكن مدروسة أو مخطط لها مسبقاً، حيث كان من أهم نتائجها إسقاط أنظمة حكمت هذه الدول لمدة عقود فأكثر، وتصدرت الثورة التونسية هذه الثورات، مما جعل رهاناً كبيراً على مخرجاتها ونتائجها وإفرازاتها، في ظل إرثاً كبيراً ورثته تونس من الاستبداد وغياب المؤسسات والأسس لقيام أي دولة ديمقراطية حديثة.

انطلقت الثورة التونسية بتاريخ 17/ 12 /2010 بعد قيام الشاب محمد البوعزيزي بإحراق نفسه، كردة فعل على منع إحدى الشرطيات في السماح له بالبيع بعربته الخاصة بمدينة سيدي بوزيد التونسية، وقد اكتسب هذا الحدث زخماً شعبياً تونسياُ أدى إلى خروج الآلاف من التونسيين تطالب بإسقاط نظام الحكم، مما دفع الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي إلى الهروب لخارج البلاد.[1]

وبعد هذا الحدث بدأت المرحلة الانتقالية في تونس بتعيين محمد الغنوشي الوزير الأول لنظام زين العابدين بن علي رئيساً مؤقتاً لتونس، ومن ثم تم تعيين رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع بدلاً منه وفقاً للمادة 57 من الدستور التونسي، حيث تم الاتفاق بين القوى والأحزاب السياسية في تونس على إجراء انتخابات برلمانية.[2]

---

[1] عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة- بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص، 22.

[2] عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة- بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، مرجع سابق، ص297.

وبالفعل جرت انتخابات المجلس التأسيسي التونسي بتاريخ 2011/11/23 والتي أفرزت خريطة حزبية جديدة أظهرت مجموعة من القوى والأحزاب لم تكن ذات حضور ووجود في المرحلة السياسية السابقة، حيث تصدر "حزب النهضة" أعلى نتائج بهذه الانتخابات وذلك بحصوله على 89 مقعد من أصل 217 مقعد من مقاعد المجلس التأسيسي أي ما نسبته 41.47%، "وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية" على 29 مقعداً بنسبة 9.68، وحل ثالثاً "تيار العريضة الشعبية" بحصوله على26 مقعداً بنسبة 8%، حيث تمثلت مهمة المجلس التأسيسي بشكل رئيس في صياغة دستور جديد للبلاد.[1]

بناء على نتيجة هذه الانتخابات تم تشكيل ائتلاف الترويكا*، والذي بموجبه استلم منصف المرزوقي "رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" رئاسة الجمهورية، واستلم حمادي الجبالي رئيس "حزب النهضة" الحكومة التونسية، وكذلك استلم مصطفى بن جعفر رئيس "حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" رئاسة المجلس التأسيسي.[2]

وبناء على ذلك أسندت مهمة إدارة المرحلة الانتقالية للمجلس الوطني التأسيسي وائتلاف الترويكا، وتم حصر مهام إدارة المرحلة الانتقالية في إقرار الدستور التونسي، وقانون الانتخابات البرلمانية والرئاسية خلال عام من استلام المجلس التأسيسي لمهامه، وقد شهدت هذه الفترة العديد من التجاذبات ما بين ائتلاف الترويكا وأحزاب المعارضة من جهة أخرى، في ظل مظاهر العنف السياسي وحوادث الاغتيالات التي تمت في فترة حكم الترويكا، حيث تم اغتيال الناشط اليساري وزعيم تيار الوطنيين الديمقراطيين شكري بلعيد بتاريخ 6 شباط/ فبراير 2011،[3] وكذلك اغتيال محمد البراهمي أحد نواب المجلس التأسيسي وزعيم التيار الشعبي

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، **انتخابات المجلس الوطنيّ التّأسيسيّ التونسي: الإطار، المسار، والنتائج**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، آذار/ مارس 2012، ص22.

* **ائتلاف الترويكا:** الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس بتاريخ 2011/12/16، وتكون من حزب النهضة، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات.

[2] القدس العربي، "تراجع رئيس كتلة حركة النهضة التونسية بالتأسيسي عن استقالته"، 8 /5/ 2014، منشور على الرابط التالي: http://www.alquds.co.uk/?p=165598

[3] أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، العدد6، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014، ص16.

بتاريخ 25 تموز 2011،[1] إضافة للتدهور الاقتصادي الذي شهدته تونس، مما حدا بالمعارضة تشكيل جبهة سياسية معارضة عملت على تنظيم العديد من المظاهرات والفعاليات التي طالبت بصيف2013 بإسقاط حكم الترويكا، حيث تزامن ذلك مع إسقاط حكم الإخوان المسلمين في مصر بتاريخ 2013/07/03.[2]

لقد حاولت الجبهة الشعبية المعارضة لحكم الترويكا دفع الجيش التونسي للتدخل بالحياة السياسية على غرار ما حصل في مصر من أجل قلب نظام الحكم، إلا أن الجيش التونسي رفض التدخل في الحياة السياسية والتزم الحياد ووقف على مسافة واحدة من مختلف الفرقاء السياسيين، مما ساهم في سلمية الحياة السياسية التونسية وعدم عسكرتها.[3]

في ضوء هذه التجاذبات بين القوى والأحزاب السياسية التونسية طرح (الرباعي الراعي للحوار)*، مبادرة للخروج من الأزمة السياسية التونسية، تلخصت بتنازل حركة النهضة عن الحكم وإقرار الدستور التونسي والانتخابات.[4]

وفي خضم هذه المبادرة فتحت دائرة واسعة من الجدل السياسي حول طبيعة الدستور التونسي، وخاصة هوية الدولة التونسية وشكل النظام السياسي وحرية المرأة والاعلام وقانون العزل السياسي، حيث لوحظ وجود مجموعة من التنازلات والتفاهمات من الأحزاب السياسية المختلفة، فقد تم التوافق على هوية الدولة المدنية وعدم إقرار الشريعة الإسلامية كمصدر رئيس للتشريع، وإسقاط قانون العزل السياسي، وقد تنازل حركة النهضة بموجب بنود المبادرة عن

---

[1] أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، مرجع سابق، ص 6.

[2] المرجع السابق، ص 6.

[3] المرجع السابق، ص7.

* **الرباعي الراعي للحوار:** هو حوار وطني بدأ في 5 /10/ 2013 بين عدة أطراف سياسية تونسية، بمبادرة ورعاية الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للمحامين.

[4] أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، مرجع سابق، ص20.

الحكم، واستلم الحكومة العضو المستقل مهدي جمعة في ظل دور توافقي ما بين الأحزاب السياسية التي شكلت الحكومة.[1]

وبناء على ما تقدم يمكن القول أن تونس شهدت خلال المرحلة الانتقالية العديد من حالات المد والجزر والتجاذب والتنافر السياسي وحوادث الاغتيالات والعنف السياسي، والذي تزامن مع إسقاط نظام حكم نظام الإخوان المسلمين في مصر، بالإضافة إلى التدهور الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة، ورغم ذلك استطاعت القوى والأحزاب التونسية على اختلافاتها من تجاوز هذه التحديات من خلال تحول ديمقراطي حقيقي تمثلت ملامحه في إقرار الدستور التونسي.

2.1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في القدرة على استكشاف وتحليل أهم التحديات والعقبات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي في تونس، والآلية التي تعاملت بها القوى السياسية التونسية في تجاوز هذه التحديات، وأهم محاور الاختلاف والاتفاق فيما بينها وصولاً الى النظام السياسي التي أصدرها الرباعي الراعي للحوار، واستخلاص من ذلك أهم ملامح التحول الديمقراطي التي اتضحت معالمه في التداول السلمي للسلطة، وإقرار الدستور التونسي وما تضمنه من حوار وبنود تعكس هذا التحول، بالإضافة إلى إسقاط قانون العزل السياسي والتعددية الحزبية التي شهدتها البلاد وصيانة حرية المرأة والإعلام.

3.1 أسئلة الدراسة

في ضوء الإدراك السابق والمتعلق بطبيعة مشكلة الدراسة وتشعباتها، وتعقيداتها الداخلية والخارجية، يطرح الباحث السؤال الرئيسي التالي: **ما هي طبيعة التجربة التونسية في التحول الديمقراطي، وما هي أهم التحديات التي واجهت عملية هذا التحول، وكيف تغلبت القوى**

[1] أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، مرجع سابق، ص20.

والأحزاب السياسية التونسية على هذه التحديات؟ كما يتوقع أن تجيب الدراسة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1- كيف حافظت القوى والأحزاب السياسية التونسية على مبدأ التداول السلمي للسلطة؟

2- ما هو دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التونسية؟

3- كيف عالج الدستور التونسي مدنية الدولة والتعددية الحزبية وحرية المرأة والإعلام؟

4- ما هي أهم تداعيات الأوضاع الإقليمية والدولية على التجربة الديمقراطية في تونس؟

4.1 فرضية الدراسة

تفترض الدراسة بأن الديمقراطية نجحت في الجمهورية التونسية نتيجة الثورة الشعبية، وتعززت بفعل السلوك السياسي الذي امتازت به القوى والأحزاب السياسية، والذي اتضح من خلال الشراكة والتعددية الحزبية ما بين القوى المختلفة، وتمكنت من خلال ذلك أن تدشن تحولاً ديمقراطياً برزت ملامحه في إقرار الدستور التونسي، وما تضمنه من التأكيد على مدنية الدولة وإسقاط قانون العزل السياسي والتداول السلمي للسلطات.

5.1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، أهمها:

1- التعرف على الكيفية التي حافظت من خلالها الأحزاب التونسية على مبدأ التداول السلمي للسلطة.

2- دراسة الدور الذي قامت به المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التونسية.

3- تبيان كيفية معالجة الدستور التونسي لقضية مدنية الدولة، والتعددية الحزبية وحرية المرأة والإعلام.

4- تحليل أهم تداعيات الأوضاع الإقليمية والدولية على تونس.

6.1 أهمية الدراسة

1.6.1 الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تسهم في توفير مرجع للمهتمين، للاطلاع على التجربة الديمقراطية التونسية بعد ثورة 17 كانون أول 2010، وكيفية تغلب الأحزاب السياسية التونسية على أهم العقبات والمعيقات التي واجهت التقدم نحو الوصول إلى التسوية السياسية.

2.6.1 الأهمية العملية

تنبع الأهمية العملية لهذه الدراسة في أنها تتناول أولى الثورات العربية التي أطاحت بالأنظمة السابقة، عطفاً على ما شهدته تونس من صراعات وتجاذبات سياسية داخلية وتأثيرات إقليمية ودولية كادت أن تعصف بالثورة التونسية، إلا أن هذه الثورة استطاعت أن تنتقل بشكل حداثي وتأسس لدولة ديمقراطية جديدة.

7.1 منهجية الدراسة

نظراً لطبيعة هذه الدراسة، فقد اعتمد الباحث بشكل رئيس على المنهج الوصفي التحليلي، لما لهذا المنهج من مزايا وخصائص تساعده على تحليل المضمون العلمي للدراسة، إذ يتعامل هذا المنهج مع المشكلة وطبيعتها، ويعمل أيضاً على قياس مستوى متغيراتها، ومعرفة أسبابها، واتجاهاتها، هادفاً إلى سبر أغوار المشكلة للتعرف على حقيقتها على أرض الواقع.

ويعتمد هذا المنهج على وصف مجموعة الأحداث التي عصفت بالجمهورية التونسية، وبالتحديد بما يتعلق بالثورة التونسية ومطالبها التي قامت بإسقاط نظام زين العابدين بن علي، وكذلك ما تبع هذه الثورة من تحولات وتغيرات ساهمت في التحول الديمقراطي في تونس، من

خلال ما تضمنته من تداول للسلطات وإقرار الدستور التونسي الجديد والتعددية الحزبية التي عاشتها الحياة السياسية الجديدة.

8.1 حدود الدراسة

الحدود الزمانية: ترتبط حدود الدراسة الزمانية ببدء انطلاقة الثورة التونسية بتاريخ 17 كانون أول/2010 حتى بداية عام 2016، والانتخابات الرئاسية بتاريخ 2014/11/23، وما تضمنته هذه المرحلة من تحولات سياسية وبنيوية في النظام السياسي التونسي، ومدى تقارب هذه التحولات من النهج الديمقراطي الحداثي، وآليات التغيير التي من خلالها تم انتقال تداول السلطات، وإقرار مجموعة من القوانين المنظمة للحياة السياسية، وما شمله الدستور التونسي من بنود جديدة ساهمت بالتحول الديمقراطي في تونس.

9.1 تقسيم الدراسة

قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى ستة فصول، تناول الفصل الأول مقدمة الدراسة ومشكلتها وأهميتها، مع ذكر أبرز أهداف الدراسة، والفرضية التي قامت عليها، والمناهج المستخدمة بها للإحاطة بموضوع الدراسة، مما يُشكِّل مدخلاً لتوضيح محاور الدراسة بأكملها.

وشمل الفصل الثاني من الدراسة على خلفيةٍ نظرية لعملية التحول الديمقراطي وأشكاله ومعيقاته، مستشهِداً بأمثلةٍ وتجارب سابقة لعدة بلدان طالتها عملية التحول الديمقراطي، وتناول الاتجاهات النظرية المُفسِّرة لعملية التحوّل الديمقراطي، وأورد الآليات السلمية والغير سلمية المؤدية للتحوّل الديمقراطي، ومؤشراته.

أما في الفصل الثالث فقد تناول الباحث الإصلاحات التونسية قبل الاستعمار، واستعرض الحياة السياسية خلال الحقب التي أعقبت الاستقلال، فتناول الإصلاحات السياسية التي أقرتها النخبة الحاكمة في عهدي الحبيب بورقيبة وبن علي، مسلّطاً الضوء على طبيعة النخب السياسية والأحزاب ومدى حريتها في كلا العهدين، إضافةً لأداء السلطات وصلاحياتها، وكيفية تعامل كلا الرئيسين مع المعارضة.

أما في الفصل الرابع فقد تطرق الباحث إلى دور المؤسسة العسكرية والمجتمع التونسي والنخبة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة 2010 في عملية التحول الديمقراطي قبل الثورة وبعدها، وأبرز هذه الفئات كانت المؤسسة العسكرية، والأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، إضافةً للنخب السياسية، كما تناول الباحث أبرز معيقات العمل الحزبي تاريخياً في تونس، واستعرض الباحث أجواء الارباك السياسي التي سادت تونس عقب الاطاحة بنظام بن علي.

وفي الفصل الخامس قام الباحث بالتطرق إلى الإعلام التونسي، ودورة في التحول الديمقراطي بعد الثورة، أيضاً فقد تم توضيح كيفية مساهمة الإعلام في نجاح العملية الديمقراطية، وكيف ساهمت الفوضى الإعلامية في مسار التحول الديمقراطي.

الفصل السادس استعرض الباحث فيه خلفية تاريخية لأبرز الأحداث التي شهدتها تونس عقب الثورة، كما تناول الباحث انتخابات المجلس الوطني التأسيسي والتي جرت لأول مرة منذ الإطاحة بنظام بن علي، وسلّط الباحث الضوء على مجرياتها ونتائجها وانجازاتها، والصعوبات والمعيقات التي رافقتها أو نجمت عن نتائجها من جهة أخرى، وتطرق الباحث في تسلسلٍ تاريخي إلى محطة الأزمة السياسية التي تفجّرت بين الانتخابات الأولى والثانية، حيث أفرد الباحث شرحاً تفصيلياً لأسباب الأزمة وتفاصيلها وعوامل اندلاعها، ثم سلّط الضوء على مجريات الحوار التونسي بين الفرقاء السياسيين، ثم تطرق الباحث إلى الانتخابات الثانية والتي شملت الانتخابات البرلمانية والرئاسية متناولاً نتائجها وانجازاتها وأبرز الاخفاقات أو الصعوبات التي نتجت عنها.

أما في نهاية الدراسة فقد خرج الباحث بجُملةٍ من النتائج والتوصيات بخصوص "التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/ 2010"، التي تم استقاؤها مما ورد في هذه الدراسة.

10.1 مصطلحات ومفاهيم مرتبطة بالديمقراطية والتحول الديمقراطي

1.10.1 مفهوم الثورة

ورد في لسان العرب لابن منظور، أن كلمة ثورة باللغة العربية جاءت من الفعل يثور، ثار، ثَورةً، وتعني الهيجان، أو كثرة الغضب والاندفاع الكبير، ثار أي هاج، وثارت أعصابه بمعنى فقد السيطرة عن أفعاله.[1]

وورد في المعجم العربي الأساس: ثار يثور ثوره وثوراناً، ثائر الشيء هاج وانتشر" ثار الغبار والدخان"، ثار ثائره: ثارت ثائرته: بلغ به الغضب مبلغاً بعيداً "ثارت ثائرته عندما علم بالتهم الباطلة التي وجهت إليه، ثور يثور تثويراً: الشيء هيجه وأثاره".[2]

2.10.1 مفهوم الربيع العربي

لقد تم استخدام مفهوم الربيع العربي للدلالة على الثورات العربية التي عمت بعض الدول العربية، وكان أول استخدام لكلمة الربيع في الفعل السياسي الحديث من الحراك الأوروبي عام 1848، وهو العام الذي صدر فيه البيانُ الشيوعي، ثم استخدم هذا المصطلح مرة أخرى عام 1968 عندما دخل الجيش السوفييتي بجيشه إلى براغ للقضاء على حركة الإصلاح التي شهدتها تشيكوسلوفاكيا،[3]ومع ذلك استخدم هذا المصطلح في دول أوروبا الشرقية خلال ثوراتها لإسقاط أنظمه الحكم الشيوعي، والتي ابتدأت برومانيا ضد نظام حكم تشاوشيسكو (Nicolae Ceauşescu)، مروراً بتشيكوسلوفاكيا، ويوغوسلافيا، وبولندا، وألمانيا الشرقية، والتي كانت

---

[1] جبران صالح على حرمل،" ثورات الربيع العربي- رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات-الواقع وسيناريوهات المستقبل"، الحوار المتمدن، العدد: 4068، منشور على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286

[2] المرجع السابق.

[3] سهيل ادريس، "آفاقُ التحوّل نحو الديمقراطيّة في بلدان الربيع العربي"، جريدة الأخبار، 2014/09/14، منشور على الرابط التالي: adabmag.com/node/507

نابعة بالأساس من حالات القمع والديكتاتورية التي انتهجتها أنظمة الحكم الشيوعي في تلك الدول.[1]

وقد استخدم هذا المصطلح عربياً للدلالة على الأحداث التي حصلت في المنطقة العربية بدءاً بتونس فمصر وليبيا واليمن وسوريا، والتي رفع فيها الشعب شعار "ارحل، وثورتنا ثورة سلمية"، لكن لماذا تم اطلاق هذا المصطلح على الثورات العربية، يجيب على هذا السؤال البروفيسور (ساسر– Sasser) حيث يشير إلى أن مفهوم الربيع يمكن تأصيله بأنه أوروبي المنشأ، حيث يذهب بتأصيله بين ربيع ثورات أوروبا عام 1848م حتى ربيع براغ 1968م، وتتويجاً بما عرف بربيع أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، والتي أسقطت أنظمة الحكم الشمولي ورافعة شعار "الديمقراطية والعلمانية" بمعنى أن الغرب هو من أطلق هذا المصطلح "الربيع العربي "على ما جرى في المنطقة العربية، وهذا كان اقتداء بما يعرف تاريخياً بربيع الأمم أو الشعوب، والذي استخدم في وصف عمليات الإصلاح التي تم انتهاجها وتطبيقها في تشيكوسلوفاكيا خلال عامي 66 إلى 68 من القرن العشرين، وهناك من يقول بأن أول من استخدم هذا المصطلح هي مجله (فولان أفريز الأمريكية).[2]

3.10.1 المجتمع المدني (Civil society)

هو ما يشتمل على العديد من المكونات التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها، من بينها: المؤسسات الإنتاجية والطبقات الاجتماعية والمؤسسات الدينية والتعليمية والنقابات العمالية والاتحادات المهنية والروابط والأحزاب السياسية والنوادي الثقافية والاجتماعية، وهي روابط ومؤسسات اختيارية يدخلها الأفراد طواعية ولا تقوم عضويتها على الإجبار، وتتمتع بالاستقلالية من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية عن الدولة لتجسد قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطاتهم بعيدا عن الدولة.[3]

---

[1] جبران صالح على حرمل، **ثورات الربيع العربي– رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات–الواقع وسيناريوهات المستقبل**"، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] خليل أحمد خليل، **معجم المصطلحات الاجتماعية**، ط1، بيروت: دار الفكر اللبناني، 1995، ص189.

4.10.1 الحراك السياسي (Political movement)

يشير مفهوم الحراك السياسي إلى الحالة السياسية التي تتسم بتزايد التغيير في موازين القوة ونمط توزيع السلطة، وسرعة تواصل الأفكار السياسية وانتشارها وكثافة التواصل فيما بين الأفراد، وهو أيضاً صورة من صور التفاعل والتنافس والتدافع والنشاط السياسي السلمي بين مختلف القوي والتجمعات والتكتلات السياسية في بلد ما، سواء ما كان من هذه القوى داخل الحكم وفي السلطة وما كان منها في المعارضة وخارج السلطة والحكم، ويأخذ الحراك السياسي المقصود هنا صور السجال والحوار في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة وداخل قاعات البرلمان ومن فوق منابره وأثناء الحملات الانتخابية وخلال المظاهرات الاحتجاجية وغيرها، من مظاهر التعبير العامة بالطرق السلمية، والحراك السياسي المقصود هنا هو ذلك الذي يكون حراً وعفوياً وإرادياً في إطار من الحماية الدستورية ووفقاً لقواعد اللعبة السياسية كما أقرّتها كافة الأطراف السياسية من أحزاب وتكتلات سياسية ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في البلد المعني.[1]

5.10.1 الحزب (Party)

الحزب هو منظمة اجتماعية متماسكة وموحدة ينتمي إليها الأفراد لتحقيق أهداف المجتمع الكبير عن طريق العمل الجدي والمثمر بين صفوف أعضائه، والكفاح من أجل استلام دفة الحكم والسلطة التي تمكن الحزب من ترجمة أفكاره ومعتقداته وأيديولوجيته إلى واقع عمل يستطيع تغيير المجتمع ودفعه إلى الأمام.

وفي منتصف القرن التاسع عشر جاءت مرحلة نشوء الأحزاب السياسية، فظهرت أحزاب ذات منشأ فكري وطبقي متعدد اختلفت معه أسماء تلك الأحزاب وأنظمتها وبرامجها وأدوارها، فكانت هناك أحزاب تقدمية وأخرى رجعية وأخرى قومية أو إقليمية وأخرى اشتراكية

[1] عباس المرشد، "ائتلاف شباب 14 فبراير... المجتمع الثاني والزمن الجديد– الحراك السياسي الجديد"، مركز البحرين للدراسات في لندن: 2012، منشور على الرابط التالي: http://www.bcsl.org.uk/ar/studies/coalitionfeb14/1581-

أو برجوازية، وبصورة عامة يمكن اعتبار الحزب السياسي على أنه مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة أو المشاركة فيها لتحقيق أهداف معينة، وهو عبارة عن تنظيم ذو أهداف وطموحات سياسية وفكرية معينة، يعمل داخله مجموعة من الأعضاء، حيث تتسع مساحة اهتمام الحزب لتشمل كل مرافق الحياة، التي يحاول إدارتها أو صياغتها أو التأثير عليها بالشكل الذي يتناسب وبرنامج عمله ونظامه الداخلي.[1]

6.10.1 المجتمع (Society)

هناك تعريفات كثيرة لمصطلح المجتمع، وكل هذه التعريفات يتناول جانباً من جوانب المجتمع وخواصه، الرئيسية كالعلاقات الاجتماعية أو النظم والضوابط السلوكية أو المجتمع والتفاعل الإنساني أو البقعة الجغرافية التي يعيش عليها الأفراد والجماعات، أو اللغة والتاريخ أو العادات والتقاليد والأهداف المشتركة التي يؤمن بها أبناؤه، لقد عرف المجتمع بأنه شبكة أو نسيج العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الأفراد وتهدف إلى سد حاجاتهم وتحقيق طموحاتهم وأهدافا ترمي إلى تحقيقها، غير أنها لا تتمكن من ذلك دون اتصالها وتفاعلها وتعاونها مع الأفراد والجماعات، ذلك ان الاتصال والتفاعل مع وحدات المجتمع الأخرى هو الذي يؤمن حاجاتها ويسد مطالبها ويحقق آمالها وطموحاتها.

وهناك من عرف المجتمع بأنه مجموعة من الأفراد تقطن على بقعة جغرافية محددة ومعترف بها، وتتمسك بمجموعة من المبادئ والمفاهيم والقيم والروابط الاجتماعية والأهداف المشتركة التي أساسها اللغة والتاريخ والمصير المشترك الواحد، ولعل هذا التعريف لمصطلح للمجتمع الإنساني من أدق التعريفات المطروحة وأشملها وأكثرها علمية وواقعية، فالتعريف يركز على أهم المعوقات والشروط التي ينبغي توافرها في المجتمع الإنساني كالسكان الذين يتكلمون لغة واحدة ولهم تاريخ مشترك ويؤمنون بأهداف مصيرية واحدة ويعيشون على بقعة جغرافية معلومة ومحددة ومعترف بها سياسياً، علماً بأن عامل توفر البقعة الجغرافية التي يعيش

[1] قاسم محمد الحساني، "الأحزاب السياسية ودورها في النظام السياسي"، 2013، منشور على الرابط التالي: www.kitabat.com/ar html

عليها أبناء المجتمع ليس شرطاً أساسياً في وجود المجتمع، فهناك أبناء مجتمع واحد يعيشون في أقاليم جغرافية مختلفة، ومع هذا تربطهم روابط الألفة والانسجام نظراً لكونهم يتكلمون لغة المجتمع ويشعرون بانتمائهم القومي، ولهم تاريخ واحد وأهداف مشتركة متبادلة.[1]

من خلال ما تقدم يتضح وبشكل جلي مدى التداخل والترابط في المفاهيم الرئيسة التي سوف يتناولها الباحث في أطروحته، ليس هذا فحسب بل هناك أيضاً ما هو أكثر ترابطاً وتداخلاً من الناحيتين الفكرية والغائية أي الغاية التي تتناولها موضوعة الأطروحة، وهي المتعلقة بالترابط النظري بين مقومات الحراكين السياسي والاجتماعي والتحول الديمقراطي، إذ أنه وبعد مراجعة العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع التحول الديمقراطي ومواضيع الحراك السياسي والاجتماعي، فإن هناك سمة رئيسية بارزة في هذا المجال، ألا وهي مدى الترابط والتداخل والتشابك والانسجام في التعريف والهدف والمقومات المشتركة بين تلك المفاهيم، وعليه فإن جدلية العلاقة بين الحراكين السياسي والاجتماعي والتنمية السياسية تتطلب أول ما تتطلب هو تحديد آليات ومقومات كل من شقي هذه الجدلية ومن ثم توضيحها، هذا بالإضافة إلى توضيح المفاهيم المشتركة بين طرفي الجدلية أعلاه، وعلاقة هذه المفاهيم بعضها ببعض، سواء من الناحية النظرية أو الغائية، خصوصاً وأنه لا يمكن الحديث عن هذه العلاقة دون التطرق إلى هذه المفاهيم وأهميتها ومرتكزاتها ومقوماتها وأهدافها.

11.1 الدراسات السابقة

لا يمكن لبحث أو دراسة ما أن تنشأ من العدم، بل لا بد من وجود خلفية ومرجعيات متنوعة لموضوع الدراسة، ومن هنا كانت ضرورة اللجوء والبحث والتمحيص عن موضوعات مشابهة، أو موضوعات تناولت موضوع الدراسة سواء عن طريق إشارات أو غير ذلك، وللأمانة العلمية فقد وجد الباحث بعض الدراسات التي قد تناولت موضوع التحولات الديمقراطية في الجمهورية التونسية، ومن هذه الدراسات:

[1] علي عبد الواحد وافي، **علم الاجتماع**، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص16.

أولاً: دراسة بعنوان: "ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، من المنظومة إلى الشبكة "[1]

تم كتابة هذا الكتاب خلال أعوام 2010، 2011، ويتحدث فيه الكاتب عن ثورات الربيع العربي التي حدثت في الدول العربية، حيث يركز الكاتب على المـــآلات والأبطـــال والنتـــائج والنماذج الفكرية التي أنتجت تلك الثورات.

فقد قام الكاتب بتأصيل ثورات الربيع العربي، كثورات انطلقت بغية تحطـــيم الأصـــنام الفكرية، وليس لمجرد الاحتجاج ضد حالات والفقر والجوع التي تعيشها تلك البلدان، فقد حملت الثورات أهداف ظاهرية وهي العيش والكرامة، ولكنها حملت في باطنها رفض للصورة التقليدية للحاكم الديكتاتوري الفاسد، وقد نجح الكاتب في تبيان العديد من الشواهد على صحة فرضـــيته، فتحسين الظروف المعيشية وإعادة الاعتبار للمواطن، لا تأتي لا من خلال التخلص من الأصنام المسببة لتلك المآسي والكوارث التي يمر بها ويعيشها العالم العربي، فالتخلص من الحاكم لـــيس شرطاً أن يكون من خلال التغيير الفيزيقي للحاكم، بل يمكن أن يحدث عبر التغيير الأيديولوجي أو السياسي، ويأتي ذلك عن طريق المراجعات الفكرية والرجوع إلى النظم الرشيدة للحكم فـــي الدولة، وهذا لم يحدث في ثورات الربيع العربي والكثير من الثورات في العالم، فقـــد ارتبطـــت الأيديولوجيات الفاسدة، ارتباطاً كلياً بكينونة الحاكم الفيزيقية، مما جعل التخلص منـــه قـــراراً لا مفر منه، وهذا ما حصل في تونس ومصر وليبيا واليمن.

لقد قام الكاتب بتفصيل وتشريح ثورات الربيع العربي تفصيلاً كيانياً ومعرفياً، حيث قام الكاتب بالحديث عن الثورات العربية بمركباتها السياسية والاجتماعية والنفسية والثقافية، وأفـــرد لكل محور العديد من المقالات التي يفصل ويشرح فيها كل مكون على حدة، مما يمكن القـــارئ من قراءة الثورة من عدة أوجه، وبذلك يدعم الكاتب نظرياته حول جوهر الثورات الحقيقي وهو التغيير الشامل من كافة النواحي، السياسية والاجتماعية والفكرية، وليس العيش والفقر فقط.

---

[1] علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلى الشبكة**، ط2، بيروت: الدراسات العربية للعلوم ناشرون، 2011.

أيضاً قام الكاتب بمعالجة تأثيرات العولمة وما فتحته من الإمكانيات الكبيرة بأدواتها الكثيرة والفائقة، حيث أصبحت العولمة لا غنى عنها في فهم الواقع وإدارته وتغييره، فقد غيرت العولمة نظرة الإنسان إلى نفسه وبدلت موقعه في العالم، سواء تعلق الأمر بالسلطة والقوة والحرية، أو بالثقافة والهوية.

وفي نهاية الكتاب، وجه الكاتب نقداً حاداً إلى النخب الثقافية التي اقتصر دورها على التنظير دون أي فعل حقيقي، على عكس ما كانت عليه النخب الثقافية السابقة، فقد كانت هذه النخب في الماضي هي التي تقود الثورات، وقام الكاتب بمهاجمة النخبة المثقفة ورأى بأنهم لم يقوموا بدورهم فحسب، بل وصل به الأمر لاتهام هذه النخبة بالوقوف مع الظلم ومساندته وإطالة عمره، بسبب تقاعسهم واكتفائهم بالشعارات التي يغلب عليها التمسك بأنظمة حكم شمولية فاسدة، وهذا ينطبق نوعاً ما على طبقة المثقفين التي ترى في النموذج الناصري(نسبة الى جمال عبد الناصر) الحل الأمثل، في الوقت الذي اتسم فيه عصر عبد الناصر بالدكتاتورية القمعية والشعارات الشوفينية، ولم يقدم شيئاً ملموساً وحقيقياً باتجاه نهضة مصر.

ثانياً: الثورة التونسية المجيدة- بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها[1]

تناول الكاتب الثورة التونسية من شتى أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأصل من خلال هذه الدراسة الثورة في سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية، مشيراً بذلك لمختلف الحيثيات وردود الفعل والمواقف التي رافقت هذه الثورة التي فاجأت الجميع، وبضمهم أولئك الذين تمردوا دون تخطيط مسبق لقلب النظام الحاكم في تونس، واجتهد الكاتب في إعادة ترتيب يوميات الثورة وأحداثها، والعمل على تصفيفها وإخراجها من ناحية التأليف والتوثيق في مراحل ضَمَنها ما استجد من أحداث فارقة في مختلف الأيام الحاسمة في الثورة التونسية، من تاريخ 2010/12/17 حتى اليوم الذي هرب فيه "زين العابدين بن علي" من البلاد بتاريخ 2011/1/14، وسائر ما وقع بعد ذلك التاريخ من معادلات معقدة وصعبة، بغرض الحفاظ على

[1] عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة- بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

مكتسبات الدولة ومؤسساتها، مع التسريع في تنقيتها من شوائب النظام السابق ورموزه وعلى رأسهم "زين العبدين بن علي".

لقد قام الكاتب بدراسة الثورة التونسية بالتزامن مع الجسد العربي المنهك والمتهاوي استبداداً وفقراً ومهانة وجوعاً، فقد كانت الثورة التونسية عضواً اشتكى منه آخر، فتداعى له باقي الجسد بالتمرد والانتفاضة، حيث انطلق التحليل بعملية تسلسل تاريخي للوضع السياسي العربي، رأى من خلاله أن ما حدث في تونس بين عامي 2010-2011 وثيق الصلة بالسياق الاجتماعي- التاريخي (السسيوتاريخي) والتي ترجع بدايات تفاصيله إلى سبعينيات القرن العشرين، وحقبة استقرار أنظمة الاستبداد العربية في الحكم دون انقلابات عسكرية، وتوضيح أزمتها منذ تلك التواريخ، وهي مرحلة بدت للكاتب وكأنها مرحلة أشرفت على النهاية.

وقد وفق الكاتب في تفكيك بنية الاستبداد السياسي العربي الذي وثقت حلقاته واشتدت في العقود الأخيرة بصيغ وأشكال كثيرة، حيث انكشف وتعري مضمون هذا الاستبداد العربي بفضل الثورة التونسية، فكشفت تلك الثورة عن الكثير من الاستعدادات الكامنة في العديد من المجتمعات العربية للثورة، وهي ما أطلق عليه الكاتب بالقابلية للثورة، بحيث رأى الكاتب أنها قابلية تحركها وتصنعها إلى جانب جملة من العوامل الأخرى، فكانت تونس أشبه بدولة بوليسية لم يتح فيها للمواطنين فسحات من حرية الإعلام، مقابل إتاحة فسحات مزيفة من العمل السياسي والنقابي.

مثلت محاولة الكاتب لفهم الثورة التونسية محاولة لفهم شاملة لظاهرة الثورة، فقد تناول الكاتب هذه الثورة بوصفها ثورة تقاطعت فيها الأوضاع السياسية والاجتماعية بالأوضاع الاقتصادية، فكانت الثورة التونسية عبارة عن ظاهرة اجتماعية بامتياز، ولمعرفة أسباب انطلاق شرارة الثورة التونسية، فقد استعان الكاتب بالتاريخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الحديث لتونس، متتبعاً بذلك خيوط نسج العوامل البعيدة والقريبة لانطلاق شرارة الثورة، وارتكز جوهر البحث والتحليل على قراءة أفقية يفصل فيها الكاتب القول حول طبيعة العلاقة المتوترة من تضييق لمساحات الحرية على المواطنين، وتشديد الحصار على دوائر الفعل السياسي المضاد والمعارضة الحقوقية، مقابل تنامي الاستبداد من قبل النظام الحاكم.

أيضاً فقد ركز ذلك التحليل على قراءة عمودية للواقع الاجتماعي والاقتصادي لعقود من تذبذب سياسات التنمية وتوجيهاتها المختلفة في تونس منذ الاستقلال، بدءاً من تطبيق الاشتراكية الدستورية، ثم الاعتماد على سياسات الانفتاح الاقتصادي وتوخي برامج التعديل الهيكلي، وما اعقبها من تطورات أخرى بعد ذلك من خلال اعتماد الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

ثالثا: تونس: ثورة المواطنة.. "ثورة تونس بلا رأس"[1]

تحاول هذه الدراسة أن تجيب على سؤال، كيف استطاعت الثورة أن تسير بلا رأس إلى اللحظة الفاصلة بتاريخ تونس وهروب الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي؟ ويقول الكاتب إن الثورة التونسية حققت إنجازها رغم أنها كانت بلا قيادة لأسباب خاصة بالحالة التونسية، من بينها أن المحرك الرئيس للتغيير هو الشباب.

إضافة إلى أن الثورة بدت في مرحلتها الثانية أكثر تأطيراً وتوجيهاً من مرحلة احتجاجات سيدي بوزيد، والعامل الآخر هو التحاق قوى المجتمع المدني والأحزاب بالثورة وأبرزها الاتحاد العام التونسي للشغل الذي أسهم في زيادة الزخم الجماهيري وصمود القوى والفعاليات في الشارع إلى أن أجبر بن علي على الهرب.

وأكد الكاتب أن تفشي الفساد خلال حكم بن علي وسيطرة عائلة الطرابلسي على 40% من اقتصاد البلاد قوض الصورة التي سعى النظام والغرب إلى نسجها عن التطور الاقتصادي في تونس، فيما كانت البطالة تنهش جسد المجتمع، خاصة في المناطق الداخلية التي وصلت فيها نسبة العاطلين ممن بلغوا سن العمل إلى 50%، وتمثل سيدي بوزيد والقصرين، حالات صارخة للفقر المدقع والمعاناة المستمرة من البطالة.

واعتبرت الدراسة أن للثورة محفزات أسهمت في استمرارها ونجاحها في إسقاط النظام وهروب الرئيس بن علي، من بينها الاعتماد على وسائط الإعلام الإلكتروني خاصة مواقع

[1] العربي صديقي، **تونس: ثورة المواطنة.. "ثورة تونس بلا رأس"**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

التواصل الاجتماعي، التي مثلت حلقة تواصل ضمنت وصول صوت المحتجين إلى قطاع كبير من الشباب التونسي، بالإضافة إلى العالم الخارجي.

كما تشير الدراسة إلى أن غلبة الطابع العائلي على أسلوب حياة الناس في منطقة سيدي بوزيد حيث اندلعت شرارة الثورة، كان له دور، مشيرة إلى مساهمة عائلة البوعزيزي الكبيرة في إبقاء حركة الاحتجاج قائمة لأطول فترة ممكنة.

وتضيف الدراسة ما تسميه العفوية والدافعية الذاتية، لأن أغلب من خرجوا في هذه الثورة هم من الشباب غير المنتمي إلى التيارات السياسية، إضافة إلى أن أزمة الثقة بين بن علي والشعب ساهمت في إشاعة مشاعر اليأس من وعود بن علي في خطاباته الثلاثة قبل هروبه.

كما تؤكد الدراسة أن عصا الأمن الغليظة التي استخدمها بن علي لتحويل تونس إلى جدر أمنية خلق حالة من الجمود السياسي والإحباط الاجتماعي، وضعف مستوى إنتاجية الفرد، وولد أزمات متلاحقة على رأسها البطالة والبؤس الاجتماعي وعزوف عن المشاركة السياسية الفاعلة في الحياة العامة.

وخلص الكاتب في دراسته إلى أن الثورة التونسية تؤكد حقيقة أن الشعب لا يمكن تدجينه وقمعه مدى الحياة، ولا بد من حدوث لحظة "الإرادة".

وختم يقول إن ثورة تونس تجدد الأمل في ديمقراطية عربية تأتي من داخل الوطن العربي، وتثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن العرب قادرون على التغيير وحدهم لا عبر الغرب، في حين أن التجربة الدموية التي قادتها الولايات المتحدة في العراق لم تأت بالديمقراطية بقدر ما جاءت بالخراب والدمار.

رابعاً: دراسة بعنوان" ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات"[1]

يتألف هذا الكتاب من مجموعة أوراق قُدّمت في مؤتمرٍ علمي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في 2011/04/18 تحت عنوان "الثورة والإصلاح والتحول

[1] أمحمد مالكي وأخرون، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية"، وقد تميّز هـذا المـؤتمر بـالأوراق العلمية الرصينة التي أعدّها باحثون عرب جاء أغلبهم من تونس، وكذلك بمشاركة شبان مثقفين كانوا ناشطين في الثورتين المصرية والتونسية أيضًا، قدّموا شهاداتٍ حيّة عن تجاربهم في كلتا الثورتين.

تعالج الأوراق شتّى أوجه الحراك التونسي، وتتناول منظومة التسلط في النظام السياسي قبل الثورة، موصولة بقراءات للخلفيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومتناولـة الأحـزاب والمنظمات الوطنية، مرورًا بدور كلٍّ من الإعلام والجيش، ووصولًا إلـى تحـدّيات الانتقـال الديمقراطي والتفاعلات العربية للثورة.

خامساً: دراسة بعنوان، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين.. الإسلام السياسي في تونس.[1]

يعالج هذا الكتاب التغييرات الجذرية في طرح العديد من القضايا، ومن هـذه القضـايا العلاقة بين السلطة والاسلاميين، والمجتمع التونسي بشكل عام بعد الثورة التونسـية، فـالثورة التونسية تميزت عن غيرها بأنها كانت ثورة لم يفجرها المثقفون أو السياسيون، إنما كانت حدثاً قام به الشباب التونسي، وهذا الشباب لا يمتلك أي أيديولوجيا، وهذا معطى ثقافي جديد سـوف يؤثر في مستقبل تونس، ويمكن أن يؤثر في البلاد العربية والإسلامية، ويفرض هـذا المعطـى دراسته وبحث مجمل الآراء الاستشرافية الواردة في هذا الكتاب قراءة ديناميكية، أي ان الكتاب سوف يقوم بالربط بين الآراء الاستشرافية وبين التطورات القادمة للأحداث في تونس.

فما جاء في هذا الكتاب من مقاربات يتفق على أمر اساسي: هنـاك أزمـة ثقـة بـين الإسلاميين ومجتمعاتهم، وهذه الأزمة عقدت من قضية التغيير، بل أخرته حتـى كتابـة هـذا الكتاب، وعليه فإن رهان النموذج التونسي هو ألا يفضي في الحاضر أو المستقبل إلى سيناريو جزائري أو إيراني، فالسيناريو الأول مشابه للتغيير الذي حصل في أوروبا الشرقية بعد سـقوط

[1] محمد الحداد وآخرون، **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين.. الإسلام السياسي في تونس**، ط3، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.

جدار برلين، وهو انتفاضة الشعب لينفتح على النظام الديمقراطي السائد في معظم بقاع الأرض، أما السيناريو الآخر فهو التغيير باسم الإنقاذ من التطرف الديني.

سادساً: دراسة بعنوان، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق.[1]

تناول الكاتب في دراسته هذه ملامح المشهد السياسي التونسي بعيد انتخابات المجلس التأسيسي التي حصلت بتاريخ 2011/10/23، حيث تطرق الكاتب في هذه الدراسة إلى أبرز القوى والأحزاب السياسية التي أفرزتها هذه الانتخابات، حيث أشارت إلى وجود القوى والأحزاب السياسية في جبهتين سياسيتين هما: قوى المعارضة الليبرالية التي تمثلت في الاتحاد من أجل تونس، وقوى المعارضة اليسارية التي ضمت الجبهة الشعبية، وتلخصت مطالب المعارضة في تحقيق الأمن والاستقرار، ومكافحة الارهاب والانفلات الأمني، إضافة إلى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، والدعوة إلى استقالة ائتلاف الترويكا في محاولة منها إلى استمالة الجيش التونسي لتحقيق مآربها ومطالبها، وذلك بالتزامن مع الإطاحة بنظام حكم الإخوان المسلمين في مصر بتاريخ 2013/7/3، الأمر الذي لم يتحقق بسبب التزام الجيش التونسي بالحياد، وعدم التدخل في الشأن السياسي، أما الجبهة الثانية فقد تألفت من ائتلاف الترويكا الحاكم الذي ضم حزب النهضة ذو المرجعية الإسلامية، والأحزاب العلمانية الممثلة في حزب التكتل من أجل العمل والحرية، إضافة إلى حزب المؤتمر من أجل الجمهورية.

كما أشار الكاتب إلى أسباب الأزمة السياسية التونسية، والتي اعتبر بأنها جاءت بسبب تراكمات الوضع الانتقالي، وقد تمثلت هذه الأسباب في تجاوز المدى الزمني للمرحلة الانتقالية، والتنازع في صلاحيات المجلس التأسيسي، وصياغة الدستور الجديد للبلاد، والجدل المتعلق بشرعية روابط حماية الثورة، إلى جانب تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، عدا عن الخطاب الإعلامي التحريضي، وارتفاع وتيرة ظاهرة العنف السياسي، وأخيراً انعكاس الوضع المصري على المشهد السياسي التونسي.

---

[1] أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

كما يشير الكاتب في هذه الدراسة إلى دور الرباعي الراعي للحوار في تجميع الفرقاء السياسيين بغرض التفاوض على القضايا المتنازع عليها، حيث توصل الرباعي الراعي للحوار مع الأحزاب السياسية إلى اختيار حكومة تكنوقراط برئاسة مهدي جمعية لتشكيل حكومة انتقالية كخطوة باتجاه الانفراج السياسي، ولكن كان هناك العديد من المعيقات والعقبات التي تواجه الذهاب نحو الحكم التوافقي والتي تتمثل في عدم وجود ثقة بين الفرقاء السياسيين ناتجة عن محاولة المعارضة التونسية اللجوء إلى ثورة مضادة تقضي على جهود التوافق الرامية إلى إخراج البلاد من الأزمة السياسية الراهنة، أما المعيق الآخر الذي وقف ضد الانفراج السياسي، فقد تمثل في التعصب الديني الذي حملته بعض القوى والأحزاب السياسية التونسية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للديمقراطية والتحول الديمقراطي

الفصل الثاني

الإطار النظري للديمقراطية والتحول الديمقراطي

1.2 في مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي

1.1.2 الديمقراطية في العصر اليوناني

كانت البدايات الأولى لظهور الديمقراطية في مدينة أثينا الإغريقية، فقد مثلت هذه المدينة المهد الأول الذي طبق فيه الحكم الديمقراطي وتثبيته، بحيث كانت القوانين اليونانية هي أساس الديمقراطية، حيث مثلت الإرادة الإلهية مصدراً لهذه القوانين، ثم أصبحت هذه القوانين صادرة عن إرادة الشعب وكأنها اتفاق بين الجميع، بحيث استندت هذه القوانين على الاقتناع والاقناع، فأصبح جميع المواطنين متساوون أمام القانون، وبهذا يقول المفكر بركليس (Perikles) "إن سر عظمة الحضارة اليونانية يكمن في طبيعة نظامها الديمقراطي، والديمقراطية ليست تنظيماً للسلطة، بل هو مجموعة من الأخلاقيات التي تلتقي فيها العدالة بالحرية.[1]

لقد استأثر الأرستقراطيون بالثروة وتمادوا في استغلال الفلاحين، وقد مكنهم من ذلك مكانتهم الاجتماعية ونفوذهم السياسي وثرائهم الكبير، عدا عن احتكارهم للدور العسكري في الدفاع عن المدينة من غزو المدن الأخرى، مما جعلهم يهيمنون على النظام السياسي في الدولة، ونتيجة لتكدس الثروة لدى الأغنياء وتدني الحالة المعيشية لعامة الشعب، شهدت أثينا في القرن السادس قبل الميلاد أزمات اقتصادية حادة، فانتشلت المجاعة بين الفلاحين، فاختل الأمن وتراكمت الديون على الفلاحين حتى باعوا أنفسهم عبيداً للأغنياء.[2]

فكان من تقاليد أثينا في الأزمات أن تختار من الطبقة الأرستقراطية حاكماً تمنحه الصلاحيات المطلقة لعبور الأزمة، وقد اختير لهذه المهمة القائد صولون (solon)، الذي عاش

---

[1] زهير فريد مبارك، ***"الديمقراطية بين الفكر والفعل"***، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، العدد26، فلسطين: كانون ثاني/2012، ص ص370-371.

[2] قصي الصافي، "الديمقراطية وسلطة المال عبر التأريخ"، 2015/7/21، منشور على الرابط التالي: www.iraqicp.com/index.php/sections/.../31074-2015-07-23-18-30-02

في القرن السادس عشر قبل الميلاد، وإليه يرجع الفضل في وضع اللبنة الأولى لأول تجربة ديمقراطية في التاريخ، فألغى ديون الفقراء، وحرر من باعوا أنفسهم عبيداً للأغنياء، إضافة لوضعه دستوراً جديداً، على أساسه تم تشكيل نظام سياسي كان أساساً لبناء الديمقراطية في البلاد.[1]

وقد قسم صولون المجتمع في أثينا إلى أربعة أقسام: أرستقراطية عليا، وأرستقراطية، وسطى وأرستقراطية دنيا، وأخيراً عامة الشعب، وهم الأغلبية التي لا تمتلك سوى قوة عملها، وبنظر صولون فإن الدستور يسمح للعامة التصويت والنقاش في الجمعية العامة والمحاكم الشعبية، ولكن لا يحق لأفرادها تسنم أي منصب أو وظيفة في الدولة، لأنها من حق الأرستقراطيين فقط

أما أحقية المشاركة في العملية الديمقراطية فتقتصر على البالغين من الذكور من مدينة أثينا الأصلاء، ويستثنى منها العبيد، ومن تحرروا من العبودية حديثاً، والنساء، والمواطنون الذين تعود أصول أسلافهم إلى مدينة أخرى.[2]

من الملاحظ بأن المواطنة اليونانية تعتبر حقاً وراثياً محصوراً في أبناء أثينا من الرجال، ولم تكن الإقامة مؤهلاً يعتد به لنيل حق المواطنة فقد استثني من حق المواطنة الغرباء المقيمين والأطفال والنساء والعبيد المحررين وغير المحررين، فقد كانوا جميعاً محرومين من الحق في المواطنة، فقد كانت المواطنة في أثينا أكبر من مجرد حق في الاقتراع، فقد كانت المسؤولية تتضمن حق المشاركة في حكم المدينة اليونانية بشكل فعلي.

لقد كان هدف صولون من بناء الديمقراطية، حماية طبقته الأرستقراطية وتعزيز نفوذها كما عبر عن ذلك بوضوح بقوله: "سيكون للعامة من المكانة ما يكفي لحفظ كرامتهم وليس أكثر،

---

[1] مجلة جسد الثقافة، "صولون : ابو فكرة الديمقراطية وأول من قرر حرية الانسان"، 2012/10/24، منشور على الرابط التالي: aljsad.org/showthread.php?t=3722644

[2] قصي الصافي، "**الديمقراطية وسلطة المال عبر التأريخ**"، مرجع سابق.

أما الذين يتمتعون بالنفوذ والثراء الكبير فسوف أحميهم من أي أذى، سأقف حاجزاً بين الطبقتين ولن اسمح لأحدهما بالتجاوز على الأخرى دون حق".[1]

لقد عرفت الأراضي اليونانية نظام المدينة، حيث كانت تضم جزءاً كبيراً من أراضي حوض البحر الأبيض المتوسط، فقد سادت القوانين اليونانية هناك، بحيث صنف أرسطو (Aristotle) نظام الحكم بحكم الصفوة، فتميزت المدنية بعدة خصائص جعلتها قادرة على ممارسة الديمقراطية المباشرة، وبما أن الشعب في أثينا كان عدده قليلاً فقد كان قادراً على الاجتماع في مكان ما واتخاذ القرارات المناسبة حول أية قضية، بحيث كانت حكومتها تتكون من عشرة قادة مهمتهم إدارة شؤون الحرب والسياسة، إضافة لوجود مجلس الشيوخ الذي يتكون من خمسمائة عضو يمثلون القبائل العشرة التي تتكون منها مدينة اثينا.[2]

يرى أرسطو بأن الديمقراطية أقل تعرضاً للثورة من الأوليغاركية (Oligarchy)،* لأن الصراع في الحكم الديمقراطي يكون بين الطبقة الحاكمة نفسها، التي تتصارع من أجل نيل ثقة الأغلبية عن طريق صناديق الاقتراع، بعكس الحكم الأوليغاركي الذي يكون فيه النزاع والصراع بين الطبقة الحاكمة والشعب، وفي رأيه أيضاً أن الأوليغاركية تنتهي دائما بحكم الطغيان وتصبح مشكلتها الوحيدة هي الاستئثار بالسلطة.[3]

2.1.2 الديمقراطية في العصور الوسطى والحديثة

تعود البدايات الأولى التي نادت بالديمقراطية للثورة البريطانية عام 1668، وبعد ذلك توالت الثورات الرائدة التي كان لها أثر كبير في ترسيخ الديمقراطية ولاسيما الثورة الأمريكية

---

[1] قصي الصافي، "**الديمقراطية وسلطة المال عبر التأريخ**"، مرجع سابق.

[2] عصمت سيف الدولة، **النظام النيابي ومشكلة الديمقراطية**، القاهرة: دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، 1991، ص ص30-31.

* **الأوليغاركية:** تعني حكم الأقلية وهي شكل من أشكال الحكم، بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية، وهي مشتقة من الكلمة اليونانية: أوليغارخيا، وقد كان أفلاطون هو أول من أشار إلى حكم الأوليغاركية في كتابه "الجمهورية"، وفي رأي أرسطو أن الأوليغاركية تنتهي دائماً بحكم الطغيان، وتصبح مشكلتها الرئيسية هي الاستئثار بالسلطة.

[3] عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2011، ص 2-3.

عام (1775– 1783)، والثورة الفرنسية عام(1789)، حيث جاءت هذه الثورات متأثرة بالفلسفية التي أوجدها بعض الفلاسفة بذلك الوقت، والتي تتعلق بمذهب الحقوق الطبيعية التي سادت غرب أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر للميلاد، وقد اعتمد هذا المذهب على قضيتين أولهما: بأن الناس كانوا يعيشون حالة طبيعية قبل تكوين المجتمع السياسي، تمنحهم حقوقاً معينة (التملك، الحرية، القصاص النفسي)، وثانيها يتعلق بالعقد الاجتماعي الذي يقضي بأن الأفراد قد اتفقوا فيما بينهم على إبرام عقد يتنازلون بموجبه عن بعض حقوقهم وحرياتهم لصالح السلطة، ثم انتقلت هذه الفكرة إلى الفلاسفة الفرنسيين، بحيث كانت هذه الفكرة الشرارة التي قامت عليها الثورة الفرنسية 1789، ونتيجة لذلك ظهر مذهبين آخرين: الأول المذهب الحر، حيث أخرج مونتسيكيو(Montesquieu) في كتابه "روح القوانين"، والذي دعا فيه إلى مبدأ فصل السلطات كوسيلة للحد من تعسف السلطة واستبدادها وضمانها للحريات الفردية،[1] أما المذهب الثاني فهو المذهب الديمقراطي، فقد تخيل جان جاك روسو(Jean Jacques Rousseau) بمؤلفه "العقد "الاجتماعي" عقداً اجتماعياً يتنازل فيه الفرد عن حقوقه الشخصية للمجموع، وهكذا أصبح دور الوسيط (الحكومة) أمراً ممكناً وميسوراً.[2]

من الملاحظ بأن وجود الثورات كان التجسيد الواقعي للفلسفة التنويرية في الأنظمة الديمقراطية الغربية، خاصة بعد فشل المذهب الماركسي بتقديم بدائل واقعية، فقد كان انهيار القطب الاشتراكي أكبر دليل على هذا الفشل، ونتيجة لذلك تراجع التهافت على الأيديولوجية والأفكار الماركسية واللينينية، التي كانت تفتقد للديمقراطيات الليبرالية، وتعتبرها حكراً على الطبقة البرجوازية، ولا يمكن لها أن تمثل غير حكم الأقوياء.

تعرف الديمقراطية "على أنها تأخذ برأي الأغلبية ولا تتجاهل رأي الأقلية، بحيث تكون معبرة عن الرأي العام، وهنا يظهر نوع جديد من الأغلبية المؤثرة، وهي أيضاً نهج من الحكم

---

[1] عبد الرحمن ولد خليفة ومنال أبو زيد، **الفكر السياسي الغربي: الأسس والنظريات**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص22–23.

[2] محمد طه بدوي وليلى مرسي، **مدخل في العلوم السياسية**، الإسكندرية: منشأ المعارف، 2001، ص ص 71–84 .

يقوم عن الانتخابات الحرة والمؤسسات وعلى تداول السلطات بين الأحزاب، فمن نظام متعـــدد يكفل الحرية وتكافؤ الفرص لجميع الأحزاب السياسية بالإضافة لحرية الاختيار لكل الناخبين".[1]

وهي أيضاً "حق الشعب المطلق بأن يكون المشرِع بأغلبية أصوات النواب، بحيث يكون لإرادة الشعب بذلك حرية غير مقيدة بأي قيود، فهي سيدة نفسها ولا تسأل أمـــام ســـلطة غيـــر سلطتها، وهي أيضاً كلمة الشعب أو الحكومة الشعبية"،[2] وأيضاً "هي التي تعمل علـــى تحقيـــق مصالح الشعب، وتقوم على أساس المساواة السياسية بين الأفراد، وتعارض احتكار الامتيـــازات السياسية لأي طبقة من طبقات الشعب، فتكون الصفة الرئيسة في النظم الديمقراطية هي مسؤولية الحكام عن أفعالهم أمام المواطنين".[3]

أما إذا رجعنا إلى منجد اللغة العربية فنجده يعرف الديمقراطية بأنها إحدى صور الحكم الذي تكون السيادة فيه للشعب.[4]

وتعرف أيضاً بأنها: "أسلوب الحكم ووسيلة للنقاش تقوم على مجموعة مـــن المبـــادئ، أساسها احترام إرادة الأكثرية، وصيانة حقوق الأقلية من خلال مؤسسات تمثيلية دستورية، تدعم الحقوق والحريات والتعبير عن الرأي، وحق الاعتقاد والتنظيم الحزبي والمهني وحق المشاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة وتولي المناصب العامة".[5]

ويعرفها جورج طرابلسي: بأنها "مجموعة ممارسات أو أساليب عمل، لإدارة الصراعات الاجتماعية ضمن مؤسسات شرعية، تضمن التداول السلمي على السلطة وتكفل الحل العقلانـــي للمشكلات الطارئة".[6]

---

[1] أحمد بدر، **الرأي العام– طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة**، القاهرة: دار قوباء للطباعـــة والتوزيـــع، 1998، ص 287– 288.

[2] اسماعيل علي سعد، **دراسات في العلوم السياسية**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2002، ص337.

[3] ثناء فؤاد عبدالله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: دراسات الوحدة العربية،1997، ص16.

[4] **المنجد في اللغة العربية المعاصرة، بيروت**، ط1، دار الشروق،2000،ص 483.

[5] إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيـــة، 2002، ص 33.

[6] برهان غليون وآخرون، **الديمقراطية والأحزاب السياسية في البلدان العربية– المواقف والمخـــاوف المتبادلـــة**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001، ص 110.

أما أشهر من قام بتعريف الديمقراطية فهو الرئيس الأمريكي ابراهام لنكولن(Abraham Lincoln)، بقوله بشأن الحكومة الديمقراطية بأنها "حكومة الشعب، بالشعب، ومن أجل الشعب".[1]

وبالنظر للنظم الرأسمالية نجد أنها قائمة على أساس" فصل الدين عن الحياة، وهذه الفكرة هي عقيدتها، وقيادتها الفكرية، وبناءاً على هذه القاعدة الفكرية، كان الإنسان هو الذي يصنع نظامه في الحياة، وكان لا بد من المحافظة على الحريات للإنسان، وقد نتج عن حرية الملكية الخاصة للنظام الاقتصادي الرأسمالي، فكانت الرأسمالية هي أبرز ما في هذا المبدأ الغربي، وأبرز ما نتج عنه، ولذات السبب أطلق على هذا المبدأ أنه المبدأ الرأسمالي من باب تسمية الشيء بأبرز ما فيه".[2]

إن الديمقراطية التي أخذ بها المبدأ الرأسمالي، والتي تعتبر من أهم أفكاره أيضاً، نابعة من أن الإنسان هو الذي يقوم بصناعة نظامه الخاص به، لذا فقد كانت الأمة هي مصدر السلطات، وتقوم بوضع الأنظمة، وتختار الحاكم لحكمها، وتسقط عنه الحكم متى رغبت، فالديمقراطية هي حكم الشعب وتشريعاته، فأصل النظام الديمقراطي هو ان الشعب من يمتلك السيادة والارادة والتنفيذ، لأنه سيد نفسه ولا يوجد سيادة عليه، وبذلك يكون التشريع بيده وحده، ولما كان من المتعذر عليه القيام بذلك بنفسه فقد أخذ بانتخاب من ينوبون عنه، فقاموا بالتشريع باسمه، لأن السلطة التشريعية في النظام الديمقراطي هي التي تمثل الإرادة العامة، فهي التجسيد السياسي للإرادة العامة لجماهير الشعب، وبما أنه من غير الممكن أن يقوم الشعب بالحكم، كان لزاماً عليه أن يختار حكاماً ليقوموا بتنفيذ التشريع الذي شرعه الشعب نيابة عنه، فتكون الحكومة هي السلطة التنفيذية، ويكون الحاكم هو رئيس الدولة ووكيلاً على تنفيذ القرارات.

ويعتبر الفكر الغربي السياسي بأن الديمقراطية ولدت كأساس لفصل الدين عن الدولة، وهي نفس العقيدة التي قام عليها المبدأ الرأسمالي، وهي العقيدة التي تمخضت عن النزاع بين قياصرة وملوك أوروبا وروسيا من جهة، وبين المفكرين والفلاسفة من جهة أخرى، فقد قام

---

[1] ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، "ما هي الديمقراطية؟"، 2012/5/3، منشور على الرباط التالي: https://en.wikipedia.org/wiki/Abraham_Lincoln

[2] إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** مرجع سابق، ص 45.

القياصرة والملوك باتخاذ الدين وسيلة وطريقاً لاستغلال الشعوب وقهرها بزعم أنهم وكـــلاء الله على الأرض، حيث كانوا يتخذون من رجال الدين والكنيسة ذريعة ومبرر لهم لتحقيق مـــآربهم، فنشأ صراع كبير وبينهم وبين شعوبهم، قام خلاله مفكرون وفلاسفة منهم من أنكـــر وجـــود الله بشكل مطلق، والقسم الآخر اعترف به ولكنه نادى بالفصل بينه وبين الحياة والدولة، ولكن هـــذا الصراع تجلى عن فلسفة "الحل الوسط"، التي قامت بالدول الأوروبية أثناء الصراع الثوري ضد هيمنة الكنيسة وأنظمة الإقطاع، ومن ثم جاءت فكرة الحكم الجماعي كحل وسط بين حكم الشعب المباشر وحكم الملك المتفرد. فكانت هذه الفلسفة هي الأساس للمبدأ الغربي التي بنى عليها جميع أفكاره، ووفقًا لذلك قام بمعالجة مشاكله في الحياة، وهي القاعدة الفكرية التي يقوم بحملها الغرب، ويدعو لها معظم العالم.[1]

وبنجاح الثورات ضد الأباطرة والملوك، وسقوط فكرة الحق الإلهي، وضـــعت فكرتـــا السيادة للشعب، والشعب مصدر السلطات موضع التطبيق والتنفيذ، فبرزت على السطح فكـــرة حكم الأكثرية والانتخابات وهما السمتان البارزتان في النظام الديمقراطي، وكان رأي الأكثريـــة هو المصدر الحقيقي المعبر عن رأي الشعب، ومع ذلك، فإن الديمقراطية تنادي كذلك بالحريات العامة التي يتوجب توفيرها لكل فرد من أفراد الرعية ليتمكن من ممارسة ســـيادته وتســـييرها بنفسه، وليتمكن من القيام بحقه في المشاركة باختيار الحكام وأعضاء المجالس النيابية بمنتهـــى الحرية ودون ضغط أو إكراه.

"ولما كانت هذه العقيدة قد أبعدت الدين والكنيسة عن الحياة والدولة، وبالتالي عن تشريع الأنظمة والقوانين، وعن تنصيب الحكام وإمدادهم بالسلطة، انبثق النظام الديمقراطي، الذي هـــو نفسه قام على أساس فكرتي السيادة للشعب، والشعب مصدر السلطات، وهما الفكرتان اللتان جاء بهما الفلاسفة والمفكرون في أوروبا أثناء صراعهم مع الأباطرة والملوك للقضاء علـــى فكـــرة الحق الإلهي التي كانت تسود أوروبا آنذاك وإلغاؤها إلغاءً تاماً".[2]

---

[1] عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، مرجع سابق، ص24.

[2] محمد كامل ليله، **النظم السياسية: الدولة والحكومة**، بيروت: دار النهضة العربية، 1969، ص ص 402-423.

إن المبدأ الغربي هو الرأسمالية الديمقراطية، وهو المبدأ الرأسمالي والنظام الذي نجحت أوروبا الغربية في بنائه كتعبير عن حاجتها وظروفها وتاريخها الخاص، فالدولة القومية، والديمقراطية، والرأسمالية، والمجتمع المدني، والطبقة الوسطى، كانت إفرازات الفكر الأوروبي الغربي في القرن السادس عشر وحتى اليوم، وكما نظر لها مفكروها، فالديمقراطية ليست نموذجاً مجرداً فقط، إنما هي تاريخ وتفاعلات وواقع.

في ضوء العرض السابق بالإمكان الاستنتاج أن الديمقراطية ما هي إلا تعبير عن نظام سياسي مبني على أربعة أركان: حرية التنظيم، استقلال القضاء، التداول على السلطة وحرية الرأي، أما استقرار العمل بهذا النظام فيتطلب وجود إيمان وقناعات راسخة لدى مختلف المواطنين والقوى الفاعلية والتيارات لمعنى الديمقراطية، مما يعني الارتقاء بالممارسة الديمقراطية عبر عملية تحول ديمقراطية سلمية، يمكن من خلالها الوصول إلى ترسيخ هذه الديمقراطية.

2.2 مفهوم التحول الديمقراطي

يتفق الباحثون على أن التطور الديمقراطي عملية متعددة المراحل، ويمكن تحديدها بثلاثة مراحل، وهي: مرحلة ما قبل التحول، وتتميز هذه المرحلة بمواجهة النظام السلطوي، حيث تظهر الخلافات بين النخبة الحاكمة من جهة، وبين قوى المعارضة من جهة أخرى، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الانهيار أو التحول الديمقراطي: وتتضمن هذه المرحلة انهيار النظام القائم، وتفكك مؤسساته، وظهور نظام ديمقراطي مكانه، وتنتهي هذه المرحلة بإجراء أول انتخابات تنافسية ونزيهه، أما المرحلة الأخيرة من مراحل التحول الديمقراطي فهي مرحلة التماسك الديمقراطي، وفيها يحدث انسجام وتناغم بين كافة النظم الاجتماعية في الدولة مع النظام الديمقراطي الجديد.[1]

[1] صدفة محمد محمود، "مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به"، 2013، منشور على الرابط التالي: /www.academia.edu

لقد شكل العامل الخارجي المتمثل في ضغوط الدول الغربية على بلدان العالم الثالث للتسريع في عملية التحول الديمقراطي، فقد أصبحت المساعدات الاقتصادية مشروطة بإجراء تحولات ديمقراطية على مستوى البنى السياسية للدول، وبهذا تحولت دول العام الثالث إلى ميدان وجب عليه تبني النمط الديمقراطي الغربي في الحكم، من أجل مواكبة الأحداث والاندماج في البيئة التي أفرزها النظام الدولي الجديد في بداية التسعينيات من القرن الماضي، فكانت عملية التحول الديمقراطي ناتجة عن ضغوط البيئة الخارجية أكثر منها تعبيراً عن وعي مجتمعي محلي ومطلب شعبي نابع عن تطلعاك هذه المجتمعات.[1]

وبشكل عام يشير مفهوم التحول الديمقراطي إلى الانتقال والتحول من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، وهي عملية معقدة بشكل كبير، بحيث تشير إلى التحول في الأغلبية من قبل المواطنين، والعمليات الإجرائية التي تؤدي إلى عملية التحول، والأهداف التي تؤثر على ممارسة توزيع السلطة.[2]

لقد عرف صاموئيل هنتجتون (Samuel Huntington)، التحول الديمقراطي بأنه "مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، والتي تحدث في فترة زمنية محددة، وتفوق في عدد حركاتها الانتقال في الاتجاهات المضادة خلال الفترة الزمنية المحددة".[3]

ويرى عاطف إمام أن عملية التحول الديمقراطي هي "مجموعة من الإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي الى نظام ديمقراطي، وتساهم فيها ثلاث قوى أساسية ذات دوافع مختلفة وهي المعارضة الداخلية والنظام السياسي، والقوى الخارجية، ويحاول

---

[1] هناء عبيد، "تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2015، منشور على الرابط التالي: studies.aljazeera.net/reports/2014/02/201421094941470659.htm

[2] علي هلال، **الديمقراطية ومفهوم الإنسان المعاصر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 13.

[3] صموئيل هنتجتون، **الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، عبدالوهاب العلوي، مترجماً: القاهرة: دار الصباح، 1993، ص73.

كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى، وتتحدد النتيجة النهائية وفقاً للطرف المنتصر في الصراع".[1]

ويمكن أن نعرف التحول الديمقراطي بأنه العملية التي يتم في إطارها صياغة قواعد وأساليب حل النزاعات والصراعات بطرق سلمية، وصولاً إلى وضع دستور ديمقراطي، وعقد انتخابات حرة ونزيهة، وتوسيع نقاط المشاركة السياسية، باعتبارها معياراً لنمو النظام السياسي ومؤشراً يدل على ديمقراطيته.[2]

إن التحول الديمقراطي هو "عملية تغيير تدريجي في النظام السياسي، باتجاه زيادة دور الأفراد والجماعات في عملية صنع القرار عن طريق التمثيل والتمكين، إلاّ أن آلية التمثيل هي شرط غير كافٍ لكنه ضروري للديمقراطية غير المباشرة، ولتحقيق التحول الديمقراطي لا بدّ من التعددية السياسية، والتخفيض من مركزية الدولة، إطلاق الحريات، مجتمع مدني فاعل، ولا بدّ أيضاً من فصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية".[3]

تكون بداية التحول الديمقراطي بإقامة حكم ديمقراطي من خلال انتخابات عامة حرة ونزيهة، والحكومات المنتخبة ديمقراطياً تهيئ الطريق لتحول آخر لنظام ديمقراطي ممأسس ومتين، أما الحالة الفلسطينية فهي تحول وخروج من حالة الاحتلال العسكري، إلى حالة ديمقراطية قائمة على المشاركة السياسية، وممارسة السلطة على أساس سيادة القانون، ونجاح التحول يعتمد على قيام مجموعة من المؤسسات التي تجسد السياسات، والاستراتيجيات السياسية، وتعترف بالمصلحة في البناء الديمقراطي، إضافة إلى ائتلاف القادة السياسيين الذين يهدفون إلى بناء المؤسسات الديمقراطية والمؤيدين لها.[4]

---

[1] عاطف سمير فهمي إمام، "**التجربة الديمقراطية في البحرين: دراسات في عقبات التحول الديمقراطي**" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص 22.

[2] ثامر كامل محمد، "**إشكاليتنا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي**"، مجلة المستقبل العربي، العدد251، 2000، ص ص 118-119.

[3] مضر قسيس، **التحول الديمقراطي ومدنية المجتمع الفلسطيني**، نابلس: مركز البحوث، أيلول/ 1999، ص ص9-10.

[4] أريان الفاصد، **البناء المؤسسي الفلسطيني وفرص التحول نحو الديمقراطية**، ط1، نابلس: مركز البحوث، 1999، ص 10.

"إن عملية التحول الديمقراطي هي عملية دائمة وليست عملية تحول آني، تتعلق بجوهر النظام السياسي لا شكله فقط، فلا يكفي لحدوث تحول نحو الديمقراطية إقراره على شكل سياسة أو تعليمات، أو تشريع بل يتطلب التحول الدعم الجماهيري من قبل الأفراد بالعمل على ترسيخ التحولات والتأكيد على وجوب أسباب إعادة إنتاجها بشكل مستمر".[1]

والتغير في النظام السياسي، وبداية التحول يمكن أن يبدأ من إقرار الدستور أو القانون الأساسي من خلال التوافق عليه بين أطياف العمل السياسي، ومن ثم تتطور آليات الممارسة الفعلية للديمقراطية، وفي الحالة الفلسطينية يكون التحول نحو الديمقراطية، هو انتقال وخروجً من مرحلة احتلال، وعدم وجود نظام سياسي محلي، ولكون الديمقراطية تعنى مجموعة من العلاقات الممأسسة فإن التحول نحوها يكمن في إنشاء هذه العلاقات ومأسستها، ومن ثم الحفاظ عليها وتدعيمها وإعادة إنتاجها لتعزيز الديمقراطية الناشئة.

أما على الصعيد العربي، فقد تعاظم الاهتمام بموضوع الديمقراطية في هذه المرحلة، بسبب غياب العدالة في توزيع السلطة، واختلال العدالة في توزيع الثروة شكل أحد الأسباب، إضافة إلى العجز الشديد للأنظمة الحاكمة في مواجهة العدوانية الإسرائيلية. كما تجلى ذلك بوضوح في حرب 1967، وغزو لبنان في عام 1982.[2]

ويرى برهان غليون أن انهيار المشروع التقدمي العربي، "بسبب عدم قدرته على توفير وسائل الحماية الخارجية، وتعثر الاندماج القومي، وما رافق ذلك من تراجع في بنية السلطة الوطنية وتقاليدها، فأدى إلى إفقاد النظام السياسي والوحدانية التي ارتبطت به، ومصداقيته وشرعية وجوده، وقد تجسد هذا في تغيير عام في المناخ العقائدي العربي منذ نهاية السبعينات".[3]

ويرى علي الدين هلال، أستاذ علم السياسة في جامعة القاهرة، أن الإهمال النسبي لقضية الديمقراطية بعد الاستقلال وحتى بداية السبعينات يعود إلى " قبول تيارات وحركات

---

[1] أريان الفاصد، **البناء المؤسسي الفلسطيني وفرص التحول نحو الديمقراطية**، مرجع سابق، ص 20.

[2] مركز دراسات الوحدة العربية، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: 1984، ص ص 12-13.

[3] برهان غليون، ***"معوقات العمل العربي وسبل تجاوزها"***، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 367، 2009، ص 23.

سياسية مقولة التناقض بين متطلبات التغيير السريع واحترام الحريات العامة للمواطنين، وتصوراته –في إطار المنطق نفسه– لقي تعارضاً بين اعتبارات التحول الاشتراكي والتنمية المخططة، وحق المواطنين في التنظيم أو احترام المبادرات المستقلة للنقابات والمنظمات النقابية والمهنية، وفي كل الحالات امتدت يد المنع والتقييد لتكبت كل الآراء المخالفة والمعارضة".[1]

اتسم العام 1985، بتفشي الحديث عن موضوع الديمقراطية في الوطن العربي في وسائل الإعلام العربية الجماهيرية مثل الصحف اليومية، والمجلات الأسبوعية، ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية، بسبب اهتمام الاتحاد السوفييتي(سابقاً) بالتحول الديمقراطي، وبالرغم من وجود بعض الاستثناءات، يمكن القول أن معالجة الموضوع في هذا المضمون شكل امتداداً لمعالجته من قبل وسائل الإعلام الغربية، والتي تعتمد عليها وسائل الإعلام العربية بشكل أو بآخر، وقد برز اهتمام وسائل الإعلام العربية في الموضوع ضمن نطاق اهتمامها ببداية التحول في الاتحاد السوفييتي ومنذ قدوم ميخائيل غورباتشوف للسلطة (Michail Gorbatshow)، وما تلا ذلك من تحولات سياسية واقتصادية، وانتهاء بتفكك الاتحاد السوفييتي، والتغييرات التي حصلت في دول الكتلة الاشتراكية عامة، وقد "فسرت هذه التحولات على أنها رغبة شعبية عامة بالانتقال إلى نظام ديمقراطي غربي من ناحية سياسية، وإلى سوق اقتصاد السوق الذي يوفر البضائع الاستهلاكية الغربية".[2]

وعلى ضوء ما تقدم نجد أن جانباً من فقه النظم السياسية يذهب إلى أن السياق الإقليمي والدولي الذي يواكب عملية التطور السياسي في مجتمعات العالم الثالث، له دور حاسم كمحدد للعملية السياسية في هذه المجتمعات، "ويتداعى إلى الذهن وفق هذا المنظور أثر التراث الاستعماري، والتغلغل، والمعونات الخارجية، ودور المؤسسات متعددة الجنسيات، والتأثيرات المترتبة على الهيمنة الإعلامية والثقافية للقوى الكبرى، وأشكال الدعم المباشر، وغير المباشر التي يمكن أن تمنح أو تمنع عن فرقاء السياسة في بلدان أخرى، فكل هذه الأشكال إلى جانب أثر

---

[1] علي هلال، **الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر– الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1983، ص ص 9–10.

[2] جورج حقمان وآخرين، **حول الخيار الديمقراطي، دراسات نقدية**، رام الله: مواطن، 1993، ص ص 31–32.

العدوى من الآخرين بفضل التواصل الشديد في عالم اليوم يمكنها تحفيز أو إحباط التطور الديمقراطي."[1]

وبغض النظر عن مستوى القناعة بدور المتغيرات الخارجية على التحول الديمقراطي صعوداً أو هبوطاً وانتكاساً، مقارنة بتأثير التفاعلات والمتغيرات الداخلية فإنه: "لا يمكن دحض الاعتقاد حول أهمية العوامل الخارجية، فالتحول الناجح في مجتمعات معينة قد يشجع غيرها على خوض الغمار، إما بحكم التماثل في المشكلات، وإما لأن المجتمعات الديمقراطية ربما تظهر قدراً من القوة وحسن الأداء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي على نحو يحتذى به".[2]

3.2 الاتجاهات النظرية للتحول الديمقراطي

اهتم دارسوا التحول الديمقراطي في العديد من بلدان العالم إلى إيجاد تعريف للتحول الديمقراطي وعوامله وبيان الأنماط والنظريات التي تتبعها عملية التحول الديمقراطي، وقد اختلفت الأنماط والنظريات من باحث لآخر باختلاف المعايير والمقاييس التي تم استخدامها وسنتناول في هذا المبحث نظريات التحول الديمقراطي، حيث اتفقت الكثير من الأدبيات حول ثلاث مداخل رئيسية لتفسير نظريات حول التحول إلى الديمقراطية تمثلت في التحول التحديثي والانتقالي والبنيوي.

أولاً: المدرسة الحداثية- سيمور مارتن ليبست(Seymour Martin Lipset)

تعتبر هذه المدرسة بأن عملية تعديل البيئة الاجتماعية والرؤية المعرفية والأخلاقية بحيث يخضع الواقع بأسره للقواعد والإجراءات العامة غير الشخصية ويزداد التحكم فيه، أما التحديث السياسي فيهدف إلى تنمية قدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فاعليتها ورفع مستوى أدائها حتى تتمكن من إنجاز الواجبات الملقاة على عاتقها.[3]

---

[1] أسامة الغزالي حرب، **السلطة السياسية والأمن الداخلي في الدولة الفلسطينية**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1991، ص ص 49-73.

[2] صموئيل هنتجتون، **الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، مرجع سابق، ص 80.

[3] مصطفى بلعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية- دراسة حالة النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009، ص 31.

وتتضمن أفكار هذه المدرسة الربط بين الديمقراطية الليبرالية والتقدم الاقتصادي وضرورة توفر عدد من الشروط الاقتصادية والاجتماعية لنجاح عملية التحول الديمقراطي، فهي ترى أنه كلما ارتفع مؤشر النمو الاقتصادي ارتفع الدخل الفردي ثم التوسع في القاعدة الشعبية ثم انتشار أوسع للتعليم، والذي بدوره يرفع من نسبة المشاركة السياسية، كما أن هناك علاقة قوية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، أي أن النظم الديمقراطية لا تنشأ ولا تتطور إلا في ظل المجتمعات المتقدمة اقتصادياً.[1]

مما سبق نجد أن معظم الدراسات الحديثة أكدت وجود علاقة وطيدة ايجابية بين التطور الاقتصادي والديمقراطية.

ثانياً: المدرسة البنيوية- بارنغتون مور(Barington Moore)

ترى هذه المدرسة في تفسيرها لعمليات التحول الديمقراطي أن مفهوم" بناء القوة والسلطة المتغيرة تدريجياً عبر مراحل تاريخية طويلة، أي دراسة العلاقة بين ملاك الأراضي الكبار والفلاحين والبرجوازيين من جهة، والدولة من جهة أخرى، وكيفية تغيير هذه العلاقة والاستجابة مع حركية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع، وبناءاً على رؤية هذه المدرسة فإن الفاعلون يكتسبون السلطة الاقتصادية ومحدداتهم البنيوية، وتبدأ الديمقراطية في الظهور كمحصلة لتحقيق نوع من توازن القوى وبروز الطبقة الوسطى في المجتمع.[2]

ويرى بارنغتون مور(Barington Moore) أن مسار الحداثة مؤلف من ثلاثة مسارات: المسار السلطوي، المسار الشيوعي، وأخيراً المسار الديمقراطي، فقد شكلت الصين والاتحاد السوفييتي السابق، نظام الدولة الاشتراكية الذي نتج عنه ثورة فلاحية وعمالية، أما اليابان وألمانيا فقد شهدتا تطوراً رأسمالياً رجعياً، وأخيراً فقد شكلت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ثورة برجوازية كبيرة في تلك البلاد.[3]

---

[1] جوني عاصي، **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية- إعادة نظر في براديغم التحول**، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطيات، 2006، ص 30.

[2] المرجع السابق، ص 42.

[3] المرجع السابق، ص 42

لقد اهتمت هذه المدرسة بالبنى الاجتماعية الطبقية داخل المجتمع، وبعلاقة المجتمع مع المجتمعات الأخرى، حيث انطلق مور بدراسة تطور المجتمعات الأخرى، بالمقارنة مع النموذج الغربي، في محاولة من مور لفهم انحراف هذه المجتمعات عن تطور النموذج المثالي، وهو المجتمع البرجوازي الغربي، فقد حدد مور أن دراساته تسعى لتفسير الأدوار السياسية للبرجوازية، وللفلاحين، ولطبقة ملاكي الأراضي، في التحول من مجتمع زراعي إلى آخر صناعي حديث، وإلى اكتشاف الشروط التاريخية، التي في ظلها أصبحت هذه المجموعات القوى المهمة التي تقف خلف صعود النماذج البرلمانية الغربية من الديمقراطية، أو صعود ديكتاتوريات اليسار واليمين، والنظم الشيوعية والفاشية.[1]

ثالثاً: دينامية التحول- دانكورت روستو(Dankwart Rustow)

يفسر أصحاب هذه المدرسة عملية التحول الديمقراطي من خلال دور النخب السياسية في عملية اتخاذ القرارات من البدائل المتاحة، حيث تشدد هذه المدرسة على أهمية الثقافة السياسية والتغيير السلمي وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية، ويرى روستو أن مسار التحول الديمقراطي يتكون من أربع مراحل أساسية في التحول إلى الديمقراطية: المرحلة الأولى تحقيق الوحدة الوطنية، حيث تبدأ هذه المرحلة من خلال إجماع عدد كبير من المواطنين حول الهوية السياسية، ثم تأتي المرحلة التحضيرية، وفي هذه المرحلة تقوم صراعات سياسية، والديمقراطية هنا تقوم من رحم الصراع وليست نتاج لتطور، وبعد ذلك تأتي المرحلة الحاسمة، وفيها تلجأ العناصر النشطة في النزاع إلى اللجوء للمساومة السياسية، فيأخذ كل فريق حصته في اللعبة السياسية، وأخيراً تأتي المرحلة التي تتعلق بتحول هذه الأسس من وسيلة لتحقيق الأهداف إلى هدف تؤمن به جميع الأطراف.[2]

---

[1] جوني عاصي، **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية- إعادة نظر في براديغم التحول**، مرجع سابق، ص 43.

[2] نبيل كريبش،**دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة: 2008، ص 39.

4.2 آليات وأنماط التحول الديمقراطي

يقصد بأنماط التحول الديمقراطي جميع الأشكال التي تتخذها هذه العملية والآليات التي يتم إتباعها للقضاء على النظم غير الديمقراطية وتأسيس نظم ديمقراطية مكانها، ومن أهمها:

أولاً: آلية التحول من أعلى

تعني هذه الآلية أن مسئولي النظم الديمقراطية هم أنفسهم يقومون بإجراء عملية التحول، وهذا النوع بحاجة لوجود قادة يمتلكون الميول الديمقراطية والجرأة والقدرة لعمل التحول الديمقراطي، ولكي يتم تدشين هذا التحول فلا بد من وجود اتفاق بين قادة النظام غير الديمقراطي وبين المعارضة على أساس التخلي عن السلطة، إضافة لقيام قادة النظام بفرض التحول الديمقراطي، ويأتي هذا التحول بواسطة التفاوض عندما يقوم النظام غير الديمقراطي بحوار هادف مع القوى الاجتماعية والسياسية، لرغبة منه بوضع أسس مشتركة للقضاء على النظام السلطوي والتحول إلى نظام ديمقراطي بدلاً منه، بحيث يدعو قادة النظام السلطوي إلى الدخول في مفاوضات مع القوى المعارضة للعديد من الأسباب مثل سوء الوضع الاقتصادي واحتمالية التظاهر ضد النظام السياسي، أو نتيجة للضغوط الخارجية المتزايدة للاتجاه نحو التحول الديمقراطي، ومن ناحية أخرى قد تقبل القوى المعارضة التفاوض والدخول في الحوار بسبب افتقادها للقوة الكافية للإطاحة بالنظام القائم جبرياً مما يجبرها على قبول التفاوض بهدف التوصل إلى ميثاق يرضي كافة الأطراف، ومن الحالات التي اتخذت هذا المسار كوسيلة للتحول الديمقراطي جنوب أفريقيا التي كانت أكبر مثال والأكثر وضوحاً على هذا المسار، فقد حدث التفاوض خلال عامي 1989- 1990، بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية.[1]

ثانياً: آلية الإحلال

وهي الآلية التي من خلالها تجري عملية التحول الديمقراطي من خلال الصراعات العنيفة التي شأنها إجبار قادة النظام على التخلي عن السلطة، وتأتي هذه الآلية من خلال الشعب

[1] عبد الفتاح ماضي، **مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص 63- 74.

نتيجة لصراعات عنيفة وانتشار الاحتجاجات من جانب التنظيمات الشعبية والإضرابات العامة غير المنظمة، والقيام ببعض أعمال العنف من جانب القوى الاجتماعية التي تعانى من الوضع القائم، فتخضع القيادات السلطوية للاستجابة نتيجة لهذه الضغوط، وتبدأ في عمل الإصلاحات المطلوبة سعياً لاحتواء الموقف، والسيطرة على الأزمة التي انفجرت نتيجة للمطالب الشعبية، ومن هذه النماذج التي ظهرت في هذا المسار من التحول الديمقراطي تلك التي حدثت في الفلبين عام 1986،[1] وفي مالي التي امتدت بين أعوام 1990-1992،[2] حيث تمكنت بعض الحركات الاجتماعية الغاضبة النيل من الشرعية والتي أجبرت فيها قادة هذه الدول على التنازل والتنحي عن مناصبهم نتيجة للتظاهرات الشعبية العارمة.[3]

ثالثاً: آلية الإحلال التحولي

ومن خلالها يتم الاتفاق بين قادة القوى المعارضة من جهة، وبين قادة النظام الديمقراطي على إنهاء النظام والشروع في التحول الديمقراطي، حيث يقوم النظام بإجراء مفاوضات مع الأحزاب والقوى الاجتماعية والسياسية رغبة منه في وضع أسس مشتركة لإقامة النظام الديمقراطي.[4]

من الملاحظ بأن الأسباب الرئيسية للتحول الديمقراطي من خلال هذا النمط هي فقدان النظام القائم للشرعية التي كان يتمتع بها، وانهيار الأيديولوجية التي يقوم عليها النظام، وتردي الأوضاع الاقتصادية مما يؤدي إلى إخفاق النظام في تلبية الحد الأدنى من المطالب والاحتياجات

---

[1] جيسوس بي إستانيسالو، "تجربة الانتقال في الفلبين"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2013/12/23، منشور على الرابط التالي: منشور على الرابط التالي: www.cipe-arabia.org

[2] أبوبكر الأنصاري، " قمع الطوارق وفشل الديمقراطية في مالي يفقد رئيسها مكانته الدولية"، الحوار المتمدن، العدد 1706، 2006/10/17، منشور على الرابط التالي: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=78405

[3] رضوان بروسي، "**الدمقرطة والحكم الرشد في أفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات، العمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: 2008، ص77.

[4] زريق نفيسة، **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي والمشكلات والآفاق**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: 2008، ص 20.

للشعب، وضغوط خارجية على النظام سواء كانت معونات عسكرية أو مساعدات اقتصادية تربط بين الإصلاح السياسي وهذه المعونات، وعجز القوى السياسية على الإطاحة بالنظام القائم واستبداله بنظام آخر.

يلاحظ بأن هذا النمط من التحول الديمقراطي يأتي كمبادرة مشتركة من قبل قيادة النظام والقوى الاجتماعية المختلفة، بهدف التوصل إلى أسس مشتركة للتخلي عن النظام غير الديمقراطي وإقامة نظام ديمقراطي بديل، وذلك من خلال انخراط النظام الحاكم في حوار مثمر مع القوى السياسية المختلفة، وذلك رغبة في الوصول إلى ميثاق يحافظ على مصالح كل القوى السياسية الفاعلة ومن ثم الوصول إلى نظام ديمقراطي.

رابعاً: آلية التحول الديمقراطي من خلال التدخل والغزو العسكري الخارجي

وهذه الآلية تحدث عندما يرفض النظام الحاكم التغيير، وتعجز القوى المعارضة عن الإطاحة به بسبب ضعفها، وفي ظل هذه الظروف لا يكون هناك بد عن إسقاط هذا النظام والتحول باتجاه الديمقراطية، سوى التدخل العسكري الخارجي كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في بنما الأمريكية عام 1989،[1] أو تحالفها مع مجموعة من الدول في الحرب التي قادتها ضد أفغانستان عام 2001، وضد العراق عام 2003، حيث يظهر هذا النمط بشكلين هما: القوة العسكرية المباشرة، أومن خلال نفوذ الدول والمؤسسات المانحة للإعانات الاقتصادية، مثل المعونات التي يقدمها البنك الدولي والمؤسسات الدولية المانحة والتي وضعت ما يعرف باسم "المشروطية السياسية"، حيث أنه في مقابل الدعم لابد من وجود الإصلاح السياسي في تلك الأنظمة السلطوية باتجاه التحول نحو الديمقراطية ولكن هذا النمط من التحول الديمقراطي لا ينجح دائماً، حيث فشل في أفغانستان والعراق ولكنه نجح في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية،[2] فقد كشفت دراسة تناولت 216حالة غزو عسكري خلال الفترة 1975-1990عن زيادة

[1] ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، "الغزو الأمريكي لبنما"، منشور على الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki

[2] حنين توفيق ابراهيم، "الانتقال الديمقراطي في العالم العربي"، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/2/14، منشور على الرابط التالي: studies.aljazeera.net/.../arabworlddemocracy/.../201312495334831438.ht

عدد الحالات التي تدخلت فيها الدول الديمقراطية عسكرياً، لفرض الديمقراطية، في دول غير ديمقراطية.[1]

خامساً: آلية التحول الديمقراطي عن طريق الانقلاب العسكري

لقد تم اشتقاق مصطلح الانقلاب العسكري من الكلمة الفرنسية (Coup tat) وهو فعل معادى للديمقراطية ويعنى تجميع السلطات في يد العسكريين بقوة السلاح، والانقلاب العسكري نوعان: النوع الأول هو الانقلاب الديمقراطي، وهو ذلك الانقلاب الذي يسعى للإطاحة بنظام شمولي أو استبدادي، وإحداث تغيير إيجابي في هيكل النظام السياسي من خلال تسهيل إجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة، وينتهي هذا الانقلاب بنقل السلطة من قبل ضباط الجيش إلى حكومة منتخبة ديمقراطياً، إذ أن التدخل العسكري قد يكون هو الخيار الوحيد أمام شعب يتوق للانتقال إلى الديمقراطية لكن حاكماً ديكتاتورياً يحول بينه وبين هذا الحلم، فعلى سبيل المثال، حرص النظام المستبد في البرتغال على إضعاف المعارضة الشعبية بكل السبل بحيث ظلت عاجزة عن التحرك ضده، ما دفع الجيش عام 1974 للانقلاب والإطاحة بنظام (سالازار- Salazar)، الدكتاتوري والانتقال بالبلاد لحياة ديمقراطية، فقام الشعب باحتضان الجنود في حالة تأييد وفرح كبير، وكان إعلاناً عن بدء الثورة البرتغالية، وفي البرازيل حين انقلب الجيش على الحكومة الاستبدادية، وأيضاً حدث في عالمنا العربي أكثر من انقلاب عسكري ضد أنظمة ديكتاتورية وانتهت بتسليم السلطة إلى المدنيين، منها ما حدث في السودان عام 1985 عندما قام المشير سوار الذهب وزير الدفاع بالإطاحة بحكم جعفر نميري وتعيين حكومة مؤقتة برئاسة الجزولي دفع الله لحين إجراء الانتخابات، وحدث ذلك مرة أخرى في موريتانيا عام 2005 عندما قاد على بن محمد انقلاباً عسكرياً ضد معاوية ولد الطايع وقام بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة برئاسة الرئيس المنتخب سيدي ولد عبدالله.[2]

---

[1] علي هلال، **الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر- الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 18.

[2] رياض حسن محرم، "علاقة الانقلاب الثوري بالجيش الوطني"، الحوار المتمدن- العدد 4271، 2013/11/10، منشور على الرابط التالي:www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=386279

أما النوع الآخر فهو الانقلاب غير الديمقراطي، فعادة ما يغير الأشخاص ويبقى على باقي النظام كما هو، ما يعنى أن قادة الانقلاب يضعون ضباطاً من الجيش مكان القادة السياسيين الذين أُطيح بهم، مع بقاء النظام السياسي دون تغيير، وفى هذا النوع من الانقلابات يكون هدف الضباط الاستحواذ على السلطة مدى الحياة، كما حدث عندما انقلب معمر القذافي على الملك السنوسي في ليبيا عام 1969.[1]

5.2 معايير ومؤشرات التحول الديمقراطي

يوجد الكثير من معايير والمؤشرات والتي من خلالها يتسنى قياس مفهوم التحول الديمقراطي مثل، حرية الصحافة وحرية الرأي، التداول السلمي للسلطات، قوة مؤسسات المجتمع، نسبة التحول الاقتصادي، تآكل سيطرة النظم السلطوية، المشاركة السياسية من قبل المواطنين، إجراء انتخابات حرة نزيهة، وقوة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع.[2]

أخيراً فإن تجربة التحول الديمقراطي تتمتع بالخصوصية من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى في الدولة الواحدة، حيث يلعب كل عامل من العوامل السابقة دوراً في عملية التحول الديمقراطي لكن تختلف أهميته من بلد لآخر ومن مرحلة لأخرى.

6.2 الحراك الاجتماعي

الحراك سمة ملازمة للمجتمعات البشرية المختلفة، حيث لا يخلو مجتمع ما من تحرك الأفراد والجماعات من مركز اجتماعي إلى مركز اجتماعي آخر، عدا تلك المجتمعات المغلقة التي يقل فيها الحراك الاجتماعي إلى أدنى مستوياته، ويرى العلماء أن الكائنات البشرية المنضوية تحت النظام الاجتماعي ليست كائنات جامدة الحركة أو أن حركتها تقوم على آلية

---

[1] شريف عبد العزيز الزهيري، "صور من سجل الانقلابات العسكرية"، مجلة البيان، العدد 314، 2013/7/31، منشور على الرابط التالي: ar.islamway.net/article/17113

[2] هدى متيكس، **دراسة النظم السياسية في العالم الثالث، في اتجاهات حديثة في علم السياسة**، القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والأحزاب العامة، 1999، ص142.

محددة، بل إنها كائنات تتميز بالعقل، لذلك فإنها تؤثر سلباً وإيجاباً في النظام الاجتماعي، حيث أنها قد تتلاءم معه أو أنها تحدث تغييراً فيه ليكون متوائماً معها.

لذلك فإن السلطة التي تسعى لتقييد النظام الاجتماعي بتوجهاتها السياسية، إنما تسعى لتقييد حركة مكوناتها البشرية، أي تثبيط الحراك الاجتماعي وتوجيهه وفقاً لأجندتها الخاصة، وبما أنه حراكاً ديناميكياً غير محدد الفعل والتوجه، فليس من السهولة تقييده لكن قد تشله قيود ومحددات السلطة، غير أن هذه الآلية القسرية لشل الحراك في النظام الاجتماعي لا تدوم طويلاً، لأن لعناصر ومكونات النظام طاقة تحتاج إلى تصريف عبر الحراك الاجتماعي والا فإنها تصبح طاقة كامنة تبحث عن متنفس لها، فإن حجبت متنفسات النظام الاجتماعي يصبح عرضة للانفجار عبر ثورات وعصيان مدني ضد السلطة المستبدة، وبالتالي يؤدي لخلخلة أسس النظام لتعم الفوضى والخراب في المجتمع فتفرض كائنات قاع المجتمع سطوتها على الواقع الجديد وتضيع كافة الجهود التي بذلت عبر التاريخ للارتقاء بمدنية المجتمع.[1]

من هنا فالحراك الاجتماعي هو عبارة عن إيجاد بيئة محفّزة للعمل تتيح للمواطن تنمية قدراته واستعداداته، وتكون فيه الفرص على أساس القدرات والمواهب والجهد الذاتي، للحصول على مكانة وظيفية واجتماعية راقية داخل المجتمع، ومن ثم يصبح المجتمع مجالاً خصباً لتنافس أعضائه.

إنّ عملية الحراك والتغير الاجتماعي، تسير أحياناً بشكل تدريجي بطيء إلى درجة تبدو معها وكأنّها عملية تلقائية غير محسوسة، وفي مثل هذه الأحوال يغلب عليها الطابع السلمي، و تؤدي الإجراءات السيـــاسية هنا الدور الأساسي في قيادة هذه العملية وسيرورتها، وأحيانا يحدث الـــتغير عن طريق هزّات ثـــورية عنيفة وسريعة، تبدو بمنزلة قطيعة شبه كاملة مع المرحلة التي سبقتها وفي هذه الحالة تقترن عملية الحراك والتغيير باستخدام كثيف للقوة، وانتشار واسع لمظاهر العنف الاجتماعي، يترتب عليها كلفة اجتماعية واقتصادية كبيرة.

[1] صاحب الربيعي، "آليات الحراك الاجتماعي"، الحوار المتمدن، العدد 2283، 2008/5/16، منشور على الرابط التالي: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=134723

وفي العالم العربي، وخلال عقود مضت، عانت الشعوب العربية ولا زالت الويلات من ظلم اقتصادي، ومن تعسف سياسي واجتماعي بشكل كبير، ومع ذلك لم تتحرك الطبقات المضطهدة ولم تظهر أية جهة من القاعدة العريضة لتلك المجتمعات لتنادي بتحسين أوضاعها، ولا توجد في هذه البلدان حركات ثورية ذات معنى، توحي بإمكانية تغيير الوضع القائم أو الثورة عليه، وهذا راجع إلى الفهم السلبي لهذا الظلم على مستوى مختلف الطبقات الاجتماعية، بمعنى قدرة الدولة أو قدرة النخب الحاكمة على تبرير هذا الظلم أيديولوجياً بطريقة أو بأخرى.

1.6.2 نظريات الحراك والحركات الاجتماعية

يعج التاريخ البشرى بالكثير من الحركات الاجتماعية التي لا يمكن تجاوزها أو القفز عنها بأي حال من الأحوال ضمن السياقات السوسيولوجية- الاجتماعية، فثورة العبيد بقيادة (سبارتاكوس- Spartacus)* ضد سلطة روما وغيرها من ثورات الفلاحين والعمال والنساء في القرون الأخيرة، تشير كلها إلى حركات اجتماعية يراد من ورائها صياغة مجتمعية جديدة، وبناء أسلوب حياة مختلف عما سبق، ومع ذلك تظل القرون الثلاثة الأخيرة من التاريخ الإنساني من أقوى اللحظات التي مهدت لصياغة المفهوم الجديد للحركات الاجتماعية، وذلك اعتباراً لما عرفته من ثورات مهمة وحاسمة، فقد كانت الثورة الانكليزية سنة 1698 والثورة الأمريكية سنة 1776 والثورة الفرنسية سنة 1789 والثورة البلشفية سنة 1917، ثورات ساهمت بمقدار كبير في تجذير الفعل الاحتجاجي، وتطوير أشكاله وممارساته وجعله، مثار تساؤلات معرفية كبيرة.

2.6.2 النظريات والمداخل المفسرة للحراك والحركات الاجتماعية

تعددت النظريات والمداخل المفسرة للحراك المجتمعي واختلف، وسيتم استعراض بعض المداخل التي ساهمت في هذا المجال:

---

* كان سبارتاكوس عبداً من رقيق الإمبراطورية الرومانية، تعلم سبارتكوس في مدرسة للعبيد كيفية مصارعة الوحوش في ملاعب روما لتسلية الرومان، وفي سنة 73 ق.م نظم ثورة للعبيد في تلك المدرسة، وانتشرت أنباء نجاحها بسرعة في مختلف أرجاء البلاد، وسرعان ما أنضوى تحت لوائه الآلاف المؤلفة من العبيد، ونادوا بزعامته لهم ، فأرسلت روما جيشاً لمحاربته عام 71 ق.م، وقُتل في المعركة.

1- **نظرية تعبئة الموارد:** تبلورت الإرهاصات الأولي لهذه النظرية في الستينيات من القرن الفائت، في سياق البحث عن إطار تحليلي للحركات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، على يد أوبرشال- Oberschal) في كتابه "النزاع الاجتماعي والحركات الاجتماعية"، والتي تبحث في بناء الحركات الاجتماعية وآليات تدبيرها وتشكلها بواسطة الموارد الاقتصادية والسياسية والتواصلية، التي تتوافر للأفراد والجماعة المنخرطة في الفعل الاحتجاجي، بدون إغفال القدرة عن استعمال هذه الموارد.[1]

ومع ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي ظهرت طبقة جديدة تسمى "العمال المأجورين"، وما صاحب ذلك من إفراز لفئات اجتماعية جديدة مثل حركات المدافعين عن البيئة، المياومين، حركات الجماعات المحلية، حركة السلام، السكان الأصليين، وحركة الفلاحين التي سعت لاستعادة تشكلها على ضوء حركة التحرر من الاستعمار أو مناهضة الرأسمالية، ومع تفاقم أزمة الرأسمالية، سرعان ما تحول الكثير إلى بطالة جماهيرية ومقنعة، إضافة للمحرومين من السكن والمهمشون، المهاجرون.

وتبتعد نظرية تعبئة الموارد عن الهبات الجماهيرية العفوية، الذي تفتقد فيه الجماهير إلى الوعي والتنظيم، وتهتم بالفعل التنظيمي وتحصيل الموارد واستثمارها عقلانياً، مما يفسر ارتكاز نظريتها على دور الطبقة المتوسطة وضعف اهتمامها بالفئات الفقيرة، وبذلك تكون قد أهملت دور البنى السياسية، على اعتبار أن اختلاف السياق السياسي والجغرافي يحدد طبيعة الحركة الاجتماعية من حيث شكل تمظهرها ونوعيتها.[2]

يرى الباحث بأن ظهور هذه النظرية كان نتيجة استجابات منطقية لمواقف وإمكانيات طرأت حديثاً في المجتمع، وعليه يتوجب اعتبارها مظهراً من مظاهر الفاعلية الاجتماعية ومكون بنيوي من العملية السياسية برمتها، لهذا تعير هذه النظرية اهتماماً كبيراً للعلاقات القائمة

---

[1] فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد صاصيلا، بيرو: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 273.

[2] ياسير بلهيبة، "حلقات في فهم الحركات الاجتماعية"، وكالة مغرس، 2012/3/29، منشور على الرابط التالي: www.maghress.com/lakome/13258

بين هذه الحركات، والقضايا السياسية المثارة في النسق المجتمعي، لاكتشاف جدول التأثير والتأثر بين السياسي والاحتجاجي.

2- **نظرية السلوك الجماعي:** وهي نظرية تم إطلاقها من قبل بعض المفكرين حول الحركات الاجتماعية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، وبموجبها تم دراسة الظاهرة بشكل موسع متضمنة الحشود، ديانات الطوائف، الحركات الاجتماعية والثورات، وذلك عندما حاول (جوستاف لوبو- Gustavo lo bon) شرح سلوك الحشود عن طريق تحليل سيكولوجية التجمع الواسع.[1]

وتربط هذه النظرية ميلاد الحركات الاجتماعية بحدوث مظاهرات وأشكال من الهستيريا الجماعية، حيث تنتقل العدوي الجماعية التي تجعل الفرد منساباً مع السلوك الاندفاعي، بمعني أن الحركات الاجتماعية، تنطوي علي ردود أفعال ليست بالضرورة منطقية تماماً في مواجهة ظروف غير طبيعة من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية الأساسية، وتؤكد هذه النظرية على المسار الانحرافي الذي قد تسير فيه الحركة الاجتماعية، أي أنه من الممكن أن تحمل في مستقبلها ملامح الخطورة كما هو الأمر بالنسبة إلي الحركات النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا، كما أنه يمكن اعتبارها انعكساً لمجتمع مريض، لأن المجتمعات الصحية لا تحتاج إلي حركات اجتماعية، بل تتضمن أشكالاً من المشاركة السياسية والاجتماعية.[2]

من الملاحظ بأن هذه النظرية هي استجابة منطقية لإمكانيات ومواقف طرأت حديثاً في المجتمع، وبالتالي لا ينظر إليها على أنها مظاهر لخلل اجتماعي، بل هي جزء من العملية السياسية، حيث تهتم هذه النظرية بالتأثير المباشر في القضايا السياسية، بينما لا تعير اهتماماً كبيراً لأبعاد هذه الحركات على المستوى الفكري ومستوى رفع الوعي وبلورة الهوية.

---

[1] محمد الحوراني، "**المرتكزات المعرفية لعلم النفس الاجتماعي في دراسة الحركات الاجتماعية: حركة الحقوق المدنية نموذجاً**"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد2، العدد2، 2009، ص304.

[2] محمود صافى محمود، "سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية"، 2013/9/25، منشور على الرابط الالي، https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home/mqrr.../safisocialmovements

3- **نظرية الفعل والهوية:** وهي النظرية التي ترى أن الحركات الاجتماعية تحول دون الركود الاجتماعي، وهي تقوم نحو الأشكال المؤسسية القائمة والمعايير المعرفية المرتبطة بها، أي أنها تقوم ضد المجموعات المهيمنة على عمليات إعادة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي، وتشكيل المعايير الاجتماعية، ومن ثم إحلالاً تدريجياً يتم فيه استبدالاً للوضع القائم(القديم) للرأسمالية الصناعية بمجتمع قائم على البرمجة، ويتميز بأنماط مختلفة من العلاقات والصراعات الطبقية في المجتمع المبرمج، إذ يشكل التكنوقراط في هذا المجتمع الطبقة المهيمنة، بينما ينتهي دور الطبقة العاملة كمناضل أساسي ضد الأوضاع القائمة، وبالتالي يكون الصراع الطبقي ذو طبيعة اجتماعية- ثقافية، وليس ذو طبيعة اجتماعية- اقتصادية.[1]

من الملاحظ بأن هذه النظرية تحول دون الركود أو الثبات الاجتماعي، فهي أفعال احتجاجية تسعى للتغيير ومقاومة جميع إمكانيات التكريس وإعادة إنتاج القائم من الأوضاع، وهو ما يجعل منها ممارسات ضد الهيمنة بشتى أشكالها، حيث ترى هذه النظرية بأن المجتمع المبرمج والموجه من جانب التكنوقراط يقلل من دور الطبقة العاملة ويح من فعاليتها في صناعة التغيير، وعليه يجب فهم هذا البراديغم- paradigme النظري كفعل ضد الهيمنة من أجل تحصين الهوية الوطنية، فهذا النموذج من الحركات الاجتماعية يلعب دوراً بارزاً في مقاومة المجموعات المهيمنة على عمليات إعادة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي، وتحول دون الركود الاجتماعي.

4- **نظرية الحرمان النسبي:** تفسر هذه النظرية بروز الحركات الاجتماعية ونشأتها استناداً إلى شعور الأفراد الواعي بالحرمان جراء إحساسهم بالتناقض بين توقعاتهم المشروعة والواقع الفعلي، وميلهم لعقد المقارنات بين أحوالهم في الماضي وفي الحاضر، أو ما بين أنفسهم والآخرين، فيشعرون بالرضى إذا ما كانوا أفضل حالاً، وبالسخط والإحباط إذا ما كانوا اسوأ حالاً. ولكي يتحول السخط الى حركة اجتماعية.[2]

---

[1] تشارلي تلي، "**الحركات الاجتماعيـــة 1768- 2004**" ترجمة ربيع وهبة: القاهرة: المجلـــس الأعلـــى للثقافـــة، 2005، ص17.

[2] محمد الحوراني، "**المرتكزات المعرفية لعلم النفس الاجتماعي في دراسة الحركات الاجتماعية**"، حركة الحقوق المدنية نموذجاً"، مرجع سابق، ص 305.

يتبين لنا مما سبق بأن نظرية الحرمان النسبي حالة الشعور بالاستياء الذي يتولد لدى الأفراد نتيجة لإدراكهم أن ما يحصلون عليه من مقومات المعيشة هو حد الكفاف، وهو أقل بكثير مما يستحقونه أو يتوقعونه، أو بمعنى آخر ما يحصلون عليه مقابل ما يتوقعونه ويستحقونه، بالإضافة إلى مقارنة وضعهم بقرنائهم في مجتمعات أُخرى أو حتى نفس مجتمعهم، حيث غياب العدالة الاجتماعية، وغياب عدالة توزيع الفرص، إضافة إلى أن هذه النظرية ركزت على عامل الحرمان الاقتصادي فقط، دون غيره من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، التي قد تسبب مثل هذا الشعور بالحرمان.

5- **نظرية الصراع:** لقد كان لقيام الثورة الفرنسية وتحطيم حصن الباستيل في فرنسا، وقيام الثورة الصناعية في انجلترا، وظهور الطبقة العاملة المرتبطة بنمو الصناعة، إسهام كبير في ظهور اتجاه فكري وفلسفة عرفت بمنظور الصراع الاجتماعي أو الصراع الطبقي، وهذا الاتجاه الصراعي يستمد أساسه المعرفي من الفلسفة الألمانية المثالية وخاصة من الفيلسوف الألماني هيجل- **Hegel** الذي اراد ان يستمر عمل الثورة الفرنسية بعيدا عما اصابها من الفشل، فقد رأى هيجل أن الإنسان ممثل في دراما التاريخ يحاول دائماً ان يقرب النص من الحياة، وهو فيما يفعله في الواقع يقدم مثلاً وقيماً، وينشأ كإنسان نتيجة الحوار والجدل والتنافس والصراع بين هذه المثل والقيم، وأخيراً ونتيجة تبادل الرأي يقع التفاهم أو الاتفاق وعن طريق المنافسة يحل التقدم، وقد أطلق هيجل على عملية تصارع أنساق الأفكار اسم العملية الديالكتيكية.[1]

إن نظرية صراع الطبقات تتلخص في عدم عدالة التوزيع في عائد الإنتاج بين صاحب رأس المال والعمال، وهي الفكرة المحورية للنظرية الماركسية.

يمكن القول بأن جدل الديالكتيك وخاصة عند هيجل، هو الذي وضع أسس نظرية الصراع الاجتماعي للمفكرين الذين جاؤوا من بعده، فقد حول هؤلاء المفكرين هذا الديالكتيك من

[1] ملتقى بن خلدون لعلم الاجتماع، "نظرية الصراع: أصولها الفكرية وأهم روادها والنقد الموجه لها"، 2010/2/11، منشور على الرابط التالي: http://www.socialar.com/vb/showthread.php?t=4819

صورته العقلية الفكرية إلى صورته المادية التاريخية، أي بدلاً من صراع الأفكار أحل محلة صراع الطبقات الاجتماعية، بالمفهوم المادي الاقتصادي الاجتماعي للطبقة.

6- **نظرية الهيمنة الثقافية:** وتعني فرض ثقافة معينة من المتسلط علي المتسلط عليه بشكل ظاهر أو خفي، وقد تتخذ شكلاً سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً أو ثقافياً، وترتكز أساساً علي التسلط والإكراه.

3.6.2 انطونيو غرامشي ونظرية الهيمنة الثقافية

يرى غرامشي- Antonio Gramsci أن القوة المركزية في المجتمع هي قوة الثقافة أكثر من قوة السلطة، وأن الطبقة الحاكمة تنظم وتدير المجتمع من خلال هذه القوة الثقافية التي تحسن التعامل معها، فالطبقة المسيطرة القائدة تحاول إقناع بقية الطبقات بقيمها الفكرية، وهو بهذا مهد الطريق لدور الثقافة كقيمة مركزية في تحليل اللحظة التاريخية، والأشياء التي تم تجاهلها سابقاً من دور المفكرين والذكاء الشخصي والشعور العام والثقافة الشعبية والفردية أعيد إحياؤها من جديد.[1]

وقد أشار إلى أهمية الثقافة البديلة، كسبيل يمكن اعتماده من أجل إنجاح الثورة الاشتراكية، وسعى من خلال استخدام هذا المفهوم كأداة في التفسير، إلى تفنيد معوقات انتشار الثورة الاشتراكية في أوروبا الغربية، حيث يرى أن هيمنة الرأسمالية لا تنبني على القوة والمال والسلطة فحسب، بل على عامل القبول الذي تكونه ثقافة الطبقة الحاكمة في أذهان الناس، ويحاجج غرامشي، بأن حدوث التغير الاجتماعي، إنما يعتمد على ضرورة إنتاج ثقافة بديلة لدى الشرائح الاجتماعية المسحوقة، وهي ثقافة تحمل قيم ومفاهيم وتقاليد الثورة، من أجل مقاومة الثقافة الرأسمالية المهيمنة على المجتمع، فقد لاحظ الدور المنشود لاستخدام منهجية الحرب الناعمة،* كحرب تسبق الأعمال العسكرية المتحركة، وأدرك أن هنالك حرباً ثقافية قائمة بين

---

[1] الاقتصادية، "**غرامشي فيلسوف الهيمنة الثقافية**"، 2006/12/20، منشور على الرابط التالي: www.aleqt.com/2006/09/20/article_6457.html

* **الحرب الناعمة:** هو مفهوم لوصف القدرة على الجذب والضم دون الإكراه أو استخدام القوة كوسيلة للإقناع.

النظامين الرأسمالي والاشتراكي تتطلب استنهاض قنوات مختلفة، كوسائل الإعلام، والمؤسسات التربوية والفكرية، بهدف إنتاج ثقافة بديلة مواجهة لثقافة الهيمنة النابعة من قيم وفلسفة الرأسمالية.[1]

وبسبب الظروف التي كانت سائدة آنذاك في أوربا الغربية بفعل ابتعاد أفق الثورة الاجتماعية، فقد اعتقد غرامشي أن المشكلات الثقافية هي مشكلات ذات أهمية خاصة في مراحل لاحقة للنشاط الثوري، مدللاً على أنه في مثل هذه الاوقات لا تكون هنالك معارك مباشرة بين الطبقات، ويتحول الصراع الطبقي الى حرب مواقع* وتصبح الجبهة الثقافية هي الميدان الرئيسي للنزاع.[2]

لقد ركز غرامشي على دور المثقفين كعنصر أساسي للوعي، سواء مثل هذا المثقف الفكر التقليدي للمثقف المحافظ أو المجموعات المنتجة الحديثة التي يفرزها المجتمع الصناعي، أو الرؤية الثورية في المجتمع الطبقي، فالمثقف نتاج الثقافة ومنتج لثقافة ويجب عليه أن يتحرر من قوى الفكر والإنسان من التبعية للمؤسسات الأيديولوجية، ولذلك نظر غرامشي للممارسة الجماعية للحزب، كضمان أساسي لجرأة النظرية والممارسة من أجل خلق الإنسان الجديد، الذي يقع على عاتقه تحرير القوة المنتجة للجماهير في حركة رفض مستمر ومتجدد لوسائل القمع والكبت والضغط.[3]

---

[1] رباح حسن الزيدان، "المجتمع المدني بين كرامشي من جهة وهيجل وماركس من جهة اخرى في اطار نظرية السيطرة والهيمنة"، 2011/4/13، منشور على الرابط التالي: www.amazighworld.org/arabic/news/index_show.php?id=1718

* **حرب المواقع:** تعني في الوصول إلى أصغر قرية أو مصنع، وإطلاق الإمكانات الكامنة هناك مستهدفة بناء هيمنة الكادحين وقيادة العمال لهم على المستوى القومي، حتى قبل أن يصلوا إلى السلطة السياسية.

[2] رباح حسن الزيدان "المجتمع المدني بين كرامشي من جهة وهيجل وماركس من جهة اخرى في اطار نظرية السيطرة والهيمنة"، 2011/4/13، منشور على الرابط التالي: www.amazighworld.org/arabic/news/index_show.php?id=1718

[3] جيوفري نويل سميث وكينتي هور، "**غرامشي وقضايا المجتمع المدني**"، الطبعة الأولى، ترجمة: فاضل جكتر، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 1991، ص ص 150-156.

فالمثقفين يشكلون الإسمنت العضوي الذي يربط البنية الاجتماعية بالبنية الفوقية، ويتيح تكوين "كتلة تاريخية"، وهكذا فإن الدور العملي للفلسفة يتجسد بالحزب الثوري، الذي يرفض الاندماج بالدولة، ويقدم الصراع الأيديولوجي على ما عداه، ويخوض البراكسيس– praxis * في كل السياسة، محطماً بذلك الكتلة الأيديولوجية البرجوازية، مكوناً كتلة تاريخية جديدة في إطار صراع طويل ومعقد أو ما يسميه غرامشي "حرب خنادق– Trench Warfare"*، وهي حرب ينبغي أن تنمّى وتطور خلالها أشكال تنظيم ذاتي جماهيري يدمر الدولة، ورفضاً لفصل السياسي عن الاقتصادي، وبالتالي تنفيذاً لفلسفة جديدة.

فقد كان غرامشي يفكر في التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بما يتناسب ومعطيات المجتمع الإيطالي في ذلك الوقت، ولكن المشكلة التي كانت تقف دون هذا الإصلاح، هو التفاوت الكبير بين شمال إيطاليا، الذي كان قد بلغ درجة متقدمة على مستوى التصنيع والتحديث، وبين جنوبها الذي كان يحمل سمات المجتمع المتخلف الخاضع لسلطة الكنيسة، ومن أجل الحفاظ على وحدة الأمة الإيطالية والقيام بنهضة شاملة اقترح فكرة الكتلة التاريخية، وهي تضم إلى جانب قوى التغيير والإصلاح في الشمال، من ماركسيين وشيوعيين وليبراليين، القوى المهيمنة في الجنوب بما فيها الكنيسة.[1]

ويرى غرامشي أن كل البشر مثقفون بشكل أو بآخر، ولكنهم لا يملكون الوظيفة الاجتماعية للمثقفين، وهي وظيفة لا يمتلكها إلا أصحاب الكفاءات الفكرية العالية الذين يمكنهم التأثير في الناس، ومن هنا ينبع الفارق بين المثقف التقليدي والمثقف العضوي، فالأول يعيش في برجه العاجي ويعتقد أنه أعلى من جميع الناس، في حين أن الثاني يحمل هموم كل الطبقات وكل

---

* **البراكسيس:** كلمة يونانية تعني الممارسة، وتشير في الماركسية إلى العلاقة الجدلية بين الإنسان والطبيعة، والتي يغير الإنسان من خلالها شروط وجوده بواسطة العمل.

* **حرب الخنادق:** هو شكل من أشكال الحرب يأخذ المقاتلين مواقع محصنة وتكون خطوط القتال جامدة، أما سبب ظهور حرب الخنادق فيرجع لعدم مواكبة تقنيات المناورة مع ثورة في تقنية الأسلحة النارية. في معظم الأوقات يشير حرب الخنادق إلى حرب استنزاف.

[1] محمد عابد الجابري، "الكتلة التاريخية ... بأي معنى؟"، 1982/11/5، منشور على الرابط التالي: www.aljabriabed.net/pouvoir_usa_islam_4.htm

الجماهير وكل الفقراء والمحرومين والكادحين، وعليه، فإن المثقف الحقيقي هو المثقف العضوي الذي يعيش هموم عصره ويرتبط بقضايا أمته.[1]

من الملاحظ بأن قوى العصر الفكرية والثقافية الحاكمة تشكل نوعاً من أشكال الهيمنة أو السيطرة بواسطة الأفكار والأشكال الثقافية التي توفر الاقتناع بالنظام السائد، وتضمن قبول المجتمع لأفكاره وغاياته، حيث تقوم الدولة بأعمال القمع والإرهاب والقتل، لضمان سيطرة النخبة الحاكمة، واستغلال العناصر الثقافية في تحري الأفكار والأشكال الثقافية، وأنماط الخطابات التي تجلب الرضا وتحقق القبول بأساليب الحكم السائدة.

وكما يرى غرامشي فإن المجتمعات تحافظ على استقرارها وبقاء أنظمتها وسيطرة نخبها الحاكمة، عن طريق الجمع بين عنف السلطة والسيطرة التي تمارسها بعض المؤسسات لإقامة الحدود والقواعد والقوانين، كالشرطة وقوى الأمن والجيش، وبين الرضا والقبول عن طريق الهيمنة الأيديولوجية التي تجلبها مؤسسات الدين والتعليم والأشكال الثقافية والإعلام وغيرها.[2]

ومن ناحية أخرى أدخل غرامشي قطيعة جديدة إلى مضمون المجتمع المدني، باعتباره فضاء للتنافس الأيديولوجي، فإذا كان المجتمع السياسي له حيز في السيطرة بواسطة سلطة الدولة، فإن المجتمع المدني فضاء للهيمنة الثقافية الأيديولوجية، ووظيفة الهيمنة هي وظيفة توجيهية للسلطة الرمزية التي تمارس بواسطة التنظيمات التي تدعي أنها خاصة، مثل النقابات والمدارس ودور العبادة والهيئات الثقافية المختلفة، فالمجتمع المدني هو المجال الذي تتجلى فيه وظيفة الهيمنة الاجتماعية، مقابل المجتمع السياسي أو الدولة الذي تتجلى فيه وتتحقق وظيفة السيطرة أو القيادة السياسية المباشرة.[3]

---

[1] سيّار الجَميل، "مفهوم المثقف العضوي ودوره في التغيير"، 2007/12/29، منشور على الرابط التالي: www.sayyaraljamil.com/Arabic/viewarticle.php?id=index-20071229-1312

[2] فتحى أبو العينين، "**التفسير الاجتماعي للظاهرة الأدبية : التراث وإشكاليات المنهج**"، المجلس الوطني الكويتي، 1995، ص 202.

[3] رباح حسن الزيدان، "المجتمع المدني بين غرامشي وهيغل وماركس"، مدى للإلام والثقافة والفنون، 2014/5/20، منشور على الرابط التالي: .http://www.almadasupplements.com/news.php?action=view&id=10403

ومن بين آليات الإقصاء السياسي والاجتماعي الإفراط في الاستهلاك الثقافي، والذي يعني نشر ثقافة معينة من قبل النظام الساسي القائم، يهدف إلى ترك الطبقات المهمشة بعيداً عن القرار السياسي في ظل غياب الوسائط السياسية والاجتماعية، حيث يحافظ النظام على الدفع بالطبقات المهمشة على اتباع سلوك مغاير مع الطبقات الاجتماعية الأخرى انطلاقاً من استهلاكه لنمط معين من العيش، وهو البحث الدائم عن الاستهلاك دون العمل على الإنتاج، لأن ذلك يسبب مشكلة للنظام مع الطبقات السائدة في المجتمع، وبالتالي يصدر عن ذلك تهميش لهذه الطبقات، فلا يسمح لها بالمشاركة في شتى مجالات الحياة.

يتضح لنا بأن نظرية الهيمنة لا تنفصل عن مفهوم للدولة الرأسمالية، التي تقود المجتمع عن طريق القوة وعن طريق التراضي في ذات الوقت، أما الدولة فليست هي الحكومة، وإنما هي المجتمع السياسي، من حكومة وشرطة وجيش ومنظومة قانونية، ومجتمع مدني يضم الأفراد ومجالاتهم الاقتصادية، الأول يسير بطريق القوة والثاني يسيّر بالتراضي، وهو يرى بأن الرأسمالية الجديدة عرفت كيف تلبي بعض الإصلاحات متجاوبة مع مطالب النقابات والعمال، خوفاً من أن تأكلها الثورة الشاملة، فحافظت على مكانتها في قيادة المجتمع من دون أن تخسر شيئاً.

من هنا نستطيع القول أن غرامشي هو من أكثر المفكرين الذين اعتقدوا بأهمية المثقف العضوي ودوره في التغيير، إذ كان يؤمن بأنه قادر على صنع التغيير إذا ما التزم بقضية الشعب الأساسية التزاماً عضوياً وحيوياً، وأن الحزب الثوري هو وحده القادر على تكوين طبقة جديدة من المثقفين العضويين المرتبطين بهموم الناس وقضايا العمال والفلاحين، فهؤلاء المثقفون العضويين يمكنهم أن يشكلوا هيمنة بديلة عن الهيمنة الرأسمالي.

7.2 إطلالة على مفهوم الديمقراطية في الوطن العربي

تعتبر قضية الديمقراطية من المسائل الأكثر أهمية بالنسبة للفكر العربي الحالي، فالمواطن العربي يشعر بثقل وطأة النضال لتحقيق الديمقراطية، فأجهزة الدولة الأمنية والشرطية والعسكرية أضعفت مؤسسات المجتمع المدني إلى درجة كبيرة.

لقد عرفت بلاد الشام ومصر الشكل الديمقراطي في بداية النهضة العربية، حيث شكل ظهور الأحزاب السياسية البدايات الأولى للديمقراطية، إلاّ أنُ النظام الديكتاتوري العربي وصل إلى سدة الحكم وفق آليات بعيدة كل البعد عن الديمقراطية، فقد أعطت فكرة الحزب الواحد والإرث الكلاسيكي غير الديمقراطي، وتراث الاستبداد العثماني، النظام العربي وظيفة وطنية وقومية تمثلت في الحفاظ على الأمة، ورفض أي تغيير، أو أية إمكانية للمعارضة، مما أدى لبروز قوى اجتماعية وسياسية مؤثرة ذات توجهات ديمقراطية، ما أفسد بدايات التحول نحو الديمقراطية في البلدان العربية، إضافة إلى أن هزيمة العرب في حزيران 1997 شكلت إخفاقات كبيرة في المشروع النهضوي العربي، أدى إلى ضعف بالديمقراطية العربية، أما النخب الحاكمة فقد قاومت التحولات التي من شأنها الوصول إلى الديمقراطية في البلدان العربية، كون هذه النخب وصلت إلى الحكم من خلال الانقلابات العسكرية، فقامت بممارسة الحكم التسلطي على هذه البلدان، واستولت على مقدراتها، فأدى ذلك إلى تخلفها وجمودها الاجتماعي، وعدم ابتكار آليات جديدة نحو النهوض بهذه البلدان، إضافة إلى أن المعارضة السياسية لم تتحمل مسئولياتها باتجاه التحول الديمقراطي، فقد كان عليها أن تمتلك القدرة على التأثير بالأحداث، فلم تستخدم نفوذها وطاقتها من أجل الإسراع نحو التحولات الديمقراطية في مجتمعاتها.[1]

لقد عبر برهان غليون عن التفاوت في الديمقراطية في الدول العربية، فهي ليست متساوية في سلم الديمقراطية، مثلما هي ليست متساوية في سلم الفساد والظلم والاستبداد، حيث يقول "هناك أقطار عديدة أصبحتْ فيها التعدّديّة أمراً قانونيّاً مشروعاً في ذاكرة النظام السياسيّة، وهي مرحلة يمكن أن نطلق عليها(ما قبل الديمقراطيّة) أيْ التمهيديّة، وهناك أقطار أخرى تشكّل التعدديّة فيها أمْراً واقعياً وليس من الممكن التراجُع عنه، بالرغم من أنّ السلطات تقوم بكلّ الإجراءات القانونيّة وغير القانونيّة لتفريغها من مضمونها، ووقف الحراك السياسيّ، وهناك – بالمقابل – أقطار تفتقر كليًّا للتجربة السياسيّة التعدديّة، بل لمفهوم السياسة وحدود ممارستها الدنيا، وتخضع لقوانين الاستثناء الدائمة التي تحوّلت إلى قوانين الحالة الطبيعيّة."[2]

---

[1] عبد الحسين شعبان، "آليات التحول الديمقراطي"، التجديد العربي، 2012/03/31، منشور على الرابط التالي: www.arabrenewal.info/2010.../33905- - -.html

[2] الجزيرة نت، "معوقات الديمقراطية في الوطن العربي"، 2004/10/3، منشور على الرابط التالي: ...www.aljazeera.net/specialfiles/.../813ba045-44cd-4c2c-914b-f5ffdc4c51

8.2 معوقات التحول الديمقراطي في البلدان العربية

تقف في وجه عملية التحول الديمقراطي في البلدان العربية عدة معوقات، تراوحت بين الخارجية والداخلية، كالثقافة السائدة وبنية النظام العربي السياسي، وقوة العامل الخارجي في تأثيره في صنع القرار العربي، فالنظام العربي اتسم بعدة خصائص جعلت من التحول الديمقراطي صعباً للأسباب التالية:

أولاً: المعوقات الاجتماعية للتحول الديمقراطي

من الملاحظ أن الولاء في الدول العربية يعود إلى العشائرية والمذهبية والطائفية، بدلاً من الولاء للدولة الوطنية، أوجد أثراً سلبياً على طبيعة العلاقات الاجتماعية العربية، إضافة لعدم وجود الثقافة الديمقراطية، مما صعب عملية التحول الديمقراطي، كذلك فقد أدت الحروب الأهلية وغياب الوعي ونقص الثقافة السياسية بسبب تفشي الأمية والجهل، إلى وجود حالة من الاستقرار الاجتماعي ثم السياسي، وبالتالي لعدم وجود تحول الديمقراطي، فكل ذلك ساهم بغياب لغة تفاهم مشتركة بين القوى السياسية من جهة، وبين الطبقات الاجتماعية من جهة أخرى.[1]

ثانياً: المعوقات السياسية للتحول الديمقراطي

تعتبر المعوقات السياسية من أهم المعوقات التي تساهم في عرقلة التحول الديمقراطي، فالإخفاق في إنجاز التنمية السياسية الديمقراطية، يهدم النظام السياسي العربي، فالنظم السياسية الاستبدادية لا تتوفر فيها معايير الديمقراطية، لأنها مبنية على أساس شخصنة السلطة واحتكارها.[2]

---

[1] سمية جلولي، "معوقات التحول الديمقراطي"، 2012/05/03، منشور على الرابط التالي: http://regionalstudies.arabepro.com/t25-

[2] علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص ص 5-6.

ثالثاً: المعوقات الاقتصادية للتحول الديمقراطي

لا شك بأن غياب وجود قاعدة مبنية على التنافس الحر، يسهم بعدم قيام تحول ديمقراطي حقيقي، فوجود سياسات تنموية مناقضة لطموحات المواطنين، والضغوطات التي تمارسها المنظمات الاقتصادية، وانتشار البطالة، وغياب المساواة في توزيع الثروات، والتبعية الاقتصادية للمؤسسات الاقتصادية والمالية الكبيرة، جعل من عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية أمراً صعب المنال.[1]

لا شك بأن هناك عوامل علمية، اجتماعية وثقافية تساهم في إمكانية نجاح الديمقراطية بالوطن العربي، فقد ترسخت الديمقراطية في الغرب، بعد صراع طويل باتجاه تطوير البنى الاجتماعية نحو الديمقراطية، ولكن دول العالم الثالث وخاصة الدول العربية، بقيت في حالة تهدم للبنى الاجتماعية، وهذا ما يبين تخلخل هذه البنى بهذه البلدان، فلا يمكن إيجاد الديمقراطية بمعزل عن نظام سياسي ديمقراطي، فالديمقراطية حالة سياسية، اجتماعية وثقافية، وهي عبارة عن مشروع ثقافي طويل يهدف إلى تغيير البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية، ليكون راسخاً لدى العقل السياسي والاجتماعي بأي مجتمع، فهذا المشروع يحتاج إلى قيام الأحزاب والنظام القانوني ووسائل الإعلام والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني بدورها التثقيفي الفاعل، بغية إنجاح عملية التحول الديمقراطي.

مما سبق يتضح لنا بأن مفهوم التحول الديمقراطي، ما هو سوى انتقال المجتمع من وضع لوضع آخر، يتميز بمبدأ التداول السلمي للسلطة، من خلال النتيجة التي تفرضها الانتخابات وهي تولي الأغلبية حق تشكيل الحكومة الديمقراطية وترسيخ دولة القانون، في إطار احترام الحريات الشخصية وحقوق الإنسان، وأخيراً التنافس الحزبي ألتعددي، فلا شك بأن التحول الديمقراطي يعني الانتقال بالمجتمع من وضع للآخر، ويشترط أن يكون أفضل من سابقه، ويتميز بمبدأ التداول عن السلطة السياسية، من خلال الأغلبية التي يعززها الصوت الانتخابي الديمقراطي والتنافس الحزبي ألتعددي في إطار احترام الحريات الشخصية وحقوق

[1] سمية جلولي، "**معوقات التحول الديمقراطي**"، مرجع سابق.

الإنسان ويجب أن يتم تجسيد هذا التحول ضمن المنظومة الثقافية السياسية والاجتماعية للأمـــة، فهو تحول اجتماعي أفقي وتحول عمودي سياسي.

9.2 قراءه في مفهوم الثورة والربيع العربي

اختلف المفكرون كثيراً حول مفهوم الثورة، والفعل الثوري، والنظرية الثوريـــة، وهـــذا الاختلاف بالأساس ينبع من اختلاف المنابع والمشارب الفكرية للمفكرين، فيشير عزمي بشـــارة إلى أنه وعلى الرغم من تعدد المحاولات لتعريف الثورة إلا أن هذه المحاولات لا ترقـــى إلـــى مستوى التعريف العلمي،[1] بينما يرى سلمان بو نعمان أن تعريف الثورة والظاهرة الثورية يمكن الانطلاق به من زاوية العلوم الاجتماعية.[2]

ويرى بعض المفكرين أن للثورة تعريفين ومفهومين رئيسيين، التعريف الأول والـــذي تمت تسميته بالتعريف التقليدي القديم والذي نبع من خلال الثورة الفرنسية، حيث تم تحديد الفعل الثوري من خلال قيام الشعب بالتمرد لتغيير نظام الحكم بالقوة، تحت قيادة النخـــب والطلائـــع المثقفة، وبهذا الاتجاه تم تطوير هذا المفهوم من قبل المفكرين الماركسيين، حيـــث تـــم حصـــر الطلائع المثقفة والنخب بالقيادات العمالية وأطلقوا عليها اسم البروليتاريا.

ويعرفها علم الاجتماع السياسي بأنها التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للتجمع، تلك التغيرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافـــق مع مبادئ وقيم وأيديولوجية وأهداف الثورات، وقد تكون الثورة عنيفة ودموية، كما قـــد تكـــون سلمية، وتكون سريعة أو بطيئة تدريجية.[3]

---

[1] عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة: نحو تأسيس نظرية علمية عن الثورة العربيـــة الحديثـــة**، ط1، الدوحـــة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص6.

[2] سلمان بو نعمان، **ثورة ودولة الربيع العربي: فلسفة الثورات العربية وأسئلة الدولة والمجتمع والأمة**، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013 ، ص3.

[3] شعبان الطاهر الاسود، **علم الاجتماع السياسي– قضايا العنف السياسي والثورة**، القاهرة: الدار المصـــرية اللبنانيـــة، 2003، ص47.

وهي أيضاً مجمل الأحداث والأفعال التي تُود إلى تغييرات جذرية في الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، لشعب أو لمجموعة بشرية ما، وبشكل عميق وشامل، وينتج عنه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر، وفي إعادة توزيع السلطات السياسية والثروات.[1]

أما عزمي بشارة فقد عرف الثورة بأنها تحرك شعب واسع خارج البنيـــة الدســـتورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، وهي بذلك حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة.[2]

أما في موسوعة علم الاجتماع فقد تم تعريف الثورة على أنها: "التغيرات الجذرية فـــي البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغيرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية".[3]

وهناك من يرى بأنه توجد مفاهيم معاصره تحمل في طياتها جوانب الحداثـــة لمفهـــوم الثورة، حيث ينطلق هذا التعريف بأن التغيير الثوري الذي يحدثه الشعب مـــن خـــلال أدواتـــه، كالقوات المسلحة، أو من خلال شخصياته التاريخية، لتحقيق الأهداف والطموحات المتمثلة فـــي تغيير نظام الحكم تغييراً جذرياً.[4]

والثورة هي التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، وهذه التغيرات تعمل علـــى تبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط إلى نمط آخر يتوافق مع مبادئ وقـــيم وأيديولوجيـــة وأهداف الثورة، ويتماشى مع فلسفة وطموحات وتطلعات قادتها ومهندسيها، والثورة قد تكـــون عنيفة أو صامتة دموية أو سلمية سريعة وفجائية أو بطيئة وتدريجية، وتختلـــف الثـــورة عـــن

---

[1] خير الدين حسيب، "حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة"، **مجلة المستقبل العربي**، العـــدد 386، مركـــز دراسات الوحدة العربية، نيسان/2011، ص 9.

[2] عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، مرجع سابق، ص 23.

[3] شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي للثورة**، مرجع سابق، ص 51..

[4] جـــابر الســـكران، "سياســـة: الثـــورة: تعريفهـــا: مفهومهـــا: نظرياتهـــا"، منشـــور علـــى الـــرابط التالي:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=264635

الانقلاب في أربع نقاط جوهرية في أن الثورة تريد تغيير البناء الاجتماعي برمته وتغيير تراكيب المجتمع التحتية والفوقية، بينما يهدف الانقلاب إلى تبديل الأشخاص الـذين يحتلـون المواقـع القيادية في الدولة والمجتمع والحفاظ على بنى وتراكيب المجتمع وعلاقاته الإنسانية، وتختلـف الثورة عن الانقلاب في مجال آخر هو أن الثورة وآثارها تستمر لفترة طويلة نوعا مـا، بينمـا يستمر الانقلاب ببقاء الأفراد الذين جاء بهم إلى الحكم في مواقعهم السياسية والإدارية، وأيضـاً تهدف الثورة إلى تحقيق مكاسب مادية ومثالية وحضارية إلى أبناء المجتمع كافة، بينما يهـدف الانقلاب إلى تحقيق مكاسب فردية ومؤقتة إلى أفراد معينين، لاسيما الأفراد الذين احتلوا مواقـع الحكم بعد الحركة الانقلابية، وأخيرا تستند الثورة على فلسفة وأيديولوجية واضحة المعالم وتسير في خط مبدئي معين، بينما لا يستند الانقلاب في الأغلب على فلسفة وأيديولوجيا ولا يتبنى قيماً وسياقات مبدئية كالتي يتبناها الثوريون، وتكون الثورة على أنواع مختلفة كالثورة الاجتماعيـة والثورة الثقافية والثورة الصناعية والثورة العلمية والتكنولوجية.[1]

ومن المتعارف عليه تعدد الأشكال العامة للثورة، فهي قد تكون شعبية عارمة كما حصل في الثورة الفرنسية عام 1789، أو ثورات أوروبا الشرقية عام 1989، أو الثورات الملونـة،* مثل الثورة المخملية في أوكرانيا المعروفة باسم الثورة البرتقالية عام 2004، أو قد تكون انقلاباً عسكرياً كما حدث في ثورة الجزائر، أو انقلابات عسكرية كالتي انتشرت في أمريكا اللاتينيـة خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، كالثورة الكوبية.[2]

ولقد شهد التاريخ العديد من الثورات كان من أهمها الثورة الانجليزية، في نهاية القـرن السابع عشر، حيث تم إسقاط النظام الكنسي الإقطاعي وقاد انجلترا إلـى التطـور الصـناعي

---

[1] شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي للثورة**، مرجع سابق، ص 100.

* **الثورات الملونة:** ثورات ملونة حدثت بين الأعوام 2003–2007 ويقصد بها: تلك الانتفاضات الشعبية المنظمـة التـي تحمل أعلاما وشارات ذات لون مميز تعرف به، وقد حملت الثورات الملونة ثلاثة ألوان رئيسية: حمراء بلون الورد فـي جورجيا عام 2003،وبرتقالية في أوكرانيا عام 2004، وصفراء بلون زهرة الخزامي في قرغيزستان عام 2005،حيـث رفعت هذه الثورات شعارات الحرية ونادت بالنموذج الليبرالي.

[2] محمد بن المختار الشنقيطي، "منطلق الثورة ومآلاتها"، الجزيرة نـت، 2011/2/24، منشـور علـى الـرابط التـالي: www.aljazeera.net/Portal

وإظهار الطبقة البرجوازية كقائده لهذه الثورة، وعلى غرار هذه الثورة وأهدافها وشـــعارها "لا ضريبة بدون صوت، أي بدون مشاركة في الحكم" عمت الثورات غالبية دول أوروبا كفرنســـا وإيطاليا،[1] وهناك أيضاً الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 والمعروفة باسم ثـــورة أكتـــوبر الاشتراكية العظمى، والتي أسقطت نظام الحكم العسكري وأقامت نظام سياسي جديـــد، متمثـــل بطبقة عمالية تحت شعار ديكتاتورية البروليتاريا*.[2]

أما العالم العربي والإسلامي، فقد شهد العديد من الثورات، كـــالثورة المصـــرية عـــام 1952، وثورة الفاتح من أيلول في ليبيا عام 1969،[3] بالإضافة للثورة الإسلامية الايرانية عام 1979 والتي أدت لإسقاط النظام الديكتاتوري في ايران والمتمثل في رأس النظام محمد رضـــا بهلوي وإقامة جمهورية إسلامية عن طريق الاستفتاء.[4]

---

[1] محمد بن المختار الشنقيطي، "**منطلق الثورة ومآلاتها**"، مرجع سابق.

* **البروليتاريا:** هي طبقة العمال الأجراء في المجتمع الرأسمالي، تتكون من أناس لا يملكون وسائل انتاج، وبالتـــالي فهـــم مضطرون لبيع قوة عملهم إلى مالكي وسائل الإنتاج– الرأسماليين، وفي مجرى الإنتاج تخلق البروليتاريا فـــائض القيمـــة الذي يستحوذ علية الرأسماليون وهو مصدر اغتنائهم.

[2] محمد بن المختار الشنقيطي، "**منطلق الثورة ومآلاتها**"، مرجع سابق.

[3] رجب بودبوس، **محاضرات في علم الثورة**، القاهرة: المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، 2011،ص 27.

[4] جين شارب، **من الديكتاتورية إلى الديمقراطية: إطار تصوري للتحرر**، خالد دار عمر، مترجماً: ط1، بيروت: مركـــز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص12.

الفصل الثالث

الدولة التونسية قبل الثورة

الفصل الثالث

الدولة التونسية قبل الثورة

1.3 الإصلاحات التونسية قبل الاستعمار

شهدت تونس منذ قرن ونصف حركة إصلاح ميزتها عن محيطها الإقليمي، تعود بداياتها إلى القرن التاسع عشر أثناء عهد حكامها البايات،* وأبرزهم المصلح أحمد بن أبي الضياف، والوزير الأكبر خير الدين التونسي وغيرهم، حينما ارتبطت تونس بالحكم العثماني، وشملت عملية الإصلاح الجانب الاجتماعي، وتضمنت الإصلاحات القانون الذي يمنع التجارة بالبشر "الرقيق"، فقد عمل أحمد باي عام 1846على إلغاء الرق، ووضع حداً لهذه التجارة، ويمثل أول إعلان لحقوق الإنسان، وضمن هذا الإعلان الحرية لكل مولود في البلاد التونسية، وهناك بعض الإصلاحات تم إدخالها على النواحي العسكرية، وقام بتأسيس حجر الأساس في مجال التعليم العصري في تونس أثناء القرن التاسع عشر، و تمثلت بتأسيس المدرسة الحربيّة بمدينة بباردو.[1]

وفي عام 1857 تم الإعلان عن عهد الأمان، ونص على ضرورة تحقيق العدل بين المواطنين في تونس، وضمان المساواة بين سكان البلاد دون تمييز بينهم على أساس العرق واللون والدين واللغة والمناطق، وسمح وفق ذلك العهد بامتلاك الأراضي وتسجيلها، وثبت هذا الميثاق الضمانات والحريات العامة، وكفل حقوق التونسيين وواجباتهم وضمن الأمن لهم، وأكد على حقهم في مقاومته الحكم الاستبدادي، واعتبر هذا الميثاق نبراساً لحقوق الإنسان وللمبادئ الديمقراطية، بما فيها من مساواة بين الافراد وحرية شخصية وحرية الأديان وعدالة الجبايات، واعتبر مقدمة للدستور التونسي الذي صدر عام 1861،[2] وأعلن ميثاق الأمان أن حاكم البلاد

---

* **باي تونس** (بالفرنسية: Bey de Tunis): وهو الأصل والي وممثل الدولة العثمانية في تونس ومقره في مدينة تونس العاصمة، ثم صار في عهد البايات الحسينيون مستقلاً بحكمه عن العثمانيين، وأولهم حسين بن علي، وهو مؤسس الدولة الحسينية سنة 1705، وأول من أطلق عليه هذا اللقب، منشور على الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki/

[1] فيصل الحزمي، "ملف صحفي حول انجازات ومكاسب تونس"، 2010، منشور على الرابط التالي: www.almethaq.net/upload/File/tunis66

[2] علي البلهوان، **تونس الثائرة**، القاهرة: المطبعة العالمية، 1954، ص 39.

الباي "لن يهمل ما من شأنه تمكين الشعب من امتلاك حقوقه امتلاكاً كاملا"،[1] ونصت المادة الأولى من هذا الميثاق على "تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان إيالتنا على اختلاف الأديان والألسنة والألوان في أبدائهم المكرمة وأموالهم المحرمة وأعراضهم المحترمة، تخفيف ما أمكن إلا بحق يوجبه نظر المجلس بالمشورة ويرفعه الينا، ولنا النظر في الإمضاء أو الإذن أو إعادة النظر".[2]

وتعززت الإصلاحات في تونس بعد صدور الدستور الأول في البلاد العربية عام 1861م على يد محمد الصادق باي وحدّدَ فيه حقوق المواطن، ونص على فكرة الفصل بين السلطات الثلاث وترتيب نظام الحياة السياسية، وقلل من سلطات الباي، وبموجب دستور عام 1861 استقلت السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية التي بقيت ضمن صلاحيات الباي، في حين أصبحت السلطة التشريعية مشتركة بين المجلس الأكبر والباي.[3]

وقام الوزير الأكبر خير الدين التونسي عام 1875 بإصلاحات عديدة في مجال التعليم، ومن ضمنها تأسيس المدرسة الصادقية، ونظم التجربة الزيتونية، وفي مجال الإدارة راقب جامعي الضرائب، ومنع عمليات الرشوة والاختلاس وبيع الوظائف، ونظم الوزارات وأصلح جهاز التربية والتعليم في البلاد، وقام بإصلاح مؤسسة القضاء، ووضع آليات لعمل المحاكم الشرعية، وباشر في إصلاح مؤسسة السجون والمعتقلات، وأصدر مجموعة من الإصلاحات تخص استمرارية عمل مجالس البلدية والمحليات.[4]

وقامت أهم دعائم وأسس الحركة الاصلاحية في تونس خلال عهد الوزير الأكبر خير الدين على محورين يمكن تخليصهما في: العمل على التجديد والاجتهاد في الشريعة الاسلامية بحيث تتناسب مع روح العصر، بما يناسب أحوال المسلمين وظروفهم المستجدة، وهذا

---

[1] عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، ط1، سامي لطفي، مترجما: تونس: دار القدس،1975، ص31.

[2] فيصل الحزمي، "**ملف صحفي حول انجازات ومكاسب تونس**"، مرجع سابق.

[3] "إصلاحات وطنية لدي بعض بايات الدولة الحسينية "، 2014، منشور على الرابط التالي: kartchat-tunisia.overblog.com/2014/06/53a9c08f-8383.html

[4] حازم القصوري، "تونس تبدأ دورة الثورة العربية من جديد"، الحوار المتمدن، العدد: 4278، 2013، منشور على الرابط التالي: www.ahl-alquran.com/arabic/printpage.php?doc_type=0&doc_id

بالضرورة يجب أن يتوافق مع أصول الشريعة، أما المحور الثاني فهو نقل مناهج العمران والتقدم الحضاري الموجود في أوروبا وبلاد العالم المتقدم، لما لذلك من دور يسهم في تأسيس المجتمع على دعائم العدل والحرية والمساواة، ووفق هذا التصور يجب أن تتصف الأمة بصفات الوعي والمسؤولية، والتدرج نحو الأفضل في ممارسة تلك الحرية المبتغاة.[1]

ويمكن القول بأن مجمل ما شمله عهد الأمان والدستور كان ثورياً ويحمل روح الإصلاح العصري لأن نصوصه كانت معاصرة، ولأن البنود التشريعية التي شملتها هذه المواثيق تؤكد على عدم التمييز بين الناس في العرق والدين واللون واللغة، وتعطي الأجانب ممن يعيشون على أرض تونس الحق في امتلاك الأراضي ومساواتهم بسكان البلاد الأصليين.

2.3 مسار التجربة الديمقراطية أثناء النضال الوطني

تصدى الشعب التونسي للاستعمار منذ البواكير الاولى للاجتياح العسكري الفرنسي القادم عبر حدودها مع الجزائر، وانطلقت مقاومة الأهالي ضد التدخل العسكري الفرنسي في 24 نيسان/ ابريل 1881، واشتد فعلها المقاوم بعد إبرام معاهدة باردو* وشملت جميع أنحاء البلاد، واستشهد خلال هذه الاحداث الكثير من التونسيين، ورغم أن ميزان القوى العسكري لم يكن متكافئ، بل في حدوده الدنيا بين قوة عظمى معتدية من ناحية، ومقاومة وحيدة ولا تمتلك العدد ولا العدة من ناحية أخرى.[2]

وتواصلت عمليات المقاومة المسلحة وشملت مختلف أرجاء ومناطق البلاد إلى أن حصلت تونس على الاستقلال بتاريخ 20 آذار/ مارس 1956.[3]

---

[1] صابر سويسي، "خير الدين التونسي العدل مفتاح الإصلاح والنهضة"، 2014، منشور على الرابط التالي: thewhatnews.net/post-page.php?post

* **معاهدة قصر السعيد أو معاهدة باردو:** الموقّعة يوم 12 /05/ 1881 بين باي تونس محمد الصادق باي وحكومة فرنسا، والمؤسسة لنظام الحماية، وقد أعطت هذه المعاهدة لفرنسا الإشراف الخارجي والمالي على تونس، حيث شكلت هذه المعاهدة بداية الاستعمار الفرنسي لتونس، منشور على الرابط التالي: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: https://ar.wikipedia.org/wiki/

[2] خليفة الشاطر، **تونس عبر التاريخ- الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، ج3، تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 2005، ص23.

[3] المرجع السابق، ص 23.

اختلفت المواقف المحلية حول مقاومة المحتل الفرنسي إلى حين وصلت الأرياف التونسية، ومنذ أن طبقت فرنسا الحماية على تونس عام 1881، تحولت المقاومة من حركة متواضعة التأثير الى فعل أكثر تنظيماً وقوة.

وبسبب الممارسات الاستعمارية التي اتبعتها فرنسا آنذاك والمتمثلة في بعض السياسة العنصرية، وقائمة على سلوكيات من قبيل إقصاء الأهالي عن المشاركة الفعلية في تسيير شؤون مؤسسات بلادهم، واتباع سياسة السيطرة على الأراضي الزراعية وما تحتويه من ثروات معدنية، لم تلبث الحركة الوطنية الوليدة إلا أن تبلورت من حركة شبه نخبوية "حركة الشباب التونسي" التي دشنت على يد علي باش حامبة عام 1907، إلى حركة سياسية شبه منظمة تحمل مجمل مواصفات الحزب السياسي العصري الحديث، ومثلت امتداداً طبيعياً "للحزب الحر الدستوري التونسي"، وأصبح يطلق عليه فيما بعد اسم "الحزب الحر الدستوري الجديد" وتولى زمامه الحبيب بورقيبة، بعد الانقسام الذي حصل فيه عام 1934.[1]

قام الشيخ عبد العزيز الثعالبي بتأسيس "الحزب الحر الدستوري" عام 1920 وانشغل بالاستقلال والقضايا العربية، وقدم تصورات حول ثقافة وهوية تونس العربية الإسلامية، وأولى أعماله هي رفع مذكرة إلى الباي التونسي محمد الناصر يطالبه فيها بإصدار دستور جديد ينظم الدولة التونسية، طبقاً للمبادئ الديمقراطية ومضامينها.

لم يتخذ "الحزب الحر الدستوري" شعار استقلال تونس كغاية يرمي إليها، لأن ظروف تونس الداخلية قد قيّدت من طموحاته ولم تكن تساعده في ذلك الحين، وتضمن برنامج حزبه على مطالبات بإصلاحات جذرية وواسعة النطاق في مؤسسات تونس.

وأهم تلك المطالب الإصلاحية السعي لإرجاع ما سلبه الفرنسيون، وإعادتها إلى الشعب التونسي، ونتيجة اشتداد الخلافات داخل الحزب تم في عام 1934 عقد مؤتمر عاجل في قصر هلال، قاطعة أصحاب الجناح المؤسس للحزب بزعامة الثعالبي وغالبيتهم من الجيل القديم،

[1] هناء محمود، "***معلومات أساسية عن جمهورية تونس***، **آفاق أفريقية**"، العدد 7، الهيئة العامة للاستعلامات، 2001، ص158.

وأعيد من خلال هذا المؤتمر ترتيب لوائح وأهداف الحزب وتمت تسميته من جديد باسم "الحزب الحر الدستوري الجديد"، ومن أبرز زعمائه المحامي الحبيب بورقيبة الـذي تـزعم الحـزب، والبحري قيقه ومحمود الماطري.[1]

وعندما رأت السلطات الفرنسية اتساع الحركة الوطنية التونسية اتبعت سياسـة أخـرى مخالفة لسياسة العنف، حاولت من خلالها تخفيف الغضب الشعبي، قامت بتأسيس وزارة العدل، وفصلت بين السلطتين التنفيذية والسلطة القضائية، وألغت الأحكام العرفية، وأسسـت المجلـس الكبير بدلاً من مجلس الشورى، وأتاحت المجال أمام الحريات العامة، فازدهر النشاط الـوطني ونمت الحركة الوطنية، وتم الترخيص لعدد من الصحف، وكثرت الاجتماعات واللقاءات العامة، بعد أن كانت ممنوعة.[2]

هدفت فرنسا من ذلك الانفتاح فتح باب الهجرة للتونسيين إلى فرنسا، وإعطائهم الجنسية الفرنسية، واستيقظ الوطنيون التونسيين لهذا الأمر وتعرفوا على أهدافها، مما أدى إلى توتر في مناخ العلاقات بين الطرفين.

ودفع هذا السوء في العلاقة بين فرنسا والحركة الوطنية التونسية بالباي محمد الناصـر إلى مساندة أبناء شعبه، وأعلن عن إمكانية التخلي عن العرش إذا لم تحـتكم فرنسـا لمطالـب الشعب، وعلى الفور قامت السلطات الفرنسية بمحاصرة قصر الباي بقوات كبيرة مـن الجـيش الفرنسي، وعلى الفور هب الشعب وانتشرت المظاهرات، واتجهت الجماهير لمسـاندة البـاي، وقامت القوات الفرنسية بالانسحاب من أمام قصر الباي، وبعد هـذه الواقعـة عطلـت فرنسـا الحريات وصادرت الصحف ومنعت الاجتماعات العامة، ولم تتمكن الحركة الوطنية من مقاومة الاضطهاد الفرنسي، مما أدى لتراجع عملها، وهذا الضغط والتشديد دفع بالشيخ عبـد العزيـز الثعالبي للهجرة الى المشرق العربي.[3]

---

[1] حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، تونس: دار الجنوب للنشر، 2004، ص 176 .

[2] علي البلهوان، **تونس الثائرة**، مرجع سابق، ص 43.

[3] المرجع السابق، ص 44.

ووفق هذه شهد "الحزب الحر الدستوري" انقساماً في صفوفه بسبب الصراعات التي كان يعيشها بين قيادته الأولى من علماء الدين وخريجي جامع الزيتونة من جهة، لأنها كانت مشبعة بالتمسك بنواجد الأصالة والثقافة العربية والاسلامية، والمبنيّة على مبادئ الفكر الاصلاحي الذي يعود إلى جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده.

وما جرى من أحداث في تونس وثق روابط الحركة الوطنية التونسية بحركات التحـــرر الوطني في بلاد المشرق والمغرب العربيين، وأضاف إليها فئة الشباب الذين انشقوا عن "الحزب الحر الدستوري" الأم، وشكلوا "الحزب الحر الدستوري الجديد"، ومجملهم ممن تلقـــوا تعلـــيمهم الجامعي في الجامعات الفرنسية والغربية وتأثروا بالأفكار الأوروبية ذات الطابع الليبرالي، مما أدى إلى سيطرة "الحزب الحر الدستوري الجديد" على الساحة السياسية التونسية من جهة أخرى وصقلها بمناخات وهويات ثقافية جديدة.[1]

ساند "الحزب الدستوري التونسي" قضايا العربية والإسلامية فـــي البلـــدان الإســـلامية الأخرى، ووقف موقفاً رافضاً ضد سياسة فرنسا التعسفية في أقصى بـــلاد المغـــرب العربـــي خصوصاً ضد ثوار الريف في الجزائر بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي،[2] إضافة لوقوفه بجانب الثوار الليبيين ضد الاعتداءات الإيطالية على ليبيا، وهذا يمثل موقف رافض لسياسات الاستعمار وتجلياته في المنطقة[3]

ولاحقت سلطات الاحتلال الفرنسي الجناح الوطني في الحزب، واضطر زعيمه الثعالبي إلى الفرار خارج الوطن، ووفق ذلك توقف نشاط الحزب حتى عام 1931، وساءت الأوضـــاع الاجتماعية والاقتصادية في تونس بشكل كبير، وبعد مشهد ملاحقة القيادات التاريخيـــة داخـــل

---

[1] عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة- بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، مرجع سابق، ص ص 175-185

[2] سعد الله أبو القاسم، **خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحريـــر 1830- 1962**، ط 1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2007، ص 106.

[3] يوسف مناصرية، **الحزب الحر الدستوري (1919-1934)** ، ط1، الجزائر: دار الغـــرب الإســـلامي، 1988، ص ص 17-20.

الحزب عاد "الحزب الحر الدستوري" إلى نشاطه من جديد، وصاحب هذه العودة تناقضات وتباين في وجهات النظر والاتجاهات كانت واضحة بين قيادة الحزب وأعضائه.

وأخذت المعارضة التي تزعمها الشباب التونسي المتعلم في أوروبا والمتأثر بالمبادئ الاجتماعية والسياسية والإدارية الأوروبية تتهم زعماء الحزب بالعجز عن تنظيم الحركة الجماهيرية، وإعادة بناء الحزب ليصبح تنظيماً كفاحياً متراصاً يقود تحركات الجماهير التونسية، وبسبب ذلك طالبت قوى المعارضة الجمع بين الحركة الوطنية التحررية والنضال ضد الاستعمار من أجل تحقيق مطالبها الاجتماعية والاقتصادية، فتمكنت المعارضة في خضم هذه الأحداث من بسط نفوذها على القطاعات الفلاحية والعمالية التونسية.[1]

ومع توالي الأحداث وتزايد الصراع بين الحكومة الفرنسية والشعب التونسي ولجوء "الحزب الحر الدستوري الجديد" للعمل السري، عقد مؤتمر المغرب العربي في القاهرة في 15 شباط/ فبراير 1947 الذي ضم ممثلين عن تونس والجزائر والمغرب، وقرر توحيد كفاح شعوب المغرب العربي كله حول هدف واحد هو الاستقلال وجلاء القوات الفرنسية عن البلاد، وإنشاء لجنة دائمة من ممثلي الحركات الوطنية في بلدان المغرب العربي، لوضع الخطط وتنسيقها، وكذلك توحيد النظم الاقتصادية والثقافية، ونقابات العمال، كما أبدت دول المغرب العربي رغبتها في الاشتراك في نشاط الجامعة العربية، وبذلك أصبحت جامعة الدول العربية تتبنى قضايا المغرب العربي، فأبلغت الحكومة الفرنسية بتأييدها لحقوق شعوب المغرب العربي المشروعة.[2]

ولعبت شخصية الحبيب بورقيبة دورا خلال هذه الفترة، واستمر "الحزب الحر الدستوري الجديد" على مواقفه السابقة تحت قيادة بورقيبة، وظل شعار الاستقلال غائباً عن برنامجه طوال فترة نضاله، حتى عام 1946، حيث طرحت فكرة الاستقلال على الطريقة

---

[1] احمد إسماعيل راشد، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث و المعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)**، ط1، بيروت: دار النهضة، 2004، ص 105.

[2] المرجع السابق، ص ص 109-110.

البورقيبية بمساعدة فرنسا ومع فرنسا، فوجدت الإدارة الاستعمارية الفرنسية ضالتها في هذا الحزب، وعقدت اتفاقية الاستقلال الداخلي مع الحبيب بورقيبة في 3 حزيران/ يونيو 1955.[1]

وطالبت مجمل الحركة الوطنية بضرورة إشراك الشعب التونسي في تسيير شؤونه، فالمطالبة والاستقلال كان أمراً سابقاً لأوانه في تلك الظروف، وطالب "الحزب الحر الدستوري الجديد" بدستور يضمن تمثيلاً ديمقراطياً للسكان التونسيين والفرنسيين، وبتشكيل حكومة مسؤولة أمام مجلس منتخب، وبتأمين الفصل بين السُلطات، والمساواة بين الجميع أمام القانون.[2]

من الملاحظ أن استخدام مفهوم الديمقراطية أو النظام الديمقراطي لم يكن مستساغاً في الخطاب السياسي لزعماء الحركة الوطنية التونسية أثناء هذه الفترة، إنما كان الشعاران البارزان هما: الاستقلال والحرّية.

واستمر "الحزب الحر الدستوري الجديد" في الدفاع عن هذه المطالب ذات الصلة بالخيار الديمقراطي في إطار كفاحه من أجل الحرية والاستقلال، وقدم في سبيل ذلك التضحيات الجسام، واعتمد أساليب متعددة تعزّزت فاعليتها عندما انقسم الحزب على نفسه بين قديم وجديد، وحينما تم تأسيس "الحزب الحر الدستوري الجديد التونسي" في مؤتمر قصر هلال بتاريخ 2 آذار/ مارس 1934، وأكد "الحزب الدستوري الجديد" على التزامه بديمقراطية شاملة داخل الحزب، وجسد رغبة قوية في التخلي عن العمل السياسي النخبوي، ورفع شعار اعتماد الاتصال المباشر بالمواطنين كما دعا إليه الزعيم الحبيب بورقيبة.[3]

ولم يقف رفع شعرات الديمقراطية والدفاع عن حرية التعبير والإعلام عند "الحزب الحر الدستوري الجديد"، وكان لعدد من جمعيات المجتمع المحلي إسهاماتها الهامة في مساندة هذا التوجه وتعزيزه، وتؤكد الإحصاءات الرسمية أن عدد الجمعيات التونسية المرخص لها بالنشاط

---

[1] حمة الهمامي، **المجتمع التونسي: دراسة اقتصادية اجتماعية**، ط1، تونس: صامد للنشر والتوزيع، 1989، ص ص23- 25.

[2] المرجع السابق، ص26.

[3] رنا العاشوري سعدي، "**التجربة الدّيمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثّر**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 434، 2015، ص 153.

إلى حدود أواسط عام 1937 قد تطور من 51 إلى 94 جمعية، تنشط في مجالات مختلفة، منها الدفاع عن حرية الوطن وحقوق الإنسان.[1]

وكان للحركة النقابية التونسية منذ تأسيسها عام 1924، دوراً بارزاً في خدمة القضايا الوطنية والدفاع عن قيم الديمقراطية والتحرر من الاستعمار، إضافة لدورها الاجتماعي في الدفاع عن حقوق العمال التونسيين ومصالحهم، فنضالاتها لم تقتصر على البعد الاجتماعي فقط، إنما كانت منظمة مُسيَّسة معنية بقضايا الحرية واستقلال الوطن والدفاع عن حقوق المواطن وكرامته وازدهاره، والمطالبة باعتماد القيم الديمقراطية في التعامل مع المواطن التونسي، وبخاصة بعد تأسيس "الاتحاد العام التونسي للشغل" عام 1946، واضطلاع الزعيم النقابي الوطني فرحات حشاد بأمانته العامة.[2]

ويتضح أن الديمقراطية ظلّت مطلباً وهاجساً لدى النخب التونسية في مختلف الميادين والتي تعود جذورها إلى مشروع تجديد الثقافة التونسية وتحديثها، الذي بدأ منذ حركة الإصلاح بزعامة خير الدين التونسي، ومساهمة مصلحين من أمثال أحمد بن أبي الضيّاف والطاهر الحدّاد، وتواصل هذا المد الإصلاحي في عهد الاستعمار الفرنسي في إطار النضال من أجل الحرية والاستقلال وقيم الديمقراطية، وأسهمت في مسألة الإصلاح السياسي، فلم تنقطع المطالبة بتحقيق الحرية ومستلزماتها حتى في أحلك الظروف.[3]

3.3 مسار التجربة الديمقراطية في عهد بورقيبة

تعتبر هذه الفترة من المراحل الهامة في تاريخ تونس المعاصر، وتم من خلالها إنشاء الدولة الوطنية الحديثة بكامل تنظيمات المجتمع وتوجهاته وتناقضاته، وعرفت هذه المرحلة بالتجارب التنموية المتنوعة والمتعارضة أحياناً، ويعتبر عام 1956 نافذة عهد جديد لبناء دولة

---

[1] محمد لطفي الشايبي، **تونس عبر التاريخ**، تونس: مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، 2005، ص 10.

[2] رنا العاشوري سعدي، "**التجربة الدّيمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثّر**"، مرجع سابق، ص 154.

[3] علي الصالح مولى، ***"المشهد الحزبي في تونس بعد 14 كانون الثاني/ 2011"***، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 33، 2012، ص 17.

المؤسسات التونسية، وتعتبر هامة لأنها امتداد للحركات الإصلاحية والوطنية على امتداد القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث وضعت قيادة "الحزب الحر الدستوري الجديد" أمام مسؤولية وطنية بعد اعتراف فرنسا باستقلال تونس بتاريخ 20 آذار/ مارس1956.

وخلال سيطرة فرنسا عسكرياً على بعض المناطق مثل مدينة بنزرت الساحلية وأراضي المعمرين، وهي أخصب الأراضي الزراعية التونسية، وهذه الولادة للدولة التونسية أوجدت حرباً أهلية، كادت تقتضي على منجزات خمسة وسبعين عاماً من النضال والتضحيات والانجازات، والمتمثلة بأزمة المواجهة بين رئيس "الحزب الحر الدستوري الجديد" الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف الأمين العام للحزب، وذلك بسبب اختلافهما حول استقلال تونس، فصالح بن يوسف كان يرى بأن استقلال البلاد يأتي من خلال المقاومة المسلحة، بينما يرى بورقيبة بأن الاستقلال يأتي من خلال التفاوض مع فرنسا.[1]

وأسس الرئيس بورقيبة بغطاء من "الحزب الحر الدستوري الجديد" حكماً شمولياً للبلاد التونسية، واعتمد على توثيق علاقته مع مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها "الاتحاد العام التونسي للشغل"، بحيث أصبح الاتحاد جزءاً من منظومة الحكم التونسي، وعملت مؤسسات الدولة التونسية على تجسيد آليات القمع مع آليات الرقابة والهيمنة الثقافية، وكان يدعي بورقيبة أنه صانع تاريخ تونس معتمداً على خليط من العشائر والقبائل التونسية، وخلال تلك الفترة كان التاريخ الوطني لتونس متداخلاً مع تاريخ الحبيب بورقيبة الشخصي، ولذلك كان العيد الوطني للبلاد هو يوم عودته من المنفى، وليس يوم الاستقلال الذي يصادف 20 آذار/ مارس من كل عام، وكان عيد ميلاده عيداً وطنياً تقام به الاحتفالات في شتى أنحاء البلاد، وفي 18آذار/ مارس 1975 تم انتخابه رئيساً لتونس مدى الحياة.[2]

وظهرت على الساحة السياسية التونسية أمور جديدة خلال بدايات السبعينات، اتضحت معالمها عند "الاتحاد العام التونسي للشغل" الذي تميز عن بورقيبة بسبب السياسة القمعية التي

---

[1] خليفة الشاطر، **تونس عبر التاريخ– الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، مرجع سابق، ص 179.

[2] الطاهر بلخوخه، **الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم شهادة على عصر**، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 1999، ص 33.

اتبعها بورقيبة تجاه معارضيه من كافة الاتجاهات، ورافقها انتعاش للمعارضة السياسية التي لقيت في "الاتحاد العام التونسي للشغل" غطاءً لها بجميع توجهاتها، من الوطنيين والاسلاميين والليبراليين[1] واليساريين.[2]

وخلال تلك المرحلة ظهر في "الحزب الحر الدستوري الجديد" تيار إصلاحي ينادي بدمقرطة الحزب والدولة، وكان على رأس هذا التيار أحمد المستيري، وتم عقد مؤتمر "للحزب الحر الدستوري الجديد" في شهر تشرين أول/ أكتوبر 1971 فاز خلاله أحمد المستيري بالمرتبة الثانية بعد الباهي الأدهم، ولكن بورقيبة لم تعجبه هذه النتيجة الداعية الى الديمقراطية، فقام بإبعاد أحمد المستيري، وأطلق حملة تصفيات داخل الحزب وضيق على أصحاب التيار الديمقراطي.[3]

ثم تبلور تيار ديمقراطي داخل "الحزب الحر الدستوري الجديد" وتم تأليفه من بعض القادة المخضرمين الذين استاؤوا من محاكمة أحمد بن صالح، ونشأ صراع كبير بين التيارات داخل "الحزب الحر الدستوري الجديد"، وقام "الاتحاد العام التونسي للشغل" بإعلان الإضراب عام 1978، وهذا الفعل أدى إلى إسناد الرئيس بورقيبة مهام الوزير الأول إلى محمد المزالي وهو المعروف بتوجهاته الديمقراطية، وتوالت الخطب والتصريحات المبشرة بهذا التوجه الديمقراطي، وجدد ذلك الآمال بقرب نهاية الانغلاق، والانتقال إلى مرحلة جديدة تتاح فيها الفرصة للتعددية الحزبية، بعد أن أعلن بورقيبة قبوله للتعددية السياسية والفكرية في نيسان/ ابريل 1981، وأدى هذا المشهد لوجود بعض المبادرات الإيجابية كالإفراج عن السجناء السياسيين والنقابيين، ونُظّمت انتخابات تشريعية تعددية، وقام الحزب "الحر الدستوري الجديد" باتخاذ قرار بإعادة بعض القادة الذين تم فصلهم من الحزب، إضافة للسماح بالتعددية الحزبية

---

[1] **الليبرالية:** مذهب رأسمالي ينادي بالحرية المطلقة في الميدانين الاقتصادي والسياسي، وهي فلسفة سياسية تأسست على أفكار الحرية والمساواة، وتشدد الليبرالية الكلاسيكية على الحرية في حين أن المبدأ الثاني وهو المساواة يتجلى بشكل أكثر وضوحاً في الليبرالية الاجتماعية، وجوهرها هو التركيز على أهمية الفرد، والتحرر من كل سلطة خارجية.

[2] رفيق عبد السلام بو شلاكة، **الحاجة إلى بناء الكتلة التاريخية: التجربة التونسية نموذجاً**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص25.

[3] عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة– بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، مرجع سابق، ص69.

تحت شروط محددة، وخلال الانتخابات التي تم اجراؤها عام 1981، قام الحزب بتزوير هـذه الانتخابات وبذلك لم يتم تمثيل أي حزب معارض في البرلمان التونسي.[1]

ووفق هذه الظروف التي امتدت منذ استقلال تونس وحتى نهاية حكم بورقيبة لتـونس، حقق مسار التجربة الديمقراطية مكاسب جوهرية ودافعة نحو مناخات الإصلاح تجسّدت بالأمور التالية:

1- إلغاء النظام الملكي وإعلان قيام الجمهورية

تم عقد اجتماع بتاريخ 25 تموز/ يوليو 1957 قرّر فيه الدّيوان السياسي "للحزب الحـر الدستوري الجديد" إعلان الجمهورية، وإعطاء المجلس القومي التأسيسي الصـبغة الدسـتورية، وصادق المجلس على إلغاء الملكية في البلاد وإعلان الجمهورية، وخلال نفس الجلسـة اختـار نواب المجلس الحبيب بورقيبة رئيساً للجمهورية التونسية، وفتح هذا القرار آفاقاً واعـدة أمـام تطلعات الشعب نحو تحقيق التداول السلمي على السلطة، واختيار رئيس الدولـة بالانتخابـات الحرة بدل التوريث بما يعزز المسار الديمقراطي في البلاد.[2]

وبنفس اليوم تم إلغاء النظام الملكي في تونس، وأعلن عن قيام الجمهوريـة التونسـية عندما استصدر الزعيم بورقيبة أمراً من الأمين باي آخر بايات تونس الذي امتد حكمه بين أعوام (1943- 1957)، وإنشاء مجلس قومي تأسيسي منتخب لإعداد دستور للبلاد، وقـام المجلـس التأسيسي بتعيين الحبيب بورقيبة كأول رئيس للجمهورية التونسية ريثما يتم دخول الدستور حيز التنفيذ، واضطر بورقيبة تحت ضغوط المعارضة المسلحة في مدينة قفصة* في كـانون ثـاني/

---

[1] الباجي قايد السبسي، **الحبيب بورقيبه، المهم والأهم** ، تونس: دار الجنوب للنشر، 2011، ص 209 .

[2] زهير المظفر، **من الحزب الواحد إلى حزب الأغلبية: التجربة التونسية**، تونس: المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، 2004، ص121.

* **أحداث قفصـة:** هو الاسم الذي أطلق على العملية المسلحة التي قام بها كومانـدوز(Commando) مـن المعارضـين التونسيين ذو التوجه العروبي في كانون ثاني/ يناير 1980 بدعم من الاستخبارات الليبية، فقـد تمكـن المهـاجمون مـن السيطرة على أغلب مراكز المدينة، ولكن دعواتهم للسكان إلى التمرد باءت بالفشل، حيث تمكنت قوات الأمـن والجـيش التونسي من إعادة الهدوء للمدينة، والسيطرة على المجموعة، وأدت هذه العملية إلى تأزم في العلاقات بين تونس وليبيا.

يناير 1980، وتماشياً مع رغبة الدول الغربية خاصة أمريكا، إلى إقرار التعددية السياسية في نيسان/ابريل 1981، وجسّد ذلك حدثاً نوعياً في مسار التجربة الديمقراطية في تونس، وتتويجاً لمطالب التونسيين ببرلمان تونسي عبر عشرات السنين من النضال والتضحية، حيث فاز بجميع المقاعد في هذه الانتخابات قوائم الجبهة القومية بقيادة "الحزب الحر الدستوري الجديد" ومشاركة "الاتحاد العام التونسي للشغل"، و"اتحاد الصناعة والتجارة"، و"الاتحاد الوطني للمزارعين"، وعدد من المستقلّين، بينما لم يحصل "الحزب الشيوعي" على أي مقعد، في الوقت الذي قاطع هذه الانتخابات الكثير نتيجة لانقسام المجتمع، بسبب الصراع الذي عرفته البلاد بين أنصار الحبيب بورقيبة وأنصار صالح بن يوسف.[1]

2- الإعلان عن الدستور التونسي الجديد

تم الإعلان عن الدستور التونسي الجديد في تاريخ 1 حزيران/ يونيو 1959، ويمثل أول دستور منذ توقيف العمل بدستور سنة 1861، حيث أقرّ الدستور الجديد نظاماً جمهورياً رئاسياً يتمتع فيه رئيس الدولة بصلاحيات واسعة، ويقر الدستور الجديد التفريق بين السلطات، وحماية حقوق الإنسان، ويؤمِّن مناخات الحرية في تأسيس الجمعيات في إطار القانون، ويسعى إلى التوفيق بين الخصوصيات الثقافية والاجتماعية الوطنية، وما وصل إليه الفكر الحديث في البلدان المتقدمة، وقد واكبت هذه الخطوات على درب التأسيس لديمقراطية ناشئة إصلاحات اجتماعية، ذات علاقة بالتجربة الديمقراطية هدفها تجديد الثقافة وتحديث المجتمع.[2]

3- تعزيز المشاركة السياسية للمرأة التونسية

حدد بورقيبة أولويات حقوق المرأة على مستوى العائلة، وقام على الفور بإلغاء التمييز بين المرأة والرجل، وأوجد المساواة بينهما على المستوى الاجتماعي، وانتقل بعد ذلك بالتدريج إلى المستوى السياسي.

---

[1] ابتسام الكتبي، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص ص201-202

[2] **دستور الجمهورية التونسي**، تونس: دار إسهامات ، 2000، ص ص 14-16.

بعدما كانت المرأة التونسية مقصاه من الانتخابات جاء قانون الانتخاب ومنحها حق الانتخاب والترشح منذ عام 1957 عند إجراء أول انتخابات بلدية، وتعززت وضعية المرأة التونسية أكثر بعد إصدار الدستور التونسي عام 1959، وأصبحت تتمتع بكل الحقوق السياسية والمشاركة في الوظيفة التشريعية، وكان بورقيبة قد أسس الاتحاد الوطني للمرأة التونسية عام 1956 واعتبره أداة للتواصل بين النساء والسلطة السياسية واعتبر نجاح الاتحاد هو نجاح للدولة.[1]

4- الاعلان عن تأسيس الأحزاب السياسية

أعلن الحبيب بورقيبة خلال شهر نيسان/ ابريل 1981 عن عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة بشرط إعلان تخليها عن العنف والتعصب الديني، وعدم الاعتماد على أية قوى خارجية سواء على المستوى الإيديولوجي أو المادي.[2]

وينص قانون الأحزاب في تونس على أن الحزب السياسي يجب أن يعمل ضمن القانون والشرعية، وأنه يجب أن يدافع عن الهوية العربية الإسلامية، وحقوق الإنسان، ويجب عليه احترام الاتفاقيات الدولية التي تمت المصادقة عليها من قبل الجمهورية التونسية ويحترمها، وعلى الأحزاب السياسية أن تنبذ العنف والعنصرية والتطرف، ومنع القيام بأي نشاط من شأنه أن يخل بالأمن القومي والنظام العام، ولا يجوز لأي حزب أن يستند في نشاطه وأهدافه ومبادئه على جنس أو عنصر أو دين أو جهة أو لغة، ويجب أن يقوم على مبادئ وأسس الديمقراطية، ويمنع عليه تلقي دعماً مادياً من جهة أجنبية، ويعطى القانون الحق لوزير الداخلية بالتقدم بطلب للمحكمة الابتدائية في تونس لحل أي حزب سياسي قام بخرق لأحكام القانون، أو نال في نشاطه من المبادئ المقرة في القانون.[3]

---

[1] ابتسام الكتبي، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص ص 205-210.

[2] فضيل التهامي، "الثورات الديمقراطية في العالم العربي – تونس نموذجا"، الحوار المتمدن، العدد 4160، 2013، منشور على الرابط التالي:arabs-for-democracy.com/democracy/pages/view/pageId/3252

[3] الرائد الرسمي، تونس: عدد 31، 1988/02/06.

5- الإصلاحات السياسية

أقدم بورقيبة على القيام بإصلاحات سياسية ومن ضمنها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين عام 1981، وقام بتجديد 75% من أعضاء اللجنة المركزية "للحزب الاشتراكي الدستوري"،[1] بعد أن تغير اسمه من "الحزب الحر الدستوري الجديد"، إلى "الحزب الاشتراكي الدستوري" في مؤتمر الحزب الذي عقد عام 1964.[2]

4.3 تجسيد بورقيبة للديكتاتورية

تميزت فترة حكم الحبيب بورقيبة الممتدة ما بين عامي1956-1987 بهيمنة الدولة الممثلة في شخص الرئيس بورقيبة وحلفائه من البرجوازية الوطنية والليبرالية الأجنبية والتي كانت تستثمر أموالها في المشاريع الاقتصادية داخل تونس، وأدى هذا الاستثمار إلى سيطرة رأس المال الأجنبي على جزء كبير من الاقتصاد التونسي وسيطر على المجتمع التونسي، وارتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الطبقة المهيمنة على المجتمع التونسي وهو شكل ديكتاتوري، لأن البرجوازية تلجأ لهذا الشكل (الديكتاتوري) بهدف صيانة مصالحها ومصالح الاحتكارات الإمبريالية واستغلال الطبقات الكادحة بين فئات الشعوب، وقد كرست ذلك في سياستها الداخلية والخارجية، وعليه تطلب بناء الدولة الحديثة وفق النمط البورقيبي في البداية إلى تكميم أفواه المجتمع بصفة عامة والمجتمع السياسي بصفة خاصة، متجاهلاً كل الأطراف السياسية، انطلاقاً من الاعتقاد السائد لدى بورقيبة بأنه صاحب الفضل في تأسيس الدولة الحديثة بعد الصراع الدموي بين أنصار الأمانة العامة وجماعة الديوان السياسي والذي أفرز فوز الجناح البورقيبي، وجد هذا الأخير مبرراً لبسط نفوذه وشرعيته على كل البلاد، وبالتالي القضاء النهائي على التعددية السياسية وتبني تجربة الحزب الواحد، فرغم رفع شعار الاشتراكية في تلك الفترة من خلال تحول "الحزب الحر الدستوري الجديد" إلى "الحزب الاشتراكي الدستوري" عام 1964،

---

[1] أحمد منيسي وآخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004، ص 53.

[2] ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، "الحزب الحر الدستوري الجديد"، منشور على الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki/

فإن الحزب الحاكم ظل محتفظاً بمبدأ الأحادية الحزبية وتدرج رويداً رويداً إلى التوحيد بين النظام السياسي (الحزب) والرئيس.[1]

واتسمت الحياة السياسية التونسية بالانفراد الواضح للزعامة البورقيبية الذي وصلت درجة ادعاء الأبوية، وعمل هذا التفرد بالسلطة في حصول شرخ كبير شق صف النخبة الاستقلالية في تونس داخل إطار "الحزب الحر الدستوري الجديد"، وكان أمينه العام صالح بن يوسف، وكان موضوع الانقسام خاصاً بالاستقلال الداخلي عن فرنسا (الحكم الذاتي) الذي رفضه صالح بن يوسف ومؤيديه من داخل الحزب.

ودعا صالح بن يوسف الى مواصلة الثورة حتى نيل الاستقلال الكامل لتونس، متأثرا بذلك بالثورة الجزائرية والناصرية، وعاد بورقيبة الى تونس بوعد تحقيق الحكم الذاتي بعد أن قام بإقناع التونسيين بذلك، وأصبح للانقسام داخل "الحزب الحر الدستوري الجديد" آثار عظيمة على توازنات الحكم والحياة السياسية التونسية بشكل عام، وعمل صالح بن يوسف على تقوية الصلة بالتيار الزيتوني والقوى الاجتماعية وبعض عناصر "الحزب الحر الدستوري القديم"، وتحول النزاع بين الطرفين إلى عمليات قمع لأتباع صالح بن يوسف، وعمليات ملاحقة بوليسية مستمرة من قبل أتباع بورقيبة للقضاء على أتباع صالح بن يوسف.[2]

وبذلك انقطع "الحزب الحر الدستوري الجديد" بشكل كامل مع ماضيه، وتحول إلى حزب سلطوي بامتياز، وأصبح حزب الرجل الواحد، وخاصة بعد تصفية التيار الذي كان يقوده صالح بن يوسف، وتم القضاء عام 1971 تم بعد المؤتمر الذي عقده الحزب على أي إمكانية لالتزام الحزب بمبادئه الليبرالية التاريخية، وتحول إلى حزب ديكتاتوري، وقام بتصفية جزء من القيادات التاريخية للحزب والتي عملت في الماضي على القضاء على تيار بن يوسف، و نكل فيمن عارض بورقيبة في سياسته الاستبدادية.[3]

---

[1] ابتسام الكتبي، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 154.

[2] رفيق عبد السلام بو شلاكة، **الحاجة إلى بناء الكتلة التاريخية: التجربة التونسية نموذجاً**، مرجع سابق، ص ص 195-210.

[3] الطاهر بلخوخه، **الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم شهادة على عصر**، مرجع سابق ، ص ص 142- 145.

وعمل هذا النزاع على تهميش الحرية وموروث مرحلة التحرر الوطني، وبعد نجاح بورقيبة في التخلص من صالح بن يوسف وتياره قام بإلغاء الشرعية السياسية، واعتبرها خروجاً عن الإجماع الوطني، وعنواناً للفتنة داخل تونس، لأنها تريد التخلص من الزعيم القائد الحبيب بورقيبة، وكان يرى بورقيبة أن السياسة هي عمل فرد يقوم به لوحده، وينفرد في القمة وفي إدارة دفة الحكم للبلاد.[1]

وبعد انشقاق صالح بن يوسف اندلعت حوادث اقتتال وعنف بين الزعيمين، ولم يدخر بورقيبة جهداً في استخدام الاغتيالات السياسية بين عناصر تيار بن يوسف، واستعان بورقيبة في صراعه مع بن يوسف بعناصر من قدماء المحاربين (الفلاقة)، واستخدم عناصر من المليشيات أو البلطجية، واستعان باتحادات الشباب حتى يتمكن من ضبط الأمن وقمع تيار بن يوسف،[2] ومجمل هذه الأحداث تؤكد بأن ممارسات بورقيبة لم تكن ديمقراطية وتؤسس لحكم الفرد.

وعزز من سلطة بورقيبة التحالف الذي نشأ عام 1963بين "الاتحاد العام التونسي للشغل" من جهة، وبين الحكومة من جهة أخرى، وكان له أثر في دعم مناخات انفراد بورقيبي بالحكم، واعتمد خلال هذه المرحلة على غياب التعددية الحزبية والدعم النقابي، ورافقها إجهاض للمعارضة السياسية، وأسهم ذلك في تشابك مؤسسات الدولة "والحزب الحر الدستوري الجديد"، وسيطرة تامة على تفاصيل الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لنظام الحبيب بورقيبة المهيمن على البلاد.[3]

5.3 انتكاسة المسار الديمقراطي

تخلل التجربة الديمقراطية التونسية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي تراجعاً واضحاً وانتكاسة خطيرة، وتواصلت الإجراءات والمبادرات المنافية للدستور، والساعية

---

[1] عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة– بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، مرجع سابق، ص 66.

[2] الطاهر بلخوخه، **الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم شهادة على عصر**، مرجع سابق، ص 176.

[3] عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة– بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، مرجع سابق، ص 68.

إلى تأسيس حكم فردي مستبد لا مكان فيه للديمقراطية، وتمثل فترة لا مكان فيها لاحتـــرام إرادة الشعب وحقه في تقرير مصيره، ومعتمداً على:[1]

1- قيام تشابك كامل بين هياكل الحزب وأجهزة الدولة بما جعل المسؤول الأول في الولاية هو نفسه رئيس الهيكل الحزبي، وقد كرّس هذا الوضع سيطرة الدولة على الحزب الحاكم.

2- قررت السلطة في سنة ١٩٦٣ بعد محاولة انقلابية فاشلة ساهم فيها عســكريون ومــدنيون اعتماد نظام الحزب الواحد، وهو ما خنق مجال المبادرة وأوقف كل نشاط سياسي خـــارج هياكل "الحزب الحر الدستوري الجديد" في تونس.

3- أَقر الدستور في سنة ١٩٧٥ مبدأ الرئاسة مدى الحياة لبورقيبة، وهو ما عمّق جذور الحكم الفردي وألغى مقوّماً أساسياً من مقومات الديمقراطية وهو التداول الســلمي للســلطة فــي تونس.

4- تمكين الوزير الأول من الخلافة الآلية لرئيس الجمهورية في ما تبقى من المــدة النيابيــة، واستبعاد أي دور للسلطة التشريعية في هذا الأمر بعد أن كان مــن صــلاحيات المجلــس التشريعي حسب النص الأصلي للدستور، وهكذا أصبح رئيس الدولة وصــياً علــى إرادة الشعب وخياراته حتى بعد وفاته.

5- انتهج بورقيبة سياسة اقتصادية موجهة باسم الاشتراكية طوال الستينيات، نالت من الحقوق المادية والاقتصادية للمواطنين، وبثت في نفوسهم التقاعس وعززت قبضة الســلطة علــى جميع مقدرات البلاد.

6- اعتمد بورقيبة النظام الأحادي وخنق الحريات خلال السبعينات، مما ولّد مزيداً من الاحتقان لدى النخب السياسية الصاعدة، واتسع مجال المعارضة، فبرزت تنظيمات سياسية جديــدة، كان أهمها "منظمة العامل التونسي"، و"الحزب الشيوعي"، وبعض الحركات الإسلامية.[2]

---

[1] رنا العاشوري سعدي، "**التجربة الدّيمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثّر**"، مرجع سابق، ص ص 158-159.

[2] لطفي السنوسي، "اليسار التونسي بين الأمس و اليوم"، شبكة الحــوار نــت، 2011، منشــور علــى الــرابط التــالي: www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=20993

7- فرضت على النظام الأحادي بحكم تطوّر المجتمع وتنامي الغضب والاحتقان، تعدّدية حزبية غير معترف بها، وبرزت حركات سياسية جديدة ذات مرجعيات مختلفة يجمع بينها الإصرار على معارضة النظام الحاكم.

اعتبر هذا الواقع بمثابة إطار قانوني ينظم الحياة السياسية في تونس، حيث أفسح المجال لعدة أطراف للمشاركة السياسية وضمان الحريات والحقوق، لكن الواقع اثبت العكس، وسحق "الحزب الحر الدستوري الجديد" كل معارضة واحتكر المجال السياسي، علاوة على ذلك فالمادة الثامنة من الدستور نصت على أن الدولة تمنع تبعية أي حزب إلى أطراف أو مصالح أجنبية، في حين أن "الحزب الحر الدستوري الجديد" ممثل الدولة كان تابع للدول الغربية في سياسته الداخلية في شتى مجالاتها الثقافية، السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى سياسته الخارجية، إذ اعتبرت هذه السياسة تابعة للدبلوماسية الفرنسية والأمريكية في كثير من القضايا، حيث أعلن بورقيبة بأنه " صديق العالم الحر" يقاسمه مبادئه ومواقفه في أمهات القضايا الدولية وروج بين الدول الإفريقية فكرة اختيار التحالف مع الغرب.[1]

من الملاحظ أن الحبيب بورقيبة لم يطبق مبدأ تداول السلطة، ولم يعطي المجال للأحزاب السياسية التونسية بالعمل السياسي وممارسة دورها بشكل حر، حيث عمل على تجيير الصحافة المحلية لصالحه، وتمت ملاحقة كل من لم يقدم له الطاعة والولاء.

6.3 المجالات التي قام بورقيبة بإجراء التحديثات عليها

تمثلت البنية السياسية للدولة التونسية، عن الفكرة البورقيبية التي ترى في النموذج الغربي، واعتبره المثال الذي يجب الاحتذاء به، وروج لشعاراته هذه تحت لافتة تحديث المجتمع التونسي، من خلال استيراد وبناء دولة عصرية، وأخذ بورقيبة الحداثة الغربية الجاهزة وقام بتطبيقها في تونس سعياً منه للتغيير السريع، وتمتين العلاقة مع فرنسا، وبالتالي الانسلاخ عن كل ما هو عربي وإسلامي، وقد عمل بورقيبة على تجسيد ذلك في المجالات الآتية:

[1] حمة الهمامي، **المجتمع التونسي: دراسة اقتصادية اجتماعية**، مرجع سابق، ص88.

أولاً: المجال الثقافي

كان الحبيب بورقيبة في بداية نضاله عام 1934 من بين المتحمسين والمدافعين عن مقومات الشعب التونسي، حيث قال في هذا الصدد "إنه لمن صالحنا أن نسرع دون أي تأخر أو اهتمام لأي تحول أو انتقال قد يؤدي إلى تضييق طرقنا وعاداتنا السيئة والحميدة، وفي كل تلك الأشياء العديمة الفائدة التي بمجملها قد تشكل شخصيتنا، إن إجابتي هي الأخذ بالظروف الخاصة التي نعيشها".[1]

والمحافظة على طبيعة الهوية الوطنية في نظر بورقيبة جزء من الكفاح ضد الاستعمار، وبذلك دافع عن مقومات الشعب التونسي وأجل الإفصاح عن قناعاته الثقافية وتطبيقها ميدانياً، وهذا تفادياً لأي خلاف من شأنه عرقلة مشروعه السياسي في توحيد الشعب التونسي وقيادته، وبالرغم من أن بوادر تطبيق هذا المشروع كانت قد بدأت أثناء الفترة الاستعمارية، واستمرت في ظل توقيع اتفاقية الاستقلال الداخلي عام 1955، ونصت المعاهدة على أن الثقافة الفرنسية ليست لغة أجنبية على التونسيين، وأوصت بضرورة تدريسها في مختلف مراحل التعليم، وحتى بعد رحيل فرنسا ومنح الاستقلال التام لتونس، وأبقت فرنسا على عدة مدارس تابعة لها، إضافة لعدة مؤسسات ثقافية يشرف عليها رجال دين مسيحيين من جماعة التبشير، وظلت المدرسة التونسية خاضعة للهيمنة الإمبريالية الفرنسية، سواء من حيث نظام التعليم أو من حيث محتوى برامج التدريس.[2]

وكان بورقيبة يرى بأن تعريب التعليم في تونس يؤدي إلى تردي مستوى التلاميذ والطلبة، ووفق ذلك قام بإلغاء التعليم الزيتوني كصرح للغة العربية وثقافتها، وحد من البعثات الطلابية للمشرق العربي، وألغى الحملات التي كانت تنادي بأهمية اللغة العربية كلغة وطنية يجب الاعتزاز بها.[3]

---

[1] نبارعة النقشندي، **"المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، وبعض الدول العربية"**، الأردن: دار الفارس، 2001، ص 76.

[2] حمة الهمامي، **المجتمع التونسي، دراسة اقتصادية اجتماعية**، مرجع سابق، ص60.

[3] محمود الذوادي، **التخلف الآخر**، تونس: الأطلسية للنشر، 2002، ص 185.

وناهيك عن بعض الأمور الثقافية للرئيس بورقيبة والتي بدأ تنفيذها مباشرة بعد ستة أشهر من فترة حكمه عام 1956 كدليل على وفائه لفرنسا، وتتمثل في الآتي:

1- أراد بورقيبة بناء دولة حديثة، وثقافة حديثة من خلال تغيير العقلية التقليدية السائدة لدى الإنسان التونسي، وأول الخطوات التي اتخذها بهذا الخصوص، كانت قضية مساواة المرأة بالرجل، تلاها الحد من سيطرة المؤسسات الدينية، والتقليل من هيمنتها على الحياة السياسية، وأصدر مرسومه الأول بتاريخ 31 ايار/مايو 1956 ونص على حل جمعية الأوقاف وتحويل أصولها إلى دائرة أملاك الدولة التونسية، وتم تعديل مجلة الأحوال الشخصية يوم 13 آب/ أغسطس 1956، حيث منح بموجب هذا التعديل الطلاق بين الرجل والمرأة المتزوجين، وألغي تعدد الزوجات، وأضحى تعدد الزوجات جريمة يعاقب عليها القانون في تونس، وأدخلت هذه الاصلاحات بورقيبة في مواجهات مع الكثير من الأطراف وخاصة الدينية والعروبية.[1]

2- قام بإلغاء المحاكم الشرعية، وإقامة نظام قضائي بورجوازي مستوحى من النظام القضائي الفرنسي، ويقوم بتكريس الطبقية.[2]

من الملاحظ بأن هذه الإصلاحات التي جاء بها الرئيس بورقيبة في قانون الأحوال الشخصية، والتطرق للأحكام الواردة في القرآن والسنة، أسهمت في إدخال كيان غريب إلى المجتمع التونسي وهو الحضارة الغربية، وأدت إلى استئصال مقومات الحضارة الإسلامية من هذا المجتمع، وبهدف تحقيق ذلك قام بتعميم التعليم العصري القائم على ازدواجية اللغة العربية والفرنسية، وإلغاء التعليم الزيتوني، وقاوم فرائض وسنن الإسلام باسم إيديولوجية العصرنة والحداثة.

[1] عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة- بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، مرجع سابق، ص81.

[2] نبارعة النقشندي، **المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، وبعض الدول العربية**، مرجع سابق، ص 78.

ثانياً: المجال التربوي

مهّد بورقيبة في خطاب حفل اختتام السنة الدراسية في 25 حزيران/ يونيو عام 1957 – 1958 الظروف لتسهم في توضيح أن المنظومة التربوية في تونس قادمة على عملية إصلاح وتجديد، مروجاً في خطابه إلى أن الاستعمار يهدف في برامجه إلى الاستيلاء على العقول والأفكار ليضمن لنفسه الدوام إلى ما لا نهاية، وكانت تلك هي الأرضية التي رسمت مشروع إصلاح التعليم لسنة 1958، وستغل في ذلك اسم الأديب محمود المسعدي، واختاره ليمثل تغطية على مشروع آخر أعده أحد الخبراء الفرنسيين في تونس.[1]

وبهدف تحديث المجتمع قامت الدولة التونسية بالتعويل على مناهج التربية والتعليم سبيلاً إلى تحقيق التقدم والتحديث، وتأسيس جيل متعلم، ومن أجل الوصول إلى هذا المبتغى، تم سن قانون لإصلاح التعليم عام 1958، تهدف إلى إنشاء مدارس عصرية مجانية في متناول كل التونسيين بمختلف فئاتهم الاجتماعية، وأنفقت الدولة التونسية الأموال الطائلة لتحقيق هذا المبتغى، وأنشأت المدارس الحديثة في كل أرجاء تونس، من أجل أن ترسي ديمقراطية التعليم والتربية، فأحدث هذا التوجه بالغ الأثر في تجديد الثقافة ليكون التعليم مدخلاً للرقي الاجتماعي لدى مختلف فئات الشعب وشرائحه، ويتواصل السعي لتكوين جيل متعلم تماشياً مع متطلبات الحداثة.[2]

ثالثاً: المجال الاقتصادي

وتزامن استقلال دولة تونس مع إلغاء التعرفة الجمركية بينها وبين فرنسا، ونتيجة لذلك انهار الاقتصاد التونسي بشكل مفاجئ نتيجة هجرة رؤوس الأموال الأجنبية من تونس إلى فرنسا، وخرج "الاتحاد العام التونسي للشغل" ببرنامج اشتراكي لإنقاذ البلاد من الأزمة الاقتصادية، وهذه الخطوة أدخلت "الاتحاد العام التونسي للشغل" في مواجهة مع نظام بورقيبة السلطوي، ولا سيما أن الاتحاد كان شريكاً في الحكومة آنذاك بأربعة وزراء، وكان يتولى بعض

[1] جريدة العمل، تونس: 1958/06/26 ص 3.

[2] رنا العاشوري سعدي، **التجربة الدّيمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثّر**، مرجع سابق، ص 158.

كوادره مناصب هامة في أجهزة ومؤسسات الدولة،[1] ووفق هذا الفعل بدأ نظام بورقيبة بسلسلة من الإجراءات ضد الاتحاد، كان أبرزها إقصاء الأمين العام للاتحاد، وإخضاع الاتحاد لسلطة الدولة ورقابة حزبها الحاكم.[2]

وشكل بورقيبة حكومة بورجوازية متآلفة من العناصر الدستورية، التي زكت الاختيارات الأساسية للنظام السياسي الجديد، ودعمت السلطة النفوذ الاقتصادي للبورجوازية الكبيرة الصناعية والتجارية والفلاحية، بواسطة مجموعة من الإجراءات التي تكرس هيمنة الطبقة البورجوازية، وتعمق التبعية للإمبريالية الفرنسية والأمريكية لاحقاً، غير أن هذا النمط الاقتصادي تم وضعه لتطوير حاجيات السوق الإمبريالية العالمية، ومضحياً، مرةً أخرى بالاحتياجات الأساسية للبلاد، وكان من نتائج ذلك زيادة الفقر في أوساط واسعة من المواطنين.[3]

أدت السياسات القمعية والسياسات الاقتصادية التي قام بها بورقيبة ورفضه القيام بعملية انفتاح سياسي، إلى انطلاق أحداث انتفاضة الخبز التي حدثت عام 1984من مدينة دوز في الجنوب التونسي، وامتدت إلى معظم المدن التونسية على شكل تظاهرات أدت إلى المواجهة بين قوات النظام العام من جهة، وبين المتظاهرين المطالبين بعدم مضاعفة أسعار المواد الغذائية من جهة أخرى، ونجم عن ذلك سقوط 143 قتيلا و400 جريح، وبعد ذلك تم اتخاذ القرار بإنزال الجيش إلى شوارع العاصمة وإعلان حالة الطوارئ، ولكن الاحتجاجات لم تتوقف إلاّ عندما قام رئيس الدولة بالتراجع عن تلك الإجراءات، وعدم تحميل المواطن التونسي أعباء التدهور الاقتصادي في البلاد.[4]

وهكذا نلاحظ بأن الدولة التونسية في الفترة البورقيبية اتجهت مرة أخرى إلى استيراد النموذج الاقتصادي الأوروبي الذي يتوافق مع العقلية البورقيبية، ولا يتلاءم مع البيئة التونسية، من خلال تشجيع القطاع الخاص في كافة الميادين لرعاية مصالح الإمبريالية الغربية (الفرنسية

---

[1] سالم لبيض، **الهوية: الاسلام، العروبة، التونسة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص 115-118.

[2] المرجع السابق، ص 120.

[3] خالد نويسر، **العجز الغذائي في تونس.. من المسؤول؟**، تونس: دار سراس للنشر، 1990، ص11.

[4] سالم لبيض، **الهوية: الاسلام، العروبة، التونسة**، مرجع سابق، ص 57.

والأمريكية)، ويمكن القول أن الحكومة التونسية كانت قد سلمت مهمة التنمية للقطاع الخـــاص والرأس المال الأجنبي، وهذين الطرفين كل منهما يسعى لخدمة مصالحه على حساب مصـــالح التونسيين.

ومر الاقتصاد التونسي أثناء تلك الفترة بعدة مراحل رئيسية من عام 1961 وحتى عام 1971، وسمّيت المرحلة الأولى مرحلة التّأميم واستمرّت ستة سنوات وانتهت سنة 1961، أمّا المرحلة الثّانية فكانت مرحلة اشتراكية، واستمرّت تسع سنوات من 1962 إلى 1971، وأخيراً دخلت تونس مرحلة اقتصاد السّوق وكانت هيكلته خاضعة لشروط المؤسّسات الدّولية الكبيـــرة، وهذه المراحل الثلاث هي:

1- مرحلة التأميم الاقتصادي

اتصفت هذه المرحلة بتحرير وتأميم الاقتصاد التّونسي من رواسب الاستعمار الفرنســـي بعد الاستقلال سنة 1956، وبهذه المرحلة أمّمت الحكومة التّونسيّة القطاعات الحيويّة، وعلـــى رأسها القطاع المصرفي وشركة الكهرباء والماء، وشركات النّقل، وأسّســـت شـــركات وطنيّـــة كالملاحة، والسّكك الحديديّة والطّيران، وحلت نظام (الوقف) عام 1957وتم تحويله إلى ملكيّات خاصّة، وأصدرت العملة الرّسميّة الوطنيّة (الدّينار التّونسي) في الأول من تشرين ثاني/ نوفمبر 1958، وتميّزت هذه المرحلة بإتباع سياسة ليبراليّة قائمة على تشجيع الاستثمار والتّجارة مـــع بلدان الخارج.[1]

2- المرحلة الاشتراكية

اتخذ الاقتصاد التونسي في أوائل سنة 1962 منحى اشتراكياً وسمّيت هذه المرحلة بتجربة التّعاضد، وقامت هذه التّجربة على أساس إلغاء الملكيّة واستغلال الأرض من قبـــل الخـــواصّ، وتعويضها بالملكيّة الجماعيّة، والاستغلال الجماعي للأراضي الفلاحية، مدعومة من قبل الدّولة

[1] **المؤتمر العالمي التّاسع للاقتصاد والتّمويل الإسلامي**، تركيا: 2013، ص7.

بتجهيزات عصريّة، وفي عام 1964 تمّ انتزاع الأراضي التي كانت بحوزة الأجانب – فرنسيّون وإيطاليّون– وتحويل ملكيّتها للدّولة التونسية.[1]

3- مرحلة اقتصاد السوق

بدأت فترة جديدة للاقتصاد التّونسي بحلول عام 1970 سمّيت بفترة الرأسمالية المقيّدة، إثر تقرير صادر عن البنك الدولي يبرز حجم العجز المالي للمؤسّسات الوطنيّة وهو حصاد التّجربة الاشتراكية، واتّجهت البلاد منذ ذلك الحين إلى اقتصاد السوق، واتّخذت الحكومة خطوات عمليّة لتحجيم تدخّل الدّولة في القطاع الصّناعي، وعملت الحكومة على تشجيع القطاع الخاص، ولعبت دوراً في تعزيّز أداء الاقتصاد التّونسي، بإنشاء نظام الحوافز للاستثمار الأجنبي في عام 1971، حيث منح عدّة حوافز ضريبيّة وماليّة للمستثمر الأجنبي، من بينها إعفاء المواد الخام والمعدّات التي تدخل في الإنتاج من الرّسوم الجمركيّة، ومنح إعفاء ضريبي لمدّة 10 سنوات، مع حريّة تحويل الأرباح إلى الخارج، وأتاح ذلك للدولة اجتذاب الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة، خاصّة الصّناعات التّحويليّة، وخلق الكثير من فرص العمل في قطاع الملابس.[2]

واتجه الاقتصاد التّونسي نحو هذا النّهج، وواجه أزمات اقتصادية كبيرة وحادة، وبلغ العجز في الحساب الجاري خلالها 7.8٪ من النّاتج المحلّي الإجمالي للبلاد، وارتفعت معدلات الدّين الخارجي إلى 56٪ من النّاتج المحلّي الإجمالي، مما أسهم في زيادة الاضطرابات الاجتماعية بشكل كبير نتيجة تخفيض أجور العمّال، وباشر الاتحاد العام التّونسي للشّغل في تنظيم الإضرابات والاحتجاجات ضدّ ارتفاع معدّلات البطالة، وصلت ذروتها عام 1978، يوم الإضراب العام الذي نظّمه الاتّحاد وتصدت له الحكومة بشكل دمويّ وقتل خلاله المئات من العمّال.[3]

---

[1] **المؤتمر العالمي التّاسع للاقتصاد والتّمويل الإسلامي**، مرجع سابق، ص7.

[2] المرجع السابق، ص8.

[3] خليفة الشاطر، **تونس عبر التاريخ– الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، مرجع سابق، ص ص 192–195.

7.3 الإرث البورقيبي

هناك سمات كثيرة لهذا الإرث، فقد كان محكوم بما خلفته صراعات بورقيبة السياسية مع جماعة "الحزب الحر الدستوري" بقيادة عبد العزيز الثعالبي المعروف بالحزب القديم، ومع مشايخ جامع الزيتونة وطلبته، وبصفة خاصة مع الحركة اليوسفية مجسدة في صالح بن يوسف وأنصاره، وتمثل هذه الشخصيات أهم الرموز التي تنتمي إلى العروبة والإسلام، ويمثلون المدافع الأول عن الهوية التونسية، ووجد فيهم بورقيبة الخصم والعدو الذي يستوجب مقاومته، وكان موقف بورقيبة من مقومات الهوية مجسدة في العروبة والإسلام وكافة أطر الانتماءات وما ارتبط بها من مؤسسات، وتحدد في ظل ذلك الصراع الذي تراوح بين أشكال سلمية وأخرى عنيفة، وجعل بورقيبة من التحديث شعاراً في بناء الدولة، ومن أجل ذلك عمل على التخلص من كافة العلاقات والروابط التقليدية العائلية والعشائرية والقبلية والدينية، وألغى المحاكم الشرعية وأوقف التعليم بالمساجد وحل الأوقاف، وأصدر مجلة الأحوال الشخصية التي تمنع تعدد الزوجات، وحول مقرات الزوايا والطرق الصوفية إلى مراكز "للحزب الحر الدستوري الجديد"، وعمم تعليم اللغة الفرنسية – العربية في أرجاء البلاد.[1]

وفيما يتعلق بقضية العروبة، فإن بورقيبة قد اتسم بنوع من الازدواجية، حيث أنه لم يتوانى في الاعتراف بانتماء تونس للأمة العربية كما جاء في خطابه يوم 13 كانون أول/يناير 1963 إذا ما اقتضت ذلك الضرورة البروتوكولية والسياسية في علاقته مع الحكام العرب، وتحول في بعض الأحيان إلى داعية للوحدة العربية على أنها هدف يصبوا إليه الجميع، وضرورة في عصر التكتلات، وهي وسيلة لرد الأطماع والصمود تجاه الضغوط المحيطة بتونس والأمة.[2]

واعتقد بورقيبة بأن الانتماء إلى تونس هوية قائمة بذاتها وهو ما يعكس قوله "الوطن التونسي لا الوطن العربي"، لأن تونس لها شخصيتها منذ آلاف السنين، أي منذ عهد قرطاج، أما

---

[1] مركز دراسات الوحدة العربية، **قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي مقال تونس 1957 – 1958**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ص 57.

[2] خطاب بورقيبة بتاريخ: 13/ كانون أول/يناير 1963.

العرب فيشكلون عدة أمم وهو ما يؤكد انقسامهم إلى عدة دول،[1] وينعكس موقف بورقيبة من خلال آرائه ومواقفه المتعلقة باللغة العربية ومن خلال تبجيله للعامية، وهذا الموقف لا يقود إلى الازدواجية اللغوية فقط، وإنما يضع اللغة العربية التي كان بورقيبة يحتقرها موضع الدونية، وهي تأتي في المرتبة الثالثة بعد الفرنسية والعامية التونسية، وانعكس هذا في خطاب له عام 1968 حيث يقول: "إن اللغة التي ينطق بها الشعب ويفهمها كل تونسي، مهما كان نصيبه من الثقافة ومهما كانت الجهة التي ينتمي إليها ومهما تباينت الجهات، ليست الفصحى بل العامية، لذلك من حق الأدب الشعبي والشعر الشعبي أن يحتلا مكانهما عند الشعب التونسي.[2]

وموقف بورقيبة من العروبة والإسلام ومن أشكال الانتماء التقليدية بصورة عامة، وعلاقات التواصل والقطيعة التي أفرزها هذا الموقف، كان يتمثل في كيفية التعامل مع النموذج التحديثي الغربي، ففي حين رأى رواد الإصلاح الأوائل أمثال خير الدين التونسي وابن أبي الضياف والثعالبي، ضرورة الاستفادة من المدنية الغربية الحديثة دون أن يؤثر ذلك على مقومات الانتماء والهوية ضمن معادلة تحتفظ بالتراث العربي الإسلامي، وتقتبس من الغرب في آن معاً ما تحتاجه من إنتاج التقانة المعاصرة، يرى بورقيبة وجماعته بأن الأخذ بالنموذج الغربي هو السبيل الأمثل للوصول إلى دولة متقدمة.[3]

8.3 الانقلاب الأبيض

استولى زين العابدين بن علي على سدة حكم تونس في السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1987م بعد إجراء عملية انقلاب أبيض قام بها ضد الحبيب بورقيبة، ومنذ ذلك الوقت عُرف برجل النظام القوي، وأطاح بأستاذه الحبيب بورقيبة، وتحدث عن وعود بالمصالحة الوطنية

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، **موقف الحبيب بورقيبة من قضايا الوحدة العربية والمغاربية ضمن أعمال بورقيبة والبورقيبيون وبناء الدولة الوطنية**، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي زغوان، 2001، ص 88– 89.

[2] محمود الذوادي، ***في الأسباب والآثار لاغتراب العلاقة بين المجتمع ولغته***"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 33، عدد1، 2005، ص 71.

[3] سليمان ميخائيل، **تونس والعالم موقف الشباب التونسي من البلدان الأخرى ضمن صورة الآخر العربي ناظراً ومنظورا إليه**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 398.

وتحديد مدة رئاسة الجمهورية، ووعد بالعمل على ترسيخ الديمقراطية الحقيقية في تونس، والسماح للمعارضة بالتعبير عن نفسها من خلال الانتخابات البرلمانية، وقام بالإفراج عن الآلاف من المعتقلين من الحركات الوطنية والإسلامية، وأقر ميثاق 1988 و 1991 الذي ينص على إجراء التحول الديمقراطي في تونس، بدأت بوجه جديد وسلوك سياسي في تونس، حيث أعلن الرئيس زين العابدين بن علي عن تعديلات دستورية تتضمن إلغاء النص الذي يجيز تولي منصب الرئاسة مدى الحياة أو انتقالها لخليفته، وتعهده بتدعيم تجربة تعدد الأحزاب التونسية.[1]

ووعد الرئيس زين العابدي بن علي في بيانه الرئاسي الأول بأن ينقذ تونس من الانهيار الاقتصادي والسياسي، ووعد بوضع برنامج متماسك يسمح لتونس بأن تصبح دولة ديمقراطية تعددية، تكفل الحريات الأساسية والنقابية وحرية التعبير والرأي والصحافة.

ويعتبر وزين العابدين بن علي رجل عسكري محترف اتخذه بورقيبة منذ سنوات ليمثل قبضته الحديدية في مواجهة خصومه وعلاج الأزمات التي حلّت بنظامه السلطوي.

وعكس بيان السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 الذي افتتح به زين العابدين بن علي عهده طموحات التونسيّين والتونسيّات إلى وضع حدّ للحكم الفردي في تونس، وعبر البيان عن تطلّعات التونسيين إلى إرساء نظام ديمقراطي على أساس سيادة الشعب، وأقبل كثيرون من النخب الوطنية والمثقفين على التجاوب مع هذا البيان والتعاون مع النظام، وخدمةً الوطن سعياً إلى تحقيق التطور الديمقراطي المنشود.[2]

لم تتطابق الممارسة السياسية بعد استقلال تونس مع النص الدستوري الذي تمت صياغته بتاريخ 1 حزيران/ يونيو 1959، ولا سيما أنها تعطلت جميع المبادئ الدستورية بشكل كامل بسبب الاتجاه الاستبدادي الذي تبناه الحبيب بورقيبة منذ تعيينه أول رئيس لتونس من قبل المجلس التأسيسي في 25 تموز/يوليو 1957، وخلال تلك الفترة تم انتخابه رئيساً للجمهورية

---

[1] عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة- بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، مرجع سابق، ص ص 151-154.

[2] جريدة السفير، العدد 12، بيروت: تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، ص17.

التونسية بالاقتراع العام، ولكن اتجه نظام الحكم إلى حكم فردي سلطوي يقوم على سيادة الحزب الواحد، وهو "الحزب الحر الدستوري الجديد"، وتحول هذا الحزب الذي قاد النضال ضد الاستعمار الفرنسي إلى إدارة تهيمن على جميع مؤسسات الدولة، في الوقت الذي يقوم فيه هذا الحزب بإقصاء المعارضة بكافة أشكالها الفكرية والأيديولوجية والسياسية، يضاف إلى ذلك التضييق على الحريات والحقوق العامة.

وتضاعف عدد المحاكمات على الخلفيات السياسية، وتم استعمال المحاكم والقضاء بهدف قمع الخصوم السياسيين، وأنشأت من أجل ذلك محكمة أمن الدولة لقمع الحركات الاحتجاجية اليسارية، وتعرض المعارضون والناشطون للمعاملة السيئة والتعذيب والملاحقات.[1]

وتفاقمت مناخات الانحراف الاستبدادي حتى وصلت أقصاها في عهد الحبيب بورقيبة سيما بعد الالتفاف على النظام الجمهوري، وإعلان رئاسته للجمهورية مدى الحياة، وبذلك فتح الباب أمام تدعيم الحكم الفردي السلطوي، مما أحدث اختلال في التوازن بين السلطات الثلاث، بعد استحواذ السلطة التنفيذية على جميع الصلاحيات في البلاد على حساب السلطتين القضائية والتشريعية، وأوجد حالة من الاحتقان الاجتماعي والسياسي وانغلاق النظام السياسي على نفسه، رافقه حالة من العجز الكامل عن الاستجابة لمتطلبات المجتمع نحو المشاركة السياسية في تونس، وحال دون نمكن النظام من بناء مؤسسات حكم عصرية قائمة على المؤسسات الديمقراطية الحديثة، وأدى قرار إسناد رئاسة الجمهورية إلى الحبيب بورقيبة مدى الحياة، إلى نشوء حالة من التنافس الكبير داخل النظام الحاكم لخلافته، وتدهورت حالة الرئيس بورقيبة الصحية إلى درجة العجز المطلق عن القيام بالوظيفة الرئيسية، مما أدى لوجود حالة من الفوضى في تسيير أجهزة الدولة التونسية.[2]

الانقلاب مطلب شعبي ودولي

حدث الانقلاب العسكري في تونس أثناء الإقبال المتزايد من الجماهير الشعبية المطالبة بالديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، وعمدت النخبة الحاكمة في تونس إلى مواجهة هذه

[1] الرائد الرسمي، عدد 31، تونس: 1988/02/06.

[2] عمر البوبكري، ***ظهور فكرة الدستور وتطورها في تونس***"، **مجلة تباين**، العدد3، تونس: 2013، ص 82.

المطالب، ومثلت ضغط على الرئيس زين العابدين بن علي للاستجابة لها من ناحية، ومن ناحية أخرى الاستجابة لشروط الدول المانحة في الخارج.

وجاء هذا الانقلاب الذي قاده زين العابدين بن علي ليمثل عملية لـدخول تـونس فـي مرحلة الأمن الامريكي ضمن سياق الاستراتيجية الأمريكية، التي تنادي بالهيمنة علـى جميـع منطقة المغرب العربي، ومدخلاً للوقوف في وجه الحركات الإسلامية ومنعها من الوصول إلـى السلطة، باعتبار أن هذه الحركات تقف حائلاً في سبيل تحقيق الديمقراطية،[1] حيث تبين أن هـذه الإصلاحات الديمقراطية هي مجرد تغييرات شكلية لا تعبر بأي حال من الأحوال عن التحـول الديمقراطي الحقيقي في البلاد.

ويعتبر اختيار بن علي رئيساً للجمهورية التونسية بانقلابه على بورقيبة، خياراً دوليـاً، حيث اعترف رئيس جهاز الاستخبارات الإيطالي بذلك الوقت فولفيو مارتيني(Fulvio Martini) بأن إيطاليا هي التي وظفت وصاغت عملية الانقلاب الأبيض ضد الرئيس بورقيبة، لأنهـا رأت في الرئيس أنه قد وصل إلى درجة من كبر السن والمرض، لا تؤهله لمواجهة الاتجاه المتنامي للأصولية الإسلامية في تونس، وفي شمال أفريقيا، هذا من الناحية الدولية، أمـا مـن الناحيـة الإقليمية فقد توجه رئيس الوزراء الإيطالي آنذاك بتينو كراكسي(Bettino Craxi) إلى الجزائر لمنع تدخل عسكري جزائري في تونس بسبب التوتر الذي كان حاصلاً بين تونس والجزائـر، وبناءً على ذلك قامت الحكومة الإيطالية وبالتنسيق مع المخابرات المركزية الأمريكية (Central Intelligence Agency) بوضع خطة الانقلاب ضد بورقيبة، وأصدرت الحكومـة الإيطاليـة شهادة طبية، ذكر فيها بأن الرئيس بورقيبة قد أصبح غير قادر صحياً وعملياً على إدارة الحكـم في البلاد، ووفق ذلك أصبح بن علي رئيساً شرعياً بموجب الدسـتور بسـبب عجـز الـرئيس بورقيبة.[2]

---

[1] توفيق المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص 63.

[2] المرجع السابق، ص ص 50-55 .

ونتيجة للظروف السابقة وتدهور الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية، قام زين العابدين بن علي بإزاحة الحبيب بورقيبة عن الحكم مستنداً على تقرير طبي يثبت عجز الرئيس عن إدارة مهامه كرئيس للدولة، وتولى زين العابدين رئاسة الجمهورية على اعتبار أنه الوزير الأول في الدولة، مستفيداً من الفصل 57 من الدستور والذي ينص على أنه عند شغور منصب رئاسة الجمهورية بسبب الوفاة أو الاستقالة أو العجز التام، يتولى الوزير الأول مهام رئاسة الدولة، ولكن قام بن علي وبعد توليه الرئاسة بتعديل الفصل المذكور، وأصبح من غير الممكن للوزير الأول خلافة رئيس الجمهورية بطريقة آلية كما حصل مع الحبيب بورقيبة.[1]

9.3 الديمقراطية الزائفة

تبنى زين العابدين بن علي شخصية رجل الأمن القوي الذي يستطيع قيادة التحول الديمقراطي، وتبنى نظام بن علي طريقة المحاصصة في انتخابات عام 1999 لمنح أحزاب المعارضة 34 مقعداً في البرلمان التونسي، في الوقت الذي حصل فيه الرئيس التونسي على 99% من الأصوات، وقام في سنة 2002 بتعديل الدستور بشكل يسمح له بالترشح لأكثر من ثلاث مرات، وامتاز حكم بن علي على المستوى السياسي بتغييرات بالمظهر فقط لضمان استمرار نمط الحكم التسلطي، القائم على هيمنة الحزب الواحد على الحياة السياسية، وتمثلت تلك التغييرات في منح بعض الأحزاب السياسية ترخيص العمل القانوني، وتمكين المعارضة من دخول المجلس التشريعي منذ عام 1994، وتدعم حضورها في البرلمان من خلال الانتخابات التي جرت في أعوام 1999، و 2004، و 2009، لكن ذلك لم يترتب عليه أي تأثير في طبيعة نظام الحكم الذي حافظ على خصائصه في الاستبداد والتفرد.[2]

وقام زين العابدين بن علي بإتباع بعض الخطوات لتحقيق إضفاء شرعية سياسية على حكمه، للوفاء بالوعود التي قطعها حول تحقيق الديمقراطية، وأهمها:[3]

---

[1] عمر البوبكري، **ظهور فكرة الدستور وتطورها في تونس**، مرجع سابق، ص 83.

[2] أحمد اسوبي، **دراسات دستورية حضارية**، تونس: مركز النشر الجامعي، ص ص 383 – 397.

[3] توفيق المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، مرجع سابق، ص ص 64-67.

1- أصدر الرئيس زين العابدين بن علي العفو عن الآلاف من المعتقلين السياسيين من أحزاب المعارضة والحركات الإسلامية والوطنية.

2- اقترح الرئيس زين العابدين بن علي فصل رئاسة الحكومة عن الأمانة العامة للحزب الحاكم، كذلك عدم جعل رئيس الجمهورية مقيداً بانتمائه للحزب الحاكم.

3- عزل الرئيس زين العابدين بن علي معظم أعضاء الحزب القدماء، وشكل مكتب سياسي جديد للحزب الدستوري الحاكم، وقام بتقليص عدد أعضاء الحزب من 20 عضواً إلى 12 عضواً.

4- قام الرئيس زين العابدين بتغيير اسم الحزب الحاكم من "الحزب الاشتراكي الدستوري"، إلى "التجمع الدستوري الديمقراطي"، وهي محاولة منه لإعادة تنظيم الحزب وفق القيم الليبرالية.

5 - قام بتعديل الدستور وإلغاء مبدأ الرئاسة مدى الحياة والخلافة الآلية للرئيس.

6- أعلن عن إقراره لمبدأ تعدد الترشحات في الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/ أكتوبر 1999.

من الملاحظ أن هذه الإصلاحات أخذت نسقاً بطيئاً، وفشلت في توفير أسباب الديمقراطية على أساس سيادة الشعب، وأخفقت في إرساء حياة سياسية متطورة تعتمد على تعددية الأحزاب السياسية كما وعد بذلك بيان السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، وفقد نظام بن علي الكثير من مصداقيته، واشتدت المعارضة في الداخل والخارج وتصاعد التضييق على حرية الرأي والتعبير، وتم إخضاع الإعلام الوطني للتحكم من قبل الدولة، وتعرض نظام بن علي إلى نقد حادّ يقوم على إبراز عدم التوازن بين المكاسب التي حققتها البلاد على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، والإخفاق في إصلاح الحياة السياسية وتأمين الحريات وحقوق الإنسان على المستوى العملي المعاش.

لقد جسد بن علي الفكرة التي مفادها بأن الحكومات المستبدة تقوم باتخاذ إجراءات سطحية نحو الديمقراطية أو التعددية، دون التخلي عن الاحتكار الحقيقي للسلطة السياسية، وتتخذ الوسائل الكفيلة بعدم ظهور أغلبية معارضة في البرلمان، وتضع خطوط حمراء يمنع القفز عنها في أولوية تمثيل الشعب والحياة السياسية.

10.3 عوامل نجاح الثورة التونسية

هناك مجموعة من العوامل والخلفيات وقفت وراء حالة الحراك الاجتماعي والسياسي التونسي والتي عملت على نجاح الثورة التونسية:

1- الواقع الاقتصادي

استطاع الاقتصادي التونسي أن يحظى بالدعم والتأييد من المؤسسات الاقتصادية والسياسية والدولية والعالمية، وأشارت المؤسسات الاقتصادية الدولية الكبرى والممثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حول معدلات التنمية الاقتصادية التونسية، إلا أن هذه التقديرات لا تنم عن واقع الاقتصاد الحقيقي للدولة التونسية، لأن مناطق الجنوب والوسط عانت من التجاهل والتهميش لفترات طويلة، وحظيت المناطق الساحلية والشمالية بالأفضلية والدعم الكبير والمتواصل من قبل الرئيس زين العابدين بن علي، واشارت مصادر حكومية مثل المعهد الوطني للإحصاء التونسي بأن معدل نسبة البطالة للعام 2010 لم يتجاوز 13%، إلا أن المصادر الغير حكومية ومن ضمنها "الاتحاد العام التونسي للشغل"، قدر معدل البطالة في تونس ب50% وخاصة في مناطق جنوب ووسط تونس.[1]

وشهدت تونس في مجال توزيع الثروة تباين متفاوت بين فئات الشعب التونسي، حيث تمركزت الثروة في يد فئة قليلة مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بنظام الحكم في تونس، واستطاعت ليلى الطرابلسي زوجة الرئيس زين العابدين وعائلتها السيطرة والهيمنة على نسب كبيرة من النشاط الاقتصادي، سواء كان ذلك عبر العمل كوسيط بعمولة مالية من أجل تسهيل

[1] العربي صديقي، **تونس: ثورة المواطنة .. "ثورة بلا رأس"**، مرجع سابق، ص 9.

الإجراءات المالية والإدارية، أو من خلال امتلاك المؤسسات والشركات المالية والاقتصادية، وسيطرت أسرة الرئيس زين العابدين وأسرة زوجته ليلى على معظم النشاط الاقتصادي للبلاد.[1]

ويذكر المعهد الوطني التونسي للإحصاء في تقريره للعام 2008 فيما يتعلق بمعدل التنمية الاقتصادية، ويبين مجمل ما تم انفاقه على خطط التنمية من خلال وزارة التنمية والتعاون الدولي التونسية خلال الأعوام 2006-2008، بلغ 311،6 مليون دينار تونسي،* ويورد التقرير خلال نفس الوقت بأن ما أُنفق من ميزانية الدولة تحت بند البيئة والتنمية المستديمة خلال نفس الفترة هو 206،5 مليون دينار تونسي على التنمية الاقتصادية.[2]

وأشارت مؤسسة الشفافية الدولية في تقديرها السنوي للعام 2010، حول الفساد، أن تونس تحتل المرتبة 62 من أصل 180 دولة شملها التقرير المذكور، ويتحدث عن انتشار درجة الفساد في مؤسسات الدولة وأجهزتها، إضافة لذلك فإن تقرير صادر عن مركز دراسات البحوث الدولية، يشير إلى أن زوجة الرئيس زين العابدين وأفراد عائلته، تمكنوا من الوصول إلى جميع الشركات الكبرى من خلال لعب دور الوسيط في جميع عمليات الخصخصة، والحصول على عمولات من هذه الشركات، ومن خلال طلبات الشراء الكبرى في البلاد.[3]

وتفتح هذه الحقيقة مجالاً للنقاش حول كيفية وآلية إنفاق هذه الأموال وتوزيعها، ومن ضمن تلك الأسئلة، لماذا بقيت مناطق الوسط والجنوب تعاني من حالة التهميش، وقلة فرص التنمية الاقتصادية.

وذكر المعهد الوطني للإحصاء التونسي عام 2008، حول نسبة العاطلين عن العمل بأن المجتمع التونسي هو مجتمع فتي، وتبلغ نسبة الشباب من سن 15-39 نحو 43.7% من مجموع السكان، ويتمتع سوق العمل التونسي بارتفاع نسبة القادرين على العمل، وتبلغ نسبة

---

[1] توفيق المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، مرجع سابق، ص ص 203-204.

* 1 دولار امريكي = 2.0088 دينار تونسي.

[2] المعهد الوطني للإحصاء، النشرة السنوية التونسية، العدد 51، 2008.

[3] العربي صديقي، **تونس: ثورة المواطنة .. "ثورة بلا رأس"**، مرجع سابق، ص10

القادرين على العمل من الفئة العمرية 15-59 ما يقارب 66.4%، وتقدر نسبة العاطلين عن العمل بحسب إحصائيات نفس المعهد للعام 2010 نحو 461000 عاطل عن العمل، بنسبة تقدر ب 13% من مجموع السكان القادرين على العمل، ومن ثم ارتفعت هذه النسبة عام2011 لتصل 18.3، أما في العام 2012 وبلغت نسبة العاطلين عن العمل 17.6.[1]

2- الواقع الاجتماعي

يُعد العامل الاجتماعي إحدى أهم العوامل التي أدت إلى اندلاع الثورة التونسية، وتشير الإحصائيات الصادرة عن المعهد الوطني للعام 2010م إلى أن 33.9% من مجموع السكان يعيش في وسط غير منظم، وهذا يدلل على تدني مستويات الخدمات المقدمة للسكان من حيث المياه والنظافة والصرف الصحي والكهرباء، وتعيش غالبية مناطق تدني الخدمات في الجنوب والوسط، حيث يمثل عدد السكان فيه 51.2% من مجمل عدد سكان تونس، وتعود معاناة هذه المناطق وتهميشها من قبل النظام الحاكم إلى فترة حكم الحبيب بورقيبة، وهذه المعاناة ازدادت وأخذت أبعاد اجتماعية خطيرة أثناء حكم زين العابدين بن علي للبلاد.[2]

وكشفت دراسة أعدتها منظمة رجال الأعمال التونسيين- الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية- عام 2010م أن أكثر من 50% من الشركات في تونس توجد في سبعة محافظات ساحلية، وكشفت الدراسة نفسها عن أن 32% من المؤسسات الاقتصادية التونسية توجد في العاصمة التونسية، واستفادت هذه الأقطاب من موقعها الجغرافي في الواجهة البحرية، ومن الامتيازات التي منحتها لها الدولة التونسية ومؤسسات النظام، وذكرت نفس الدراسة بان السبعة عشرة محافظة المتبقية لا تستقطب إلا أقل من نصف المؤسسات الاقتصادية التونسية، ويعني ذلك أن نسب البطالة والفقر فيها أكبر بكثير من المعدلات الوطنية، حيث لعبت تلك الأحياء الفقيرة والمتوسطة دوراً حاسماً في المظاهرات التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي وكان شبابها وقود جميع الحركات الاحتجاجية التي شهدتها تونس خلال العقود

---

[1] المعهد الوطني التونسي للإحصاء، المسح الوطني حول التشغيل لسنة 2012.

[2] العربي صديقي، **تونس: ثورة المواطنة .. "ثورة بلا رأس"**، مرجع سابق، ص12.

الماضية، وبصفة خاصة خلال المواجهات الدامية بين القوات النظامية من جهة، وبين العمال في عامي 1978 و 1984 من جهة أخرى، وخلال المواجهات بين السلطات مع شباب الجامعات والمدارس والأحياء الشعبية بقيادة نشطاء من الحركات اليسارية والقومية، ثم من أنصار وعناصر التيار الإسلامي من طلاب ونخب حزبية ونقابية، وتسبب في اعتقال آلاف الشباب من المنتمين إلى التيار الإسلامي السياسي، إضافة إلى اعتقال الكثير من نشطاء الحركات القومية واليسارية.[1]

ومن الملاحظ بأن ولايات سيدي بوزيد والقصرين مثّلت حالات واضحة للفقر المدقع والمعاناة المستمرة من البطالة، وتجسد ضعف القدرة على توفير الاحتياجات البسيطة للأسرة التونسية، وأدت إلى انفجار الثورة التونسية من هذه المناطق المهمشة والمعدومة.

3- الواقع السياسي

بعيد وصول زين العابدين بن علي إلى الحكم في تونس عام 1987، سيطر "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي"* على جميع نشاطات الحياة السياسية والعامة في تونس، وسيطر هذا الحزب على أغلبية مقاعد مجلس النواب في جميع الدورات الانتخابية التي اجريت منذ العام 1989، وهيمن على مجمل الحياة النيابية في مجلس النواب، وترتب عليه إقرار قوانين وتشريعات جديدة في مجملها جاءت لمصلحة الحزب الحاكم، واتضح ذلك من خلال التعديلات الدستورية التي أقرها مجلس النواب لضمان استمرارية حكم الرئيس زين العابدين بن علي لتونس، وأزالت تعديلات 1998 القيد عن عدد فترات الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، ورفعت سن الترشح للرئيس من 70 عام الى 75 عام، وترتب على هذه التعديلات فوز مرشح

---

[1] كمال بن يونس، ***"التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"***، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، المجلد 46، نيسان/ ابريل 2011.

*__حزب التجمع الدستوري الديمقراطي:__ في عام 1920، تأسس أول حزب وطني تونسي تحت اسم "الحزب الحر الدستوري التونسي" وفي سنة 1934 انشق هذا الحزب بقيادة الحبيب بورقيبة، ليشكل "الحزب الحر الدستوري الجديد" الذي استطاع أن يكون أبرز حزب سياسي وطني خلال مرحلة التحرير، وهو الذي قاد البلاد إلى الاستقلال، وتمكن بذلك من الوصول إلى السلطة عام 1956 وأعلن النظام الجمهوري عام 1957، وتحول اسمه عام 1964 إلى "الحزب الاشتراكي الدستوري"، ثم تحول ثانية إلى اسمه الحالي " حزب التجمع الدستوري الديمقراطي" 1988.

"حزب التجمع الدستوري الديمقراطي" زين العابدين بن علي في الانتخابات الرئاسية التي جرت في تونس بنسبة تقارب ال 90% في مشهد تخلله مقاطعه شعبية واسعة لتلك الانتخابات.[1]

وقدم الرئيس زين العابدين عند انقلابه الأبيض عام 1987، للشعب التونسي عدداً من الوعود حول الإصلاحات السياسية والمشاركة والعمل الحزبي وفي مقدمتها إفساح المجال للمزيد من الحرية السياسية، وانخراط الأحزاب في المشاركة السياسية مع الحزب الحاكم، ولكن تراجع الرئيس زين العابدين عن هذه الوعود والإصلاحات، وسيطر على تونس بقبضة حديدية، ووجه ضربة قوية إلى الحياة السياسية في تونس، وأوجد انسداداً في الأفق السياسي في ظل حكم الزعيم الأوحد للبلاد، وانعكس ذلك سلباً على مجمل الحياة العامة في جميع مجالاتها كافة، الاجتماعية، الاقتصادية، الحقوقية والسياسية.

وأوجدت هذه السياسات طبقات داخل المجتمع غاضبة وناقمة على رموز النظام السياسي والاقتصادي، ويملكها شعور بالمهانة والظلم وضياع الكرامة الإنسانية، وخير من عبر عن تلك المرحلة السيد حمة الهمامي "رئيس الحزب الشيوعي للعمال التونسيين" حيث قال في هذا السياق "لقد سادت فترة حكم بن علي حالة من الإقصاء المزدوج سياسياً واقتصادياً مما انعكس سلباً على واقع الحياة السياسية بمجملها، وهذا هو السبب الرئيس في تفجير أحداث الثورة التونسية".[2]

عانت النقابات وجموع مؤسسات المجتمع المدني من مضايقات كثيرة من قبل السلطات الرسمية خلال فترة حكم بن علي، ولم يعيش أحد بمأمن من التدخل الحكومي والمتابعة والملاحقة، إذا نُظر إليه على أنه ينتَقد الحكومة واتهم بشتى أشكال الإدانة، وحول ذلك تقول مسؤولة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) وتتحدث عن شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة، ساره ليا ويتسن (Sarah Leah Whitson) "ليست اي فئة من المجتمع المدني التونسي في منأى من التدخل الحكومي، حتى النقابات ان كانت تنتقد السلطة"، فالحكومة وأجهزتها الأمنية باستخدامها أساليب تتراوح بين الاعتداء البدني ووضع العراقيل

[1] العربي صديقي، **تونس: ثورة المواطنة .. "ثورة بلا رأس"**، مرجع سابق، ص 14.

[2] المرجع السابق، ص14.

البيروقراطية، تضع النقابات ومؤسسات المجتمع المدني تحت رحمة الحكومة والأجهزة الأمنية.[1]

لقد عانت الحياة الحزبية التونسية طوال سنوات حكم بن علي من تسلط "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي" الحاكم، وقامت بتصفية القوى المعارضة لصالح الأحزاب التي تدور في فلك النظام، والتي يطلق عليها أحزاب الموالاة، ووجدت هذه الأحزاب من أجل إضفاء الصبغة الديمقراطية على الحياة الحزبية في تونس.

4-الاستبداد

تحول نظام بن علي إلى دولة بوليسية أمنية ونظام استبدادي، وظل محافظاً على قدر من المعارضة الموالية والتي تسمى في تونس (أحزاب الديكور)، وحافظ على وجود تعددية منضبطة، وحافظ على هامش بسيط من الأحزاب النقدية نصف القانونية التي لا يسمح لها بخوض الانتخابات، وأخرى ممنوعة بشكل مطلق من المشاركة في الانتخابات البرلمانية.[2]

وتميزت فترة حكم زين العابدين بن علي بتصاعد حملات القمع للناشطين والمعارضين، وعملت مؤسسات الدولة وأجهزتها للحفاظ على حكم الحزب الواحد الحاكم، وتدهورت الأوضاع الداخلية بعد انتشار اشكال الفساد لدى الطبقة الحاكمة والفئات المرتبطة بها من أصحاب المصالح، مما أدى إلى وجود شيء من الاحتقان السياسي والاجتماعي، فحدث ترهل للنظام السياسي الذي وقف عاجزاً عن الاستجابة لتطلعات قطاعات وشرائح الشعب التونسي.[3]

وتعتبر الدولة البوليسية في تونس دولة مخابرات رهيبة، يمثل فيها رجال الشرطة والبوليس السياسي* القوة الضاربة في ممارسة مختلف أنواع التسلط والاستبداد، وتتمسك شكلياً

---

[1] هيومن رايتس ووتش، "ثمن الاستقلال إسكات نقابات العمال والطلاب في تونس"، 21 تشرين أول/ أكتوبر 2010، منشور على الرابط التالي: www.maghress.com/magharib/5448

[2] عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة- بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، مرجع سابق، ص 155.

[3] عمر البوبكري، **ظهور فكرة الدستور وتطورها في تونس**، مرجع سابق، ص 85.

* **البوليس السياسي التونسي أو الشرطة السرية:** يضم عشرات الآلاف وينتشر في كامل أنحاء الجمهورية، وليس مسجلاً في السجلات الرسمية لوزارة الداخلية ومرتباتهم تصرف على شكل منح، فتجدهم في الأكشاك على ناصية الطرقات وبين المتسولين، وبين أعضاء الأحزاب، وفي المدارس والمعاهد والجامعات والوزارات والإدارات والشركات الكبرى، ومن ضمنهم أيضا المجرمون الذين وافقوا على التعاون مع الشرطة وكثير من المنحرفين، وهؤلاء هم قواعد البوليس السياسي.

بالمظهر الديمقراطي الخارجي لبسط سلطتها وجعلها مقبولة لدى قطاعات الشعب، ويرى رجالات المخابرات والبوليس بأنفسهم شيء مميز، وطبقة لها صلاحيات فوق القانون، ولهذا فإن رجال المخابرات في هذه الدولة، يبعدون أنفسهم عن خانة المدنيين، ولا يخضعون لأحكام القانون المدني.

وكانت مهامهم تتلخص في اقتحام الحياة الخاصة للمواطنين، والتلاعب بالنقابات العمالية والتنظيمات والجمعيات، وإطباق الخناق على جميع أشكال المشاركة السياسية للمواطنين في السياسة العامة، واعتقال عدد كبير من المواطنين اعتقالاً غير خاضع للوائح القانون، وتعذيب المعتقلين دون توجيه تهم لهم لا تحتاج إلى أي سند قانوني.[1]

فإذا قام رجل الشرطة أو رجل البوليس السياسي في تونس قبيل الثورة باستعمال التعذيب أو القوة أو القتل فلا يعتبر مسؤولاً لأنه فوق القانون، ولا يسمح لأي محكمة بالتدخل في إجراءات الشرطة، وتؤكد التقارير الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان بأن التعذيب راج استخدامه بشكل كبير في تونس، وأكدت وجود عدة آلاف من حالات التعذيب، منها 30 حالة وفاة تحت التعذيب خلال الأعوام 1990-1998، إضافة لوجود 20000 لاجئ سياسي تونسي يعيشون في المنفى، ناهيك عن وجود 3000 مواطن تم حرمانهم من الحصول على جواز سفر بلادهم.[2]

من الملاحظ بأن الرئيس زين العابدين بن علي قد أتى بالوعود الزائفة اتجاه تطبيق الديمقراطية، وذلك عندما قام بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين بعيد انقلابه الأبيض عام 1987، ولكن بعد استقرار سيطرته على مقاليد الحكم في البلاد، بدأ باعتقال وتعذيب كل من يقوم بمخالفته الرأي، سواء كان من حزبه الحاكم أو من باقي الأحزاب والتيارات السياسية الأخرى.

---

[1] توفيق المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، مرجع سابق، ص ص 126-137.

[2] المرجع السابق، ص ص 138- 140.

إن قيام الدولة البوليسية في تونس ممثلة بالرئيس بن علي بإلغاء الديمقراطية، وحرية الأفراد، وعدم الالتقاء بمؤسسات المجتمع المدني، أدى هذا النمط إلى إغلاق الطريق أمام عودة الأحزاب السياسية المعارضة نحو إنتاج السياسة، وتعطيل عملية الانتقال من الدولة البوليسية التي يهمين عليها الاحتكار السياسي من جانب الحزب الحاكم، إلى دولة ديمقراطية برلمانية، تحترم الدستور وتفتح المجال للمنافسة العادلة والنزيهة بين الايديولوجيات والأفكار السياسية والأحزاب السياسية.

من الملاحظ أن الأحزاب التي استفادت من سياسة بن علي كانت موالية للحزب الحاكم، بحيث اقتصرت وظيفتها على اكساب مشروعية ديمقراطية مزيفة للنظام الحاكم الذي استمر في قمع المعارضة الحقيقية، والمتكونة من الأحزاب الإسلامية واليسارية، فقد كان الفوز بإحدى مقاعد المجلس التشريعي من قبل أحد أحزاب المعارضة، يقوم على الولاء إلى حزب التجمع الدستوري الحاكم، ومشروطاً بعدم التعرض بالنقد للنظام القائم وسياسته الاستبدادية.

وبهذا السلوك الذي اتبعه بن علي فقد جعل من الدولة التونسية جهازاً قمعياً يقوم على تصفية الحريات، فنتج عن ذلك ولادة دكتاتورية علنية وصريحة، يتم فيها ملاحقة المناضلين الذين ينادون بالديمقراطية وحقوق الانسان وحرية الصحافة.

5- الفساد

قامت أجهزة البوليس والمخابرات في تونس بدعم الفساد ورعايته، فعندما تكون هناك علاقة بين تجارة المخدرات والسياسيين والأسلحة غير المسموحة بحملها والأموال المسروقة، تقوم الشرطة بعدم توريط أي سياسي تابع لنظام بن علي، ولا تسمح بإجراء تحقيق جدي بهذه القضايا.[1]

فقد جمعت العائلة المالكة عن طريق الرشوة أموالاً كبيرة، وذلك بواسطة تحويل شركات القطاع العام إلى قطاع خاص، أو إجبار الشركات الكبيرة على فتح رأسمالها بحجة إجراء

[1] توفيق المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، مرجع سابق، ص145.

التقويم الضريبي، وتقديم مساعداتها للشركات متعددة الجنسيات، حيث تقوم هذه الشركات بتقديم الرشوة لهذه العائلة مقابل هذه المساعدات.[1]

لقد ارتبط الفساد في تونس مع ظهور الدولة البوليسية التي أسسها بن علي، والتي تقوم بممارسة الاحتكار لمصادر الثروة والقوة لنخبتها الحاكمة، سواء كانت هذه النخبة تابعة "لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي"، أو من العائلات التي تقوم بعمليات النهب لثروات البلاد، فالفساد يعكس غياب المؤسسات السياسية الفاعلة للدولة الاستبدادية، وهو الكسب غير المشروع أثناء العمل السياسي.[2]

فقد ارتبط الفساد بمواقع السلطة السياسية في تونس، بسبب هيمنة الدولة وفرضها لجميع أشكال الديكتاتورية، وإخضاع المؤسسات السياسية والاقتصادية للمصالح الشخصية، مما أدى إلى فساد معظم مؤسسات الدولة، حيث أثر الفساد في طريقة التوظيف، فأصيب المسؤولون أصحاب الكفاءات باليأس نتيجة لممارسة الفساد التي يقوم بها رجال بن علي وحزبه الحاكم.

فالدول البوليسية في العالم لا تعتمد بتوظيفها للمواطنين على الجدارة والكفاءة العلمية، وإنما تتبع طريق المجاملات والمحاباة، وعدم انتهاج أسلوب الشفافية في المعاملات الاقتصادية، ولهذا كله فقد تعاظمت معدلات الفساد في تونس، لعدم وجود الرقابة المؤسسية.

فحكم بن علي لتونس الذي استمر 23 عاماً، قد سمح لعدد من أفراد عائلته وعائلة زوجته ليلى الطرابلسي، وعدد من أصهاره بالتحكم في مفاصل الاقتصاد التونسي، فكثر الفساد بينهم وتعاظم مما أدى للتقليل من التنمية الاقتصادية، وزيادة الفقر بين أبناء الشعب التونسي، إضافة لذلك فقد كان للفساد آثاراً سلبية على الاستثمار الأجنبي والمساعدات الأجنبية، لأن الفساد يعيق التنمية الاقتصادية والسياسية في أي بلد كان.

يلاحظ بأن تدخل الحكومات بالنشاط الاقتصادي، يعتبر سبب رئيسي لظهور الفساد، لأن المواطنين يميلون لمنح الرشوة للمسؤولين للقفز عن النظم والإجراءات والقواعد العامة.

---

[1] عبد الباقي خليفة، "تونس.. الفساد المالي في عهد بن علي فاق كل التصورات"، الحوار نت، 2011/05/03، منشور على الرابط التالي: www.turess.com/alhiwar/17490

[2] توفيق المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، مرجع سابق، ص 201.

الفصل الرابع

دور المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني والنخبة السياسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة 2010

الفصل الرابع

دور المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني والنخبة السياسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة 2010

1.4 دور المؤسسة العسكرية التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة 2010

يتطرق هذا المحور إلى دور المؤسسة العسكرية في صياغة ملامح الحياة السياسية والعامة في تونس، ويتناول مدى توافق هذا الدور مع مبررات وجود نمط الإدارة الليبرالية الحديثة داخل مؤسسات الدولة من جهة، ومستوى توافق هذا الدور مع مفهوم الدولة المدنية والفصل بين السلطات من جهة أخرى، كما يستعرض طبيعة نفوذ المؤسسة العسكرية ودورها في التحول السلمي للسلطة في تونس، كما يسلط الضوء على طموحات المؤسسة العسكرية، ويبين مدى علاقتها بنظامي الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، ويشرح المحور أيضاً موقف الشعب من الجيش بعد ثورة 2010، ومدى صدق التخوفات حول إمكانية سيطرة الجيش على مؤسسة الحكم والالتفاف على مطالب الثورة.

وحتى تحقق عملية التحول الديمقراطي مبتغاها، يتطلب أن تتولد ظروف داخلية وخارجية تقود البلاد نحو إنجاح الإصلاحات السياسية والديمقراطية الحديثة، ويعتمد ذلك على الدافع الذاتي لدى مكونات أي نظام سياسي ولدى المجتمع وأحزابه وقواه ونخبه ومؤسساته الأهلية والرسمية، لما لها من دور مميز في قيادة الدولة والمجتمع وصنع قراره وسياساته العامة.

وبدون هذه الفئات أو القطاعات يصعب نجاح عملية الدفع نحو الدمقرطة، وتحتاج عملية صقل توجهات هذه الفئات إلى فترة زمنية حتى تتكيف مع مناخات بيئة التحول الديمقراطي، وحتى تتفاعل معها وتنشطها، وتمارس دور المحفز والمراقب والموجه لها.[1]

[1] العربي صديقي، **تونس: ثورة المواطنة.. "ثورة بلا رأس"**، مرجع سابق، ص ص1-2.

في ذات السياق، تحتاج مناخات التدافع نحو التحول الديمقراطي إلى شكل من أشكال فرض الإصلاح من الأعلى إلى الأسفل، وهذا ما يمارسه ويقوم به قمة رأس هرم النظام الحاكم في تونس، وفي الغالب قد يواجه هذا الشكل من الإصلاح موجة من الرفض داخل أركان النظام السياسي الحاكم أو يقوم بإعاقته، ولذلك تحتاج عملية الإصلاح إلى ما يشبه عملية التدافع من الأعلى والأسفل، بحيث يشمل ذلك حواضن النظام من نخب ومؤسسات ومراكز قوى ونفوذ، ويتم تحريكها بفعل مراحل من الضغط الداخلي المجتمعي بسبب الحاجة للإصلاح، ونتاج سوء إدارة مرافق الدولة، وانتشار الفقر والبطالة والفساد، وتدني مستوى التعليم والصحة، وهنا قد تنتشر المظاهرات وحركات الاحتجاج المطلبية داخل البلاد.[1]

ويفترض أن تساعد هذا الحراك الاجتماعي والسياسي عناصر ومؤسسات من داخل أجهزة الدولة تتقبل هذه المطالب وتتجاوب معها وترعاها، حتى لا تدخل البلاد في حالة من الفوضى، إضافة لمساعدة القوى المجتمعية والأحزاب، وكذلك فقد تتوجه البيئة الإقليمية والدولية نحو دفع النظام إلى التجاوب مع مطالب الدمقرطة وتفرض عليه قيود وإصلاحات.

وتعتبر المؤسسة العسكرية إحدى المؤسسات الكفيلة بحفظ توازنات المجتمع لما تمتلكه من قوة عسكرية مسلحة، ولما تحتله من شعبية وثقة لدى قطاعات المجتمع المختلفة بسبب عدم تدخلها بالحياة العامة، خلافاً لدور الأجهزة الأمنية، وقد تسهم المؤسسة العسكرية في استمرار شكل النظام المستبد إلى فترات أطول، وقد تدفع نحو الإصلاح السياسي والديمقراطي في حال تفاقم مناخات الاحتجاج الشعبي،[2] وقد تتحرك المؤسسة العسكرية لصالح المطالب الشعبية في حال تخوفها من دخول البلاد نحو الفوضى، وفي حال أن المؤسسة تم هيكلتها وفق مهام ولوائح ليبرالية ومهنية حديثة، قد تدفع نحو الديمقراطية والإصلاح السياسي، وإذا ما توفر لدى مؤسسة الجيش الفكر التنويري الراجح والمؤمن بأن دور الجيش هو حفظ الحدود والقيام بمهام الأمن

[1] العربي صديقي، **تونس: ثورة المواطنة.. "ثورة بلا رأس"**، مرجع سابق، ص3.

[2] أمحمد المالكي وآخرون، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، مرجع سابق، ص 328.

القومي بحرفية ومهنية وحيادية تامة، فعليها أن تقدم دلائل حول عدم رغبتها بالسيطرة على السلطة والحياة العامة.[1]

لا يصح منح المؤسسة العسكرية صفة الوصاية على باقي المؤسسات السيادية في الدولة، ولا يفترض أن تمنح سلطات فوق دستورية، فهذا لا يتفق مع مفهوم الدولة الحديثة وما تحمله من مضامين ليبرالية، ويشمل ذلك مجمل ما تتفرع عنه الدولة الحديثة من مؤسسات سيادية وبضمنها المؤسسة العسكرية، ويُؤخذ بعين الاعتبار وجوب خضوع المؤسسة العسكرية كغيرها من مؤسسات البلاد لبنود الدستور المدني، وقوانين ولوائح أقرتها البرلمانات المنتخبة بحيادية ونزاهة تامة، ولا يجوز إطلاق صلاحياتٍ واسعة لمؤسسة الجيش تجعل منها وصية على الشعب ومؤسساته المنتخبة، فقد استطاعت الديمقراطيات الحديثة في أوروبا الغربية وضع حد لهذا الشكل من تنازع السلطات منذ عقود، فالديمقراطيات الحديثة حرصت على تقنين دور الجيش في الحياة العامة، بما يحافظ على كرامة مؤسسته، وجعلت منه عاملاً مساعداً في حفظ هذه الديمقراطيات وفق آليات ولوائح تحدد الصلاحيات ومجالات العمل وفق لوائح دستورية.[2]

1.1.4 واقع مؤسسة الجيش التونسي في عهد الحبيب بورقيبة

حتى يتم فهم طبيعة العلاقة بين الجيش والحياة المدنية والسياسية (الحياة العامة) في تونس، لا بد من تتبع التدرج الواقعي والتاريخي لتلك العلاقة منذ إلغاء الملكية وتأسيس النظام الجمهوري، لا سيما وأن هذه المرحلة تضمنت مفاعيل أسهمت في انحياز مؤسسة الجيش إلى جانب الثورة الشعبية عام 2010، ودفعتها نحو التخلي عن نظام زين العابدين بن علي، وأهلتها للإشراف على مرحلة التحول نحو الديمقراطية، وحافظت على ضوابط التداول السلمي على السلطة.

---

[1] صحيفة العرب، "السياسة الدفاعية التونسية على محك النقد الذاتي"، العدد، 9961، 27 /06/ 2015 ، ص 6، منشور على الرابط التالي: http://www.alarab.co.uk/?id=55755

[2] أحمد حمودة حامد، "العلاقات المدنية–العسكرية.. طبيعة المهنية العسكرية"، صحيفة الراكوبة، 2012/3/24، منشور على الرابط التالي: www.alrakoba.net/articles-action-show-id-19004.htm

فمنذ تولي الحبيب بورقيبة إدارة مؤسسة الرئاسة التونسية بين أعوام 1957-1987 اعتمد على المؤسسة الأمنية في إدارة البلاد وتدعيم النظام، وانفتح على قيم الحداثة الغربية في المجال الثقافي، دون أن يتبنى نظرياً وعملياً مضامين ومفاهيم ومكونات الليبرالية والديمقراطية الغربية، وبنى علاقة مميزة مع فرنسا وباقي الديمقراطيات الغربية، وقد مارس بورقيبة شتى أشكال الاستبداد والتفرد بالسلطة، وغابت الهيكلية البيروقراطية الحديثة عن مؤسسات النظام وعن المؤسسة العسكرية، فبقيت كباقي الجيوش في بلدان العالم الثالث والبلدان العربية، إلا أن الجيوش العربية في المشرق العربي تختلف عن مؤسسة الجيش التونسي في التنوع المجتمعي والأيديولوجي، وهذا التنوع الجهوري والفكري كان مقلقاً للديكتاتوريات في المشرق العربي، ويعود مصدر هذا القلق إلى التخوف من تصاعد نفوذ بعض الضباط المنتمين لتيارات اشتراكية، عروبية، أو إسلامية.[1]

وتعتبر المؤسسة العسكرية في البلدان العربية أقوى مؤسسات البلاد لما تمتلكه من قوة عسكرية مسلحة، ولما توصف به من تنوع مجتمعي وأيديولوجي، وهذا التنوع الجهوي والفكري يقلق الديكتاتوريات في المشرق العربي، خوفاً من تصاعد نفوذ بعض الضباط ممن ينتمون إلى تيارات اشتراكية، عروبية، أو إسلامية.

حقاً قد يسهم تسلل بعض الضباط والعناصر العسكرية داخل قطاعات الجيش في تدبير انقلاب عسكري بدعم إقليمي، بحيث تفاقمت هذه المخاوف لدى الحبيب بورقيبة بعد محاولة الانقلاب عام 1962 التي قادها الضابط لزهر الشرايطي، حيث استغل بورقيبة هذا الحادث واستطاع تحجيم دور الجيش، ومنح سلطات واسعة للقوى الأمنية وعلى رأسها الحرس الوطني، فالنظم السلطوية تثق بالمؤسسات الأمنية لأنها لا تمتلك قطاعات عسكرية ضخمة وموحدة، ما يمكنها من اقتحام المرافق السيادية العليا، فالتركيبة المدنية ذات التوجه البوليسي لا تتيح للجيش تدبير انقلاب عسكري، مما أوجد عداوة بين الجيش التونسي، وجهاز الأمن المتمثل بالحرس

[1] خليل الرقيق، "الجيش التونسي والسياسة.. من الحياد الإجباري إلى الحياد الايجابي"، معهد الربيع العربي، العدد 27، 2012، منشور على الرابط التالي: www.arabsi.org/index.php?option=com_fjrelated&view

الوطني التونسي، وتضاعفت هواجس الريبة والخشية لدى نظام بورقيبة نتيجة اختلاف توجهات النظم العربية المحيطة بتونس.[1]

من جانبٍ آخر، حرص الحبيب بورقيبة على تكليف المؤسسة الأمنيـــة بمهـــام مراقبـــة المؤسسة العسكرية، خوفاً من تسلل عناصر ذات توجه ثوري اشتراكي وعروبي أو إسلامي إلى مفاصل فروع الجيش التونسي وتشكيلاته، وأسباب هذه الرقابة تجاه الجيش تعود لعـــدم تمـــاهي وتطابق نظام بورقيبة التونسي مع النظم السياسية المحيطة، وخاصة في ليبيا خلال حكم معمـــر القذافي، وتبني بورقيبة لتوجهات إقليمية توسعية من قبيل تصدير الثـــورة والفكـــر الاشـــتراكي العروبي بدافع محاربة الإمبريالية الغربية في بلدان المغرب العربي.[2]

وخلال هذه المرحلة كان نظام الحكم التونسي يعتبر أن للقذافي موقفاً معاديـــاً لتـــونس بسبب دعمه للمعارضة التونسية التي كان يقودها صالح بن يوسف، فتفاقمت مناخات العداء بين نظام القذافي ونظام بورقيبة بعد التوجه الاستفزازي الذي اتخذه النظام الليبي بعيد فشل معاهـــدة الاتحاد بين البلدين عام 1974، وتبع هذه المناخات بين البلدين تفاقم بعض المشاكل الحدوديـــة، والدعم الخفي "للاتحاد العام للعمال التونسيين"، وضاعفت من ذلك حادثة طرد العمال التونسيين من ليبيا، وتتوجت هواجس العداء بعد أحداث قفصة* عام 1980، إلى جانب الاتهامات التونسية لنظام معمر القذافي بمحاولة اغتيال الوزير الأول الهادي نويرة 1970-1980.[3]

وبالعودة للسياق التاريخي، فقد تم تشكيل الجيش التونسي عام 1956 عقـــب اســـتقلال تونس عن فرنسا، حيث تحول هذا الجيش كرمز من رموز السيادة والاستقلال التونسي، بعـــدده

---

[1] بدرة قعلول، "الجيش سيعود إلى ثكنه- دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقاليـــة إلـــى الديمقراطيـــة"، تونس: 2011، منشور على الرابط التالي: carnegieendowment.org/sada/?fa=45909&lang=ar

[2] أمحمد المالكي وآخرون، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، مرجع سابق، ص ص 331- 336.

* **أحداث قفصة:** الاسم الذي أطلق على عملية مسلحة نفذها "كوماندوز" من المعارضين التونسيين ذي توجه عروبي فـــي 1980 داخل مدينة قفصة، وتمكن المهاجمون خلال العملية من السيطرة على أغلب مراكز المدينة إلا أن دعواتهم للسكان إلى التمرد باءت بالفشل، حيث تمكنت قوات الأمن والجيش التونسي من إعادة السيطرة على المدينة وأسر قائد المجموعة المهاجمة، وأدت العملية إلى تأزم حاد في العلاقات بين تونس وليبيا.

[3] جيلاني الهمامي، "أحداث 26 كانون الثاني/ يابر1978: الأسباب والمجريات"، جريدة صـــوت الشـــعب، العـــدد 160، 2015، منشور على الرابط التالي: www.sawt-achaab.tn

البالغ 9500 جندي آنذاك، حيث تتيح طبيعة المؤسسة العسكرية في تونس لمجمل أفراد الشعب الانتساب لقطاعات الجيش، وهي مؤسسة لا تحمل توجهات أيديولوجية أو حزبية أو جهوية، وأثناء حكم بورقيبة قام بإبعاد الجيش عن المجال السياسي، ووضع ضوابط صارمة استهدفت منع الأفراد المنتسبين إلى الجيش من الحق في تكوين جمعيات قانونية وسياسية بما في ذلك الانتماء إلى "الحزب الاشتراكي الدستوري"(الحزب الحاكم آنذاك) أو غيره، ورفض أن يكون للمؤسسة العسكرية أي دور داخلي في صنع القرار السياسي، أو المشاركة في رسم الخيارات الاستراتيجية للسياسة الدفاعية المنبثقة عن المشروع السياسي الوطني، وبدلاً من ذلك اقتصرت مهام القوات المسلحة على الدفاع عن السيادة الوطنية دون أن توفر لها السلطة السياسة الوسائل الناجعة للاضطلاع بهذه المهمة، اعتقاداً منها بأن أي تسليح نوعي قد يؤثر في الوضع السياسي الداخلي للسلطة البورقيبية على البلاد، ولم يتدخل الجيش التونسي في قضايا الصراع على السلطة، ولم يلعب دوراً على صعيد التناقضات السياسية الداخلية والخارجية، باستثناء دور محدود قام به أواخر السبعينيات بهدف مساعدة الأجهزة الأمنية في قمع الاضطرابات التي عرفتها تونس، ومن ضمنها قمع النقابيون عام 1980، والتدخل العنيف لصد الاضطرابات الاجتماعية في البلاد خلال أعوام 1981 و1984.[1]

في ضوء ما سبق يمكن ملاحظة أن الجيش التونسي حافظ على شكله العام كمؤسسة لها دور مهني، يديرها وزير الدفاع كممثل للجيش داخل الجهاز التنفيذي للدولة، في الوقت الذي اختص فيه جهاز الأمن الداخلي خلال تلك الفترة في قمع الحركات المعارضة للنظام القائم.

2.1.4 دور المؤسسة العسكرية التونسية في الحياة العامة في عهد زين العابدين بن علي

في بداية حكمة لتونس اعتمد زين العابدين بن علي على المؤسسة الأمنية التي عمل فيها وتولى مناصب عليا داخلها، منها رئيس جهاز الأمن الوطني ومنصب وزير الداخلية حيث استفاد من بعض الأحداث خلال أواخر عهد بورقيبة، ومن ضمنها موجة الاضطرابات والإخفاقات الاقتصادية وبوادر حرب أهلية والحرب المعلنة على الإسلاميين، في الوقت الذي

[1] أمحمد المالكي وآخرون، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، مرجع سابق، ص 330.

كان هناك حراك كبير لدى الشارع التونسي ينتقد فيه فشل نظام بورقيبة ويصفه بالاستبداد والتفرد، على الرغم من تبنيه الحداثة الغربية، ولذلك كانت شخصية بن علي في حينه محل تأييد المؤسسة العسكرية، التي ساد لديها اعتقاد بأن هذه الطريقة تتيح انتقال سلمي للسلطة في تونس، فقام بن علي منذ توليه الحكم بمنح المؤسسة العسكرية بعض الامتيازات، كتعيين بعض الجنرالات في مناصب وزارية، أو تقليدهم إدارة بعض الولايات، ولكن هذا الوفاق كان مؤقتاً لحين استتباب أركان سلطته.[1]

وبسبب خبرته بطبيعة المؤسسة العسكرية ولأنه خدم فيها منذ عام 1958، قام زين العابدين بن علي، بالتهميش المتعمد لدور الجيش في الحياة العامة، ووفق هذا المشهد وما تخلله من مناخات تأكد الجنرال بن علي بأن مؤسسة الجيش تمثل أبرز تهديداً له في حال إخفاقه أو فشله على الصعيد الداخلي والخارجي، وبعد فترة وجيزة همش الرئيس بن علي نفوذ المؤسسة لعسكرية وقرب إليه أجهزة الأمن بتفرعاتها وكان قوامها 120,000 عنصر ومن ضمنها "جهاز الأمن السري"، الذي كان من مهامه ملاحقة السياسيين والنقابيين،[2] وبذلك وصفت دولة بن علي بأنها دولة أمنية أو بوليسية بامتياز.

وهنا برزت القدرات الأمنية للرئيس بن علي الذي كان يدرك أن تهميش الجيش وإضعافه لصالح جهاز الأمن الداخلي سيحدث توازناً داخل السلطة، وسيساعده في تحقيق طموحاته في السيطرة على زمام حكم البلاد.

ولضمان تهميش الجيش التونسي قام بن علي بافتعال محاولة انقلاب عسكري عام 1991 اتهم بها بعض ضباط وعناصر الجيش التونسي، فاستغل الحادث وقام بإصدار أحكام إعدام ضد بعض الضباط المتورطين بالانقلاب المزعوم، وأحكام بالسجن المؤبد لآخرين، إضافة

---

[1] أمحمد المالكي وآخرون، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، مرجع سابق، ص ص 337- 338.

[2] ابراهيم اسعيدي، "دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس"، معهد الربيع العربي،2011، منشور على الرابط التالي: http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?cat=conf&d=20110306

لإقالة ضباط وإصدار قرارات تقاعد مبكر لعدد آخر، بدعوى انتماء بعضهم للتيار الإسلامي، أو تخطيط بعضهم لانقلاب عسكري.[1]

يُمكن القول أن المؤسسة العسكرية التونسية حافظت على شكلها العام كمؤسسة ذات دور مهني، بغض النظر عن الأسباب التي أرادها بن علي، فالمؤسسة العسكرية يديرها وزير الدفاع كممثل للجيش داخل الجهاز التنفيذي للدولة، بعيداً عن أي تجاذباتٍ سياسية أو محاباة حزبية، ودون تدخلات في الحياة السياسية التونسية، في الوقت الذي اختص فيه جهاز الأمن الداخلي خلال تلك الفترة في قمع الحركات المعارضة للنظام القائم.

لقد عايشت المؤسسة العسكرية في تونس ظروفاً محلية دفعتها إلى عدم التدخل في الحياة السياسية إلا وفق حدودها الدنيا، ولذلك حافظت على درجة عالية من المقبولية لدى الشعب التونسي، وأوجد هذا الواقع شعوراً من التهميش لدى أفراد مؤسسة الجيش التونسي في أبسط قضايا الحياة العامة، وبالتالي فإن المؤسسة العسكرية لم تنغمس بمظاهر الفساد والترف، ولم تمتلك مؤسسات اقتصادية خاصة بها، في الوقت الذي تورط فيه العديد من عناصر مؤسسات الأمن في قضايا فساد وسرقة المال العام، وهذا يضاف إلى رصيد مؤسسة الجيش لدى الشارع التونسي، أما على صعيد الهيكلية الادارية لمؤسسة الجيش فقد تأثرت بنمط الهيكلة الإدارية الحديثة للجيوش في بلدان أوروبا بما فيها المدرسة العسكرية الفرنسية، الأمر الذي أسهم في ترسيخ مهنية مؤسسة الجيش التونسي، منذ زوال ملامح سياسة الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة، فهذا النمط من الجيوش العلمانية الحديثة ساد لدى مجمل البلدان العربية والإقليمية المنفتحة في سياساتها على الغرب الأوروبي، مما أعطاها دوراً مميزاً في ترسيخ مهنية المؤسسة العسكرية التونسية، في حين أن جيوش البلدان المتأثرة بنمط الأيديولوجيا السائدة لدى تحالفات "الاتحاد السوفيتي" السابق مارست تدخلاتها المباشرة في الحياة السياسية، ولا تزال متمسكة بسدة عروش بلدانها حتى اليوم.[2]

---

[1] بدرة قعلول، "**الجيش سيعود إلى ثكنه: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية**"، مرجع سابق.

[2] أمحمد المالكي وآخرون، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، مرجع سابق، ص ص 338-340.

3.1.4 المؤسسة العسكرية التونسية والثورة

خلال تتبع مشهد الربيع العربي وما تخلله من تحولات سياسية، تبين أن هنـــاك تمســـكاً شديداً بالسلطة قامت به المؤسسات العسكرية العربية الحليفة والصـــديقة "للاتحـــاد الســـوفييتي" السابق، أو المتأثرة بالتوجهات الاشتراكية، كما حصل في ليبيا وسوريا، وبعـــض المؤسســـات العسكرية العربية لم تتقبل التحول الديمقراطي كما هو الحال في مصر، واســـتطاعت الالتفـــاف على التحول الديمقراطي والعودة مجدداً إلى الإمساك بالحياة السياسية، وعند تتبع أوضاع مصر نجد أن هناك دور فاعل قامت به النخب المصرية ذات الأيديولوجيا القومية أو ممن لديها صداقة مع "روسيا"، وأسهمت تلك النخب في استدعاء الجيش إلى المشهد السياسي مجدداً.

ووفق تلك المقارنة ومنح الجيش التونسي خصوصية أهلته ليلعب دوراً إيجابيـــاً خـــلال أحداث الثورة التونسية منذ عام 2010، منعت انهيار مؤسسات الدولـــة وحالـــت دون انتشـــار الفوضى والصراع، مما أعادها إلى واجة التأثير الإيجابي، حيث وقفـــت المؤسســـة العســـكرية التونسية إلى جانب الثورة، ورفضت التدخل ضد المتظاهرين، وطلبت من الرئيس زين العابدين بن علي الرحيل وترك السلطة، خوفاً من دخول البلاد في حرب أهلية غير محســـوبة النتـــائج، خلافاً لما حصل في مصر في عهد الرئيس السابق حسني مبارك، أو عندما انقلب الجيش فـــي مصر بزعامة وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي على الرئيس المدني المنتخب ديمقراطياً محمد مرسي.[1]

اعتبر بيان القصبة* في شهر شباط/ فبراير 2011 نقطة تحول إيجابية ومفصلية لصالح الثورة التونسية، عندما وقف الجيش إلى جانب الشعب التونسي برفضـــه الخضـــوع لتعليمـــات المؤسسة السياسية لفرض النظام بالقوة والعنف، الأمر الذي أدى إلى هروب الرئيس بن علـــي، بعد أن هدده الجيش بالانقلاب عليه في حال لم يترك البلاد، وهو ما يفسر تسهيل عملية هروبه

---

[1] أمحمد المالكي وآخرون، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، مرجع سابق، ص 347.

* **بيان القصبة:** هو بيان صدر عن وزير الدفاع الفريق أول رشيد عمار، رفض فيه قمع الثورة، وأعلن عن مساندة الثورة بكل الوسائل المتاحة، وأصبح عمار بطلاً قومياً أثناء الثورة لرفضه إطلاق النار على المتظاهرين، وعقب الاطاحة بنظـــام بن علي طالب المتظاهرون أن يتسلم رشيد عمار سدة الحكم في تونس، لكنه أكد دعمه للقادة المدنيين وبقي قائداً للجيش.

من قبل المؤسسة العسكرية،[1] فقام الجيش التونسي بحماية المؤسسات الحيوية من شركات المياه ومحطات توليد الكهرباء وشركات الغاز والبنوك والسجون والمصانع والجامعات والوزارات والمستشفيات والغابات، وأشرف الجيش على حماية حقول القمح والتمور، وقام بتأمين امتحانات الثانوية العامة، وحماية المتظاهرين، ولاحق بعض عناصر القوى الأمنية وقدمها للقضاء.[2]

لقد كان لهذا السلوك الإيجابي من جانب الجيش التونسي أثراً جيداً على الجماهير، مما منحه شعبية لدى الشارع أهلته لترتيب ملامح المرحلة الانتقالية في تونس، وإخراج البلاد من براثن الفوضى إلى مناخات الديمقراطية الوليدة، عبر نقل السلطة مؤقتاً إلى المؤسسات السيادية وفق مواد الدستور التونسي في حينه،[3] لأنه في حال تدخله في السلطة قد يسهم ذلك في فقدانه لهيبته وثقة الشارع به، وقد يؤجج الصراعات من جديد، ويفقد الأمل في نجاح مسارات التحول الديمقراطي، ويجهز على مكتسبات الثورة التونسية.

ولذلك كان من الضروري التضحية بالرئيس بن علي لأنه أصبح يمثل عبئاً ثقيلاً على البلاد، فأتيح له المجال للفرار من قبل الجيش، حتى يتاح المجال أمام نضوج مناخات نقل السلطة، وبالتالي تستقر مظاهر التحول إلى الديمقراطية.

أرجع البعض دوافع مساندة الجيش التونسي لثورة الشعب إلى تتابع سياسة تهميش الجيش خلال نظامي بورقيبة وبن علي، فقد تواصلت عمليات تهميش الجيش، الذي بلغ عديده بين العامين 1991 و2011، 40000 جندي وضابط، حيث فرض بن علي التقاعد الإجباري على العديد من الضباط، وتم الحدّ من ميزانية وزارة الدفاع، وعطّلت ترقيات الضباط، كما حُدِّد الدور العسكري للجيش في مجالات الدفاع عن الوطن والتنمية، ومواجهة الكوارث الطبيعية وحفظ السلام العالمي تحت غطاء الأمم المتحدة، فقد كان همّ بن علي هو الاستفراد بالسلطة، فكان التهميش والإضعاف والإقصاء التام للمؤسسة العسكرية عن الساحة

---

[1] إبراهيم فوزي، "التحول الديمقراطي في تونس.. أعوام من التقلبات"، فكر أون لاين، 29 /12/ 2014، منشور على الرابط التالي: http://www.fekr-online.com/article

[2] بدرة قعلول، "**الجيش سيعود إلى ثكنه: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية**"، مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

السياسية،[1] وقد كان لحادثة تحطم مروحية قائد أركان الجيش البري الجنرال عبد العزيز سكيك مع رفاقه الضباط المفتعلة، وقع سلبي على مجمل مؤسسة الجيش، مما دفعها للبحث عن مناخات تستعيد فيها الاعتبار وإعادة التوازن بين مؤسسات الأمن والحرس الوطني.[2]

وفي ذات السياق أعلن المتحدث العسكري العميد مختار بن نصر، القائم بأعمال وزير الفاع التونسي بأنه لا يوجد نية لدى المؤسسة العسكرية حول التدخل في الحياة السياسية أو الانتخابات ونتائجها مهما كانت، فهي مقبولة لدى الجيش وتعبر عن إرادة الشعب وهو من يملك خيارته من دون أي تدخل داخلي أو خارجي، حتى لو كانت نتائجها لصالح الإسلامين أو غيرهم، وقال "الجيش التونسي سيعود بعد الانتخابات إلى مراكزه العسكرية ليقوم بأعماله العادية وليعيد النظر في مؤسسته".[3]

ورفض رئيس هيئة أركان الجيش الفريق أول رشيد عمار قمع الشعب، وأعلن عن مساندة الثورة بكل الوسائل المتاحة، وبذلك رفض الانصياع لتعليمات زين العابدين بن علي التي كانت تنص على قمع الثوار بالقوة، فأصبح عمار بطلاً قومياً أثناء الثورة لرفضه إطلاق النار على المتظاهرين، وعقب الاطاحة بنظام بن علي طالب المتظاهرون خلال اعتصام أن يتسلم عمار سدة الحكم في تونس، لكن الأخير أكد دعمه للقادة المدنيين وبقي قائداً للجيش.[4]

4.1.4 أوجه الشبه والاختلاف بين المؤسسة العسكرية التونسية وبين المؤسسة العسكرية المصرية من ثورات الربيع العربي

إن تجربة الحكم والثورة والتحول الديمقراطي في تونس لا يمكن مقارنتها بالتجربة المصرية، ويصعب علينا إسقاطها كمسلمات تاريخية، بل إن طبيعة ثقافة المجتمع التونسي ونخبه

---

[1] بدرة قعلول، "**الجيش سيعود إلى ثكنه: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية**"، مرجع سابق.

[2] عرب ويكليكس، "أسرار تونسية تتشر لأول مره"، 13 /2015/11، منشور على الرابط التالي: http://www.khutabaa.com/index.cfm?method=home.con&ContentID=5501.

[3] بدرة قعلول، "**الجيش سيعود إلى ثكنه: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية**"، مرجع سابق.

[4] محمد كارو، "خطوة تونس التاريخية نحو الديمقراطية"، مركز كارنيغي، 2014/4/22، منشور على الرابط التالي: http://www.carnegie-mec.org/2014/04/22/%D8%AE%D8%B7%D9%88

ومؤسسته العسكرية أكثر انفتاحاً على قيم الحداثة والدمقرطة والتنـــوير، وتركيبـــة المؤسســـة العسكرية تمنح المواطن الارتياح تجاه نوايا المؤسسة العسكرية، فتركيبة الجيش غير خاضـــعة لمنظومات تقليدية، ولا تضبطها وشائج دينية أو عرقية أو طائفية، فهي مؤسسة منفتحـــة علـــى مجمل قطاعات الشعب، وتؤمن بأن ثورة تونس هي ثورة الشعب لا الجيش، وعقيـــدة الجـــيش التونسي هي احترام الجمهورية والخضوع للسلطة السياسية، في حين أن أغلب الدول العربيـــة وبضمنها الجيش المصري، تلعب جيوشها دوراً فاعلاً في الحياة السياسية، إضافة إلى أن الجيش التونسي تأسس على عقيدة ديمقراطية، عدا عن ابتعاده عن الحياة السياسية بشكل إجباري، بسبب خشية الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة من الانقلابات.[1]

علاوةً على ذلك، هناك عوامل تاريخية وبشرية تعكس فروقاً شاســـعة بـــين الجيشـــين التونسي والمصري، فقادة الجيش المصري وضباطه تورط الكثير منهم في قضايا فســـاد إلـــى جانب رجال السياسة ورجال الأعمال، وشغلهم الشاغل حماية مصالحهم الســـلطوية والماليـــة، إضافة إلى أن الجيش المصري انغمس في السياسة وسيطر على الدولة منذ عام 1952، ومارس التدخل في مجمل مفاصل المجتمع المصري، وتولى كبار ضباطه عدداً من مناصب البلاد ذات الطابع المدني والسياسي، إلى درجة أنهم تحكموا في الموازنة المالية الحكومية، وكذلك ميزانية البلاد ومواردها ومدخراتها الاقتصادية.[2]

فقد بدأ نفوذ الجيش المصري في بداية خمسينيات القرن الماضي، بعيد إطاحة جمهورية الضباط بالنظام الملكي والملك فاروق من خلال ثورة "الضباط الأحرار"، فقد بدأ هذا النفوذ من خلال التصنيع المحلي والتحديث الاقتصادي، تحت عنوان التنمية التي تقودها الدولة، فأصـــبح الجيش المصري بذلك هو القاطرة الصناعية للبلاد والمزود للخدمات العامة، حيث تـــم تعيـــين ضباط من الجيش برتب عالية مكان مدراء المصانع المدنيين، ففي عهد الـــرئيس جمـــال عبـــد الناصر تم توجيه موارد الدولة نحو الجيش الذي قام مهندسوه ومقاولوه بالـــدور الـــرئيس فـــي

[1] الجزيرة نت، "خصوصية الجيش التونسي مقارنة بنظيره المصري"، 21 /2015/11، منشور علـــى الـــرابط التـــالي: http://www.aljazeera.net/programs/revolutionrhetoric

[2] خالد الدخيل، "لماذا فشلت مصر ونجحت تونس؟"، مجلـــة الحيـــاة، 2 /11/ ٢٠١٤، منشـــور علـــى الـــرابط التـــالي: http://www.alhayat.com/Opinion/Khaled-El-Dakheel/5429311

مشاريع استصلاح الاراضي، وإقامة البنية التحتية، وإنتاج السلع الزراعية والصناعية، وكذلك الصناعات المحلية والإلكترونية، والأجهزة الاستهلاكية.[1]

وقال الخبير الاقتصادي ممدوح الولي، في تعليق له على دراسة قام بإصدارها مركز (كارنيغي– Carnegie) حول الإمبراطورية الاقتصادية للجيش المصري، ومدى تدخل القوات المسلحة المصرية في اقتصاد الدولة، بأن "مشروعات الجيش لا تدفع الضرائب، وتمتلك عمالة رخيصة، وهو ما يساعدها في حال تقدمت بعروض لاستلام المشروعات على حساب القطاع الخاص، بالإضافة إلى تولي القوات المسلحة مشروعات بالأمر المباشر، وهو ما يعني القضاء على المنافسة وخسارة القطاع الخاص".[2]

لقد قام الرئيس محمد أنور السادات عام 1970 بإطلاق الحريات الاقتصادية في المجتمع، فصدر القانون رقم 145 لعام 1974 والخاص بالاستثمار الأجنبي والعربي في مصر، حيث أتاح هذا القانون للمؤسسة العسكرية المصرية بالظهور والسيطرة، فقام أعداء وأصدقاء مصر على حد سواء، بتشجيع الفساد في مصر عن طريق إيجاد واقع اجتماعي يقوم على الأغنياء الجدد من الفاسدين، وهذا ما ساعد الجنرالات على بناء امبراطورية اقتصادية قوية وصفها يزيد صايغ بأنها أصبحت "فوق الدولة".[3]

وفي عهد الرئيس حسني مبارك بدأ موقع القوات المسلحة المصرية بالتراجع والتآكل إلا أنها حافظت على لائحة طويلة من الامتيازات الصناعية والمالية، منها السيطرة على قطاع العقارات، والوقود المدعوم من قبل الحكومة، وعمل المجندين في استصلاح الأراضي والمصانع، والإشراف الغير قانوني على القطاع السياحي والبتروكيماويات، حيث عمل قادة الجيش لتحصين أنفسهم من حملة حكومات مبارك للخصخصة والتحرير الاقتصادي، إلى تنويع

---

[1] نسمة عبد الله، "الجيش يسيطر على الاقتصاد المصري العربي"، الجديد العربي، 27 /4/ 2015، منشور على الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk/economy/096257c4-55a7-43ae-8d49-f8231265e1bc

[2] المرجع السابق.

[3] يزيد صايغ، "فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر"، مركز كارنيغي، 2012/8/1، منشور على الرابط التالي: carnegie-mec.org/publications/?fa=48996

خزينة القوات المسلحة الاقتصادية، عبر التمويل من القطاع المحلي والأجنبي، ومن خلال الشراكات مع المصالح الأجنبية ورجال الأعمال المدنيين، وفي الحقيقة فقد كانت هذه لعبة تهدف لتوزيع ثروات البلاد على ضباط الجيش تحت ذريعة الخصخصة.[1]

إضافة لذاك، فقد كان لمشاركة مصر في حرب الخليج الثانية، أو ما يسمى بعملية "عاصفة الصحراء" أو "تحرير الكويت" عام 1991، وإسقاط الديون الخارجية عن مصر، عاملاً حاسماً ومهماً في تقوية جمهورية الضباط في مصر، حتى جاءت ثورة 2011 وتكليف المجلس العسكري بإدارة شؤون البلاد.[2]

وفي هذا السياق، يقول خالد فهمي رئيس قسم التاريخ في الجامعة الأمريكية في القاهرة "بأن اقتصاد الجيش المصري "الاقتصاد الخفي" لا يخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، بالإضافة الى أن هذا الاقتصاد غير خاضع لأية رقابة برلمانية، ولا نملك أية معلومات حول هذا الاقتصاد".[3]

أما صحيفة "العالم" الألمانية (Die Welt) فكتبت تقرير لها تحت عنوان "الجيش المصري هو القوة الاقتصادية الحقيقية في مصر، بأن الجيش المصري يسيطر على 45% من الاقتصاد المصري، وذلك بامتلاكه المئات من المستشفيات والمصانع والمخابز والفنادق، مضيفة إلى أن "الجيش صار أشبه بالإمبراطورية التي تشغل مئات الآلاف من المدنيين وتجنى مليارات الدولارات"، مما يجعله يسيطر على نسبة غير قليلة من الاقتصاد المصري.[4]

وأكدت دراسة لمعهد (كارنيغي– Carnegie) ونشرت ملخصها صحيفة القدس العربي أن مؤسسة الجيش المصري تمكنت من إعادة بناء "إمبراطوريتها الاقتصادية" من خلال

---

[1] شانا مارشال، "القوات المسلحة المصرية، وتجديد الامبراطورية الاقتصادية"، بوابة الهدف الاخبارية، 2015/4/15، منشور على الرابط التالي: carnegie-mec.org/publications/?fa=59727

[2] المرجع السابق.

[3] صحيفة الشرق، "جمهورية الجنرالات حولوا مصر لـ "شركة عسكرية"، 2014/7/12، منشور على الرابط التالي: www.almokhtsar.com/node/406931

[4] وكالة الأنباء الإسلامية– حق، "الجيش المصري شركة اقتصادية كبرى ولا علاقة له بالحروب"، 2014/2/13، منشور على الرابط التالي: https://dawaalhaq.com/post/10614

المساعدات الخليجية التي تجاوزت قيمتها 20 مليار دولار، وذلك عرفاناً بالجميل للجيش المصري من بعض الدول الخليجية لمساهمة الجيش في الإطاحة بنظام "جماعة الاخوان المسلمين"، الذي مثّله الرئيس السابق المنتخب شرعياً محمد مرسي، وأكدت الدراسة أن مؤسسة الجيش المصري أنهت عملية الهيمنة الكاملة على الاقتصاد المصري، وعيّنت جنرالات جدد في كافة مناصب الحكم، لتثبت بذلك أنها المتحكم الأساسي في النظام الاقتصادي والسياسي داخل مصر، وضمنت مؤسسة الجيش السيطرة على مشاريع ضخمة في البنى التحتية، وأيضاً عملت على حماية استثمارات شركائها وسيطرت على مناقصات المشتريات الحكومية.[1]

فبالرغم أن الشعب المصري قام بالثورة في 25 كانون ثاني/ يناير 2011، إلا أن الجيش هو من حصد النتائج واستأثر بالبلاد مجدداً، وتم ذلك رغم ما رفعه الشعب في الميادين معلناً عن رغبته في تأسيس نظام ديمقراطي مدني، وبناء دولة المؤسسات التي تسود فيها تعاليم القانون المدني، وينتخب الشعب ممثليه، ويستفتي على دستور مدني للبلاد.

إن سيطرة المؤسسة العسكرية على زمام السلطة في تونس مستبعدة جداً، فاهتمام الجيش منصب نحو الحفاظ على مؤسسات الدولة، وإنجاح المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد، وذلك لعدة أسباب، من ضمنها سعي الجيش لتوفير بيئات تقود إلى استقرار البلاد، وتدعيم الشرعية الدستورية، وضبط الحدود مع ليبيا والجزائر وبعض المناطق الجبلية المتمردة وبعض المدن والأحياء، علماً بأن رئيس الجيش كان باستطاعته السيطرة على الحكم في البلاد، وملء الفراغ الرئاسي في 14 يناير/كانون الثاني 2011، لكنه لم يفعل ذلك، على عكس الجيش المصري الذي قام عبر وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي بالاستيلاء على الحكم بالقوة من الرئيس السابق محمد مرسي.[2]

---

[1] جريدة القدس العربي، "دراسة أمريكية: الجيش المصري يجدد «إمبراطوريته الاقتصادية"، 24/4/ 2015، منشور على الرابط التالي:http://www.alquds.co.uk/?p=331786

[2] الجزيرة نت، "هل التزم الجيش التونسي الحياد وحمى الثورة؟"، 22/11/ 2015، منشور على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation

يمكن القول أن المؤسسة العسكرية التونسية لا تحمل توجهات انقلابيـــة أو عقليـــةً تجعلـــه يستحوذ على السلطة بالقوة، بل كان عنصراً رئيسياً أدى إلى انتقال السلطة في عهدي الحبيـــب بورقيبة وبن علي، عدا عن دوره الإيجابي الكبير خلال ثورة 2010 ثورة الياسمين، على الرغم من تهميشه من قبل بورقيبة وبن علي، إلا أنه حافظ على مناخات الانتقـــال الســـلمي للســـلطة، وصولاً لإنجاح الانتخابات واتمام المرحلة الانتقالية في البلاد.

يتبين لنا مما سبق بأن المؤسسة العسكرية التونسية تختلف بشكل كبير عن الجيوش في الكثير من الدول المجاورة وخاصة عن الجيش المصري، كما أنه ساعد في تشكّل الثورة في البلاد والتوصّل إلى التسوية سياسية في نهاية المطاف، ومع أن تونس ومصر تضُمّان نخباً سياسية وفكرية مؤثِّرة وأنظمة هجينة تجمع ما بين تحرير الاقتصاد وبين السلطوية السياسية، تختلف مصر عن تونس من حيث دور جيشها الوطني ومكانته، ففي حين يشكّل الجيش المصري العمود الفقري لاقتصاد البلاد وأمنها والحياة السياسية فيها، يُعدّ الجيش التونسي أصغر حجماً وغير مسيّس، فالجيش التونسي قوة محترفة وتقنية همها الكبير هو حماية الحدود والمؤسسات العامة ، وأثناء الانتفاضات الشعبية ضد نظام زين العابدين بن علي التي اندلعت في الفترة بين كانون أول 2010 وكانون ثاني 2011، حافظ الجيش التونسي على مسافة متساوية من الشعب ومن أجهزة الأمن التابعة للحكومة، وأسهم هذا التجرّد في تزايد شعبيّته وفي تنامي الاعتقاد الراسخ لدى التونسيين بأن الجيش هو أفضل حصن منيع ضد قوات الشرطة القمعيّة.

فوضعُ المؤسسة العسكرية التونسية باعتبارها مؤسسة وقائية ومحايدة حيث برز الجيش باعتباره هيئة جمهورية تحترم مؤسسات الدولة، يؤكّد على ذلك التقاعد الطوعي للفريق أول رشيد عمّار، حيث أصبح عمّار، الذي تولّى قيادة الجيش في عهد بن علي، بطلاً قوميّاً أثناء الثورة لرفضه إطلاق النار على المحتجّين، وفي أعقاب سقوط بن علي، طالب المتظاهرون خلال اعتصام في القصبة في فبراير 2011 أن يتسلّم عمّار سدة الحكم في تونس، لكن عمّار أعرب عن دعمه للقادة المدنيّين وبقي قائداً للجيش حتى 2013، وهو ما يدُل على وعي القادة العسكريين في تونس بمخاطر الدخول في المُعترك السياسي وضرورة تركُه للقوى المدنية، بينما يقوم الجيش بدوره الدفاعي للبلاد والأرواح والمؤسسات العامة.

2.4 دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي بعد ثورة 2010

1.2.4 دور المجتمع المدني في تونس

تعرف مؤسسات المجتمع المدني لدى الديمقراطيات الحديثة بأنها مؤسسات مستقلة تماماً عن الدولة وأجهزتها، وأن الدستور يكفل لها مصادر تمويل من أموال الموازنة العامة، وتمارس مؤسسات المجتمع المدني دور الرقابة والمتابعة ورفع التقارير إلى الجهات التشريعية والقضائية بشكل رتيب بعيداً عن الضغوط والتشكيك، وتلعب هذه المؤسسات دوراً مميزاً في ضبط بعض مظاهر الخلل داخل الجهاز البيروقراطي التابع للدولة، وتراقب ما يمكن أن ينتهك اللوائح والقوانين السائدة.[1]

وتختص تلك المؤسسات المدنية بمتابعة مظاهر انتهاك حقوق وكرامة الإنسان، وتقدم تقاريرها الرسمية في مجال الحريات العامة ومدى انتظام العاملين في السلك الحكومي باللوائح والقوانين، ومدى انتظام العمل بموجب شروط التعددية والشفافية والمشاركة، وتتسم مؤسسات المجتمع المدني في تونس بأنها ضعيفة ومقيدة ومحدودة، وهذا هو حال مجمل المنظمات المجتمعية العربية عند مقارنتها مع شبيهاتها في بلدان الاتحاد الأوروبي وغيره من الدول المتقدمة.[2]

فقد عانت مؤسسات المجتمع المدني في تونسي من الضعف بسبب تدني مواردها، وارتباطها بالدولة والنظام الحاكم، فمظاهر شراكتها مع الدولة تشمل التنسيق حول إدماج الفئات الاجتماعية المهمشة وطلبة المدارس في عملية التنمية، وتنمية الوعي لدى الشباب والمرأة بالقضايا الاجتماعية والصحية، وبالرغم من أن غالبية النخب المثقفة في تونس تؤمن بالمنهج العلماني، إلا أنها فشلت في إحداث التغيير المنشود عند قيادتها مؤسسات المجتمع المدني أو من خلال عملها داخل مؤسسات الدولة، لأن النظام الحاكم نجح في استقطابها وظيفياً، ووفر لها

---

[1] منير السنوسي، "البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق"، تونس: 30 /2013/12، منشور على الرابط لتالي: www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.docx

[2] المرجع السابق، ص 8.

امتيازات على صعيد الرفاهية والمكانة، وبالتالي قل تأثيرها وقل دفعها نحو الإصلاح الديمقراطي.[1]

2.2.4 مؤسسات حقوق الإنسان

لقد أتاحت الظروف العامة التي شهدتها تونس خلال فترة ما بعد منتصف السبعينيات المجال أمام تأسيس بعض مؤسسات حقوق الإنسان، كان أبرزها:[2]

1. الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وتم الاعتراف بها في 7 /5/ 1977.

2. الجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة، التي أُسست في 1987/5/5.

3. فرع مكتب منظمة العفو الدولية، وتم افتتاح مكتبه في تونس بتاريخ 12 /4/ 1988.

4. الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، تم تأسيسها في شهر كانون ثاني عام 1991، وهي هيئة تابعة لرئاسة الجمهورية.

إضافة لوجود العديد من المنظمات الوطنية التي لعبت دوراً في الحياة العامة داخل تونس، ومن ضمنها: الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد العام للمرأة التونسية، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرف التقليدية، والاتحاد العام لطلبة تونس، إضافة للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.[3]

3.2.4 الجمعيات

يوجد في تونس أكثر من 6700 جمعية، 90% منها تأسست بعد تحول السابع من تشرين ثاني/ نوفمبر 1987، وتلعب هذه الجمعيات دوراً فاعلاً في الميادين الاجتماعية والثقافية

---

[1] منير السنوسي، "**البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق**"، مرجع سابق، ص ص 10-15.

[2] وكالة تورس للأنباء، "مؤسسات المجتمع المدني في تونس"، 2006/4/15، منشور على الرابط التالي: http://www.turess.com/alwasat/133

[3] منير السنوسي، "**البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق**"، مرجع سابق، ص17.

والعلمية والإنسانية والرياضية، وتسهم الجمعيات النسائية أيضاً بدورها في تنشيط المجتمع المدني التونسي، ومن هذه الجمعيات: الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي، والاتحاد الوطني للمكفوفين والمنظمة التونسية للتربية والأسرة، وجمعية الصحافيين التونسيين والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، والجمعية التونسية للمحامين الشبان والجمعية التونسية للدفاع الاجتماعي.[1]

ومن الملاحظ أن جميع مؤسسات المجتمع المدني التونسي لم يكن لها الدور المؤثر في تحقيق عمليات الإصلاح السياسي والديمقراطي قبل "ثورة الياسمين" عام 2010 في تونس إلا بشكل محدود للغاية، حيث اقتصر دورها بشكل عام على تلميع شكل نظام (بن علي) في العالم الخارجي ولدى الدوائر الغربية، وبهدف تحقيق الاستقرار السياسي وضمان منع الدفع الشعبي نحو الحراك المجتمعي والتظاهر.[2]

4.2.4 مؤسسات المجتمع المدني في تونس بعد ثورة 2010

تجلى دور جمعيات حقوق الانسان والحريات بعد الثورة التونسية خلال الانتخابات التونسية عام 2011 و2014، حيث تأسست شبكة من مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالحريات والديمقراطية وأطلقت على نفسها اسم "مرصِد شاهِد"، وهي تتكون كذلك من الهيئات المهنية للمحامين والأطباء والصيادلة بهدف دعم العملية الانتخابية ومراقبتها.[3]

وشاركت مراكز الحريات التي تعنى بدعم التحول الديمقراطي بإعداد مشاريع قوانين، مثل مشروع القانون المتعلق بإحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومشروع قانون تسجيل الناخبين، وإعداد مشروع قانون منظم للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، ومشروع قانون العدالة الانتقالية.

---

[1] بوابة الحكومة التونسية، "قائمة اعضاء مجلس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة"، 2011/4/7، منشور على الرابط التالي: http://www.tunisie.gov.tn/index.php?option=com_content&task=view&id=1488&Itemid=518&lang=arabic

[2] عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة- بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، مرجع سابق، ص151.

[3] ليلى بحرية، "المجتمع المدني المستقل والمحايد يبقى صمّام الأمان ضد الاستبداد والفساد"، جريدة الخبير، 9 /12/ 2014، منشور على الرابط التالي:http://www.chahed.tn/index.php/cache/121-2014-12-19-06-59-45

ونظمت جمعيات المجتمع المدني التونسي سلسلة من الندوات حول مشـــروع الدســـتور والنقاط الخلافية فيه قبيل إقراره، وناقشت الآليات والإجراءات الكفيلة بتحقيق نزاهة الانتخابات، إضافةً لندواتٍ تتعلق بموضوع تمويل الحملات الانتخابية.[1]

وساهمت قوى المجتمع المدني في إطلاق قوة تأطيرية لها أدت لبلورة وعـــي جمـــاعي مدني لحماية الممتلكات العمومية والشخصية في تونس، ولعل هذا التجاوب مـــن الأفـــراد مـــع مبادرات جمعيات ومنظمات المجتمع المدني يعود لقوة التأطير المجتمعي، والوجود التـــاريخي المتغلغل لهذه الجمعيات في الأوساط التونسية.[2]

وظهر أيضاً دور منظمات المجتمع المدني في عملية إقرار بنود الدستور التونسي الذي شكّل أهم المعضلات السياسية التي أدخلت تونس في نفق مظلم، أطال عمر الفتـــرة الانتقاليـــة وأضر بالأمن والاقتصاد وهدد التوافق السياسي.[3]

فقد شاركت نحو 300 منظمة من المجتمع المدني بآرائها في الحوار حول الدستور على مستوى البلاد، وضغطت جماعات المجتمع المدني أيضا وأسهمت في إقرار قوانين جديدة مهمة تتعلق بحق التجمع والحصول على المعلومات، ونظمت جماعات المجتمع المدني مع منظمـــات التنمية الدولية مشاريع تتنوع ما بين تطوير مهارات العمل لدى الشباب وتحسين تقديم الخدمات في المناطق المتأخرة تنموياً، مما شكل إسهاماً آخر لمنظمات المجتمـــع المـــدني فـــي تحقيـــق الاستقرار الاجتماعي.[4]

---

[1] ليلى بحرية، "**المجتمع المدني المستقل والمحايد يبقى صمّام الأمان ضد الاستبداد والفساد**"، مرجع سابق.

[2] بوطيب بن ناصر، "المجتمع المدني و تعزيز التحول الديمقراطي"، مجلة الأهرام الديمقراطية، منشور على الرابط التالي: http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=1078

[3] مهى يحى، "ما بعد دستور تونس: الشيطان يكمن في التفاصيل"، مركز كارنيغي، 25 /4/ 2014، منشور على الـــرابط التالي: http://carnegie-mec.org/2014/04/25/%D9%85%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%AF-

[4] دنيا جميل، "المجتمع المدني التونسي: من ثائر إلى حارس للسلام"، موقع البنك الدولي، 15 /10/ 2015، منشور على الـــــرابط التـــــالي: http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/tunisian-civil-society-revolutionaries-peace-keepers

في الانتخابات الأولى بعد إقرار الدستور سمحت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لنحو 140 من المنظمات المدنية بمراقبة الانتخابات التشريعية، ومن أبرز هذه المنظمات "ائتلاف أوفياء"، و"عتيد"، و"مراقبون"، و"صوتي"، و"أنا يقظ"، و"الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان"، إضافة "لشبكة مراقبون"، التي يصل عدد أعضائها إلى ما يقرب 4 آلاف عضو.[1]

5.2.4 بيئات الحوار التونسي خلال المرحلة الانتقالية

أمام انسداد الأفق السياسي ولحماية تونس من مضاعفاتٍ سلبية قد تقلب المشهد السياسي والميداني برمته رأساً على عقب، وكي لا تجر البلاد نفسها للتجربة المصرية أو الاقتتال الداخلي، وجدت مؤسسات المجتمع المدني وخاصة "الاتحاد العام التونسي للشغل" نفسها تُمسك بزمام المبادرة لإطلاق حوار شامل بين مختلف الأحزاب السياسية التونسية، فأعد "الاتحاد العام التونسي للشغل" بالاتفاق مع "اتحاد الصناعة والتجارة" و"عمادة المحامين" و"الرابطة التونسية لحقوق الإنسان" مبادرته، مُرفقة بخارطة طريق تضمنت عدة نقاط إجرائية ومبادئ أساسية للحوار وأهدافه، أهمها: إيجاد أرضية مشتركة يتفق عليها الجميع بشأن المسائل المتعلقة بالقضايا الخلافية.[2]

لم يكن مسار الحوار سهلاً أو في المتناول بل عرف تعرّجات وعقبات وانتكاسات عديدة في مختلف مراحله، غير أن إرادة مؤسسات المجتمع المدني الراعية للحوار وإيمان أطراف النزاع بأهمية الحوار كأداة لتجاوز العقبات والصعوبات أدى لنتائج ايجابية، حيث نجحت مؤسسات المجتمع المدني في تهيئة التوافق على شخصية مستقلة لرئاسة الحكومة، والاتفاق حول القضايا الإجرائية الأخرى التي تتعلق ببعض الفصول الخلافية في مضمون الدستور وبعض القضايا التقنية والترتيبية والتنظيمية، مثل: انتخاب الهيئة العليا للانتخابات، وتحديد تاريخ استقالة

---

[1] كرم سعيد، "تعزيز الديمقراطية: تونس بين خفوت الإسلاميين وصعود تيارات الحداثة"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 19 /11/ 2014، منشور على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/18403

[2] عبد اللطيف الحناشي، "الحوار الوطني في تونس: الآليات والمآلات" مركز الجزيرة للدراسات، 2014/3/26، منشور على الرابط التالي: studies.aljazeera.net/files/.../2014/02/201426105920985479.html

حكومة علي العريض، ومواعيد الإعلان عن الانتهاء من صياغة الدستور، وتواريخ الانتخابات القادمة.[1]

وفي النهاية، وبفعل عوامل داخلية (اشتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتهديدات الفريق الراعي الرباعي للحوار) وبسبب عوامل أخرى خارجية (الضغوطات الإقليمية والأوروبية والأميركية) نجح الرباعي في دفع أكثر ما يمكن من الأحزاب للموافقة على مضمون خارطة الطريق التي تقدم بها في بداية الحوار.[2]

انتهت الجولة الأولى من الحوار بين الأحزاب التونسية بالتوصل إلى اختيار رئيس حكومة جديد بالانتخاب، حيث وافقت 9 أحزاب وامتنعت 7 أحزاب عن التصويت، وانسحب "الحزب الجمهوري" من الحوار، ويظهر أن الرباعي قد التجأ إلى آلية الانتخاب دون الوفاق مُجبراً بعد أن أصبح الوفاق "عملية منتهية ومستحيلة والبلاد لا تحتمل تمديد الحوار"، فكان على الرباعي إما "إنقاذ الموقف والخروج بالبلاد من أزمتها بحل ليس فيه توافق، أو نسلّم الأمر إلى الله ونعلن فشل الحوار ونترك البلاد لرب يحميها"، بحسب أمين عام الاتحاد.[3]

قدّم "حزب النهضة" تنازلاتٍ كبيرة وتضحيات كثيرة في سبيل إنجاح الحوار، مع التأكيد أن كافة أطراف الحوار قدمت تنازلات متفاوتة، "فحزب النهضة" ذو الأغلبية في "المجلس التأسيسي" رأى بعد سلسلة مداولاتٍ أن يقدم تنازلات "مؤلمة خاصة على مستوى قواعده والمتعاطفين معه من أجل إنجاح مسار التوافق والحوار الوطني".[4]

تنازلات "حزب النهضة" جاءت أيضاً تحت الضغط المتواصل لقوى المعارضة وجزء من الرأي العام، بحجّة فشلها في إدارة شؤون الدولة، وخاصة الضغوط الإقليمية والدولية،

---

[1] وكالة تورس للأنباء، "نص خارطة طريق الرباعي الراعي للحوار"، 2013/10/5، منشور على الرابط التالي: www.turess.com/binaa/26361

[2] عبد اللطيف الحناشي، "**الحوار الوطني في تونس: الآليات والمآلات**"، مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

[4] زياد العذاري، "الجبهة الشعبية تتحمل مسؤولية عرقلة المسار التوافقي"، التونسية، 2013/12/5، منشور على الرابط التالي: http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=42&a=107507

واقتناع رئيس الحركة "راشد الغنوشي" بأن "مصلحة البلاد والحركة تقتضي التنازل عن الحكومة".[1]

وبهذا السياق عبر الغنوشي عن قناعته حين أكد أن "حزب النهضة لم يخرج من الحُكم" بالنظر لـ"تواجده القوي في المجلس التأسيسي مصدر السلطة في هذه المرحلة"، مما دفعه لتقديم التنازلات،[2] ومن المسلّم به أن نجاح أي حوار سياسي بين أطراف متنازعة يتطلب التضحية بالمصلحة الحزبية لصالح المصلحة العامة.

ورغم التناقض الوظيفي بين "الاتحاد العام التونسي للشغل" و"اتحاد الصناعة والتجارة"، إلا أن ذلك لم يمنع الطرفين من العمل سوياً للتدخل لصالح البلاد ورعاية حوار وطني بين أطراف سياسية متنازعة، وهو ما مثّل حالة أفرزها الواقع التونسي الذي أنتج في السابق الثورة بخصائصها الفريدة.[3]

من الملاحظ بأن تونس لم تدخل في حالة الفوضى، نتاج تعقل نخبها وطبيعة مكون مؤسسات مجتمعها المدني، ولأن طبيعة المؤسسة العسكرية مختلفة عن باقي مؤسسات الجيش في بلدان المشرق العربي فحسب، ولكن كان للعب المجتمع المدني دوراً محايداً في رعاية جلسات الحوار، ومن ضمن هذه المؤسسات التي حافظت على حيادها، وتبنت جلسات الحوار كان "الاتحاد العام للشغل"، و"اتحادات الورش التجارية والصناعية"، والجمعيات الوطنية ذات التوجه الإنساني والحقوقي، حيث مثلت جميعها إلى جانب هيئات أخرى في صياغة وترتيب جدول أعمال لجنة رعاية جلسات الحوار الوطني.

وفي ذات السياق، أكد الإعلامي سفيان بن فرحات أن الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي قال له مؤخراً: أن "دولة الإمارات العربية المتحدة" طلبت منه استنساخ السيناريو

---

[1] صلاح الدين الجورشي، "الحوار الوطني في تونس: دروس الصِّراع والتوافق"، سويس إنفو، 19 /12/ 2013، منشور على الرابط التالي: http://www.swissinfo.ch/ara

[2] الجريدة التونسية، "راشد الغنوشي: النهضة لم تغادر الحكم وستبقى"، 19 /12/ 2013، منشور على الرابط التالي: http://bit.ly/1PsSua4

[3] عبد اللطيف الحناشي، "**الحوار الوطني في تونس: الآليات والمآلات**"، مرجع سابق.

المصري في تونس مقابل تقديم سلسلة معوناتٍ مادية سخية للبلاد وإزاحة "حزب النهضة" من المشهد السياسي إلا أن السبسي رفض ذلك، وفضل الأخير سياسة الحوار والتوافق لتفادي الحرب الأهلية وتجنب إراقة الدماء في تونس.[1]

يُمكن القول أن مؤسسات المجتمع المدني في تونس أثبتت ريادتها في تجربة التحول الديمقراطي السلمي، ونجحت في تجنيب تونس الويلات أو المعارك الداخلية، فهي من أمسكت العصا من المنتصف وأخذت على عاتقها إخراج البلاد من نفق الأزمة السياسية المظلم، ونجاح الحوار الذي رعته مؤسسات المجتمع المدني لا يعكس دورها فحسب، بل أيضاً يعبّر عن ثقة مميزة بها من جانب الأحزاب السياسية المختلفة الأيديولوجيات في تونس.

وقد تُوِج هذا الدور الرائد لمؤسسات المجتمع المدني التونسي بنيلها جائزة نوبل للسلام، بتاريخ 2015/10/9 بالعاصمة النرويجية، تكريماً لهذه المؤسسات على جهودها في إدارة الحوار بين الأحزاب السياسية وإنجاح عملية التحول الديمقراطي في تونس.[2]

في ضوء ما سبق يتضح الدور الكبير الذي قام المجتمع المدني في تقريب وجهات النظر بين جميع الفرقاء السياسيين، مما أدى للتغلب على الأزمة التي مرت بها البلاد، حيث برز دوره حركات كفاعل أساسي في الحياة السياسية، وأصبح له الدور الفاعل في تكريس التحول الديمقراطي وإرساء معالم الديمقراطية، وذلك عن طريق نشر الوعي الوطني، وإرساء قيم الممارسة الديمقراطية، والإدارة السلمية للخلاف، مما ساعد في خلق أجواء عززت مسارات التحول الديمقراطي في البلاد.

ولعله من الإنصاف التعقيب هنا بالقول، إن نخب وأحزاب وقوى الشعب التونسي تمتاز بمستوى مرتفع من الوعي في مجالات التمدن والوعي السياسي، مما أسهم في تجاوز مرحلة التحول الديمقراطي بأقل الخسائر الاقتصادية والبشرية، وعزز من نجاح هذا التحول طبيعة بناء

---

[1] المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، "السبسي يرفض اقتراحاً إماراتياً لتكرار السيناريو المصري في تونس"، 19/5/ 2015، منشور على الرابط التالي: http://democraticac.de/?p=14389

[2] ميدل ايست أونلاين، "نوبل السلام لرباعي الحوار التونسي"، 2015/10/9، منشور على الرابط التالي: www.middle-east-online.com/?id=208976

وهيكلة مؤسسات الدولة، بحيث أتاحت المجال أمام دخول قوى سياسية جديدة في الحياة العامة، وعلى رأس هذه المؤسسات السيادية القضاء والجيش، بفروعه وتشكيلاته.

ويمكن القول بأن دور مُنظمات المُجتمع المدني قد برز في عملية صَك الدستور التونسي الذي أعتُبر من أهم المُعضلات السياسية التي دخلت بتونس في نفق مُظلم أطال الفترة الانتقالية وأضر بالأمن والاقتصاد وهدد التوافق السياسي، حيث تحقق الخروج من الطريق المسدود بفضل الوساطة التي قامت بها أربع منظمات مجتمع مدني رئيسة– عُرِفت بشكل جماعي باسم "الرباعي الراعي للحوار" وهي: الاتحاد العام التونسي للشغل، ورابطة حقوق الإنسان، ونقابة المحامين، واتحاد أرباب الأعمال. وقد أُعلن عن خريطة طريق تضمّنت الدعوة إلى إقرار المسودة الأخيرة من الدستور في نهاية كانون الثاني/يناير، وبوجبها استقالت حكومة "الترويكا" كجزء من بنود خريطة الطريق وحلّت مكانها حكومة تكنوقراط، ما أفسح المجال أمام انتخابات برلمانية ورئاسية ستُجري في تشرين ثاني/ نوفمبر وكانون أول/ أكتوبر من عام 2014.

3.4 دور النخب السياسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة 2010

1.3.4 ضعف المعارضة السياسية "النخبة المهمّشة" قبل ثورة كانون أول/2010

في الوقت الذي عانت فيه المعارضة ذات التوجهات الإسلامية من الاضطهاد والملاحقة المكثفة والهروب إلى الخارج تحت تأثير الاعتقالات والضغوط والضربات الأمنية، عانت المعارضة العلمانية عدداً من المشكلات الهيكلية التي حالت دون تطويرها لأجندة واضحة وقوية بشأن عملية الإصلاح السياسي،[1] ويُعزى ضعف المعارضة الحزبية العلمانية إلى عدة عوامل رئيسية هي:

الأول: سيطرة الطابع النخبوي على الأحزاب السياسية اليسارية ذات التوجه العلماني، مقارنة بالحزب الحاكم أو بالمعارضة الإسلامية، وتعود السمة النخبوية والشخصانية التي ميزت هذه

[1] أسامة معقافي، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي**، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص 243.

الأحزاب والحركات لعدد من الأسباب، تتمثل في طبيعة المصالح التي تتبناها الأحزاب اليسارية، وإهمالها قضية الهوية بشكل خاص، وتراجع مستوى الحرية اللازم لديها، علاوة على ذلك فقد لعب تصاعد التيار الإسلامي ونجاحه دوراً هاماً في إضعاف التيار العلماني اليساري.[1]

الثاني: إن دور التيار اليساري الأساسي لا يتمثل في صياغة المعادلة التونسية السياسية الداخلية، بقدر ما يقتصر على ترجيح كفة ميزان التحالفات الداخلية بين القطبين الحاكم والمُعارِض الاسلامي.[2]

الثالث: عدم وجود قاعدة شعبية مؤيدة وداعمة لها ولأفكارها، باعتبارها غريبة عن المجتمع التونسي، ولا تشكل قدرة له لحل مشاكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[3]

تكشف تجربة التحول الديمقراطي في تونس طوال فترتي بورقيبة وبن علي، عن كونهما مجرد محاولات من النخبة الحاكمة للاستجابة لتحقيق نوعين من التحولات الديمقراطية: الأول يتمثل بحرص النظام على تحسين صورته أمام العالم الخارجي بما يجنبه التعرض لضغوط المجتمع الدولي، أما الهدف الثاني فهو ضمان الاستقرار السياسي واستمرار هيمنة النظام الحاكم، وهكذا لم يتخذ نظام بن علي إجراءات في اتجاه عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي، إلا بالقدر الذي يضمن له تحسين صورته أمام العالم الخارجي من ناحية، واستقرار الأوضاع الداخلية بما يحول دون انفجارها على نحو ما حدث خلال السنوات الأخيرة من نظام بورقيبة من جهة أخرى، بالتالي فإن ما تحقق يبدو هامشياً في نتيجته النهائية، وغير قادر على التأسيس لنظام ديمقراطي حقيقي، يُعنى بتداول سلمي للسلطة وفق الدستور والقانون، ويحترم الحريات والتعددية، وعلى الرغم من أن النخبة الحاكمة في تونس أدت دوراً طليعياً في قيادة حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار الفرنسي وتبنيها النهج الحداثي، إلا أنها عانت من موجة عدم

---

[1] أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مرجع سابق، ص193.

[2] المرجع السابق، ص 195.

[3] أحمد مصطفى، "الربيع العربي يعري الأنظمة ويكشف ضعف المعارضة"، 2014/10/23، عربي 21، منشور على الرابط التالي:
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:0tXbbyDgoCEJ:arabi21.com

الاستقرار الشعبي، وهي موجة واجهتها باستراتيجية القمع وبوليسية الدولة، مع توجه نحو ليبرالية سياسية واصلاحاتٍ مهيمن عليها ومقيّدة جرت العادة على تسميتها بالتحول الديمقراطي.[1]

لقد تحركت النخبة الحاكمة في تونس بصورة تقليدية مارستها عبر سنوات الاستقلال، وبأشكال مختلفة ومتنوعة، كان الهدف منها تأكيد النخبة الحاكمة على بقاءها في السلطة، وهيمنتها على كافة مرافق الدولة وأجهزتها، لهذا عرفت تونس فكرة الديمقراطية المقيدة، أو الديمقراطية الشكلية، وأصبحت مسألة التعددية مقتصرة على وجود معارضة رمزية مع النخبة الحاكمة، على أن يظل لكل طرف دوره المستمر، فالنخبة الحاكمة وظيفتها البقاء في الحكم، والأحزاب وظيفتها البقاء في المعارضة، ومعنى ذلك، تحرك النخبة الحاكمة في مختلف المواقف لتأمين بقائها في السلطة، دون قبول احتمال خروجها من السلطة مستقبلاً.[2]

2.3.4 النخب السياسية ما بعد الثورة التونسية عام 2010

كانت النخب السياسية قبل الثورة عام 2010 تقسم لقسمين، الأولى هي الحاكمة والمتمكنة وتتربع على سدة الحكم، وتتواجد في مواطن صنع القرار، في المقابل فإن النخبة الثانية قد عانت المطاردة والتهميش والنفي.

وفور اندلاع الثورة التونسية عام 2010 فوجئت النخبة المهمشة بحدوث هذه الثورة، وقد كان تعاطيها مع أحداث الثورة غير ملبياً للآمال التي علّقتها الجماهير عليها، فقد كانت ردة فعل هذه النخبة مهتزة، وهذا الاهتزاز انعكس فيما بعد عندما أوكل لها إدارة شؤون تونس،[3] وفوجئت النخبة المهمشة بأحزابها، بالثورة لأنها لم تكن على أجنداتها، وبضمنها الأحزاب الراديكالية ذات الخلفية الثورية، لذلك كانت النخب السياسية تحمل سقفاً سياسياً وليس ثورياً، ولم

---

[1] أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مرجع سابق، ص ص 201- 210.

[2] توفيق المديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص 326.

[3] فتحي الغزواني، "التحولات الراهنة، أي دور للنخب السياسية؟"، الجماعة نت، 16 /2015/12، منشور على الرابط التالي: https://youtu.be/BcDT54fhNyw

تتفاعل بسهولة مع الثورة منذ بداياتها، ووقفت مندهشة ومصعوقة من المشهد الذي فاجأ الجميع، فأخذت النخب السياسية تبحث عن الغنيمة، وموقع لها في تونس الجديدة.[1]

أما النخبة الحاكمة زمن بن علي، فتراجعت للخلف في البداية لأنها استقرأت الواقع الجديد، لكن سرعان ما تكيّفت مع الواقع الجديد بحكم الخبرة الطويلة في موطن صنع القرار وسدة الحكم، وحاكت لنفسها رداءً جديداً، فأطلقت هذه النخبة التي استأثرت طيلة عقود بالحكم خطاباً ثورياً فاق النخبة المهمشة فيما قبل الثورة،[2] وهذا الأمر أفرز نجاح الثورة في القضاء على رأس النظام، لكنها لم تنجح في اجتثاث النظام السياسي الاستبدادي، فالفاسدون والمرتشون الذين فتكوا بالشعب التونسي، والمدافعين عن نظام بن علي وأجهزة إعلامه لا يزالون في مناصبهم، وبالتالي هم عقبة أمام الثورة حتى الآن، وهم قواعد للنظام السابق وأيادي له،[3] فالمواطن التونسي يشعر إجمالاً بالحرّية على صعيد مستوى التعبير الاجتماعي والسياسي، لكن مفجّر الثورة التونسية وهم –شريحة الشباب– لم تلمس تغيراً واضحاً في نمط الحياة، إنما لديها إحساس بأن ثورته سُرقت منه، فنخبة بن علي لا تزال نافذة في مختلف أجهزة الدولة، فشكلت بذلك قوّة جذب إلى الوراء.[4]

ويرى مراقبون أن النخب السياسية التي وُجدت بعد الثورة التونسية وكان أعضاؤها مهمّشون ومُلاحقون في عهد بورقيبة وبن علي، أو النخب الجديدة التي ظهرت بعد عام 2010، غير قادرة على تعبئة الشارع التونسي، حيث أن الاختلافات بين النخب السياسية أفرزت عاصفة من الاستقطاب الحاد، وخلافات مستمرة على تقاسم المناصب على حساب الاهتمام بالأحوال

---

[1] سامي ابراهيم، "النخب السياسية في تونس ظلت محكومة بمنطق الغنيمة"، تونس الاخبارية، 29 /2015/12، منشور على الرابط التالي: http://tnntunisia.com

[2] فتحي الغزواني، "**التحولات الراهنة، أي دور للنخب السياسية؟**"، مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

[4] مجدي النقاش، "تونس: النخب السياسية تتحمل المسؤولية الوطنية والتاريخية"، القدس العربي، 22 /12/ 2013، منشور على الرابط التالي: http://www.alquds.co.uk/?p=116267

الاقتصادية والمعيشية للشعب التونسي، وزاد من ارتفاع سخط الشعب، انشغال النخبة السياسية في شؤون الأحزاب.[1]

لقد عانت النخب السياسية التونسية عقب الثورة من "التصحر السياسي"، فبعد ستين سنة من الاستبداد، لا وجود لشخصية قيادية حزبية تونسية قادرة على نيل الإجماع حولها لقيادة المسيرة التونسية،[2] فما حصل في عهدي بورقيبة وبن علي قضى على الرصيد القيادي والحزبي للنخبة الحاكمة والنخبة المعارضة التي كانت ملاحقة على حد سواء، وعندما جاء عهد بن علي قضى على من بقي من هؤلاء، بالتالي فإن غياب النخب السياسية القادرة على تسيير البلاد تسييراً يتجاوز المناكفات السياسية والحرص على مقومات الدولة المستقرة، هو الذي يجعل النخب السياسية لا تعتمد على المبادئ والواجب، بل يجعل الأمر الواقع أساساً للحلول فيشكّل تعقيداً للواقع السياسي.[3]

3.3.4 ضعف ثقة الشباب بالنخب

بعد الثورة ضعفت المشاركة الشبابية في الحياة السياسية رغم أن فئة الشباب تشكل العمود الفقري في الثورة التونسية، فقد تولّد شعورٌ بالحذر لدى الشباب تجاه كل ما يتعلق بالسلطة والحكم، ومثّلت القيود التي كان يفرضها الاستبداد قبل الثورة على الحياة السياسية حاجزاً بين النخب السياسية المعارضة لنظام بن علي والمجتمع التونسي، بينما كانت تلك النخب بين معتقلٍ ومنفيّ ومحاصر، وانعكست هذه القطيعة القسرية على قدرة تلك النخب السياسية في التواصل مع الشباب واستيعابهم وأولوياتهم من جهة، وعلى قدرة الشباب في منح ثقته لهؤلاء الذين ظهروا فجأة بعد سقوط بن علي "للركوب على الثورة" والوصول للسلطة من جهة أخرى،

---

[1] العربية، "هناك قرف كبير من التونسيين تجاه النخبة السياسية التي جاءت بعد 2011"، 21 /2015/12، منشور على الرابط التالي: http://dw.com/p/1HRRC

[2] يعرب المرزوقي، "طبيعة الأزمة السياسية في تونس"، 22 /2013/7، منشور على الربط التالي: https://www.facebook.com/Prof.Yoreb/posts/548939918500387

[3] يعرب المرزوقي، "**طبيعة الأزمة السياسية في تونس**"، مرجع سابق.

وقد مثّل هذا السّياق بداية القطيعة التي زادها السلوك السياسي للأحزاب، وضاعفتها الحكومات المتعاقبة عمقاً واتساعاً.[1]

من الواضح أن جوهر الصراع بين النخب السياسية في تونس عقب الثورة كان بعيداً تماماً عن الشعارات السياسية والاجتماعية التي رفعها المتظاهرون أو الثوار، والتي كانت تُجمل تطلعات الشارع التونسي وأولوياته، فلم يكن الصراع السياسي في تونس حول رؤى تتعلق بسياسات التشغيل أو التنمية أو إصلاح المؤسسات، بل كان صراعاً حول خلافة النظام السابق، وشحنت النخب السياسية التوجهات لدى الجمهور بدعايات وشعارات زائفة، في غياب شبه كامل للبرامج السياسية الجدية التي تتنافس في الاستجابة لاستحقاقات الثورة، وبعبارة أخرى بينما كان الشباب التونسي يتطلع للتغيير وبناء المستقبل وتحقيق ما نادى به الشارع خلال ثورة عام 2010، كانت النخب السياسية التونسية تخوض صراعاً قديماً مؤجلاً، نشأ في الجامعات منذ سبعينيات القرن الماضي.[2]

النظام الاستبدادي السابق حارب النخبة التي تعارضه، وشكّل نخبة على مقاسه لتناصره، وأهم ما تمتاز به أنها ليست نخبة حقيقية، بل تلعب دوراً شبيهاً بالنخبة الحاكمة، وعندما أطاحت الثورة في رأس بن علي بقيت مؤسسات البلاد كما هي وتحكمت فيها نخبته بعد رحيله، ولأن الحكم الديكتاتوري قد يمتد لعقود طويلة، فإن النخبة الضعيفة التي بناها بن علي لحسابه الخاص تترهل داخلياً بفعل الفساد، ثم ما تلبث أن تصبح قوية، فتستأثر بكافة مراكز السلطة والقرار فتصبح القدر الذي لا يستطيع فيه الديكتاتور أن يحكم البلاد دون الاعتماد عليه، والمشكلة بالتالي ليست في بن علي فقط، بل في النخب المرافقة له، من سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية، التي ستبقى لسنين طويلة تعيق الثورة حتى بعد القضاء على رأس بن علي.[3]

---

[1] أمان الله الجوهري، "الشباب التونسي والمشاركة السياسية: بينهما برزخ"، عربي21، 2015/12/4، منشور على الرابط التالي: http://arabi21.com//story/876967/

[2] أمان الله الجوهري، "**الشباب التونسي والمشاركة السياسية: بينهما برزخ**"، مرجع سابق.

[3] فتحي الغزواني، "**التحولات الراهنة، أي دور للنخب السياسية؟**"، مرجع سابق.

ولعل الكارثة الحقيقية للنخب في تونس، هي أن يقضي الحاكم المستبد عند توليه الحكم على النخبة التي كانت قائمة عند وصوله، ثم يخلق جميع الظروف ويوفر الشروط لمنع المجتمع من إنتاج النخبة الحقيقية، وفي تونس نخبة تابعة للنظام المخلوع استعادت السلطة وتملّكت خطاباً ثورياً، أكثر من النخبة التي كانت مرجحة لقيادة المسار نحو التحول الديمقراطي للنهاية.[1]

4.3.4 إضاءات حول النخب السياسية بعد الثورة

كلّما كان للنخبة الحاكمة الدور الأساسي والخطوات الأولى في عملية التحول الديمقراطي، أصبحت نسبة الرضى عن عملية التحول أكبر، لكن شريطة وجود التوافق ما بين النخب الأخرى وعدم تحجيمها وقمعها، وبشرط آخر يتمثل بصدق عملية التحول الديمقراطي، وهذا ما أثبتته التجربة في تونس عملياً، ففي غضون السنوات القليلة للتحول الديمقراطي في تونس، عرفت البلاد سلسلة إصلاحات ذات أشكال متنوعة وعلى أصعدة مختلفة وذات أحجام متفاوتة، وفي قطاعات مختلفة من الحياة السياسية، بحيث شملت هذه الإصلاحات، الجانب السياسي عبر صياغة دستور توافقي يجمع في إطاره الأغلبية الساحقة من النخب والأحزاب التونسية المختلفة، وشملت كذلك الحيز المؤسساتي، وقواعد اللعبة السياسية، وإعادة تشكيل المشهد السياسي، كما شملت نشاط الفاعلين السياسيين والمسارات الانتخابية.[2]

يُمكن القول أن بوادر الخلاف بين النخب السياسية التونسية بدأت خلال المرحلة الانتقالية، وليس بمجرد فوز "حزب النهضة" بانتخابات المجلس التأسيسي، وإنما عندما تمت صياغة الدستور بتاريخ 2011/12/2، حيث بدأ الخلاف بين النخب السياسية التونسية، وكان هذا الخلاف حول بنود الدستور المتعلقة بالأيديولوجيا المختلفة بين النخب العلمانية والنخب ذات التوجه الاسلامي.[3]

---

[1] فتحي الغزواني، "**التحولات الراهنة، أي دور للنخب السياسية؟**"، مرجع سابق.

[2] أسامة معقافي، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي**، مرجع سابق، ص 257.

[3] بابنات، "نصّ القانون المنظّم للسّلط العموميّة"، 2011/12/4، منشور على الرابط التالي: http://www.babnet.net/rttdetail-42029.asp

علاوةً على التنازع حول صلاحيات المجلس التأسيسي، وأساس النزاع يرجع لتصديق القانون المنظم للسلطة العمومية، حيث نص القانون على أن المجلس التأسيسي سيد نفسه، ومنحه صلاحيّات واسعة، انتقل بمقتضاها من مجلس مهمته الأساسية صياغة الدستور وتأسيس مرحلة التحول الديمقراطي، إلى مجلس برلمان صلاحياته مراقبة أداء الحكومة، وتحديد صلاحياتها، ومنحها الشرعية أو حجبها عنها، كما منح القانون المجلس صلاحيات لمراقبة مؤسسة الرئاسة ومتعلقاتها، وسن التشريعات، وبذلك جمع المجلس بين السلطة التأسيسية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في مسؤولية حده.[1]

والحقيقة أن الأزمة السياسية تفجرت عقب اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد، والواقع السياسي بمجمله كشف عن عمق المأساة التي وصل لها الفعل السياسي التونسي بعد الثورة، فتحولت المعركة بين النخب السياسية التونسية من تحقيق مكتسبات الثورة وإتمامها إلى البحث عن المناصب وتقاسم الصلاحيات والجاه، على حساب كرامة الشعب ومصير البلاد، وما تتعرض له من اعتداءات أمنية ومشكلات اقتصادية خلّفتها العقود الطويلة قبل الثورة، وأخرجت الأزمة السياسية والخلاف الحزبي تونس إلى دوامة المعركة الداخلية بين النخب، وأظهرت فشل هذه النخب في بناء منظومة وفاقيه خلال المرحلة الانتقالية من تاريخ البلاد، والتي كان منوطاً بها أن تضمن استقراراً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وأصبح حديث الجمهور لا يتعلق بالمناصب بل ينتظر من يحل مشاكله الاقتصادية، من غلاء المعيشة والبطالة وغيرها، فالنخب السياسية في تونس، بشقيها الحاكم والمعارض، تتحمّل المسؤولية الوطنية والتاريخية فيما يتعلق باستحقاقات الثورة ومستقبلها.[2]

عندما احتدمت المعركة في الأزمة السياسية بين النخب، كان لمؤسسات المجتمع المدني الدور البارز في إنهاء الخلاف خلال جلسات حوار طويلة ومعقدة، أفضت لتنازل "حزب النهضة" بالتعاون مع حزبين علمانيين عن الحكم، فقد جاءت تنازلات النهضة تحت الضغط

[1] أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، مرجع سابق، ص 10.

[2] مجدي النقاش، "**تونس: النخب السياسية تتحمل المسؤولية الوطنية والتاريخية**"، مرجع سابق.

المتواصل لنخب المعارضة والرأي العام، بحجّة فشلها في إدارة شؤون الدولة، وخاصة الضغوط الإقليمية والدولية، واقتناع رئيس الحركة "راشد الغنوشي" بأن مصلحة البلاد والحركة تقتضي التنازل عن الحكم.[1]

بعد تسلم النخبة الحاكمة زمام الأمور توافقياً مع النخب المعارِضة، عاشت تونس أجواء الاستقطاب الحاد والخلاف الأيديولوجي بين العلمانيين والتيار الإسلامي بشكل أكثر تصاعداً، وذلك بالتزامن مع الانتخابات البرلمانية والرئاسية عام 2014، حيث شهدت الحملة الانتخابية وبرامج الحزبين الرئيسيين "حزب النهضة" و"حزب نداء تونس" انقساماً حاداً، كون الأول يمثل التيار الاسلامي والثاني يعد حزباً ذو خلفية ليبرالية، وغابت الاستراتيجيات الاقتصادية عن المشهد الانتخابي، وفي هذا الصدد طفى الخلاف على السطح علانية، حيث أكد "حزب النهضة" وأحزاب أخرى أن حزب "نداء تونس" يشكّل عودة نظام بن علي وحزبه المُنحَل.[2]

وفي المقابل أكد "حزب نداء تونس" أن فوز "حزب النهضة" يمثل فوزاً للتطرف والتشدد، وهذا يؤكد أن كلا الطرفين لعبا على وتر مخاوف الجماهير، أكثر من الحرص على تحقيق البناء الاقتصادي والاجتماعي في تونس.[3]

وعقب فوز "نداء تونس" برئاسة الباجي قايد السبسي تعاظمت المخاوف من عودة نظام بن علي، وهذه المخاوف عبّرت عنها أطراف كثيرة في نخب المعارضة التونسية إضافة للجماهير التونسية، وتبع هذه المخاوف التاريخ الماضي للسبسي، الذي تقلّد في عهد الحبيب بورقيبة وزارتين رئيسيتين في الدولة هما: الداخلية والخارجية، وعيّنه بن علي رئيساً لمجلس الشعب بين عامي 1990 و 1991، علاوة على ذلك تعود المخاوف لأسباب أخرى أبرزها: أن

---

[1] صلاح الدين الجورشي، "الحوار الوطني في تونس: دروس الصِّراع والتوافق"، سويس إنفو، 19 /12/ 2013، منشور على الرابط التالي:http://www.swissinfo.ch/ara

[2] ابراهيم فريحات، "الانتخابات التونسية تختم المرحلة الانتقالية وتثير المخاوف من عودة النظام القديم"، الدوحة: مركز بروكنجز، 8/2/ 2015، منشور على الرابط التالي:
www.brookings.edu/ar/research/.../08-tunisia-election-transition-sharqieh

[3] المرجع السابق.

حزب "نداء تونس" يضم نشطاء سابقين من "حزب التجمع" المُنحَل الذي كان الحزب الحاكم في عهد بن علي.[1]

وسرعان ما دبّت الخلافات بين الأطراف السياسية داخل حزب "نداء تونس"، بسبب سعي كل طرف للهيمنة على الحزب، وتصاعدت وتيرة الصدام الداخلي داخل حزب "نداء تونس" مع اقتراب موعد عقد أول اجتماع تأسيسي للحزب، فقد سعى كل طرف إلى فرض شروطه لكسب معركة الانتخابات والسيطرة داخل الحزب، وبات الحزب منقسماً إلى جناحين: أحدهما محسوب على النظام السابق يقوده حافظ السبسي نجل الرئيس التونسي، والآخر محسوب على اليسار يقوده أمين عام الحزب آنذاك محسن مرزوق، وقد ظهرت بوادر الأزمة عندما أسّس السبسي الابن تياراً منشقاً، شكك عبره في شرعية الهيئة التأسيسية وطعن في قراراتها" محاولاً سحب البساط من تحت أقدامها، بالإضافة إلى رفض تيار اليسار إشراك "حزب النهضة" الإسلامية في الائتلاف الحكومي وانتقاده لأداء الحكومة.[2]

بالرغم من أن أزمة الحزب اتخذت طابعاً استعراضياً في المنابر الإعلامية، فإن الحالة الانقسامية التي يعيشها "حزب نداء تونس" ترتبط أساساً بعدم استقرار تركيبته القيادية، فمجموعة تأسيس الحزب التي قدم معظمها من الشتات عام 2012 لم تكن قائمة على وحدة تاريخية وفكرية وسياسية، بل كانت عبارة عن خليط من الأشخاص المؤثّرين سياسياً وأصحاب تجربة تاريخية، ونجح "نداء تونس" في التربع على سدة الحكم عام 2014 وبذلك دخل مرحلة جني الثمار، لكن سرعان ما سادت خلافات العنصرية المناطقية بين أعضائه ومؤسسيه، فتوزع المؤسسون للحزب على بيوت السلطة بين قرطاج والقصبة وباردو.[3]

---

[1] بوابة الشرق، "عودة نظام بن علي يهدد حرية التعبير في تونس"، 19 /11/ 2014، منشور على الرابط التالي: http://www.al-sharq.com/news/details/287126#.Vngcf7YrK1s

[2] خميس بن بريك، "الانقسامات تهدد مستقبل "نداء تونس"، الجزيرة نت، 20 /10/ 2015، منشور على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/10/20

[3] ياسين نبيل، "خارطة الانقسامات في نداء تونس: معارك القادة من التأسيس إلى اليوم"، موقع نواة، 18 /1/ 2016، منشور على الرابط التالي:https://nawaat.org/portail/2016/01/18

ومع قدوم السبسي الابن للحزب بعد استقالة والده نظراً لاستلامه الرئاسة، بدأت محاور الصراع تأخذ بعداً جديداً، وأصبحت السيطرة على قيادة الحزب أبرز عناوين الابن، ونجح من خلال وضع أسس جديدة للصراع في اختراق نواة التأسيس، واستمالة عدد كبير منها إلى صفِّه، وفي المقابل نشِطت حملة مضادة لحافظ السبسي قادها محسن مرزوق، ومن أبرز الأسباب التي وقفت أيضاً خلف الانقسامات في "نداء تونس"، أن الحزب عبارة عن كتلة برلمانية تغص برجال المال، وهواة المحاصصة وتقاسم المناصب والمسؤوليات، ومن جهة أخرى إن تصدير الصراع إلى الكتلة البرلمانية زاد الطين بلة في تركيبتها، حيث أصبحت تشهد انقساما ثلاثياً، فمجموعة أولى بلغ عددها 22 نائباً استقالوا من الحزب وأعلنوا تأسيس كتلة جديدة أطلقوا عليها "الحرة"، أما المجموعة الأخرى والتي بلغ عددها 6 نواب، فقد استقالت من هياكل الحزب بعد مؤتمر "سوسة"، الذي عقد بتاريخ 2016/1/9، بينما البقية والبالغ عددها 58 نائباً فقد تمسكت بالحزب الأم.[1]

الدور الذي لعبه القصر من خلال الانحياز للسبسي الابن في الصراع أثر على اختيار الحقائب الوزارية لحزب "نداء تونس"، ومن هذا المنطلق تمت إزاحة بعض الوزراء غير المنحازين لتيار حافظ قايد السبسي، على غرار وزير الخارجية الطيب البكوش ومحمود بن رمضان، والبعض الآخر قدِّم استقالته، على غرار لزهر العكرمي، الوزير السابق المكلف بالعلاقات مع مجلس النواب، الذي يعد من أبرز المعارضين لقايد السبسي الابن.[2]

5.3.4 إعادة تكوين النخب السياسية التونسية

رغم الخلاف الأيديولوجي بين النخب والأحزاب السياسية التونسية، إلا أن هناك محاور ينبغي العمل وفقها لإعادة تكوين النخبة التونسية، وتتمثل في ثلاثة عناصر هامة هي:

أولاً: النقص التدريجي في أساس الثروة في تونس بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعيشها تونس، وهذه الأزمة تعود لعدم احتواء تونس على ثروة ريعية تمكنها من تجاوز الاختلالات والتناقضات

[1] ياسين نبيل، "**خارطة الانقسامات في نداء تونس: معارك القادة من التأسيس إلى اليوم**"، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

الاجتماعية والسياسية، كل هذا يوحي بتفجر عدد من التناقضات الاجتماعية والسياسية، تستجيب لها الدولة، إما بالقمع أو ببذل جهود للارتفاع بمستوى الكفاءات الإدارية والاقتصادية، والتي تؤدي أدواراً مهمة في كافة قطاعات الدولة والمجتمع.[1]

ثانياً: التغيرات الجديدة في نسيج المجتمع المدني بسبب تطور تكويناته الاجتماعية والسياسية، فلا شك أن المجتمع يشهد بعد الثورة توسعاً في المؤسسات المجتمعية اقتصادياً وثقافياً، ورغم أن هذا التوسع لم يصل إلى تحديد آلياته المستقرة للعمل وكفاءة أدائه المميزة، إلا أن هذا التطور في مجمله، قد يدفع بعجلة المهارات السياسية والفنية والإدارية إلى الأمام، كبديل عن كثير من عناصر النخبة السياسية الحالية، أي أن توسع المجتمع المدني وتطوره سيسهمان في تنويع مصادر التجنيد للنخبة الحاكمة عن طريق التقاط أبرز القيادات وتوظيفها في جهاز الدولة.[2]

ثالثاً: اتساع قاعدة التكوين الثقافي للنخب تمهد الأرضية وتجهز الساحة لعمليات التغيير والتبديل في النخب التونسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية كافة، وبهذا لا يقتصر تطبيق الديمقراطية على نخب الحكم في المستويات العليا فقط، أي أن الهدف ليس دمقرطة أجهزة الحكم والدولة، ولكن المقصود أن تتم عملية الدمقرطة على أوسع نطاق لتشمل مؤسسات المجتمع المدني بمختلف أشكاله، فإتمام هذه العملية على نطاق واسع ومعمق يضمن وصول المؤسسات لأرقى درجات النضج، وهو يؤدي إلى توعية المواطنين وخلق عقلية مجتمعية تقوم على احترام التعددية واختلاف الأفكار والآراء واحترام الحقوق المدنية والسياسية.[3]

6.3.4 رؤية راشد الغنوشي للمفاهيم المتعلقة بالديمقراطية والعلمانية والتعددية والقضايا المتعلقة بالمرأة

إن الحديث عن الخطاب السياسي والفكري لحزب النهضة فيما يخص مفاهيم الديمقراطية والعلمانية والعنف والتعددية، ومواقفه من عمل المرأة وتعليمها ومشاركتها في الحياة السياسية

---

[1] أسامة معقافي، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي**، مرجع سابق، ص 263.

[2] أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مرجع سابق، ص 198.

[3] أسامة معقافي، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي**، مرجع سابق، ص 278.

يستدعي النظر في الدراسات والأدبيات الفكرية لحزب النهضة منذ تأسيسه، وإلقاء الضوء على هذه المفاهيم في أدبيات حزب النهضة، باعتبار هذه المفاهيم مؤشرات حقيقية لأي تحول ديمقراطي هذا من جانب، ومن جانب آخر في ضوء الاتهامات التي وجهت لحزب النهضة حول تنكره لحقوق المرأة ولمفاهيم الديمقراطية والتعددية، لذا استدعت الإشارة إلى مُنظِّر حزب النهضة والرائد الفكري للحزب راشد الغنوشي، الذي طالما قدَّم إنتاجاً فكرياً وأدبياً أسهم في توضيح الرؤية الفكرية لحزب النهضة للعديد من القضايا من منظور إسلامي.

1- الديمقراطية

يرى راشد الغنوشي أن الديمقراطية "جُملة من التسويات والترتيبات الحسنة التي تتوافق عليها النخب المختلفة من أجل إدارة الشأن العام بشكل توافقي بعيداً عن القهر، وعلى أساس المساواة في المواطنة من ناحية الحقوق والواجبات، على اعتبار أنَّ الوطن ملك لجميع سكانه بالتساوي، مع التسليم بسلطة الرأي العام مصدراً لشرعية السلطة، وذلك بصرف النظر عن نوع العقائد السائدة"، إضافة إلا أنه يُوجِّه انتقاداً كبيراً للحركات الإسلامية التي تتخذ موقفاً سلبياً من مفهوم الديمقراطية، وترى فيها تناقضاً مع الإسلام، لأن هذه الحركات تنظر إلى الشريعة الإسلامية كنظام مغلق لا مجال للاجتهاد فيه، في حين أن النصوص الإسلامية تُعطي توجيهات عامة، وتترك للعقل حق الاجتهاد والإبداع، وتؤكد أن الحُكم لله، ولكن هذا الحكم جاء في هيئة نصوص في القرآن والسنة، وهذه النصوص تحتاج لعقول لإدراك معانيها ومقاصدها، فالشريعة تهدف إلى جلب المنافع، ورفع الضرر عن الناس، مما يفرض على البشر أن تجتهد لتحويل هذه النصوص إلى آليات ونظام سياسي يدير مصالح الناس.[1]

كما يؤكد الغنوشي قبوله بالديمقراطية البرلمانية التعددية، حيث يرى فيها أداة لتطبيق شرع الله، ويرى في رفض الديمقراطية خدمة للاستبداد، وأن القبول بالنهج الديمقراطي لا يعني اتخاذ الحكم الغربي نموذجاً، وإنما تطويراً للنهج الديمقراطي الغربي ضمن أسس وغايات

[1] راشد الغنوشي، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص ص62-67.

إسلامية، دون الانبهار بالغرب وإنجازاته، أو حمل العداء ضد هذه الانجازات، وما يتم رفضه من الغرب هي غطرسته وعنصريته، ونزعته الاستعلائية في علاقاته الدولية والمحلية، مما أسهم في نشر النزاعات والحروب والظلم في العالم[1]، حيث يرى الغنوشي أنه لا مانع من الإفادة من العلوم الغربية، سواء كانت هذه العلوم طبيعية أو إنسانية، مما يسمح للمسلمين الانفتاح على العالم واكتساب الخبرات والتجارب الأُخرى، دون النظر إلى معتقدات أصحابها، واستقبال جميع الأفكار البنَّاءة ما دامت لا تُهدد النظام العام.[2]

ويفسر الغنوشي قبوله بالديمقراطية، لأنه يرى فيها بأنها تُقدِّم للشورى الأدوات الكفيلة التي تُعبِّر عن سلطة الأمة، فتُقدِّم للناس حرية اختيار من يُمثِّلهم، وتجعل للأُمة السلطة على حكامها، وتنقل الشورى من مقصد شرعي إلى آلية تقطع الطريق أمام الاستبداد والتفرد، وتُعطي الأمة صوتها لمن تراه قادراً على تطبيق اجتهاده، مع السماح للمعارضة بمزاولة نشاطاتها، وإبقاء الباب مفتوحاً اهذ المعارضة، لاحتمالية وصولها إلى السلطة وتطبيق برنامجها، أما في المراحل الانتقالية فإنه يرى أنه لا بد من الديمقراطية التوافقية، في سبيل تحقيق الإجماع بين الفرقاء، وهذه المسألة تحتاج إلى المرونة والتأني وعدم الدخول في صراعات داخلية، مع إعطاء الثقة والأمان للأقليات والمرأة لتمثيلهما بالشكل المناسب.[3]

مما سبق يتضح لنا بأن حزب النهضة يقبل بالديمقراطية منهجاً للحكم، رغم أنه يعتبرها أداة يعتريها القصور كونها نظاماً غربياً، وفي حال بلورة أفكار إسلامية تقدم مجموعة من التصورات إلى جانب مجموعة من الآليات التي تعبر عن سلطة وإرادة الشعب، فهو لن يعترض على ذلك، وقد اتضح قبول حزب النهضة بالديمقراطية منذ سنوات تأسيسها برفض العنف، واعتمادها الحوار، والإعلان عن نفسها حزباً سياسياً ضمن القوانين المعمول فيها بالبلاد.

---

[1] راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيـــة، 1993، ص ص314-315.

[2] راشد الغنوشي، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام**، مرجع سابق، ص112.

[3] المرجع السابق، ص ص68-70.

2- العلمانية

ينظر راشد الغنوشي إلى النظام الديمقراطي على أنه ترتيبات حسنة تهدف إلى الحد من التفرد بالسلطة، بإشراك أكبر عدد ممكن من الناس فيها مما يضفي عليها الشرعية، ومن هذه الترتيبات الحسنة الانتخابات النزيهة، والفصل بين السلطات، وحرية التعبير، والاعتراف بحقوق الأقليات، ويرى أنه بالرغم من اقتران النظام الديمقراطي بالعلمانية التي تعني الفصل بين الدين والدولة، إلا أنه بالإمكان أن ينجح النظام الديمقراطي وفق رؤى فلسفية ودينية مختلفة، وقد شهد التاريخ على تجارب للحكم على علاقة حسنة بالدين.[1]

أيضاً يرى بأنه لا يوجد تناقض بين الإسلام وتلك الترتيبات التي تؤدي إلى تطبيق مبادئه في العدل والشورى وتكريم النفس البشرية، ومع انتهاء النبوة وجب الاجتهاد في تفسير النصوص، مما يؤدي إلى تعدد الاجتهادات وتعدد الأحزاب، مما يستلزم الأخذ باليات الديمقراطية لتنظيم الاختلاف بشكل سلمي، فالإسلام الذي يقبل بالتعدد الديني، يقبل بالتعدد السياسي، والديمقراطية ليست ديناً لتقابل الدين الإسلامي، وبحكم اختلاف ثقافات وديانات الشعوب، تأتي الدساتير ملتزمة بتلك الثقافات والديانات ومؤكدة على القيم العليا لها.[2]

إن قبول حزب النهضة بالديمقراطية منهجاً للحكم لا يعني قبوله بما تفرضه العلمانية باستبعاد الدين وأوامره، مما يجعل هذا القبول قبول انتقائي لارتباطه بما تفرضه المرجعية الدينية الإسلامية، ويتضح ذلك في رؤية الحركة لمصدر حقوق الإنسان التي ترى أن مصدره في الإسلام مصدر ديني بينما مصدره لدى الغرب مصدر طبيعي، وهذا ما يؤكد تمسك حزب النهضة بقواعد الشرع وأحكامه.[3]

يمكن القول بقبول حزب النهضة الصيغة العلمانية الحالية كونه الحالة السائدة في الواقع الموجود إلى أن يتم التغيير، ويتضح ذلك بنظر الغنوشي أن ما جاءت به الأنظمة العلمانية من

---

[1] راشد الغنوشي، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام**، مرجع سابق، ص ص115-116.

[2] المرجع السابق، ص ص117-119.

[3] حمادي ذويب، "**الإسلاميون في تونس وقضايا المرأة بين مطرقة النص وسندان الواقع**"، مرجع سابق، ص459.

تعددية، واعتراف بحقوق الأقليات هي ترتيبات حسنة لا يمكن رفضها، وبخاصة أنها تطبيق مجموعة من المبادئ التي دعا لها الإسلام كالعدل وتكريم النفس البشرية، مما يعني قبول حزب النهضة بإسقاط الدين وخاصة في المسائل الشرعية واضحة الدلالة وقطعية النص، وهنا تتضح الرؤية الانتقائية بقبول بعض الأفكار العلمانية ورفض بعضها الآخر.

3- التعددية

جاء موقف حزب النهضة مبكراً بقبوله قواعد اللعبة الديمقراطية، والتعددية السياسية في تونس، وقد تقدم حزب النهضة عام 1981 (حركة الاتجاه الإسلامي حينها) بطلب اعتماده تنظيماً سياسياً وفق قانون الأحزاب المعمول فيه بتونس، كما أعلن عن قبوله وعدم معارضته أو تحفظه على نتائج صناديق الاقتراع في تونس، ولو كان الفائز الحزب الشيوعي في حال تمت الانتخابات بنزاهة وشفافية، وفي حال ذلك سيتوجه للشعب مرة أخرى، لأنه لم يرفض الإسلام بل رفض البرامج التي تقدم بها الحزب، وسيعيد حينها الحزب النظر في أهدافه وبرامجه لعل الشعب ينتخبه في المرات القادمة.[1]

وفي مسألة التعددية يؤكد الغنوشي على تشديد الإسلام على مسالة التوحيد وعلى وحدة الجماعة، وتحذيره من التفرق والتنازع، ولا يعني ذلك إلغاء حق الاختلاف ويستشهد بالآية الكريمة "ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين"[2]، ويعني الاختلاف هنا في الأذواق والقدرات البدينة والمهارات والتفكير، ولا ضير في الاختلاف ما دام في الحق والخير، كما أن الاختلاف سنة كونية وإبداع الهي، حيث يقول سبحانه وتعالى "ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين"[3]، ويرمي هذا الاختلاف إلى التنوع الذي يخلق الإبداع والاجتهاد، ويهدد هذا الاختلاف وحدة الجماعة فلا مناص من تنظيمه عبر الشورى واليات الحوار لاستيعاب التعدد بين الناس.

---

[1] راشد الغنوشي، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام**، مرجع سابق، ص99.

[2] الآية 118 من سورة هود.

[3] الآية 22 من سورة الروم.

أما بخصوص المشاركة في السلطة غير الإسلامية، فيرى الغنوشي أن هدف الحركات الإسلامية إقامة الحكم الإسلامي وفي حال تعذر ذلك فلا مانع من التحالف مع الأحزاب غير الإسلامية من اجل إقامة حكم تعددي أو دفع عدو خارجي، بما لا يلحق الضرر برسالة الإسلام، عملاً بمبدأ الضرورة وقاعدة الموازنة بين المصالح والمفاسد، ولكن ما يشاهد في مشكلات العرب والمسلمين لا تكمن بإقناع الإسلاميين في المشاركة بالسلطة والديمقراطية بينما تقع المشكلة في إقناع الأنظمة الحاكمة بحق الإسلاميين في العمل السياسي والمشاركة في السلطة.[1]

ويرى الغنوشي أنه بالإمكان إنشاء الأحزاب غير الإسلامية في الدولة الإسلامية بشرط الولاء للدولة الإسلامية ما دام أن الأحزاب العلمانية في أيامنا تعلن انتمائها للإسلام، ولا تهدف إلى الإطاحة بأسس المجتمع الإسلامي[2]، أما بالنسبة إلى الأحزاب الإسلامية فيرى فيها الوسيلة التي تتحول فيها الجماهير إلى سلطة تمارس على الحاكم لإرشاده وتوجيهه، وتتعدى مهمة الأحزاب السياسية لتضطلع بدور تربوي مستوى الوعي والعلم لدى الشعوب، وتكمن ضرورة وجود الأحزاب تربية الأمم ولتحرير المستضعفين، وفي مواجهة السلطات الجائرة، وتيسير التداول السلمي لها، فالحكم الإسلامي قائم على الشورى التي تعني توزيعها والأحزاب هي السبيل إلى ذلك، ولذا فإن تكوين الأحزاب لا يحتاج إلى ترخيص لكي تتمكن من القيام برسالة الإسلام.[3]

يرى الباحث مما سبق قبول حزب النهضة بالتعددية، منذ قبوله بالإعلان عن نفسه تنظيماً سياسياً وفق القوانين الوضعية، ورضاه بتقبل الخسارة أمام الأحزاب العلمانية والشيوعية إن كانت إرادة الجماهير راغبة بذلك، ولا مانع لديه من الائتلاف مع الأحزاب الأخرى، والذي اتضح بائتلافه مع أحزاب علمانية، وتشكيله ائتلاف الترويكا عقب انتخابات المجلس التأسيسي الأول عام 2011، وكذلك مشاركته بالحكومة التونسية الأخيرة عام 2015 إلى جانب أحزاب علمانية وليبرالية.

---

[1] راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، مرجع سابق، ص364.

[2] المرجع السابق، ص293.

[3] المرجع السابق، ص ص297-300.

4- العنف

مع إعلان نظام الحبيب بورقيبة السماح بالتعددية السياسية في عام 1981 أعلنت الجماعة الإسلامية عن تشكيل تنظيم سياسي باسم "حركة الاتجاه الإسلامي"، وقد تبنت في بيانها التأسيسي النهج السلمي للتغيير ورفض العنف، وحتى في تفسيرها لمعنى الجهاد اعتبرته جملة من النشاطات السلمية تستهدف تعريف الناس بحقائق الإسلام من خلال جهود الدعاة الإسلاميين وليس من عملهم إقامة الحدود، وتقر بأن تبنيها المنهج السلمي ليس مرحلياً بل هو مبدئي، ولم تقدم نفسها وصية على الإسلام ولا ناطقاً رسمياً به، في انسجامها مع عدم التعصب الديني[1].

وسعى "حزب النهضة" منذ تأسيسه تبني مواقف تدفع عنه تهمة العنف، ويرى أن العنف هو أحد إفرازات الدولة الحديثة، ومن أبرز مظاهره التغريب الذي تفرضه الدولة التونسية كوسيط يحقق الرغبة الغربية وطموحاته على مجتمعها، من خلال فرض أنماط وقيم ثقافية دخيلة على المجتمع التونسي، ويقدم حزب النهضة نفسه ضحية للقمع والعنف من قبل النظام التونسي الحاكم والأحزاب السياسية الأخرى، من خلال تعامل هؤلاء مع "حزب النهضة" على أنه جسم غريب له مواصفاته وثقافته الخاصة، جعل من هذا التعامل وسيلة اضطهاد بحق الحركة، إلا أن ذلك لم ينأ بالحزب الابتعاد عن العنف الذي قدمه من خلال منافساته مع الأحزاب السياسية الأخرى في الجامعات، على الرغم من محاولات الحزب اعتبار ذلك مقاومة ودفاعاً عن النفس في محاولة من "حزب النهضة" تخفيف وطأة اتهامه بالعنف.[2]

تبنى "حزب النهضة" منذ تأسيسه التغيير السلمي والتدرج حتى إقامة الدولة الإسلامية بتقديمه وسائل الإقناع، على أدوات العنف والتغيير الثوري والإكراه، ويرى أن هذا التغيير من خلال تربية الفرد المسلم تربية سليمة مما يضمن تغيير الأمة الإسلامية ابتداءً من سلوك الفرد، وصولاً إلى إسهامه في التنمية الاجتماعية والبناء الاجتماعي، وهو يعوّل بذلك على قدرة الأفراد

[1] عبد الحكيم أبو اللوز، "**الخطاب السياسي للإسلاميين في تونس بين عامي 1981-1991**"، مرجع سابق، ص119.
[2] حيدر علي، مرجع سابق، ص253.

بالتغيير من خلال وسائل التربية وتعديل السلوك بعيداً عن الإكراه، وهو ينتقد الحركات الإسلامية الأخرى التي قدمت نفسها وصية على المجتمع.[1]

يمكن القول إنه لم يُعرف عن "حزب النهضة" انتهاجه للعنف، فاستطاع أن يقدم نفسه على أنه مؤمن بالنهج السلمي، واعتماد أسلوب الحوار في التغيير، ومثلما قدم ذلك في رؤيته الفكرية، استطاع أن يترجم ذلك على أرض الواقع، ولعل هذه الميزة تُحسب "لحزب النهضة" على مدار سنوات تأسيسه، وجعلته أكثر قبولاً من التيارات الإسلامية الأخرى التي تؤمن بالخيار الثوري والعنف في التغيير، وأثمر نهج "حزب النهضة" في ذلك من خلال العودة القوية والسريعة في المشهد التونسي بعد الثورة التونسية.

5- المرأة ومشاركتها السياسية

هاجم "حزب النهضة" في سنوات تأسيسه وضع المرأة وبخاصة في الغرب، وكان يرى في بداية نشأته ضرورة التزام المرأة في حدود منزلها كأم وزوجة رافض الاختلاط بشكل مطلق، وكان أكثر تشدداً في رد فعله على سياسات الحبيب بورقيبة الداعية إلى منع تعدد الزوجات، وإباحة الزنا وفرض الاختلاط في المدارس، وكان "حزب النهضة" يرى أن تعليم المرأة غير مرغوب فيه، ويكون بحدود رفع الأمية فقط، وتزويجها بشكل مبكر خوفاً من الاختلاط، وصدرت هذه المواقف عن الحزب بتأثره بالأدبيات المصرية والباكستانية في سنوات السبعينيات من القرن العشرين، إلا أن تأثر "حزب النهضة" بالتجربة الإسلامية السودانية جعل منه أكثر مرونة وتعاطي في هذه المسألة، ويرى الحزب أنه استفاد من التجربة السودانية التي كانت أكثر تطوراً وقبولاً لوضع المرأة.[2]

أجرى "حزب النهضة" مجموعة من المراجعات الفكرية فيما يخصّ وضع المرأة المتعلق بعملها وتعليمها، في سبيل توسيع قاعدتها الجماهيرية والاجتماعية، ولتؤكد على مرونة خطابه، وإنه ليس ضد الحداثة لكن دون أن يؤدي ذلك إلى امتهان المرأة، وفي إدراك من الحزب على

[1] علا أبو زيد، **الوطنية والحركات الإسلامية**، ثقافتنا للدراسات والبحوث، ع 27، 2011، ص ص156- 157.

[2] راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس**، مرجع سابق، ص70.

ضرورة إشراك هذه الفئة لما تحققه من نتائج تُساعد الحزب بالحفاظ على تنظيمه، في الوقت الذي كانت تعاني فيه قيادات الحزب من اعتقال ونفي، الأمر الذي عكس تطور الخطاب الفكري "لحزب النهضة"، ومن جانب آخر مدى الحاجة للعنصر النسوي في هياكل الحزب.

كما يرى "حزب النهضة" أن مشاركة المرأة المسلمة في المؤسسات الصحية والتعليمية والاجتماعية له أثر بالغ في نشر الدعوة الإسلامية التي تفوق أهميتها الحاجة الاقتصادية، وضرورتها تفوق المخاطر في صالح الدعوة إلى الإسلام، مع مراعاة الأخلاقيات العامة، دون أن تصبح تنازلات المرأة الأخلاقية شرطاً لترقيتها.[1]

ويعلن "حزب النهضة" عن حاجته إلى الزعامات النسائية في الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي والنقابي، ذات رؤية ووعي عال بما تتطلبه مشكلات العصر، لا سيما أن النظام البورقيبي قد أبرز زعامات نسائية ذات شعارات تدعو إلى التحريض على الرجال مما أسهم في زرع السخط على الرجال، واسترجال النساء كوسيلة لتحقيق الذات، وبالتالي يسعى "حزب النهضة" إلى نموذج تحرري إسلامي يقابل ويحاجج النموذج التغريبي.[2]

ويستهجن الغنوشي تحريم بعض الدول الإسلامية المرأة من المشاركة في الحياة السياسية، مستندين في مسألة ترشح المرأة للمجالس النيابية، على أنها ولاية عامة على الرجال على الرغم من أن الرجال قوامون على النساء، ويستشهدون على ذلك بالآية الكريمة "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم"[3]، ويرى أن القوامة هنا للرجال في بيوتهم، ولا يوجد ما يمنع من ولاية المرأة خارج نطاق الأسرة كالاجتهاد، والتعليم، والإدارة وحتى القضاء، ولا يوجد عِلة بمشاركة المرأة في المجالس النيابية لأن عدد النساء المرشحات للمجالس النيابية سيبقى محدوداً قياساً بعدد الرجال، ولا يمكن القول في هذه الأكثرية للرجال بأنها ولاية عامة للنساء.[4]

---

[1] راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس**، مرجع سابق، ص ص76-77.

[2] المرجع السابق، ص77.

[3] الآية 34 من سورة النساء.

[4] راشد الغنوشي، **المرأة بين القرآن وواقع المسلمين**، مرجع سابق، ص ص118-119.

كما يعترض راشد الغنوشي على الرأي القائل بخطورة دخول المرأة المجالس النيابية لأنها تمارس سلطة إصدار التشريعات للدولة، ويرى أن التشريع لله وما هو للبشر الاجتهاد والاستنباط في الشريعة، والاجتهاد مسموح للرجال والنساء، ولم يقل أحد أنه حصريّ على الرجال، عطفاً على وجود مجموعة من التشريعات ذات الصلة والعلاقة بالمرأة، مما يستدعي وجودها كونها ذات اهتمام وعلم بذلك، فلا يمانع الغنوشي من دخول المرأة المجالس النيابية، ولكن يُشترط في المرأة عدم الاختلاط بلا قيود، مع مراعاة التزامات زوجها وأسرتها، والاحتشام في اللباس والحركة والكلام.[1]

من خلال ما سبق يُلاحظ التطور الحاصل في المراجعات الفكرية لدى "حزب النهضة" الخاصة بالمرأة، مما يعكس حالة التنوع الفكري التي اكتسبته الحزب من خلال الاطلاع على الأدبيات المختلفة الإسلامية والغربية وغيرها، هذا من جانب، ومن جانب آخر يبدو "حزب النهضة" أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات العصر، وما يفرضه الواقع الراهن من تعليم وعمل المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية، عوضاً على حاجة الحزب إلى العناصر النسائية التي أضحت إحدى الحاجات الأساسية في نجاح الأحزاب السياسية.

[1] راشد الغنوشي، **المرأة بين القرآن وواقع المسلمين**، مرجع سابق، ص120.

الفصل الخامس

دور الإعلام التونسي في التحول الديمقراطي بعد ثورة: 2010

الفصل الخامس

دور الإعلام التونسي في التحول الديمقراطي بعد ثورة: 2010

1.5 دور الإعلام التونسي قبل الثورة في إعاقة التحول الديمقراطي في تونس

أدرج الإعلام التونسي قبل الثورة ضمن القطاعات الأكثر خضوعاً للرقابة بشكل صارم على مستوى العالم العربي، وهذه الرقابة الضابطة التي نفذها نظام بن علي شملت كافة وسائل الإعلام سواء كانت مستقلة خاصة أو عمومية تمتلكها الدولة ونظامها الحاكم، وكانت كافة المراحل التي تمر بها المضامين المنشورة عبر الإعلام مراقبةً، وخاضعةً تحت إشراف عددٍ من الهيئات الحكومية التابعة للدولة، مثل: وزارة الاتصالات التي تولت المسؤولية الكاملة عن القطاع الإعلامي، ووكالة الاتصال الخارجي التي تتبع مباشرة لوزارة الاتصالات، إضافةً لوزارة الداخلية التي كانت تتحكم بإصدار التراخيص لوسائل الإعلام المختلفة بناءً على الرؤية الأمنية والسياسة العامة لنظام بن علي الحاكم.[1]

لقد كانت الأغلبية الساحقة من أدوات القطاع الإعلامي بمختلف أشكالها في خدمة نظام (بن علي) الحاكم، أي أن الإعلام اتصف بكونه "إعلاماً أحادي الجانب" وكان حكومياً بنسبة 80%، ويصف كل حدثٍ أو رأيٍ مخالفٍ لتوجهات النظام الحاكم بـ"الفوضى".[2]

في ذات السياق، حرص النظام التونسي السابق على إبقاء المعلومة تحت نظره، والتحكم بها وتطويعها، بغرض السيطرة المطلقة على الوعي الجمعي للجماهير التونسية، مستغلاً وجود الموازنات المالية الضخمة والأدوات التقنية العالية، ومستنداً لوجود شرعية قانونية تسمح له بعقاب كل من يخرج عن الخطوط الحمراء التي يرسمها النظام، واعتمد نظام بن علي بوزاراته وهيئاته الحكومية على تحقيق مصالح ومنافع متبادلة حول الإعلام بالاستعانة بموارد بشرية ضخمة من الصحفيين داخل تونس وخارجها من التونسيين والعرب وحتى الأجانب، وكل ذلك

---

[1] فاطمة العيساوي، "الإعلام التونسي في مرحلة انتقالية"، مركز كارنيغي، 10/7/ 2012، منشور على الرابط التالي: http://carnegiemec.org/2012/07/10

[2] زمان عربي، "حرية الإعلام والرأي أهمّ مكتسبات ثورة الياسمين"، تركيا اليوم، 26 /11/ 2015، منشور على الرابط التالي: www.turkeytoday.net

يصب في مصلحة الهدف العام الواحد المتمثل بتلميع صورة النظام الحاكم بزعامة بن علي والتغطية على سياسته، وفي هذا الصدد اعتمد النظام قبل الثورة أيضاً على أسلوب "العصا والجزرة" حيث وظف مبالغ مادية ومكافآت هائلة لكل المتعاونين في تجميل صورة بن علي حتى تغدو ناصعة، في المقابل عاقب النظام المعارضين واستهدفهم عبر القمع لإسكات أصواتهم.[1]

وعلى صعيد أسلوب المكافآت يكشف "الكتاب الأسود" الذي أعدّه الرئيس التونسي السابق منصف المرزوقي بعد الثورة عن حقائق أرشيفية دقيقة استندت لوثائق رسمية تشرح آلية صرف الأموال لصالح الصحفيين والكتاب والمؤلفين والمتعاونين مع نظام بن علي بتونس وداخل عدد من الدول، وأشار الكتاب إلى أن المكافآت كانت تتعلق بكل صغيرة وكبيرة على صعيد المقالات أو الحوارات أو الملفات صحفية أو الكتب، التي تصب في مصلحة نظام بن علي وتحرص على تجميله، ووصفه بمنقذ تونس الأول وزعيمها، وشملت هذه المضامين التي خطها صحفيون الإشادة بالحريات العامة وحقوق الإنسان وانفتاح النظام، ويكشف "الكتاب الأسود" للمرزوقي النقاب عن أحد الصحفيين التونسيين الذي أنجز 320 مقالاً وتحليلاً لصالح نظام بن علي فقط خلال عام 2009، فتلقى مبلغاً من النظام يتجاوز 48 ألف درهم تونسي(23878 دولار امريكي).[2]

يتضح من خلال السياق التاريخي أن نظام بن علي قمع الحريات واعتمد أسلوب "القطب الواحد"، رافضاً التعددية ليس فقط في السلطة بل في مختلف الجوانب التونسية بما فيها المنظومة الإعلامية، حيث وضع النظام ما يمكن تسميته بخطوط حمراء يمنع الاقتراب منها أو تناولها إعلامياً، وأبرز هذه الخطوط تتمثل بموضوعات حقوق الإنسان، ومستوى الحريات العامة، إضافة للمسائل التي تتعلق بحياة الرئيس الشخصية وعائلته وأقاربه، وكذلك الملفات الاقتصادية كالبطالة والفقر وضعف قطاع التنمية، وكان من يتعرض لمثل المواضيع المذكورة يُعاقب قانونياً، حيث من السهل تلفيق تهمةٍ له تندرج تحت عنوان نشر أخبار زائفة تعكّر صفو النظام

[1] ياسر المختوم "منظومة الدعاية تحت حكم بن علي– الكتاب الأسود"، مركز نماء، 29 /3/ 2014، منشور على الرابط التالي:http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=398

[2] المرجع السابق.

العام أو المساس بكرامة رئيس الجمهورية، وهي تجاوزاتٌ سهلٌ تلفيقهـا لأي نـص صـحفي يتجاوز الحدود المرسومة.[1]

في المقابل كان النظام يعتمد أسلوب الاحتكار الإعلامي ويمنح أوسع مسـاحة للإعـلام المُصنّفِق له بوسائله المختلفة وبصحافييه، حيث احتكرت قناتا "الوطنية1" و"الوطنيـة2" قطـاع الإعلام المرئي والمسموع، ومهمتهما تقتضي التركيز على تغطية أخبار رأس النظام بن علـي وعائلته، وخلال الأعوام العشر الأخيرة قبل الثورة التونسية أصبح محتوى القناتين يسلط الضوء على أخبار "العشيرة" الأوسع وليس الرئيس وعائلته فقط، وأيضاً كانت هناك قناتان تلفزيونيتـان خاصتان واثنتا عشرة محطة إذاعية، تملك الدولة اثنتين منها، وتمتعت قناتي "تلفزيون "حنبعـل" وتلفزيون "نسمة" برواجٍ واسع في كافة أنحاء تونس، لكن لا يمكن تصـنيفها ضـمن الإعـلام المستقل فقد منع النظام الحاكم وقتذاك كل وسائل الإعلام الخاصة من تقديم تقاريرٍ ومضـامين إعلامية عن الحياة السياسية، وبقي الأمر حكراً على وسائل الإعلام التي تتبع لنظام بـن علـي ودولته، فالجانب السياسي في وسائل الإعلام اقتصر على سرد أخبار الرئيس وعائلته.[2]

لم يختلف الحال كثيراً بالنسبة لوسائل الإعلام المقروءة سواءً الالكترونية أو المطبوعة، فقد احتكرها النظام لصالحه، فهي إما كانت تتبع مباشرة للنظام عبر مسـمّى "صـحافة الدولـة الرسمية"، أو تعود للحزب الحاكم الذي يترأس النظام، وما غير ذلك من الوسائل الإعلامية كانت لا تجد أمامها سوى المحافظة على روابط راسخة بالنظام والتقرب منه عبر علاقات عائليـة أو حزبية أو صداقة، بهدف البقاء في الفضاء الإعلامي والحصول على هامشٍ من الحرية لا يؤثر على النظام.

أما صحافة المعارضة السابقة فقد كانت فقط تتمثل بـثلاث صـحف مطبوعـة هـي: "المواطنون، الفجر، الطريق الجديد"، وعاشت ظروف القهر السياسي والاقتصادي والقمع بـلا توقف، وعلى صعيد المحتوى الالكتروني أوكلت للوكالة التونسية للإنترنت مسؤولية مراقبة كافة

---

[1] ياسر المختوم، "**منظومة الدعاية تحت حكم بن علي– الكتاب الأسود**"، مرجع سابق.

[2] فاطمة العيساوي، "**الإعلام التونسي في مرحلة انتقالية**"، مرجع سابق.

المواقع الالكترونية والحرص على حجب أي محتوى ضد النظام أو يخالف رؤيته باعتباره غير مقبول وتحت ذرائع مختلفة.[1]

نقابة الصحفيين التونسيين أصدرت تقريراً لها في العام 2005 ونقله موقع الجزيرة نت، أكد التقرير على انغلاق الواقع الإعلامي في تونس بفعل سيطرة النظام الحاكم قبل الثورة، وتحكم الدولة بجميع مكونات الإعلام ومنافذه، كوضع الإشهار بيد الحكومة، والتحكم في تعيينات الوظائف الإعلامية، وإعطاء الأوامر للصحف، وساق التقرير أمثلة عن الأشخاص والأجهزة التي تفرض الرقابة الحكومية على الإعلام حتى لا يفلت من قبضة النظام الحاكم، مشيراً لوجود أشخاصٍ داخل الصحف مهمتهم المراقبة الدقيقة للمقالات بغرض عدم نشرها، ورفع التقارير عن زملائهم الصحفيين حتى يتم إشاعة جو من الخوف ويشكل رادع للصحفيين المعارضين للنظام الحاكم، وتطرق التقرير إلى دور الوكالة التونسية للاتصال الخارجي التي تراقب كل ما يكتب عن تونس في الخارج للرد عليه بصفة آلية، وأعطت الوكالة صلاحيات تمنع الصحفيين من أداء مهماتهم من خلال حرمانهم من بطاقات الاعتماد الصحفية، وعملت الوكالة ضد أخلاقيات المهنة عبر تقديم المقالات والأخبار الجاهزة للصحفيين الأجانب.[2]

وصفت رئيسة التحرير في صحيفة "الصحافة" جنات بن عبد الله في مقابلة مع مجلة "إيلاف" القطاع الإعلامي قبل الثورة، بأنه عاش في ظل "المناخ الديكتاتوري" على مدار خمسين عاماً، مشيرةً إلى عدم وجود إعلام مستقل بتاتاً في ظل حكم ما قبل الثورة التونسية، فكانت مؤسسة رئاسة الجمهورية تتحكم بشكل كامل في قطاع الإعلام بشقّيه العام والخاص.[3]

---

[1] فاطمة العيساوي، "**الإعلام التونسي في مرحلة انتقالية**"، مرجع سابق.

[2] سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "الإعلام في مراحل الانتقال السياسي.. تونس نموذجًا"، 10 /12/ 2014، منشور على الرابط التالي:http://studies.aljazeera.net/events/2014/12/2014121091943542697.htm

[3] محمد بن رجب، "الإعلام التونسي بين ثقافة التبعية والتوق إلى الاستقلالية"، إيلاف، 16 /2/2012، منشور على الرابط التالي: http://elaph.com/Web/news/2012/2/716791.htmltm

2.5 دور وسائل الإعلام أثناء مرحلة التحول الديمقراطي

خلال الأعوام القليلة المنصرمة لعبت وسائل الإعلام دوراً بارزاً في خلخلة المنظومة الإعلامية العربية التقليدية والتي كانت في يد الأنظمة الحاكمة على الدوام سواء عبر خضوع القطاع الإعلامي مباشرة تحت سيطرة الدولة، أو المراقبة الحثيثة لوسائل الإعلام الأخرى رغم منحها هامشاً ضئيلاً من الحرية، ويتضح هذا الدور الناجح من خلال متابعة ما يُعرف بـ"ثورات الربيع العربي" ضد عددٍ من الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية، والتي بدأت من الجمهورية التونسية، حيث هزم الإعلام الجديد ثوابت الإعلام الرسمي، وتحررت قطاعات جماهيرية واسعة من سيطرته وقمعه.

إن ثورات التمرد التي تخرج من إرادة الشعوب لا يمكن أن تنجح دون توفر إعلام قادر على حشد الثورة وتعبئة الجماهير، وتوجيه بوصلتها نحو الهدف، وخلال أجواء الإعلام التقليدي الذي تمسك الدولة بأدواته الكاملة، سعت الجماهير الثائرة لإحداث ثغرات في النظام الإعلامي، أو العمل على إيجاد أدوات إعلامية وأساليب معرفية جديدة بغرض استغلالها في الثورة ومستلزماتها، وتؤكد الثورات الأخيرة في المنطقة أن القوى الثورية لا تزال تسير في هاتين النقطتين، والدليل البسيط على ذلك يتمثل بالأهمية التي أولتها الجماهير الثورية لشعارات حرية الصحافة والتعبير والإعلام، فهي كانت أساسية ضمن المطالب الثورية، إضافةً لضرورة إصلاحها، وأيضاً يتضح هذا من خلال حرص الأحزاب السياسية على استثمار تكنولوجيا الاتصالات والتقنيات الإعلامية الحديثة بعد الثورات.[1]

وتضطلع وسائل الإعلام بدور أساسي في التمهيد للإصلاح السياسي داخل المجتمعات، حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى، أي بين النخبة الحاكمة والجماهير، ويتوقف إسهام وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي على عدة عوامل، تتمثل بشكل عام على تلك الوسائل ووظائفها في المجتمع وحجم الحريات المتاحة فيه،

[1] رجائي الميرغني، "دور الإعلام في التحول الديمقراطي المجتمع المدني داعمًا–الائتلاف الوطني لحرية الإعلام نموذجاً"، القاهرة: 2011/7/15، منشور على الرابط التالي: http://ncmf.info/?p=244

وتعدد الآراء داخل وسائل الإعلام، وأيضاً طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع، ومستوى دور الإعلام في الإصلاح السياسي والديمقراطي يرتبط برؤية النظام السياسي الذي تعمل في فلَكِه، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل الفضاء المجتمعي.[1]

3.5 العلاقة بين وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي

يؤدي الإعلام المُرافق لعملية التغيير والثورة مهمة رئيسية تُسهم في استمرارية العمل السياسي الإصلاحي والتوعوي، حيث تقع تحت مسؤولية الإعلام عدة أمور، أبرزها حماية منجزات التغيير الديمقراطي وتطويرها، وكشف كافة المعوقات والصعوبات التي تعترض عملية التغيير وتمنع نجاحها، وتُناط بوسائل الإعلام أيضاً مسؤولية الحفاظ على روح النَفَس الثوري والاستمرار في طريق التحول الديمقراطي على مستوى الدول العربية التي تشهد الثورات، لذلك يكون لزاماً على مُعدّي الرسائل الإعلامية أن يحرصوا على إعدادها باحتراف وإتقان، مع الأخذ بعين الاعتبار ردود أفعال المواطنين وموقف الشارع والرأي العام.[2]

بعد متابعة الأدبيات السياسية والدراسات النظرية السابقة، يتضح عدم وجود نظرية علمية شاملة وواضحة، تشرح وظائف الإعلام في سياق عملية التحول الديمقراطي، بل إن معظم الدراسات السابقة يشوبها التناقض والغموض، ويتخللها تباينات حول سلبية دور الإعلام أو إيجابيته خلال عملية التحول الديمقراطي، ولكن بوجه عام يمكن تقسيم الدراسات التي تناولت العلاقة بين وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي إلى ثلاث رؤى:

الرؤية الأولى: تُقر بالدور الهام الذي تلعبه وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، لأن وسائل الإعلام في نظر هذه الرؤية هي أداة رئيسية أساسية في عملية التحول إلى الديمقراطية، والإصلاح السياسي بمعناه العام، وهذه الرؤية تُصنّف دور الإعلام بإيجابية.

---

[1] عيسى عبد الباقي، "وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية: إشكالية الدور ... وآليات التعزيز"، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، 2012/10/6، منشور على الرابط التالي: http://www.accronline.com/article_detail.aspx?id=4318

[2] عصام بن الشيخ. قوي بوحنية، "الرسالة الإعلامية العربية "التغييرية": المضامين والرؤى"، المؤتمر الدولي الـ 17، جامعة فيلادلفيا، ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات (المملكة الأردنية: 6– 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2012)، منشور على الرابط التالي: http://www.philadelphia.edu.jo/arts/17th/day_two/session_five/qawi.doc

الرؤية الثانية: تصنّف دور وسائل الإعلام في عملية التحول تحت بند السلبية، وذلك لعدم وجود علاقة إيجابية واضحة بين التحول الديمقراطي وحرية وسائل الإعلام، وتلجأ هذه الرؤية للتشكيك والتقليل من أهمية دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي.

الرؤية الثالثة: يتمتع أصحاب هذه الرؤية بنظرة "اعتدالية" وسطية، لا سلبية ولا ايجابية، حيث تمنح هذه الرؤية وسائل الإعلام مسؤوليات وأدواراً محددة تؤدّيها خلال عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي.[1]

4.5 الإعلام خلال عملية التحول الديمقراطي: شروط النجاح والوظائف

1.4.5 شروط نجاح الإعلام في وظائفه الديمقراطية

رغم ندرة الدراسات والأدبيات السابقة في سياق موضوع دور الإعلام في عملية التحول الديمقراطي، إلا أن الباحث الأجنبي(يورغن هابرماس "Jurgen Habermas") حاول وضع محددات رئيسية وشروط يجب توافرها حتى تستطيع وسائل الإعلام أداء وظائفها الديمقراطية خلال عملية التحول، ويُمكن إجمال هذه الشروط بالنقاط التالية:[2]

أولاً: قدرة وسائل الإعلام على تمثيل الآراء والتيارات المختلفة داخل المجتمع: نظراً لأن كل مجتمع يحتوي على تيارات وأحزاب تحمل أجندات وأيديولوجيات متباينة، وكي تتمكن وسائل الإعلام من تمثيل المجتمع فلا بد لها من إتاحة الفرصة للتيارات المختلفة من الوصول للجماهير وعرض الأفكار بلا قيود من النظام الحاكم، وفي هذا السياق يُلاحَظ حتمية تراجع الديمقراطية عندما تعاني وسائل الإعلام من الاحتكار لبعض الأشخاص والجماعات والتيارات الفكرية والأيديولوجية المسيطرة، وبذلك تُلغى وظائف الإعلام الديمقراطي.

ثانياً: حماية المجتمع: الشرط الثاني يتمثل بضرورة أن تكون وسائل الإعلام قادرة على حماية مصالح المجتمع، من خلال كونه "حارساً للمجتمع"، حيث يفترض الجمهور وجود وسائل إعلام

---

[1] عيسى عبد الباقي، "**وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية إشكالية الدور .. وآليات التعزيز**"، مرجع سابق.

[2] صفوت العالم، "**دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي.. مصر نموذجا**"، مرجع سابق.

تراقب أداء النظام الحاكم وتركيبته، وتدافع عن مصالح المجتمع في مواجهة النظـــام أو النخبـــة الحاكمة، بل ويمتد هذا الدور في الحماية لكشف انحرافات النظام الحاكم وإخفاقاته ووضعها في أيدي المجتمع.

ثالثاً: تزويد الجمهور بالمعلومات: توفّر وسائل الإعلام المعرفة للأفراد والمجتمع في آنٍ واحد، وهذا الأمر يؤدي لتكامل دور وسائل الإعلام مع دور المؤسسات التعليمية، ولتعزيز الديمقراطية المجتمعية على أفراد المجتمع أن يتقاسموا المعرفة، وهذا التقاسُم شكل من أشكال التعليم الـــذي يضمن أن تكون عملية صنع القرار صحيحة وقائمة على المعرفة، فيشـــير" هابرمـــاس" إلـــى ضرورة توفير المعرفة للجميع لكي يستطيعوا أن يتخذوا القرارات الصحيحة، ولكي تكون تلـــك القرارات في صالح المجتمع، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا حصل كل مواطن علـــى المعلومـــات عما يحدث في العالم، وأصبح هناك فهم مشترك بين المواطنين لهذه الأحداث.

رابعاً: تحقيق الوحدة الاجتماعية: وسائل الإعلام تساهم عن طريق تقاسم المعرفة فـــي تحقيـــق الوحدة الاجتماعية، وتساعد على توحيد المجتمع، من منطلق سيادة ثقافة عامة مشـــتركة لكـــل أعضاء المجتمع، ووسائل الإعلام تقع على مسؤوليتها نشر هذه الثقافة، فكلمـــا شـــعر أعضـــاء المجتمع بهذا المشترك الثقافي زاد توحدهم وازدادت قدرتهم على اتخاذ القرارات التـــي تحقـــق المصلحة العامة، فالمساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية والترابط تعد من الوظـــائف الرئيســـة للإعلام.

2.4.5 وظائف الإعلام في دعم عملية التحول الديمقراطي

يرى طومسون جينينغز (Thompson Jenning) أن قطاع الإعلام الحُر يؤدّي ثماني وظائف أساسية لدعم عملية التطور والتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، وهذه الوظـــائف هي:[1]

[1] عيسى عبد الباقي، "**وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية إشكالية الدور. وآليـــات التعزيـــز**"، مرجـــع سابق.

أولاً: منح الجماهير حق المعرفة: ويتحقق هذا من خلال حرص وسائل الإعلام على نقل الأخبار من مصادر متعددة، وعدم الاكتفاء بنقلها بل شرحها وتفسيرها، إضافةً لنقل الآراء المتباينة حول القضايا الداخلية والخارجية.

ثانياً: تحقيق ديمقراطية الاتصال: جعل وسائل الإعلام منبراً للتعبير حراً ومفتوحاً لطرح كافة الآراء والأفكار، وإفساح المجال للجماهير للإدلاء بآرائها في القضايا المختلفة والتعبير عن مشاكلها.

ثالثاً: تحقيق المشاركة السياسية: نشر المعلومات الكفيلة بتأهيل أفراد المجتمع للمشاركة واتخاذ قرارها بالانتماء للأحزاب السياسية والتيارات المختلفة، أو التصويت بما يدعم النشاط السياسي العام، مع التأكيد على ضرورة نشر المعلومات بشكلٍ موضوعي يشمل عدم الانحياز لأي طرف من التوجهات والأطياف السياسية.

رابعاً: إدارة النقاش الحر: الحرص على نقاش جميع التيارات والأحزاب بغرض التوصل لقواسم مشتركة تقود لأمثل الحلول.

خامساً: الرقابة على مؤسسات المجتمع: الكشف عن تجاوزات النظام الحاكم ومواطن الخلل والفساد، إضافة لكشف إساءة استخدام المنصب لتحقيق المصالح الشخصية.

سادساً: المساعدة في صنع القرار: تمتلك وسائل الإعلام تأثيراً كبيراً على القرارات السياسية في الدولة، ويعود ذلك كونها قادرةً على منح الشرعية لصانع القرار أو حجبها، وصانع القرار في النظام الحُر أو خلال عملية التحول الديمقراطي لا بد أن ينظر لوسائل الإعلام كمقياس ليتعرف على رد فعل الجمهور تجاه سياسته وقراراته، أما في الأنظمة السلطوية الديكتاتورية فإن الإعلام يفتقد للحرية، فحركة المعلومات والمعرفة تنتقل من أعلى إلى أسفل، أي من النظام الحاكم إلى الإعلام والجمهور، وبالتالي يكون دور الإعلام ضعيفاً في صنع القرار.

سابعاً: التأثير في اتجاهات الرأي العام: باتت وسائل الإعلام تقرر بشكل كبير ميول الرأي وتوجهاته، عبر وضع جُل المعلومات بين يديه، وهذه المعلومات تمكّنه أن يكون أكثر إلماماً

بالشؤون العامة المجتمعية والسياسية، إضافة لذلك فإن وسائل الإعلام تؤدّي دوراً في المناقشات المجتمعية وفي العملية الديمقراطية عبر الانتخابات، فتعّد وسائل الإعلام جسراً لبنـــاء الحقيقـــة السياسية، لأن الفرد الذي هو جزء من الجمهور العام يتفاعل مع المعلومات والمضـــامين التـــي تقدمها وسائل الإعلام، ومن خلال مضامين الإعلام يُمكن للمجتمع أن يُدرك نظرة الرأي العـــام والشارع في مختلف القضايا، الأمر الذي يجعل النظام الحاكم يصحح مساره في حال تعارضـــه مع الرأي العام، ويقلل من الانتقادات التي قد تستهدفه من الجماهير، وبشكل عام فـــإن النظـــام الحاكم لا يُمكنه أن يصل للجمهور والمجتمع ويجس نبضه إلا من خلال وسائل الإعـــلام التـــي تمتلك التأثير على المجتمع، فثقة الجمهور في الإعلام غالباً أكثر من ثقته في الأنظمة الرســـمية الحاكمة.

ثامنـــاً: مراقبة الأحداث المُستجدة: أي الأحداث الطارئة المستمرة أو المستقبلية التي قـــد تـــؤثر بالإيجاب أو السلب على حياة المواطنين، حيث يقع على عاتق وسائل الإعلام مـــنح المجتمـــع تصوراً كاملاً لمعرفة المجريات ليكون قادراً على التأقلم مع الظروف، وليتمكن من إقرار موقفه من المستجدات.

5.5 الإعلام التونسي خلال عملية التحول الديمقراطي بعد الثورة

بعد الثورة التونسية وفرار الرئيس بن علي عاشت تونس انفجاراً إعلامياً وطفرةً منقطعة النظير لم تشهدها من قبل، حيث تجاوز عدد وسائل الإعلام المسموعة الخمسين إذاعـــة، وبلـــغ عدد المحطات التلفزيونية ما يزيد عن خمسة عشر محطة، أمـــا عـــدد الصـــحف المطبوعـــة والمجلات فبلغ مائتي مطبوعة، تتنوع أوقات صدورها ما بين يومية وأسبوعية ودورية، وعلى صعيد المواقع الإلكترونية فهي كذلك زادت بشكل كبير وأصبحت بالمئات، وإلى جانب هذا الكم الكبير من الوسائل الإعلامية أيضاً، تمتع الإعلام بحرية أوسع دون قيود خانقة.[1]

[1] محمد معمري، "الإعلام التونسي الفائز الأكبـــر"، العربـــي الجديـــد، 2015/1/14، منشـــور علـــى الـــرابط التـــالي: http://www.alaraby.co.uk/medianews/b2bd70da-ea1f-4dec-b181

يُمكن القول أن الواقع التونسي الجديد "زوال الديكتاتورية" شكّل رافعةً للنهوض بحرية الإعلام والتعبير والحريات بمختلف أشكالها، فزال الاحتكار للقطاع الإعلامي بهروب بن علي وزوال هيمنته على كافة وسائل الاتصال والإعلام بكافة أنواعها، فأصبح الفضاء مفتوحاً لكافة الأيديولوجيات كي تطرح وجهات نظرها، فالكبت للحريات وتقييدها ونظام القطب الواحد الذي انتهجه نظام بن علي لعقودٍ طويلة أفرز انفجاراً إعلامياً في تونس بعد 2010.

ويُلاحظ أيضاً أن من أبرز الأسباب الإضافية لهذه الطفرة في وسائل الإعلام هو التحرر من قيود التراخيص والإجراءات الصعبة في طريق الاعتماد القانوني، فقبل الثورة كانت وزارة الداخلية تمنح التراخيص، عبر الطلب من المطبوعات الصحافية الجديدة تقديم ملف إلى وزارة العدل، يتضمن معلومات أساسية عن أي مشروع إعلامي جديد، كذلك تم تطوير معظم المؤسسات الحكومية التي كانت تشرف على إدارة صناعة الإعلام والعمل على إنهاء وظائفها القمعية.

رغم رحيل زين العابدين بن علي إلا أن ثقافة الخوف والتبعية التي رسّخها رافقت التونسيين عامة والإعلام خاصة لفتراتٍ طويلة بعد ثورة 2010، فقد تحكّمت ديكتاتورية بن علي في الإعلام بنفس الأسلوب الذي سيطر به على أجهزة الدولة والحزب الحاكم المنحل، واتضح أثر هذه الثقافة وهذا الكبت عندما فرّ بن علي من تونس، حتى أن بعض الغاضبين من الجماهير طالبوا في بث مباشر بإعدام الوزير الأول السابق محمد الغنوشي*، وحتى في أيام تولي الباجي قايد السبسي رئاسة الحكومة بعد فرار بن علي إلى بداية كانون ثاني/ ديسمبر 2011، لم تكن علاقة الحكومة بالإعلام جيدة ووفق التصور المأمول، إذ تعددت مظاهر التوتر

* **محمد الغنوشي:** هو أحد أركان نظام زين العابدين بن علي، شغل منصب الوزير الأول في تونس منذ 17 /11/ 1999 وحتى نهاية نظام بن علي، وتولى عدة مناصب في الدولة التونسية سابقاً، وبعد فرار بن علي أعلن الغنوشي عن نفسه رئيساً لتونس، لكن الدستور كان ينص أن الوزير الأول يتولى الرئاسة في حال الاستقالة وليس المغادرة، و في 17 /2/ 2011 أعلن الغنوشي عن تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم عدداً من رموز المعارضة وأكد على فصل الحكومة عن الأحزاب، وبعد أشهر أعلن الغنوشي استقالته من الحكومة المؤقتة لفشله في كسب ثقة الشعب.

بين الطرفين، مما جعل الوزير الأول يتهم القناة الأولى للتلفزيون العمومي بكونها "مُعارضة له وللحكومة"، لكنه لم يتدخل في شؤون الإعلام.[1]

وامتد التشويش في القطاع الإعلامي ليتصاعد بعد انتخابات "المجلس التأسيسي" في 2011/10/23، حيث اختار قسم الأخبار في القناة الوطنية الأولى – قناة عمومية تتبع الدولة– أن لا يُعطي الأولوية لخبر تولي الرئيس الجديد منصف المرزوقي لمهامه، ثم تكرر الأمر عند إعلان تشكيل حكومة الجبالي، وتراكمياً أدت مثل هذه الأحداث إلى أزمة ثقة متبادلة بين الائتلاف الحاكم "الترويكا" وبين غرفة الأخبار بمؤسسة التلفزيون، ورغم تغيير غرفة الأخبار إلا أن الحوادث تكررت حتى اعتبر رئيس "حزب النهضة" راشد الغنوشي غرفة الأخبار التابعة للتلفزيون الوطني بـ"المعادية للثورة".[2]

كثيراً ما عبّرت حكومة "الترويكا" التي أفرزتها انتخابات "المجلس التأسيسي" عن عدم رضاها من أداء وسائل الإعلام التونسية في تغطية معظم الأحداث الوطنية، لكن الصحفيين رفضوا اتهام الحكومة لهم، معتبرين أن أداءهم تمتع باستقلالية وموضوعية تامة، بعيداً عن الانحياز لأي طرف أو الاصطفاف مع أي تيار سياسي، لكن الحقيقة أن الثورة التونسية أحدثت تغييرات واسعة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، إلا أن الوسائل الإعلامية لم تضبط سياستها على إيقاع يتناغم مع هذه الثورة، فقد حافظت على مضمون إعلامي بعيد عن الموضوعية والمهنية، في وقت كانت تحتاج فيه تونس إلى إعلام صادق يراعي إرهاصات الثورة وارتداداتها، خاصة ضمن مرحلة تحول سياسي حساس، ووسط جدالات بين التيارات السياسية ذات الأيديولوجيات المتباينة.[3]

---

[1] صلاح الدين الجورشي،"**حرية الصحافة في تونس تحسّنت لكن التجاذبات بين الإعلاميين والحكومة مستمرة**"، سويس انفو، 2012/3/3، منشور على الرابط التالي: http://www.swissinfo.ch/ara/

[2] المرجع السابق.

[3] محمد بن رجب، "إعلام تونس...انفلات بعد انفتاح ومتراس للمال السياسي"، قنطرة، 28/4/ 2013، منشور على الرابط التالي:https://ar.qantara.de/node/11614

ونظراً لإدراك الحكومات الأولى لأهمية الإعلام في عملية التحول الديمقراطي، وكـــون حرية التعبير والإعلام كانت من المطالب الرئيسية للثورة التي أطاحت بنظـــام "ن علـــي فـــي 2010، فأطلقت الجهات الرسمية في تونس عملية الإصلاحات التي تخص المنظومة الإعلامية، فبدأت من نقطة الصفر، حيث ألغت وزارة الإعلام التي عانى منها الصحفيون في عهد بن علي وأجرت عدة تغييرات واسعة أخرى، ويُلاحظ أن الإصلاح شمل التركيز على الجانب القـــانوني فيما يخص الإعلام التونسي، فتم إلغاء السمات القمعية للقوانين القديمة التي تنظّم عمل الإعلام، بصفة عامة.[1]

وصدرت عدة مراسيم لتنظّيم القطاع الإعلامي بعد الثورة، أبرزها المرسوم رقـــم 115 والمرسوم رقم 16 الصادِرين عام 2011 وبنودهما، تضمن "حرية التعبير وحركة المعلومـــات وتداولها، إضافةً لتأكيدهما على "حقوق الصحفيين في الوصول للمعلومات والمصادر الســـرية"، و"حماية الصحفيين من الابتزاز والاعتداءات بأنواعها على خلفية الـــرأي"، وهـــذه المراســـيم القانونية التحررية أكدها فيما بعد الدستور التونسي الذي تم إقراره بعد الثورة بتاريخ 27 كانون الثاني/ يناير 2014 والذي جاء ليعزّز الحريات المختلفة، من حرية الرأي والتعبير والحريـــات الصحافية بشكل عام، ويمثّل ضمانة إضافية حتى يؤدّي الإعلاميون التونســـيون دورهـــم بعـــد الثورة.[2]

6.5 الفوضى الإعلامية خلال عملية التحول أو الانتقال الديمقراطي

انطلقت التعددية من سجنها عقب الإطاحة بنظام بن علي، لكن هذه التعدّدية على الصعيد الإعلامي ولّدت ظاهرة "الفوضى الإعلامية" أو "الانفلات الإعلامي" الذي انعكس بفعـــل عـــدة عوامل أبرزها: كونه انعكاساً للخلافات والتباينات بين الأحزاب السياسية على الساحة التونسية، إضافةً لعدم نجاح الإعلاميين في الانتقال من المناخ الديكتاتوري الذي أفـــرز ثقافـــة التبعيـــة، ورافقت الفوضى الإعلامية مراحل التحول الديمقراطي منذ انتخابات المجلس التأسيسي في عام

[1] فاطمة العيساوي، "**الإعلام التونسي في مرحلة انتقالية**"، مرجع سابق.

[2] محمد معمري، "**الإعلام التونسي الفائز الأكبر**"، مرجع سابق.

2011، مروراً بتشكيل حكومات "الترويكا"، ووصولاً إلى الانتخابات التشريعية الأولى وما بعدها.

وبالعودة لظاهرة "الانفلات الإعلامي"، الذي تجلّى في وسائل الإعلام بعد الثورة، انتشر بشكل واسع، وضربت كثير من وسائل الإعلام عرض الحائط بأخلاقيات المهنة وميثاق الشرف، بل وصل لمرحلة الشتم والتشهير في بعض وسائل الإعلام مختلفة الأنواع، على الرغم من وجود قراراتٍ صادرة عن نقابة الصحفيين والهيئة المستقلة للإعلام، والسبب في ذلك يعود لسلوكيات قديمة، وثقافة لا تزال موجودة في ذهن عدد كبير من الصحافيين.[1]

اتسعت رقعة الكتابات التشهيرية التي تعتمد الإقصاء والتخوين، وورد في تقرير للمجموعة العربية لرصد الإعلام وفي تقرير آخر لجمعيتان تونسيتان، هما: "المجلس الوطني للحريات" بتونس و"شبكة تحالف من أجل نساء تونس"، أن الإعلام يؤدي دوراً تحريضياً وينمّي مشاعر الحقد بين مختلف أطياف الشعب التونسي، وورد في التقرير أيضاً أنّ القنوات التلفزيونية والإذاعات تحولت إلى أبواق حزبية تروج خطاباً يحوي التخوين والتشهير، وأفاد التقرير أن الصحف الناطقة باللغة العربية نشرت نحو 90% من خطابات الكراهية، في حين اكتفت مثيلتها الناطقة بالفرنسية بالنسبة المتبقية، واحتوت 13% من هذه الخطابات دعوات ضمنية أو صريحة للعنف.[2]

لم تقتصر تجاوزات الإعلام على صعيد البرامج الهابطة أو المخالِفة للقانون، أو على التشهير والتجريح والشتم، بل إن تجاوزات كثيرة تم رصدها نفذتها بعض وسائل الإعلام ويُمكن تفسيرها بأنها تأتي لإفشال عملية التحول الديمقراطي، حيث يمكن ملاحظة وجود نمط من التعامل الإعلامي غير المسؤول مع قضايا كثيرة، والعجيب أن بعض وسائل الإعلام التابعة

[1] محمد بن رجب، "الإعلام التونسي بين ثقافة التبعية والتوق إلى الاستقلالية"، مجلة إيلاف، 16 /2/ 2012، منشور على الرابط التالي:http://elaph.com/Web/news/2012/2/716791.html

[2] المجموعة العربية لرصد الإعلام، "تقرير حول رصد خطابات الحقد والكراهية في وسائل الإعلام التونسية"، 6/12/ 2013، ص15، منشور على الرابط التالي:
http://www.dohainstitute.org/file/Get/256c6afb-ca8c-49ff-91f0-4a19cfcf1fcb.pdf

للدولة والحكومة التونسية لا تزال تعمل ضمن هذا التوجه العام، وكأنها لم تدرك أهمية التحول من وسائل دعائية حكومية بيد الحاكم إلى مؤسسات تخدم الشعب، وتجهل أن على عاتقها تأدية دور توعوي وتثقيفي.[1]

ظاهرة "الانفلات الإعلامي" تعدّدت أهدافها وجوانبها، فمنها ما كان يهدف لتقويض مكتسبات الثورة عبر ما يسمّى "الثورة المضادة" بغرض استحضار نموذج الجيش المصري وإسقاطه للرئيس السابق محمد مرسي، وقسم كان لا يلتزم بمعايير المهنة وأخلاقيتها بغرض تحقيق الربح والإثارة، و يبدو أن الإعلام التونسي بشكل عام لم ينحز إلى الثورة والجماهير التي صنعت ثورة عام 2010، بل انحازت بعض الوسائل الإعلامية بشكلٍ رسمي وعلني ضد الحكومات التي أفرزتها صناديق الاقتراع، والدلائل على ذلك كثيرة، فبعض وسائل الإعلام أفردت مساحات واسعة من نشرات الأخبار الرئيسية لمتابعة أخبار المظاهرات والاعتصام والحرق والتخريب على حساب الانجازات الحكومية وأنشطة الدولة التي إما تغيب من الأجندات الإعلامية لهذه الوسائل أو تكون في الأولويات الأخيرة من التغطية الإعلامية، فمثلاً في تقرير نشرة الأخبار الرئيسية تم نشرها بتاريخ 2012/12/7 على القناة "الوطنية الأولى" كانت الثلث ساعة الأولى من شريط الأخبار تختص بالاضطرابات والمظاهرات التي نظمها "الاتحاد العام التونسي للشغل" ضد الحكومة، والأمثلة لا حصر لها والتي تعكس وجود سياسة مبرمجة أيديولوجيا للوقوف ضد القيادات الرسمية التي أفرزتها الانتخابات ما بعد الثورة التونسية.[2]

مشكلة الإذاعات غير المرخصة في تونس هي أيضاً إحدى أوجه ظاهرة "الانفلات الإعلامي"، حيث تصاعدت الإذاعات المُخالِفة قانونياً وتقنياً خلال الربع الأول من عام 2014، فبعض الإذاعات يتم ضبطها تبث دون ترخيص بل وتسبب تشويشاً على إذاعة المنستير

[1] سمير حمدي، "فوضى الإعلام التونسي"، العربي الجديد، 4 /12/ 2015، منشور على الرابط التالي: www.alaraby.co.uk/opinion/2015/12/3

[2] نور الدين الميلادي، "الإعلام والانتقال الديمقراطي في تونس"، الجزيرة نت، 2013/1/8، منشور على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/1/8

(Monastir)*، وإذاعة أخرى تبث على نفس تردد الموجة التي تبث عليها الإذاعة الوطنية، الأمر الذي أدى للتشويش على بث الأخيرة، ووصف أحد المسؤولين هذه الظاهرة بـ"فوضى هيرتزات(Hertz)، رغم أن قانون الترددات في تونس ينص على أن التردد ما بين الإذاعة والأخرى يجب أن يبتعد عنها 400 كيلوهيرتز".[1]

كذلك واقع البرامج الاجتماعية في بعض وسائل الإعلام التونسية أيضاً عكس حالة من الفوضى وعدم الانضباط، حيث تناولت هذه البرامج ملفات اجتماعية توصف بالجريئة والصادمة مثل الزنا والدعارة، وانقسمت وجهات النظر حولها، فالقسم الأول يرى أن في مثل هذه البرامج نشراً لغسيل اجتماعي بلا فائدة، أما القسم الثاني وهم المؤيدون للبرامج هذه فيقولون أنها تعالج المجتمع بالصدمة، وتساعده للنظر في نفسه بالمرآة وتصحيح السلوكيات المجتمعية الخاطئة.

وبهذا الصدد يوضح الناقد شكري الباصومي أن هذه البرامج تعتمد على الإثارة، وهدفها استجداء الربح، بل وتسوق المجتمع إلى الفخر بالرذيلة، أما المذيع علاء الشابي فيرى أن البرامج ليست وظيفتها معالجة القضايا الاجتماعية بل تسليط الضوء عليها، فالمجتمع يعيش هذه الإشكاليات الاجتماعية قبل الثورة ولكن لم يكن مسموحاً تناولها.[2]

وكشفت إحدى الدراسات أن وسائل الإعلام قدمت تغطية منحازة غير موضوعية في قضية اغتيال شكري بلعيد، في المقابل كانت تغطيتها محايدة في أحداث جبل الشعانبي* والسفارة

---

* **إذاعة المنستير:** (اذاعة الجمهورية التونسية من المنستير)، وهي اذاعة حكومية شاملة ناطقة باللغة العربية، تبثّ انطلاقاً من مدينة المنستير بالساحل التونسي.

[1] الجزيرة نت، "الإعلام التونسي بعد الثورة.. ثراء وتنوع وفوضى"، 2014/9/15، منشور على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/programs/the-observatory/2014/9/15

[2] المرجع السابق.

* **أحداث جبل الشعانبي:** هي انفجارات وقعت في شهر آذار 2013 جبل الشعانبي وأدت لبتر سيقان جنود تونسيين وجرح آخرين، وكذلك تم نصب كمين بتاريخ 29 /7/ 2013 من قبل مجهولين أدى لمقتل 8 جنود تونسيين منهم اثنان ماتوا ذبحاً، وفي أعقاب ذلك بدأ الجيش التونسي بعملية عسكرية واسعة النطاق مستخدماً الطائرات الحربية والمدافع والدبابات في جبل الشعانبي للقضاء على المجموعات المسلحة المتهمة بقتل الجنود الثمانية.

الأمريكية* وبقية الأحداث، وبالنسبة لطابع تحرير الأخبار فقد وصفته الدراسة بأنه إنشائي ويكثر فيه إبداء الرأي ونسب الأخبار للشخص المتحدث، ولم تكن صياغة الأخبار مبنية على الأسس الصحفية المتداولة، ووصفت الدراسة تغطية الإعلام للأحداث الأمنية "بأنها كانت تؤدي دور المراقبة والمحاسبة لأداء الجيش التونسي والأجهزة الأمنية"، ويتهم الأمن والقضاء في تونس وسائل الإعلام بالتعمق في التطرق إلى القضايا والأحداث ذات الطابع الأمني والهجمات الإرهابية.[1]

لم تكن الانتخابات التشريعية التونسية عام 2014 بعيدة عن هذه الأجواء والتي شكّلت مرحلة هامة في عملية التحول الديمقراطي بعد الثورة، حيث شهدت دوراً سلبياً لبعض وسائل الإعلام، والتي سجّلت خروقات لبنود القانون الخاص بالحملات الانتخابية بالتزامن مع تصاعد حدة معركة الأحزاب السياسية، فقد أكد رئيس وحدة مراقبة الحملة الانتخابية بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلياس السلامي أن الوحدة رصدت 106 تجاوزات نفذتها وسائل الإعلام المكتوبة والإلكترونية منذ انطلاق الحملة الانتخابية التشريعية.[2]

---

* **أحداث السفارة الأمريكية:** هو تجمّع واحتجاجات وقعت أحداثها يوم الجمعة 14 /12/ 2012 ضم عدد من المتظاهرين من مختلف المشارب في محيط سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بتونس، للاحتجاج على الفيلم الأمريكي المسيء للرسول محمد (عليه الصلاة والسلام) والمستفز لمشاعر المسلمين، فاتخذت الوحدات الأمنية بالتنسيق مع الجيش الوطني مجموعة من الإجراءات الاحتياطية حتى تتم الاحتجاجات في ظروف سلمية وبعيدة عن محيط السفارة، فقامت مجموعات من المحتجين برشق رجال الأمن الداخلي بالحجارة وقطع الحواجز الأمنية، فتدخلت الوحدات لتفريقها حفاظاً على أمن السفارة والأمن العام بمحيطها، ورغم جهود وحدات الأمن الداخلي معززة بالجيش الوطني للحيلولة دون محاولات اقتحام السفارة إلا أن مجموعة من المحتجين تمكنوا من دخول المبنى. وقامت هذه العناصر بإتلاف بعض التجهيزات داخل الساحة، وأنزلوا العلم الأمريكي واستبدلوه براية سوداء، وقد تصدّت قوات الأمن والجيش لهذه الاعتداءات، وقد تواصل التدخل الأمني من قبل وحدات الأمن والجيش إلى أن أمكن تفريقهم، حيث أدت هذه الحوادث إلى وفاة شخصين من المحتجين وجرح 28، إضافة إلى جرح 22 من رجال الأمن.

[1] يامنة سالمي، "هكذا تعاطت وسائل الإعلام مع 5 أحداث "إرهابية"، وكالة بناء للأنباء، 24 /12/ 2014، منشور على الرابط التالي: http://binaanews.net/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%

[2] صحيفة العرب، "الإعلام في تونس يسقط في فخ تصفية الحسابات السياسية"، العدد، 9714، 2014/10/21، ص 18، منشور على الرابط التالي:http://www.alarab.co.uk/m/?id=35909

الانحياز السياسي حصل على ما نسبته 40% من مجموع التجاوزات المرصودة، و46% كانت خطابات متشنجة منشورة ضد شخصيات من الأحزاب والنخب السياسية، ورصدت الوحدة 6 حالات إعلان سياسي صريح، وحالة واحدة لإعلان سياسي مقنع.[1]

رغم الاستقلالية والتعددية اللتين تمتع بهما الإعلام التونسي خاصة المسموع والمرئي، ورغم المواد القانونية التي كفلها الدستور بعد الثورة المتعلقة باستقلالية الصحافة والإعلام، إلا أن عدداً من رجال الأعمال والنخب السياسة اختلطوا بالقطاع الإعلامي، فحوّلوا بعض وسائل الإعلام لمنابر سياسية واقتصادية شخصية وحزبية.

فعلى سبيل المثال قناة "نسمة" الخاصة تعتبر منبراً منحازاً لخدمة حزب "نداء تونس" خلال انتخابات عام 2014، والخطورة هنا أن مالك القناة هو قائد في حزب سياسي، فجعل القناة ترويجية للمرشحين الذين تربطه بهم مصالح مشتركة، إضافة إلى انحيازه الواضح ضد أحزاب سياسية مثل "حزب النهضة"، وكذلك وقوفه ضد الرئيس التونسي السابق بعد الثورة المنصف المرزوقي، وفي المقابل فإن قناتا "المتوسط" و"الزيتونة" لا تخفيان انحيازهما لـ"حزب النهضة" والرئيس السابق المرزوقي، فيما يشتكي أنصار "النهضة" والمرزوقي من الهجوم الإعلامي الموجه ضدهم من خلال وسائل إعلامية مثل "نسمة"، "الحوار التونسي"، و"شمس".[2]

لقد لعب المال السياسي دوراً مهماً على هذا الصعيد وأصبحت الحملات الدعائية للانتخابات تدار عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو "الإعلام الجديد"، ومن جهة أخرى كشفت الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري "الهايكا"* عن تأثير الاستقطاب الثنائي السياسي على مدة البث المخصصة للقوائم الانتخابية المرشحة والمشاركة في الانتخابات لعام 2014، وهذه المعلومات بناءً على تقريرٍ نشرته "الهايكا" خلال الأسبوع الأول من الدعاية الانتخابية.[3]

---

[1] صحيفة العرب، "**الإعلام في تونس يسقط في فخ تصفية الحسابات السياسية**"، مرجع سابق.

[2] محمد ياسين الجلاصي، "الإعلام التونسي يعيش «طفرة» ما بعد الثورة"، مجلة الحياة، 25 /2014/12، منشور على الرابط التالي: http://www.alhayat.com/Articles/6445145

* **الهايكا:** هي الهيئة العليا المستقلّة للاتّصال السّمعي البصري التونسي.

[3] "**الاعلام في تونس يسقط في فخ تصفية الحسابات السياسية**" مرجع سابق.

وبهذا الصدد يقول الصحفي نصر الدين بن حديد حول المال السياسي ودوره الواضح في المشهد الإعلامي: "وسائل الإعلام تبرز كل يوم مثل الفقاعات"، مشيراً إلى ظهور كُتّاب "لا يحترمون أنفسهم "، "نادراً ما تجد مقالا يحترم الفعل الأخلاقي والمهنية الصحفية".[1]

ويقول رئيس مركز تونس لحرية الصحافة محمود الذوادي أن المال السياسي يظهر بقوة دائماً خلال الثورات ويقف وراء وسائل الإعلام، مضيفاً:"اليوم تقوم رؤوس الأموال الفاسدة، من أجل الدفاع عن نفسها من أية محاسبة، بضخ الأموال سواء ببعث صحف وقنوات تلفزيونية وإذاعية، أو بدعم وسائل قديمة".[2]

ويؤكد الناشط الاعلامي والحقوقي البارز نور الدين البحيري على ضرورة إيجاد إعلام حر لا وصاية عليه من أحد ومن غير قيود، ووجوب تمتعه بالحصانة وحماية مصادر معلوماته، ويرفض البحيري وكثيرون من العاملين في المجال الاعلامي "انزلاق الإعلام إلى مستنقع التمويل الخارجي"، لأن ذلك يمس بمهنية الإعلام واستقلاليته ويعد إضراراً بالسيادة الوطنية، وخيانة لدماء الشهداء والأجيال المناضلة، وتهديداً لاستقلال القرار الوطني.[3]

ويتهم نشطاء تونسيون الإعلام الأجنبي بالتدخل في الشؤون الداخلية لتونس ما بعد الثورة، ومن ذلك أن الكاتب والناشط الحقوقي سامي إبراهيم بدأ مقالاً له في صحيفة (الغارديان "Guardian's") بالقول أن السياسيين والاعلاميين الفرنسيين لا يزالون يتدخلون في الشؤون التونسية رغم استقلال تونس عن فرنسا عام 1956، وأوضح أن التونسيين حرقوا العلم الفرنسي للمرة الأولى في الشوارع منذ الاستقلال، ووقف المتظاهرون في ذكرى ثورة 2010 على بعد

---

[1] محمد بن رجب، "إعلام تونس...انفلات بعد انفتاح ومتراس للمال السياسي؟"، قنطرة نت، 29 /4/ 2013، منشور على الرابط التالي: https://ar.qantara.de/node/11614

[2] المرجع السابق.

[3] عقل عبد الله، "تونس.. وإعلام الثورة"، الإمارات اليوم، 2011/7/9، منشور على الرابط التالي: http://www.emaratalyoum.com/politics/weekly-supplements/world-press/2011-07-09-1.408681

أمتار من السفارة الفرنسية يصيحون "اخرجوا"، لكن لم يكن النداء موجها هذه المـــرة للـــرئيس السابق (زين العابدين بن علي)، بل لفرنسا.[1]

وأشار الكاتب نفسه إلى أنه خلال ثورة 2010 طالبت (ميشال آليو ماري michele– alliot marie") وزيرة الخارجية الفرنسية في حكومة الرئيس الفرنسي (نيكولاس ساركوزي– Nicolas" Sarkozy") فرنسا بدعم (بن علي) لقمع المظاهرات ضده، وقال الكاتب إنه في ظل حكم الرئيس الاشتراكي الجديد (فرانسوا هولاند– François Hollande") يبدو أن فرنسا لـــم تتعلم من أخطاء آليو ماري، حيث شنت وسائل الإعلام الفرنسية لعدة أسابيع ما رأى فيه بعض التونسيين حملة لتشويه وذم تونس ما بعد الثورة.[2]

رغم أن تدخل ذوي الحكم من المفترض أن لا يستمر تـــدخلهم فـــي شـــؤون القطـــاع الإعلامي في تونس، فإن المؤسسة الرسمية في ذاتها بدت غير قادرة عن تطوير خطابها وآليات عملها، وعاجزة عن التحول إلى جهاز تواصلي أكثر مهنية وموضـــوعية ومصـــداقية يراعـــي التعددية، وفي ذات الوقت لا يخدم أجندة ومصالح محددة، أمـــا الوســـائل الإعلاميـــة الخاصـــة بولاءاتها المختلفة، فقد اتضح أنها تنتهز الفرص لإثارة الهلع والفوضى ونشر الأكاذيب، حيـــث اتهمت صحيفة "الشروق" بتاريخ 26 /11/ 2015 أحد أعوان الحرس الوطني التونســـي بأنـــه الشخص المسؤول عن العملية الإرهابية بالعاصمة التونسية.[3]

لقد شكّل إعلام بقايا نظام بن علي أو "إعلام الفلول" هاجساً لاحق التونسيين بعد الثـــورة في تونس، فمثلاً عصفت سلسلة من التعيينات التي أجراها رئيس الـــوزراء التونســـي الســـابق حمادي الجبالي بمخاوف التونسيين بشأن حرية التعبير والإعلام، نظراً لأن كافة الأشخاص الذين تقلّدوا المناصب محمد المدب وإيمان بحرون ولطفي التواتي يعتبرون من فلول النظام الســـابق،

---

[1] سامي إبراهيم، "تدخل فرنســـا يشـــوه ثورتنـــا"، الجزيـــرة نـــت، 18 /2/ 2013، منشـــور علـــى الـــرابط التـــالي: http://www.aljazeera.net/news/presstour/2013/2/18/%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A8-%D

[2] المرجع السابق.

[3] "**الاعلام في تونس يسقط في فخ تصفية الحسابات السياسية**" مرجع سابق.

وتم تعيينهم في المناصب التالية على التوالي، مدير عام الإذاعة الوطنية، ومدير عام التلفزة الوطنية، ومدير عام "دار الصباح" وهي مؤسسة إعلامية تابعة للدولة تُصدِر صحيفتين ضخمتين، هما: الصباح و("Le Temps")، ورأى المراقبون في هذه التعيينات تهديداً للصحافة المستقلة الوليدة والهشة، ولحرية التعبير عامة، وأثارت بشكل خاص هواجس من العودة للماضي، ومن جهة أخرى هناك قسمٌ من الفلول تضررت مصالحه بفعل تعديل قوانين القطاع الإعلامي وإصلاحها وبسط الانفتاح وانهاء احتكار السيطرة.[1]

وهذا الأمر ثبت عدم صحته وزيفه في وقتٍ لاحق، وتتعمد كثيرٌ من وسائل الإعلام الخاصة نشر التحريض والحث على العنف، وبث ثقافة الحقد والكراهية عبر طرق وأشكال مختلفة، ويتضح هذا من خلال أسلوبين، الأول: إثارة نوع من الحنين إلى زمن الاستبداد الذي كان قبل الثورة التونسية، والحديث عن أولوية الأمن على الحرية، وأن الإرهاب لا يمكن التعامل معه، إلا من خلال منطق المنع التام والتقييد، أي التضييق على التعددية وإلغاء الحريات التي تم انجازها بعد الثورة، وتتناسى وسائل الإعلام هذه أن زمن بن علي ذاته كان يشهد عمليات عنيفة وأكثر دموية، مثل: عملية جربة* 2001 وأحداث مدينة سليمان 2006**، أما الأسلوب الثاني فهو تعمد بعض وسائل الإعلام تجريم الثورة، والانتقاص من قيمة التحول الديمقراطي واقترانه بالإرهاب، وكأنه فتح الأبواب أمام جماعات العنف كي تنمّي نفسها أكثر.[2]

يمكن القول أن المشهد الإعلامي في تونس تتحمل الحكومة جزء كبير منه، فالتعاطي المرتبك غير الواضح من قبل الحكومة كان سيد الموقف، فتارة تخرج الحكومة لطمأنه الرأي

---

[1] سارة ميرش، "**تحديات الإعلام في تونس**"، مركز كارنيغي، 6 /11/ 2012، منشور على الرابط التالي: http://carnegieendowment.org/sada/?fa=49916&lang=ar

* **هجوم جربة:** هو هجوم وتفجير حدث بتاريخ 2001/4/11 من قبل تنظيم القاعدة ضد أحد الكنائس، وأدى لمقتل 14 شخصاً من جنسيات مختلفة، وقام بهذا الهجوم شخص يدعى "نزار نوار" من خلال تحميل شاحنة لنقل الغاز الطبيعي بكمية كبيرة من المتفجرات أدت لتفجير الكنيس.

** **أحداث مدينة سليمان:** هي مواجهات واشتباكات وقعت في مدينة سليمان بتاريخ 2006/12/29 حتى تاريخ 2007/2/3، بين مسلحين ينتمون للسلفية الجهادية بقيادة شاب يدعى "لسعد ساسي" من جهة، وبين الجيش التونسي من جهة أخرى، قتل خلالها العديد من الجهاديين واعتقل العشرات منهم، كما أدت هذه الأحداث لمقتل عنصرين من عناصر الجيش التونسي.

[2] "**الاعلام في تونس يسقط في فخ تصفية الحسابات السياسية**" مرجع سابق.

العام، وتارة تعمل على كشف قوائم بأسماء الإعلاميين الفاسدين الموالين للنظام السابق، وتارة بطرح الموضوع على المجلس التأسيسي المسؤولية لإعادة النظر بالمنظومة الإعلامية بما فيها الجوانب القانونية منها، ويتبن من ذلك أن مردود الائتلاف الحكومي في هذا المجال يعبر عن تردد واضح وتقصير لا لبس فيه في أخذ زمام المبادرة نحو الاتجاه الصحيح، فغياب الاستراتيجية لدى الأجهزة التنفيذية وعدم وجود البدائل المدروسة بعناية لإصلاح هذا القطاع منذ انتخابات23اكتوبر/تشرين اول 2011 والضعف الواضح في السياسية الاتصالية لدى الحكومة، مع عدم الاستفادة من الكوادر الإعلامية والأكاديمية التي يمكن أن تساهم في إنضاج رؤية معمقة بعناية للملف الإعلامي، إضافة إلى ذلك التردد في محاكمة الإعلاميين الفاسدين المرتبطين بالنظام السابق، كل ذلك أثر بشكل مباشر في دور الإعلام الداعم لمسار الثورة والتحول الديمقراطي في تونس، وفتح المجال واسعاً لتطاول العديد من الوسائل الإعلامية المعادية لروح الثورة، ويبقى الأمر مرشح لمزيد من التناقضات وفق البيانات الصادرة من العديد من المراكز كما تم الإشارة إلى ذلك سابقاً، ما لم يتحد الكل وفق برنامج سياسي محدد المعالم يراعى فيه أهداف الثورة ومطالبها.

الفصل السادس

المشهد السياسي في تونس بعد الثورة

الفصل السادس

المشهد السياسي في تونس بعد الثورة

1.6 السباق نحو الانتخابات

تميز الواقع التونسي عن البلدان العربية بوجود مؤسسات حديثة تابعة للدولة أنشأها النظام السابق منذ الاستقلال عام 1956، وطبقة وسطى مجتمعية فاعلة، علاوة على التجانس الثقافي والديني والقومي، مما ينتج هوية وطنية متماسكة وثقافة سياسية غنية، وإطار مؤسساتي ونقابي أسهم في تأطير المواطن، وهذه الأمور كلها عززت مفهوم المواطنة وقيمها وأثرت على إنتاج التحول الديمقراطي بعد الثورة.[1]

لكن المشهد في تونس غرق في دوامة جدل واسع حول قيادة التحول السياسي والمجتمعي، وشهد اختلافات كبيرة حول تصور للنموذج الأنجع لقيادة واقع ما بعد الثورة في إدارة دفة الدولة والمجتمع، ومما لا شك فيه أن الأشهر الأولى بعد الثورة اتسمت بالتخبط الواضح في الاختيارات على صعيد الحياة التونسية، وبعض الارتباك في تبني الخطوط العريضة لمستقبل تونس السياسي والاجتماعي، حيث أدخلت تونس في أزمة سياسية جديدة عقب انتهاء الأزمة التي أعقبت حوادث الاغتيالات لعددٍ من السياسيين، أمثال زعيم تيار الوطنيين الديمقراطيين شكري بلعيد بتاريخ 6 شباط/ فبراير 2011، ومحمد البراهمي زعيم التيار الشعبي بتاريخ 25 تموز 2011،* حيث ساد الخلاف في تونس حول موعد إجراء انتخابات المجلس التأسيسي، خاصة بعد انقسام الآراء الحزبية والنخبوية، فقد رأى المؤيدون لإجراء الانتخابات، تأجيل الانتخابات بحجة استكمال الجاهزية والاستعدادات، أما المعارضون للتأجيل فكانت حجتهم ضرورة الإسراع في نقل البلاد إلى حالة الاستقرار، واستكمال مراحل التحول الديمقراطي.[2]

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي"، 2011، منشور على الرابط التالي:
http://www.dohainstitute.org/release/a6f152c5-0ca3-41df-adfa-ae8f88bc520e

* لمزيد من التفاصيل، أنظر: الفصل الأول.

[2] منير السويسي، "جدل في تونس حول موعد انتخابات المجلس التأسيسي"، العربية DW ، 27 /5/ 2011، منشور على الرابط التالي: http://dw.com/p/RQXa

أعلنت عدد من الأحزاب السياسية التي ولدت بعد الثورة التونسية عن عـدم جاهزيتهـا لخوض الانتخابات بتاريخ 2011/7/24، لأنها لا تزال في مرحلة تعريف الجمهور ببرامجهـا وتوجهاتها، واعتبرت هذه الأحزاب أن إجراء هذه الانتخابات لن يخدم سوى الأحزاب الحاضرة في الساحة منذ سنوات طويلة، وفي المقابل أكدت أبرز التنظيمات السياسية التي كانت في صف المعارضة أيام نظام بن علي على تمسكها بإجراء انتخابات المجلس التأسيسي بالتاريخ المذكور، ومن هذه الأحزاب "حزب النهضة"، "الحزب الديمقراطي التقدمي"، "حركة التجديـد" و"حـزب المؤتمر من أجل الجمهورية"، وعبّر معارضو تأجيل الانتخابات عن تخوفاتهم من ارتفاع التكلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، التي ستدفعه تونس مـع كـل يـوم تتـأخر فيـه الانتخابات.[1]

رغم أن الصراع حول موعد انتخابات "المجلس التأسيسي" كان بين أطـراف مختلفـة وتيارات كثيرة، إلا أنه تركز بين الأحزاب اليسارية التي تهيمن على تركيبة هيئة حماية الثورة، ولها امتدادات في المجتمع المدني والأحزاب السياسية من جهة، وبين التيار الإسلامي المتمثـل في "حزب النهضة"، الذي يتمتع بحضور متزايد في الشارع التونسي وفق استطلاعات الـرأي التي تمت قبل الانتخابات.[2]

أصرت الأحزاب التونسية الوليدة بعد الثورة على تأجيل انتخابات "المجلس التأسيسـي"، أملاً في تكوين قواعد شعبية جماهيرية لها، وكسب المزيد من الوقت لصياغة برامجها، لإقنـاع التونسيين بالتصويت لصالحها في الانتخابات، وكذلك بقايا نظام بن علي كانت ترغب في تأجيل الانتخابات من أجل رص صفوف أفرادها، ومحاولة تشكيل تحالفات لحصد أكبر عدد ممكن من المقاعد في "المجلس التأسيسي"، ليكون لهم كلمة في صياغة الدستور وبنوده، وليحجـزوا لهـم حيزاً في السلطة الحاكمة.[3]

---

[1] منير السويسي، "**جدل في تونس حول موعد انتخابات المجلس التأسيسي**"، مرجع سابق.

[2] الجزيرة نت، "لانتخابات في تونس صراع علـى كسـب الوقـت"، 7 /6/ 2011، منشـور علـى الـرابط التـالي: http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2011/2011921163726515473.html

[3] المرجع السابق.

في السياق ذاته، أعلن كمال الجندوبي رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات* أنه ليس بالإمكان ولأسباب "لوجستية–Logistics " تنظيم الانتخابات التشريعية الأولى في يوليو/ تموز 2011، مشيراً إلى أن ضمان "ديمقراطية ونزاهة وشفافية" أول عملية انتخابية في تونس ما بعد الثورة، يتطلب تأجيل الانتخابات إلى أكتوبر/ تشرين ثاني 2011،[1] وفي النهاية تم حسم الجدل وتنظيم الانتخابات بتاريخ 23 /10/ 2011،[2] أما الحكومة من جهتها فأوصت بتنظيم الانتخابات في شهر تموز/2011 وتعهدت بتوفير كل ما تحتاجه الهيئة المستقلة من إمكانيات مادية.[3]

من الملاحظ بأن انتخابات "المجلس التأسيسي" قد شكلت أول اختبار حقيقي يعبّر عن ترسيخ التحول الديمقراطي في تونس، ويدل على رقي الثقافة السياسية التونسية، إضافةً لكونها مؤشراً على نجاح أولى الخطوات الفعلية للثورة، بحيث أتاحت المجال للشعب اختيار ممثليه بشفافية ونزاهة، فقد ارتبطت الثورة بإتمام ونجاح انتخابات المجلس في ظل التجاذبات السياسية، بحثاً عن مخرج للبدء بإدارة البلاد ما بعد الثورة.

1.1.6 تجربة الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة

أعلنت محكمة البداية التونسية بتاريخ 2011/3/9 عن حل "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي" الحاكم، وهو حزب الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، وقالت المحكمة في حكمها: "إن محكمة البداية في تونس قررت حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وتصفية ممتلكاته وأمواله عن طريق وزارة المالية"، وخلال السباق نحو الانتخابات الأولى بعد الثورة التونسية "انتخابات المجلس التأسيسي"، عاشت تونس ظاهرة الانفجار الحزبي، حيث أصبح

---

* الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ذكرت أنها تحتاج 22 أسبوعاً على الأقل لتحضير قوائم الناخبين، وإرسال فروع الهيئة داخل تونس وخارجها للمغتربين، وتدريب نحو 7 آلاف مراقب مستقل سيشرفون على الانتخابات.

[1] الجزيرة نت، "**الانتخابات في تونس صراع على كسب الوقت**"، مرجع سابق.

[2] العربية نت، "رئيس الوزراء التونسي يعلن 23 أكتوبر المقبل موعداً للانتخابات"، 8 /6/ 2011، منشور على الرابط: http://www.alarabiya.net/articles/2011/06/08/152394.html

[3] منير السويسي، "**جدل في تونس حول موعد انتخابات المجلس التأسيسي**"، مرجع سابق.

عدد الأحزاب التونسية يساوي مئة، بعد أن كان عدد الأحزاب لا يتجاوز التسعة أحـزاب قبـل الثورة.[1]

أنهت تونس انتخاب "المجلس التأسيسي" بتاريخ 2011/10/23، وبهذا أتمـت تـونس المرحلة الانتقالية الأولى التي تلت سقوط نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، وبـدأت أولى خطواتها في المرحلة الثانية من عملية التحول نحو الديمقراطية، والتي تتمثل فـي إقـرار الدستور وإقامة نظام حكم ديمقراطي.

لقد جرت الانتخابات بشكل منظم ووسط أجواء من الشفافية وبمشاركة عريضة للناخبين التونسيين، وشكلت فاتحة لائقة للعهد الجديد، أما على صعيد نتائج الانتخابات فقد سجّلت تقـدماً مفاجئاً "لحزب النهضة"، الذي حصد أغلبية انتخابية وصلت إلـى 40% مـن إجمـالي عـدد الأصوات، تلاه "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية"، ثم "التكتل من أجل العمـل والحريـات"، وبعده "العريضة الشعبية"، وبعد أن أقر "القطب الحـداثي" و"الحـزب الـديمقراطي التقـدمي" بخسارتهما، بدأ "حزب النهضة" مشاوراته من أجل تشكيل أول حكومة وحدة وطنية قادرة علـى ترجمة المعطيات التي تمخضت عنها الانتخابات في البلاد.[2]

أّفضت الانتخابات التشريعية الأولى في تاريخ تونس الثورة إلى النتائج التالية: حصـل "حزب النهضة" حصة الأسد من مقاعد "المجلس التأسيسي"، حيث حاز هذا الحـزب علـى 89 مقعداً، من أصل 217 عضواً وهو عدد أعضاء "المجلس التأسيسي"، تلاه "حزب المؤتمر مـن أّجل الجمهورية" الذي تحصل على 29 مقعداً، ثم "العريضة الشعبية للحريّة والعدالة والتنميـة" التي حازت على 26 مقعداً، ونال "حزب التكتل من أّجل العمل والحريات" 20 مقعداً، و"الحزب الديمقراطي التقدمي" حصل على 16 مقعداً، يليه "حزب المبادرة" و"القطب الديمقراطي الحداثي" بخمسة مقاعد لّكل منهما، و"حزب آفاق تونس" بأربعة مقاعد، ثّمّ قائمة "البديل لحـزب العمـال

---

[1] المولدي الأحمر، "**الانتخابات التونسيّة: خفايا فشل القوى الحداثيّة ومشاكل نجاح حزب النّهضة الإسـلامي**"، المركـز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: 2011، ص ص 7-9.

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "**الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحـول الـديمقراطي**"، مرجع سابق.

الشيوعي" بثلاثة مقاعد، و"حركة الديمقراطيين الاشتراكيين" و"حركة الشعب" بمقعدين لّكل منهما، بينما حازت 16 قائمة أّخرى على مقعدٍ واحد لكل منها.[1]

يُذكر أن مجموع المصوتين بلغ أربعة ملايين و94 ألفا و657 ناخبا من أصل سبعة ملايين و569 الفا و824 تونسياً يحق لهم الانتخاب، أما نسبة المشاركة فقد وصلت إلى 54,1 بالمئة.[2]

عطفاً على ما سبق فإن المتابع لنتائج الانتخابات يستخلص أن انتخابات "المجلس التأسيسي" أسفرت عن صعود لافت ومميز "لحزب النهضة" بفارق كبير وواضح عن بقية الأحزاب التونسية، في ذات الوقت سمحت النتائج بأقدار متفاوتة لبعض الأحزاب بالوجود (حوالي 10 أحزاب) إلى جانب "تيار العريضة الشعبية للعدالة والتنمية" المستقل وبعض القوائم المستقلة.

تعددت التحليلات والآراء التي تناولت تفسير سلوك الناخبين التونسيين والعوامل التي دفعتهم لإفراز هذه النتائج، أبرزها يرى أن فوز "حزب النهضة" كان ترجمة لرغبات غالبية المجتمع التونسي، التي يتملكها شغف لإحياء الدين وإخراجه من دوائر الإقصاء والتغييب، وإن "حزب النهضة" نجح بخطابه الوحدوي الواعي المتزن في نيل إعجاب المصوتين له مما أثر على نتائج الانتخابات.[3]

يرى الباحث بأن "حزب النهضة" خرج منتصراً ليس فقط في انتخابات "المجلس التأسيسي"، بل أيضاً في التأكيد على الهوية الإسلامية للمجتمع التونسي، في ظل الصورة

---

[1] فرانس24، "النتائج النهائية تؤكد حصول النهضة على 89 مقعدا من مقاعد المجلس التأسيسي"، 14 /11/ 2011، منشور على الرابط التالي: http://www.france24.com/ar/20111114-constitutional-council-tunisia-elections-ennahda-winner-final-results

[2] المرجع السابق.

[3] عائشة التايب، **"قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس"**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ص 16-17.

النمطية المتداولة عن المجتمع التونسي باعتباره مجتمع غربي ومتحرر، وركّزت بعض الآراء والتحليلات على رسائل "حزب النهضة" بعد الثورة.

فقد أثّر "حزب النهضة" في المجتمع التونسي، خاصة عبر تأكيده المتكرر ووعوده في الحفاظ على مكتسبات الثورة، علاوةً على تمتع "حزب النهضة" بخطاب معتدل وغير هجومي، أدى لإدخال الطمأنينة لدى الناخب التونسي.

يعود فوز "حزب النهضة" بأغلبية مقاعد "المجلس التأسيسي" لجُملة من العوامل، قسمٌ منها يتعلق بالحزب نفسه، والقسم الآخر يخص ضعف الأحزاب الأخرى ومشكلاتها، وأبرز عوامل الضعف في هذه الأحزاب خلال فترة الانتخابات كانت كالتالي:[1]

1. **البناء الداخلي للأحزاب التونسية:** عانت الأحزاب التونسية من حالات الانشقاق والتشرذم من جهة، إضافة لوجود النزاعات الداخلية بين قياداته حول زعامة الحزب، من جهة أخرى.

2. **ضعف علاقة الأحزاب التونسية مع المجتمع:** إن معظم الأحزاب التونسية عانت من تشنج علاقتها وضعفها مع الجماهير التونسية، ويرجع هذا إلى النخبوية الثقافية لمؤسسي هذه الأحزاب وقادتها.

3. **الإصلاحات الحزبية الداخلية المتأخرة:** لقد كان لإعادة تأهيل بعض الأحزاب السياسية التونسية لذاتها وفق متطلبات المشهد السياسي الجديد، وصياغة مبادئها ورؤيتها تمهيدا لتفعيل قواعدها الشعبية بالتزامن مع الحملة الانتخابية، الأمر الذي سبب لها إرباكاً لعدم قدرتها على الدخول للانتخابات بسبب عدم جهوزيتها الداخلية لذلك.

4. **الضعف الخارجي:** امتاز نشاط هذه الأحزاب بالضعف على الصعيد الخارجي، حيث لم تنجح برامج هذه الأحزاب التسويق على المستوى الخارجي، وحتى من حاول تنفيذ ذلك توجه

---

[1] المولدي الأحمر، "**الانتخابات التونسيّة: خفايا فشل القوى الحداثيّة ومشاكل نجاح حزب النّهضة الإسلامي**"، مرجع سابق، ص 11.

لفرنسا التي أخطأت بشكل فادح عندما دافعت عن الديكتاتورية في بداية الثـورة التونسـية، الأمر الذي جعل هذه الأحزاب تسير بعكس رغبات الجماهير.

5. **شح الميزانية والموارد:** افتقرت غالبية هذه الأحزاب للميزانية والموارد الماليـة اللازمـة للانتخابات، حيث أن معظم الأحزاب حديثة التأسيس، ونشأت عقب إزاحة بن علي وفراره.

وفي المقابل فقد تمتع "حزب النهضة" ذو التوجه الاسلامي بمميـزاتٍ توّجـت فـوزه بالأغلبية في الانتخابات التشريعية الأولى، ويمكن إجمالها بالتالي:

1. **خطاب حزب النهضة:** لم يكن خطاب "حزب النهضة" يعتمد على البنية الأفقية للتونسيين، أي لم يركز على التقسيم الطبقي: عمال، برجوازيون، مثقفون، فقراء، أغنياء وما إلى ذلك، بـل كان خطاباً موجهاً للمجتمع التونسي، بصفة أفراده مؤمنين ينتمـون لـدين واحـد يـربطهم الإسلام، دون أي اعتبار للاختلافات الثقافية والتباينات الطبقيـة الاجتماعيـة التـي تُفـرز الانقسامات، كما أن خطاب "حزب النهضة" لم يستثن أحداً من مكونات المجتمع التونسي.[1]

2. **الخبرة التنظيمية الطويلة:** حيث أن "حزب النهضة" متجذرٌ في تونس، وله قواعده الشـعبية العريضة منذ زمن طويل، ويمتلك خططاً وبرامج ورؤية جاهزة، بعكس معظـم الأحـزاب الأخرى التي كانت جديدة وتفتقر للخبرة في العمل السياسي.[2]

3. **التميز والتكامل في البرنامج الانتخابي:** تميز "حزب النهضة" باهتمامه في عرض برنـامج انتخابي استعرض مختلف النواحي والقطاعات المجتمعية، حيث أن "حزب النهضـة" صـاغ برنامجاً متكاملاً، يشمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والملفات السياسية وحتى الثقافية، رغم إدراك "حزب النهضة" أن انتخابات "المجلس التأسيسي" هي بمثابـة معركـة لصـياغة الدستور وتوجهاته وبنوده فقط، وليست مناسبة لعرض البرامج التنافسية.[3]

---

[1] ولدي الأحمر، "**الانتخابات التونسيّة: خفايا فشل القوى الحداثيّة ومشاكل نجاح حزب النّهضة الإسلامي**"، مرجع سابق، ص 12.

[2] المرجع السابق، ص 14.

[3] عائشة التايب، "**قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس**"، مرجع سابق، ص ص 12-13.

2.1.6 إنجازات انتخابات المجلس التأسيسي "الانتخابات التشريعية الأولى"

أفرز نجاح التجربة الأولى من الانتخابات التشريعية على طريق التحول الديمقراطي في تونس، والمتمثلة بنجاح انتخابات "المجلس التأسيسي" وفوز "حزب النهضة" بفارقٍ كبير عن كافة منافسيه عدداً من الانجازات، يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

أولاً: ترميم النسيج الاجتماعي: كانت انتخابات أول مجلس تأسيسي في تاريخ تونس منذ ما يزيد عن ستين عاماً، حدثاً مؤسساً رممت تونس به نسيجها الاجتماعي، وشكّلت هذه الانتخابات جسراً لعبور تونس نحو مستقبل اقتصادي واجتماعي وسياسي أفضل،[1] فقد جاءت هذه الانتخابات بعد عقود طويلة من الاستبداد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وسياسات الإقصاء والعنف ضد مختلف الأحزاب السياسية، الذي مارسته أنظمة بورقيبة وبن علي.

ثانياً: بناء المؤسسات الدستورية: لقد شكّلت نتائج هذه الانتخابات رافعةً لصياغة دستور الجمهورية الجديد الذي ارتقى مضمونه إلى درجة دساتير الدول المتقدمة.[2]

فقد ضمن الدستور الجديد حرية التعبير والرأي، كذلك فقد ضمن الدستور حرية الأديان والمعتقدات، إضافة لضمان حرية تشكيل الأحزاب والجمعيات، باعتبارها قنوات مهمة لتجسير العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

ثالثاً: إقرار قانون الانتخابات: أصدر "المجلس التأسيسي" المُنتخَب القانون الأساسي الذي يتعلق بالانتخابات والاستفتاء، وانتخب نفس المجلس الأعضاء التسعة للهيئة العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء، التي ستشرف على بقية مراحل التحول الديمقراطي بانتخاباته التشريعية وكافة الاستفتاءات التي تخص مؤسسات الدولة.[3]

---

[1] عائشة التايب، "**قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس**"، مرجع سابق، ص15.

[2] عبد اللطيف الحناشي، "تونس: الانتخابات الأولى بعد الثورة"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014/12/25، منشور على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/reports/2014/09/20149249204591131.htm

[3] أنظر: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء، قانون أساسي يتعلق بالانتخابات والاستفتاء عدد 16، 2014/5/26، منشور على الرابط التالي: http://ostez.blogspot.com/2014/06/16-2014-26-2014.html

رابعاً: ظهور التعددية الحزبية: تخلصت تونس من نظام الحزب الواحد والحاكم الواحد في هذه الانتخابات، حيث برزت التعددية التي تعد أساساً للتنمية السياسية والديمقراطية لأول مرة في تاريخ تونس بشكل واسعٍ، وبلغ عدد الأحزاب التونسية بعد انتخابات "المجلس التأسيسي" نحو (194) حزباً.[1]

فتونس تعيش اليوم فترة ولادة جديدة نحو إرساء نظام ديمقراطي فعلي، أساسه المشاركة السياسية الفعالة، كما تلعب الأحزاب دور الوسيط بين الشعب والسلطة أو صناع القرار وعلى هذه الوساطة أن تنسج برامج انتخابية تصغي جيدا إلى مشاغل المواطن وتطلعاته المستقبلية.

خامساً: ترسيخ مفهوم المواطنة وتعزيز ثقة الشعب التونسي بنفسه: اتضح هذا من خلال تأكيد كافة القوى السياسية على أهمية احترام أعراف العملية الديمقراطية، والحرص على صيانة أسس بنيان تونس ما بعد الثورة.[2]

سادساً: صعود الإسلاميين وتبديد الخوف منهم: شكّلت انتخابات "المجلس التأسيسي" صعوداً لافتاً لما يُعرّف بـ(حركات الإسلام السياسي)، أو ما يُعرّف بـ(الحركات الإسلامية)، حيث اكتسح "حزب النهضة" انتخابات "المجلس التأسيسي"، مبدّداً في ذات الوقت التخوفات من التيارات الإسلامية المنخرطة في التجربة السياسية، واستطاع " حزب النهضة" أيضاً الفصل بين العمل الدعوي والسياسي، فشكل بذلك نموذجاً مميزاً يُشار على مستوى الحركات الإسلامية المختلفة في العالم العربي.[3]

من الملاحظ بأن فوز "حزب النهضة" بالانتخابات التشريعية الأولى يدل على التحولات البنيوية التي كرستها الثورة في المجتمع التونسي حول مفاهيم الهوية والانتماء، فالتصويت "لحزب النهضة" تجاوز الاقتراب أو الابتعاد الأيديولوجي من الأوساط الشعبية، التي تم تهميشها

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، "**تونس: الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة**"، مرجع سابق.

[2] عائشة التايب، "**قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس**"، مرجع سابق، ص ص 17-18.

[3] نواف بن عبد الرحمن القديمي، "**الإسلاميون وربيع الثورات: الممارسة المُنتجة للأفكار**"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012، ص ص 8- 17.

في عهد بن علي، ليصل إلى رأي عام في أوساطه يربط بين التوجهات العلمانية للنظام السابق والاستبعاد الإقصائي، ومن ثم فإن المعطى الأهم الذي حفز التصويت "لحزب النهضة"، لا يتأتى من كونه أكثر الأحزاب السياسية تعرضاً للاضطهاد السياسي، بل أيضاً من قناعة مفادها أنه النقيض الشامل للنظام السابق، وهو الذي يراهَن عليه أكثر من غيره لإنتاج هذه القطيعة مع النظام السابق ونخبه، إضافة إلى أنه امتلك الأجوبة عن أسئلة الهوية التي شكلت أحد أبرز الاختلالات البنيوية أيام النظام السابق.

كما قدم "حزب النهضة" برنامجاً سياسياً واضح المعالم لشكل الحكم ومبادئه، وأنتج خطاباً سياسياً منفتحاً على الأحزاب العلمانية، يحافظ على المكتسبات الوطنية الفعلية للمجتمع والدولة التونسية.

ومن الملاحظ أيضاً بأن "حزب النهضة" لو تبنى موقفاً دينياً متطرفاً رافضاً للمؤسسات التي أنجزتها الدولة التونسية، ومعارضاً لمنجزاتها الاجتماعية، لما حقق هذا الانجاز الذي تمثل بفوزه بانتخابات "المجلس التأسيسي"، فالمواطن التونسي الذي دعم "حزب النهضة"، هو مواطن على الأغلب مواطن معارضاً للنظام السابق حتى على مستوى الهوية الثقافية، ولكنه بنفس الوقت لا يريد حرباً أهلية مع بقايا فلول النظام السابق وذلك للحفاظ على التحول السلمي في البلاد، ولهذا يرى الباحث بأن خسارة القطب الحداثي والأحزاب اليسارية، التي أسّست برنامجها السياسي على أنقاض "حزب النهضة"، ومحاولات تشكيل المقابل الإلغائي لها، حيث تكرّس لدى الرأي العام التونسي توجه يربط بين هذه الأحزاب من جهة، وبين ثقافة الحكم الاستبدادي السابق من جهة أخرى، ويعتبرها امتداداً له، خاصة بوجود تقاطعات بين نخبها الثقافية ونخب ثقافية عملت في كنف النظام السابق.

3.1.6 الصعوبات والإخفاقات التي واجهت الانتخابات التشريعية الأولى في تونس

رغم كون انتخابات "المجلس التأسيسي" في تونس، شكّلت نقطة تحول في مسار عملية التحول الديمقراطي، إلا أن عدداً من السلبيات والصعوبات والتحفظات تخللتها، ويُمكن الإشارة إليها بالتالي:

أولاً: الانخفاض في نسبة الناخبين المسجلين: حيث شهدت عملية تسجيل الناخبين قبل الاقتراع انخفاضاً ملحوظاً، وتحدث الجميع عن حالة عزوف كبير للتونسيين عن المشاركة السياسيّة في وقت يستلزم إنجاح أهداف الثورة ويحتاج حماس جميع التونسيين وتفاعلهم الإيجابي مع مجريات الساحة السياسية الوطنية، وفي هذا الصدد صرّح رئيس الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات بضعف الإقبال على التسجيل، وأكد بطء وتيرته واعتبرها دون المتوقع والمأمول، وأوضح رئيس الهيئة عن أن النسبة العامة للمسجلين في القوائم لم تتجاوز 16% من إجمالي عدد التونسيين الحاملين لبطاقات هوية وطنية في أكثر من 400 مكتباً عبر البلاد استحدثت لتسجيل المواطنين، وأشار إلى أن نسبة إقبال التونسيات على التسجيل في القوائم لم تتجاوز 13 %، فيما بلغت هذه النسبة لدى الرجال 20%، وبلغ العدد الإجمالي للمسجلين(2276000) ناخب من مجموع 7.9 ملايين ناخب.[1]

من الملاحظ بأن الحجج التي يُمكن أن تُساق قد تختلف لتفسير انخفاض نسب التسجيل في انتخابات "المجلس التأسيسي"، لكن التفسير الأوضح يعود لعدم ثقة المواطن المطلقة في كل ما هو قادمٌ من جهة الدولة، وحالة عدم الثقة هذه نمت وترعرعت في الضمير الجمعي التونسي بمرور الزمن، وتفاقمت مع آخر انتخابات رئاسية شهدتها تونس عام 2002 قبل الثورة.

وفي هذا السياق فإن أغلب استطلاعات الرأي عقب الثورة قد أوضحت مدى عمق تلك الأزمة من عدم الثقة في كل رموز الدولة ومؤسساتها المختلفة وأجهزتها، خاصة الأمنية منها، حتى بعد سنواتٍ طويلة على الإطاحة بنظام بن علي باستثناء المؤسسة العسكرية التي لم تتزعزع ثقة التونسيين فيها.

فمعظم استطلاعات الرأي أظهرت على مدار سنوات أن المؤسسة العسكرية التونسية تحوز على النسبة الأعلى من الثقة في صفوف التونسيين، وفي استطلاع نشرته "جريدة الشروق

[1] عائشة التايب، "**قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس**"، مرجع سابق، ص ص 2-3.

التونسية" في بداية عام 2014 أوضح أن المؤسسة العسكرية نالت أعلى درجة ثقة بنسبة 76٪، بينما نال "الحرس الوطني" نسبة ثقة بلغت 36٪ وبلغت نسبة الثقة في الشرطة 30٪.[1]

ثانياً: ضعف الحملات الانتخابية التشريعية الأولى: حددت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مدة الدعاية الانتخابية بواحدٍ وعشرين يوماً، وانطلقت الدعاية فاترة ضعيفة وخجولة في بداية الأمر، ويعود ذلك لنفس الأسباب التي أسهمت في انخفاض نسبة الإقبال على تسجيل الناخبين لأنفسهم، وتتمثل برواسب ومخلفات الماضي السياسي، وسريان ثقافة الخوف، إضافة لهواجس التزييف والانتخابات الشكلية، وانعدام ثقة المواطن في الدولة وأجهزتها.[2]

ثالثاً: توظيف المال السياسي في الانتخابات التشريعية الأولى: أحدث توظيف المال السياسي جدلاً واسعاً في صفوف الجماهير التونسية، وكان له دوراً كبيراً في صنع الفوارق الدالة في ترتيب الأحزاب وتوزيعها على نتائج "المجلس التأسيسي".[3]

فمن الملاحظ بأن تنافس الأحزاب السياسية على الانتخابات، من خلال توظيف المال السياسي، تولد شعوراً لدى الناخب بأن صوته في مزاد سوق انتخابية، حيث يخشى غالبية التونسيين من تزوير عقول الناخبين من خلال حملات انتخابية غير نزيهة، مما يؤدي إلى شحن الناس واستقطابهم نحو الحزب صاحب المال الأضخم.

رابعاً: عدم وجود المستقلين في "المجلس التأسيس": لقد خاض المستقلون الانتخابات بقوائم خاصة، كانت نتائجها دون المأمول، مقارنة مع وزنها الكمي وعددها، حيث بلغ عدد القوائم 655 قائمة مترشحة، وكذلك لم تحصد قوائم المستقلين نتائجاً مقارنة بثقلها النوعي الذي جعل من بعضها يحمل أسماء هامة لمناضلين تونسيين ولشخصيات وطنية مشهود لها بالنزاهة وبالشفافية والكفاءة في ميادين مهنية متعددة، كالقضاء والتعليم العالي والمحاماة وغيرها، وقد

---

[1] جريدة الشروق، "في دراسة أعدتها منظمة إصلاح:27٪ من التونسيين فقط يشعرون بالأمان"، 29 /1/ 2014، منشور على الرابط التالي: http://www.alchourouk.com/58852/566/1

[2] عائشة التايب، **قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس**، مرجع سابق، ص 10.

[3] الجزيرة نت، "مخاوف من تأثير المال السياسي على نتائج انتخابات تونس"، 2014/10/26، منشور على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/10/26/%D9%85%D8

اختار هؤلاء خوض الانتخابات في استقلالية عن الأحزاب، مع اعتقادٍ راسخٍ لديهم في أهمية وزنهم الاجتماعي ومكانتهم المتميزة في المجتمع وفي أذهان عامة الناس، وبالتالي حُرموا من المشاركة في صياغة الدستور الجديد.[1]

فالناخب توجه إلى صناديق الاقتراع ليصوت لحزب وليس لمجموعة أفراد، وكان في أغلب الحالات يجهل أسماء المرشحين في القوائم، وخير دليلٍ على ذلك أن ورقة التصويت بذاتها لم تحوي إلا رموز قوائم وأرقامها وأسماء أحزاب، فانتخابات "المجلس التأسيسي" كانت معركة قوى وكتل حزبية، ولم تكن معركة أشخاص.

خامساً: محدودية تمثيل المرأة: قال البرلماني السويسري أندرياس غروس (Andreas Gros) الذي ترأس فريقاً من المراقبين للانتخابات: "أن مبدأ المساواة والمناصفة الذي فرضته هيئة حماية الثورة بالقانون 50% للرجال و50% للنساء، عكس عدم تكافؤ الفرص أمام المال ويُسهم في الافتقار للشفافية"، وأضاف غروس: "النساء تصدرت 7% فقط من القوائم، أي لن يتوفر عدد كافٍ من النساء التونسيات".[2]

وبهذا تكون تونس قد ختمت المرحلة الانتقاليّة الأولى التي تلت سقوط نظام الرّئيس السابق زين العابدين بن علي، وباشرت المرحلة الثّانية من عمليّة التحول نحو الدّيمقراطيّة، وهي إقرار الدّستور وإقامة نظام حكم ديمقراطيّ.

فقد جرت الانتخابات بشكلٍ منظّم وشفّاف وبمشاركة واسعة من قبل المواطنين، وشكّلت فاتحةً لائقة للعهد الجديد، إذ عكست نتائج انتخابات "المجلس التّأسيسي" حقيقة بسيطة تتجلّى في رغبة المجتمع التّونسيّ في إحداث قطيعة تامّة مع عهد الرّئيس المخلوع زين العابدين، بما في ذلك القطيعة على مستوى الهويّة الثقافيّة، وقد تقاطعت أصوات النّاخبين حول ذلك، لكنّها اختلفت في كيفيّة ترجمتها، كما عكست الانتخابات محاولة الفئات الفقيرة والمتوسّطة أن تستعيد الثّورة

---

[1] الجزيرة نت، "**مخاوف من تأثير المال السياسي على نتائج انتخابات تونس**"، مرجع سابق، ص ص 5-6.

[2] أندرياس غروس، "التونسيون أوجدوا المثال الذي يتعيّن الاقتداء به"، سويس أنفو، 25 /2011/10، منشور على الرابط التالي :http://www.swissinfo.ch/ara/

بعد أن ادُّعي أنّها صودرت من قبل بقايا النّظام السّابق. فالثّورة التّونسيّة كانت في جوهرها ثورة الفئات والجهات الفقيرة والمتوسطة التي عانت من الخلل التّنمويّ البنيويّ، وقد عبّرت هذه الفئات في الانتخابات عن موقف واضح برفض كلّ ما يمتّ بصلةٍ للنّظام القديم.

من الملاحظ بأن نجاح عملية الانتخابات التشريعية الأولى في تونس، قد شكلت مدخلاً مهماً لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، فكما كانت تونس هي الملهم الأول لثورات الربيع العربي، فإنها شكلت قاطرة التحول الديمقراطي العربي، فقد تجاوزت تونس قضية التناحرات الأيديولوجية بين التيار الإسلامي من جهة، والتيار الحداثي من جهة أخرى، فإنتاج ائتلاف يضم قوى ديمقراطية من مختلف المشارب والأحزاب السياسية شكل رافعة جوهرية لعملية التحول الديمقراطي، فتونس لها العديد من المزايا الإيجابية التي تجعل منها منتجة للتحول الديمقراطي أكثر من غيرها من البلدان العربية، كوجود مؤسسات دولة حديثة يعود الفضل في قيامها للنظام السابق، إضافة لوجود التجانس الديني والاثني والثقافي الذي ساهم في إنتاج هوية تونسية متماسكة، وثقافة سياسية غنية، وإطار مؤسساتي ونقابي باستطاعته تأطير المواطنين، وهذه العوامل تقوم بتعزيز قيم المواطنة وممارستها.

وعطفاً على ما سبق فقد مثل انتخاب المجلس التأسيسي خطوة كبيرة باتجاه طي صفحة الماضي وإرساء قواعد النظام السياسي الجديد، كما أنقذ التونسيين من متاهات النقاشات السياسية والدستورية العقيمة التي غرقت فيها ثورات الربيع العربي الأخرى وخاصة الثورة المصرية، فقد قامت بموجب هذه الانتخابات أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة وتتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية لا سلطة عليها لأحد غير المجلس ذاته، وإذا كانت الوظيفة الأساسية للمجلس التأسيسي هي كتابة الدستور، فإن أولى مهامه تمثلت في انتخاب رئيس للجمهورية يتولى بدوره تسمية رئيس للحكومة. ومع تشكيل أول حكومة تونسية بعد الثورة منبثقة من خيار الشعب، اكتملت الأركان الأساسية للنظام السياسي الانتقالي في إطار من الشرعية الانتخابية التي افتقدتها حكومتا الغنوشي والسبسي. وبذلك دخلت تونس مرحلة جديدة في تاريخها السياسي المعاصر وتجاوزت كثيرا من التعقيدات السياسية والقانونية التي لا تزال بقية ثورات الربيع العربي تسعى لتجاوزها.

وما يعزز من حظوظ نجاح التجربة الديمقراطية التونسية، بعد الخطوات التي قطعتها ووصلت بها إلى انتخاب المجلس التأسيسي هو تشكيل حكومة ائتلافية ضمت الأحزاب الثلاثة الفائزة في الانتخابات والتي حصلت مجتمعة على نحو ثلثي مقاعد المجلس التأسيسي: حزب النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات إلى جانب عدد من الشخصيات المستقلة، ورغم ما بين هذه الأحزاب الثلاثة من فوارق أساسية، حيث تنحدر من خلفيات أيديولوجية وسياسية متباينة منها الإسلامي ومنها الليبرالي ومنها الاشتراكي اليساري، فقد تمكنت عبر مفاوضات دامت عدة أسابيع من تشكيل ائتلاف حكومي قطع مع مرحلة حكومة الحزب الواحد التي امتدت منذ استقلال تونس عام 1956 وإلى غاية سقوط رأس النظام في يناير 2011.

2.6 الأزمة السياسية

رغم النجاحات التي شهدتها المرحلة الأولى من عملية التحول الديمقراطي في تونس، وإنجاز انتخابات "المجلس التأسيسي"، وتشكيل حكومة ائتلافية بقيادة "حزب النهضة"، إلا أن شبح أزمة سياسية كُبرى لاح في الأفق، بعد اغتيال السياسي اليساري شكري بلعيد بتاريخ 6 /2 2013، وهذا السبب وحده لم يكن الفتيل الذي أشعل الساحة السياسية التونسية بعد الإطاحة بنظام بن علي في ثورة 2010، وفوز "حزب النهضة" في انتخابات "المجلس التأسيسي"، وتشكيله الائتلاف الحاكم أو ما يُعرف بـ"الترويكا" بمشاركة اثنين من الأحزاب العلمانية.

ولكن يمكن تلخيص العوامل المباشرة والتطورات المتسارعة التي أسهمت في إثارة نار الأزمة السياسية التونسية بالنقاط التالية:

أولاً: رفض أحزاب الأغلبية (الترويكا) تشكيل حكومة كفاءات وطنية "غير حزبية": فقد تمكنت أحزاب الترويكا من تشكيل الائتلاف الحكومي عقب إنجاز انتخابات "المجلس التأسيسي"، حيث قدّم حمادي الجبالي استقالة حكومته بتاريخ 2013/2/6 بعد عملية اغتيال شكري بلعيد مباشرة

دون استشارة حزبه –النهضة–، وترك منصبه فارغاً دون تشكيل حكومة كفاءات لرفض "حزب النهضة" وحلفائه ذلك.[1]

ثانياً: امتناع أهم مكونات الساحة السياسية عن الجلوس إلى طاولة الحوار الجماعي: كان لرفض أهم الأحزاب السياسية التونسية الجلوس لطاولة الحوار، أحد أهم الأسباب التي أدت لتفجر الأزمة السياسية في تونس، "فحزب النهضة" و"حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" رفضا الحوار المباشر، مع حزب "نداء تونس" والجلوس معه على نفس الطاولة، باعتبار أنه امتداد لحزب" التجمع الدستوري الديمقراطي"،[2] المُنحل سابقًا.

ثالثاً: الاغتيالات السياسية: لقد زاد اغتيال السياسي محمد البراهمي من حدة الاحتقان في البلاد، وإثر هذا الاغتيال، تم توجيه إصبع الاتهام لبعض الجماعات السلفية المتشددة (أنصار الشريعة)، التي فشل "حزب النهضة" في مد يده لها واقناعها بإنهاء تمردها المسلّح، وفي ذات الوقت وجدت أطراف المعارضة فرصة سانحة لتحميل الحكومة التونسية المسؤولية السياسية والأخلاقية عن عملية الاغتيال، ثم بلغت التحركات الاحتجاجية ضد حكومة "الترويكا" ذروتها مع اعتصام "الرحيل": بتاريخ 2013/6/26، وذلك احتجاجاً على اغتيال السياسي محمد براهمي ومطالبته بحل "المجلس التأسيسي" وحكومة علي العريض، فقد قامت قوى متعددة من المعارضة بتنظيم حركة احتجاجية مقابل مقر "المجلس التأسيسي"، ثم انسحاب أغلب نواب المعارضة من المجلس وتغيّبهم عن حضور جلساته، الأمر الذي أدى لشلّ نشاطه لبضعة أسابيع، ثم أخذت وتيرة المواجهة تحتدم وأوشك المشهد التونسي على العودة لنقطة الصفر لولا تدخل مبادرة الحوار الأخيرة من قبل مؤسسات المجتمع المدني.[3]

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، "**الحوار الوطني في تونس: الآليات والمألات**"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 3.

[2] وكالة أنباء تورس، "مع اقتراب موعد 23 أكتوبر.. أسئلة عن الشرعية، والنهضة ترفض الجلوس على طاولة الحوار مع نداء تونس"، 12 /10/ 2012، منشور على الرابط التالي: http://www.tap.info.tn/

[3] أنور الجمعاوي، "**المشهد السياسي في تونس– الدرب الطويل نحو التوافق**"، مرجع سابق، ص6.

رابعاً: انعكاس الوضع المصري على الوضع السياسي التونسي: فقد انعكس حدث إطاحة الجيش المصري بالرئيس المنتخب محمد مرسي على مشهد الأزمة السياسية في تونس، إذ أيدّت بعض قوى المعارضة التونسية إسقاط الجيش لمرسي، بينما ندّد "حزب النهضة" بالإطاحة بمرسي واعتبره "انقلاباً من الجيش على الرئيس المنتخب من قبل الشعب".

ففي هذا السياق فإن "حزب نداء تونس" و"الجبهة الشعبية"، باركتا عزل الرئيس محمد مرسي، واعتبرتا الحدث بأنه تصحيحٌ لمسار الثورة المصرية، ومؤشراً على فشل الإسلاميين في إدارة المرحلة الانتقالية واقتراب نهايتهم.[1]

ولم تقتصر مواقف المعارضة على تأييد ما جرى في مصر، بل عمد "حزب نداء تونس" وبعض قوى المعارضة، إلى ترويج خطاب سياسي علني يهدف إلى حشْد الشارع وتقويض المسار الانتقالي في تونس من أجل الإطاحة "بالترويكا"، واقامة منظومة حُكم بديلة، وفي هذا السياق دعا "حزب نداء تونس" بزعامة الباجي قايد السبسي إلى حل الحكومة التي يتزعمها "حزب النهضة"، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني يشرف عليها تكنوقراط، وطالب أيضاً بوضع خريطة طريق للانتخابات، داعياً إلى ضرورة الإصلاح الفوري للمسار الانتقالي.[2]

من الملاحظ بأن حكومة التكنوقراط المقترحة، إضافة إلى خارطة الطريق، سبق وللسبسي أن اقترحها بعد عزل الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي.

خامساً: فشل "الترويكا" في التصدي للعمليات الإرهابيّة: إن فشل حكومة "الترويكا" في منع هذه العمليات جعل قطاعاً مهمّاً من المواطنين يعتقد أنها غير قادرة على إدارة دفة سفينة البلاد، وتأمين الاستقرار الأمني، وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود، علاوةً على معاناة الأحزاب الممثلة "للترويكا" من حالات انشقاق داخلي، خاصة حزبيْ "المؤتمر" و"التكتل"، فقد اعترض عدد كبير من أعضاء الحزبين، على قرار التحالف مع "حزب النّهضة" ذات التوجه الإسلامي،

---

[1] أنور الجمعاوي، "**المشهد السياسي في تونس– الدرب الطويل نحو التوافق**"، مرجع سابق، ص ص 17– 18.

[2] جريدة الصباح، "حركة نداء تونس تطالب بحل الحكومة الحالية"، 2013/7/5، منشور على الرابط التالي: http://www.turess.com/assabah/92045

لاعتقادهم أن الاختلاف الأيديولوجي مانع من التحالف السياسي معها، لذلك اختار المنشقّون الانسحاب على مساندة الترويكا، وانضموا إلى أحزاب أخرى داخل المجلس التّأسيسي أو خارجه، وأسّس بعضهم أحزاباً جديدة.[1]

سادساً: تجاوز المدة الزمنية للمرحلة التأسيسية: فقد كان يُفترض أن يُنهي "المجلس التأسيسي" مهمّته الأساسية المتمثّلة بصوغ الدّستور خلال عامٍ من تاريخ انتخاب أعضائه في 23 /10/ 2011، وهذا الأمر اتفق عليه 11 حزباً من بينها "حزب النهضة"، و"التكتل من أجل العمل والحرِيات"، و"الحزب الجمهوري"، و"حزب المسار الاجتماعي الديمقراطي" وغيرها، حيث نص توقيع وثيقة إعلان المسار الانتقالي بتاريخ 15 /12/ 2011 على تحديد المرحلة الانتقالية بعام واحد فقط ولا يقبل التجديد.[2]

لكن بنود الوثيقة لم تطّبق، وجرى تمديد المرحلة الانتقالية، وهذا الأمر أثار استياء شريحة واسعة من المعارضة التونسية، التي رأت في التمديد محاولةً من الترويكا للبقاء في الحكم والهيمنة على مفاصل الدولة، واعتبر كل من: "حزب نداء تونس"، و"الحزب الجمهوري"، و"حزب العمّال"، أن الشرعية الانتخابية منتهيةً بحلول 23 /10/ 2012، وطالبت هذه الأحزاب بحل "المجلس التأسيسي"، وتشكيل حكومة كفاءات تستمد سلطتها من الشرعية التوافقية، وفي المقابل رفض أنصار الترويكا هذا التوجه، ورأوا فيه محاولة للانقضاض على الحكم، وتشبثوا بالشرعية الانتخابية، لأن التفويض الشعبي "للمجلس التأسيسي" باقٍ- وفق رأيهم- ما لم يُنجز كامل مهماته التأسيسية والدستورية.[3]

سابعاً: التنازع في صلاحيات المجلس التأسيسي: لقد شكّلت مجالات نفوذ المجلس وطبيعة مهماته جدلاً واسعاً ونزاعاً حاداً بين ائتلاف "الترويكا" الحاكم من جهة، وأحزاب المعارضة

---

[1] أفريكان مانجير، "استطلاع: 33.5 % تراجع شعبية الترويكا والمؤتمر في مقدمة التقهقر.. ولا رضا على الحكومة والمعارضة"، 2012/12/26، منشور على الرابط التالي: http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=11593

[2] وكالة أنباء تورِس، "فحوى وثيقة إعلان المسار الانتقالي"، 2011/12/15، منشور على الرابط التالي: http://www.turess.com/tap/109067

[3] أنور الجمعاوي، "**المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**"، مرجع سابق، ص 9.

الليبرالية واليسارية من جهة أخرى، وأساس النزاع يرجعُ لتصديق القانون المنظم للسُلطة العمومية، حيث نص القانون على أن المجلس التأسيسي سيد نفسه، ومنحه صلاحيّاتٍ واسعةً، انتقل بمقتضاها من مجلس مهمته الأساسية "صياغة الدستور وتأسيس مرحلة الانتقال الديمقراطي إلى مجلس برلماني، من صلاحياته مراقبة أداء الحكومة، وتحديد صلاحياتها، ومنحها الشرعية أو حجبها عنها، كما منح القانون المجلس صلاحياتٍ لمراقبة مؤسسة الرئاسة ومتعلقاتها، وسن التشريعات، وبذلك جمع المجلس بين السلطة التأسيسية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في مسؤوليته وحده.[1]

إن الجمع بين السلطات لم يرق "للكتلة الديمقراطية" و"الكتلة اليسارية" داخل المجلس وخارجه، ووجدتا فيه ابتعاداً عن الدور الأساسي المنوط بالمجلس، المتمثل بكتابة دستور توافقي يحظى بقبول معظم التونسيين في غضون عام واحد، واعتبرت المعارضة استئثار المجلس بسلطة القرار، تكريساً لمنطق الدكتاتورية القائمة على فرض هيمنة الأغلبيّة على الأقلّية، والحال أنّ المرحلة الانتقالية تقتضي تغليب التّوافق على منطق الغلبة.[2]

ثامناً: الخلاف الحاد في صياغة الدستور: استغرق الجدل المتعلق بفصول الدستور الجديد داخل أروقة "المجلس التأسيسي" عامين كاملين، ويعود أساس الخلاف إلى العلمانيين والإسلاميين حول مسائل مختلفة تتعلّق أبرزها بمسألة هوية الدولة، فالإسلاميون يريدون اعتماد الشريعة الإسلامية كأساس مدون حرفياً في بنود الدستور، أما الأيديولوجيات الأخرى فتريد الاعتماد على صيغة الدستور السابق عام 1959 بهذا الشأن وهو علمانية الدولة، أما المسألة الأخرى فهي طبيعة نظام الحكم، أيضاً الإسلاميون يريدونه برلمانياً، و"نداء تونس" و"الجمهوري" يريدونه رئاسياً، أما "حزب المؤتمر" فيفضلونه حُكماً مختلطاً تتوازن فيه صلاحيات الرئاسة والبرلمان.[3]

---

[1] بابنت تونيسيا، "نص القانون المنظّم للسلط العمومية"، 2011/12/4، منشور على الرابط التالي: http://www.babnet.net/rttdetail-42029.asp

[2] أحمد نجيب الشابي، "التوافق ضروري.. ومكمن الأزمة في القصبة لا في قرطاج"، صحيفة السفير، 25 /2013/12، منشور على الرابط التالي: http://assafir.com/article/331905

[3] أنور الجمعاوي، "**المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**"، مرجع سابق، ص ص 11- 12.

أما المسألة الخلافية الأخرى فتتعلق بحقوق المرأة، فقد ذهب الليبراليون للمطالبة بالتنصيص الحرفي على المساواة التامة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، بينما قال "حزب النهضة" إن العلاقة بين الطرفين علاقة تكامل لا مساواة تامة، اعتماداً على استحالة نقْض أحكام الإرث في مجتمع مسلم.[1]

وللتغلب على هذه الخلافات فقد تم تفضيل المصلحة العامة على المصالح الحزبية الضيقة بخصوص التوافق على بنود الدستور، حيث تقاطعت المصالح والمواقف، وتباينت التقييمات لدستور الجمهورية الثانية وانعكاساته على مستقبل المشهد السياسي التونسي، فقد قامت النخب التونسية بالتوفيق بين هويتها العربية الإسلامية من جهة، وبين مكاسب الثقافات الغربية من جهة أخرى.

وبهذا الخصوص يقول راشد الغنوشي: «اكتفينا بالفصل الأول من دستور 1959 الذي تبناه الدستور الجديد لأنه ينص بوضوح على أن تونس دولة مستقلة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها.. ونحن لا نريد أن نقسم تونس بين أنصار الهوية الإسلامية للدولة والداعين إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، في بلد يخلط غالبية ساسته ونخبه بين الشريعة ومقاصد التشريع الإسلامي من جهة، وتطبيق القضاء للحدود الشرعية مثل قطع أيدي السارق وجلد الزاني..".[2]

تاسعاً: التنازع حول مهام روابط حماية الثورة: جرى تشكيل هذه الروابط بعفوية في البدايات الأولى للثورة التونسية، وتكونت من مواطنين تطوعوا لحماية الأحياء والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، في فترة شهدت غياباً شبه كلي لأجهزة الدولة الأمنيّة والإدارية والمؤسساتية، وقد جرى شرعنة هذه الروابط قانونياً لاحقاً، وأصبحت معتمدة في كافة المناطق، وأوكلت إلى نفسها عدة مهمات، من بينها مواجهة الثورة المضادة، والمحافظة على الشرعية الانتخابية التي أفرزتها نتائج انتخابات "المجلس التأسيسي"، حيث كانت هذه الروابط محط تنازع بين "الترويكا"

[1] كمال بن يونس، "تونس.. صراع الهوية"، الشرق الأوسط، 2013/5/1، منشور على الرابط التالي: http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&article=726806&issueno=12573

[2] المرجع السابق.

وعدد من أحزاب المعارضة، فقد رأت فيها "الجبهة الشعبية" و"حزب نداء تونس" و"الحزب الجمهوري" خطراً على الديمقراطية، ودعت إلى ضرورة حلها الفوري، معتبرة أن حماية الثورة ومكتسباتها ليست من مسؤولية هذه الروابط، بل من مسؤولية المؤسسات المختلفة في الدولة، في المقابل تشبث "حزب النهضة"، و"حزب المؤتمر من أجل الجمهورية"، و"حركة وفاء" وأنصار الترويكا" برفض حل هذه الروابط، نظراً لأن حلها من اختصاص القضاء فقط.[1]

عاشراً: الخطاب الإعلامي التحريضي للأحزاب: شهدت تونس عقب الثورة حالةً من الفلتان الإعلامي، فتعددت وسائل الإعلام المختلفة، واتسع مجال حرية التفكير والتعبير بشكل غير مسبوق، إلا أن عدم وجود قانون منظم للقطاع الإعلامي ساهم في اتساع رقعة الكتابات التشهيرية التي تعتمد الإقصاء والتخوين، وورد في تقرير للمجموعة العربية لرصد الإعلام وجمعيتان تونسيتان، هما: "المجلس الوطني للحريات" بتونس و"شبكة تحالف من أجل نساء تونس"، أن الإعلام يؤدي دوراً تحريضياً وينمّي مشاعر الحقد بين مختلف أطياف الشعب التونسي، وورد في التقرير أيضاً أنّ القنوات التلفزيونية والإذاعات تحولت إلى أبواق حزبية تروج خطابًا يحوي التخوين والتشهير، وأفاد التقرير أن الصحف الناطقة باللغة العربية نشرت نحو 90% من خطابات الكراهية في حين اكتفت مثيلتها الناطقة بالفرنسية بالنسبة المتبقية، واحتوت 13% من هذه الخطابات دعوات ضمنية أو صريحةً للعنف.[2]

وضمن حالة التجاذب السياسي بين "حزب النهضة"، وحلفاؤه من جهة، ومعارضيها من اليساريين والعلمانيين من جهة أخرى تمكن "الرباعي الراعي للحوار" من جمع الفرقاء السياسيين على طاولة واحدة لإنهاء الخلاف فيما بينها، وقد أبدى "حزب النهضة" والمتحالفون معه خلال هذا الحوار، الاستعداد للتنازل عن رئاسة الحكومة بطريقة سلسة، بالرغم من الحضور الذي

---

[1] أنور الجمعاوي، "**المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**"، مرجع سابق، ص 14.

[2] جهاد حرب، "تقرير حول رصد خطابات الحقد والكراهية في وسائل الإعلام التونسية"، المجموعة العربية لرصد الإعلام، آذار/2013، منشور على الرابط التالي:
http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/373445.html

يحظى به "حزب النهضة" في "المجلس التأسيسي"، وقد عزز بذلك مفهوم الشـــراكة السياســـية، والتداول السلمي للسلطات.

في ضوء ما سبق يمكن القول أن "حزب النهضة" قد أذعن للاحتجاجات في ضوء تغلبيه للشرعية التوافقية على الشرعية الانتخابية، واتضح ذلك من خلال تنازلها عن الحكـــم فـــي 9 يناير/كانون ثاني 2014 باستقالة رئيس الوزراء على العريض "عضو المكتب التنفيذي لحـــزب النهضة"، وذلك تطبيقاً لاتفاق جرى ما بين "حزب النهضة" وحلفائه والقوى السياسية المعارضة، في ظل تدخل مؤسسات مدنية حافظت على مكتسبات الثورة، إضافة إلى عدم رغبة المؤسســـة العسكرية التونسية عن لعب أي دور في معترك الحياة السياسية التونسية.[1]

يتَّضح أن "حزب النهضة" ما بعد الثورة التونسية وُفِّق في العديد من المراحل الفاصلة في تاريخ تونس، ودعمت عملية التحول الديمقراطي في الانتقال الآمن للنظام السياسي التونسي، ورغم قِصَر الفترة الزمنية المقدَّرة بأربع سنوات من عام 2011 ولغاية عام 2015، إلا أن هذه الأعوام شكَّلت مرحلة حساسة في تاريخ تونس لما اعتراها من تحديات كادت أن تنسف المسار الانتقالي بتونس، فأبدى "حزب النهضة" سلوك سياسي مرن سواء بدعواته المتكررة إلى المشاركة والتوافق الوطني، وسع إلى ترسيخ مفهوم التعددية من خلال ائتلافه مع القوى المتباينة معه فكرياً وبرامجياً في الحكومات الائتلافية وفي إدارة حكم وشؤون تونس، أو من خلال تنازلاته في مراحل صياغة الدستور التونسي، وكذلك في تنازله عن الحكم وتكريسه لمفهوم التداول على السلطة ليُشكِّل ذلك سابقة سياسية في المنطقة العربية، وقد غلَّب الشرعية التوافقية الوطنية على الشرعية الانتخابية، ولم يتعامل بنفس إقصائي ضد خصومه السياسيين، وأعط الشأن التونسي الأولوية في ضوء ما تشهده تونس من صعوبات وتحديات، حتى أصبح يُقال أن "حزب النهضة" ذاهب باتجاه تونسة الحركة.

---

[1] فرانس 24، "**استقالة رئيس الحكومة التونســية علــي العــريض**"، 9 /1/ 2014،منشــور علــى الــرابط التــالي: /http://www.france24.com

3.6 الانتخابات التشريعية الثانية عام 2014 وانعكاسها على "حزب النهضة"

استطاعت الأحزاب السياسية التونسية ذات الأيـديولوجيات المختلفـة أن تـذلل كافـة الصعاب التي اعترضت المشهد التونسي، والتي كان آخرها الأزمة السياسية الحادة التي عصفت بالجمهورية التونسية الثانية،* حيث أن جولات الحوار التي قادها "الاتحاد العام التونسي للشغل" وعدد من مؤسسات المجتمع المدني، أنهت كافة الخلافات وأوصلت كافة الأحزاب إلى أرضـية مشتركة استطاعت بفضلها تحقيق إنجازاتٍ ايجابية متميزة، أبرزها يتمثل بصـياغة الدسـتور وإقرار المجلس التأسيسي لقانون الانتخابات والاستفتاء، واستعدت تونس جيداً لإسـدال السـتار على مرحلة التحول الديمقراطي الثالثة المتمثلة بالانتخابات التشريعية والرئاسية.

حدّد القانون الانتخابي عدد مقاعد البرلمان التونسي (مجلس الشعب) بـ217 مقعداً، وتم تخصيص 199 مقعداً لداخل الأراضي التونسية، بينما خُصّص للجالية التونسية في خارج البلاد 16 مقعداً، وتنافست 1327 قائمةً في الانتخابات، منها 1230 قائمة داخل تونس، و97 قائمـة أخرى مخصصة للجالية في الخارج، وتوزعت الدوائر بين الداخل والخارج، حيث تم تخصيص 27 دائرة انتخابية داخل تونس و6 في الخارج، وضمت كافة القوائم الانتخابية نحـو 13 ألـف مرشح، وتجري الانتخابات التشريعية في تونس كل 5 أعوام وفق قانون الانتخابات الصادر بعد الثورة.[1]

وبلغ عدد الناخبين المسجّلين 5 ملايين و 236 ألفًا و 240 تونسياً، أي ما نسبته 70% تقريباً ممن يحق لهم الانتخاب، ولوحظ أن 63% من الناخبين المسجلين تتراوح أعمارهم بـين 18و40 سنة، وحاز مؤشر تسجيل المرأة في الانتخابات عام 2014 ارتفاعا، مقارنةً بالانتخابات

---

* **الجمهورية التونسية الثانية:** هي الجمهورية التي تم إقامتها عقب الثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي بتاريخ 2010/12/17، وتختلف عن نظيرتها التي أقيمت عام 1957 في كل شيء تقريبا، من حيث التعددية الحزبية الحقيقية، والدستور المجمع عليه الجميع، وحرية التعبير، والاختيار ترشحا وتصويتا.

[1] إيرو نيوز، "الانتخابـات التشـريعية والرئاسـية فـي تـونس"، 2014/10/21، منشـور علـى الـرابط التـالي: /http://arabic.euronews.com/2014/10/21/ar-presidential-elections-in-tunisia

الأولى بعد الثورة عام2011، حيث بلغت في الانتخابات الأولى 45%، بينما في انتخابات 2014 بلغت ما نسبته 50.5%.[1]

وكانت نتائج الانتخابات التشريعية البرلمانية أن فاز حزب "نداء تونس" فيها، حيث حصل على 85 مقعداً، بينما حصل "حزب النهضة" على 69 مقعداً، ثم تلاهما حزب "الاتحاد الوطني الحر" الذي حاز على 16 مقعداً، وفي المركز الرابع حلّت "الجبهة الشعبية" التي حصلت على 15 مقعداً، أما حزب "آفاق تونس" فحصل على 8 مقاعد، وحزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" على أربعة مقاعد، ونال كل من: "حزب المبادرة" و"التيار الديمقراطي" و"حركة الشعب" على ثلاثة مقاعد، من جهة أخرى بلغت نسبة التصويت في الانتخابات نحو 62%.[2]

يرى الباحث بأن تداول السلطة وانتقالها بشكل ديمقراطي، هي نتيجة طبيعية تنبع من اختيارات الشعوب، إلا أن خصوم "حزب النهضة" بالغوا في إظهار الشماتة السياسية واعتبار خسارة جولة انتخابية بأنه فشل ذريع.

أما عن الأسباب التي أدت لتقدم "حزب نداء تونس" في الانتخابات التشريعية الثانية وتراجع "جزب النهضة"، فتعود لعدة أسباب بارزة، تتلخص بالأمور التالية:[3]

أولاً: عدم نجاح "حزب النهضة" في إدارة المرحلة الانتقالية: تجربة "حزب النهضة" كانت صعبة نظراً لوعورة المسار السياسي، واختلاف الأيديولوجيات بين الأحزاب، إضافةً لذلك فإن الشعب التونسي كان ينتظر من "حزب النهضة" حلولاً سريعة لمعضلاتٍ كبيرة وكثيرة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياحية وغيرها، الأمر الذي أدى لضغط المعارضة على "حزب النهضة"، وهذا الضغط دفع بالأخير لاستخدام العنف عبر ما يُسمى بـ روابط حماية الثورة، وهو ما أعطى انطباعاً بأن "حزب النهضة" غير قادر على التعامل مع الأزمات الحادة،

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، "**تونس: الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة**"، مرجع سابق، ص 4.

[2] المركز الفلسطيني للإعلام، "نداء تونس يفوز بـ85 مقعدا مقابل 69 للنهضة"، 30 /2014/10، منشور على الرابط التالي: https://www.palinfo.com/11525#.VnnsUJIjkqk.email

[3] المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، "دلالات نتائج الانتخابات التشريعية التونسية"، 3 /11/ 2014، منشور على الرابط التالي: http://www.rcssmideast.org/Article/2773/

ولا يستطيع تلبية المطالب الملحة للشعب التونسي، بشكل يبدو أنه دفع قواعد شعبية كبيرة إلى تبني سياسة التصويت العقابي في محاولة لإسقاط "حزب النهضة".

ثانياً: تباين الخلفيات السياسية لتكوينات حزب "نداء تونس": أدى تعدد وتنوع خلفيات أعضاء نداء تونس إلى جذب قطاعات عريضة من الناخبين، والمناصرين من أعضاء سابقين في "حزب التجمع الدستوري" المُنحل، وعدد من رجال الأعمال، إضافة إلى نقابيين ويساريين وبعض المستقلين، كما أن الحزب نجح منذ تأسيسه في وضع نفسه كبديلٍ وحيد "لحزب النهضة" على خارطة الأحزاب السياسية.

فقد استند "حزب نداء تونس" إلى الماكينة الانتخابية "لحزب التجمع الدستوري" المنحل، حيث تمكن "حزب نداء تونس" من ترسيخ صورة لدى قطاع كبير من المواطنين مفادها قدرته على حماية تونس من استفراد "حزب النهضة" بالبلاد.

ثالثا: الحملة الدعائية لحزب "نداء تونس": لم يبدأ الحزب استعداداته للانتخابات في الفترة المقررة من 4 وحتى 24 /10/ 2014، وإنما قبل ذلك بنحو عام ونصف، حيث تم تشكيل لجنة خاصة للإعداد للانتخابات كانت مهمتها الإعداد الميداني واللوجستي للانتخابات، وقد شكلت هذه اللجنة ماكينة انتخابية ضخمة، ساعدت بدورها في الحشد للتصويت للحزب، كما ركز "حزب نداء تونس" أيضاً في حملته الانتخابية على تكتيكات مختلفة، ومركزاً على قيام "حزب النهضة" بمنع الهجمات الإرهابية والاغتيالات السياسية التي مرت بها البلاد خلال المرحلة الانتقالية.

وفي هذا السياق يقول الأستاذ بعلم الاجتماع المولدي الأحمر: "إن تراجع "حزب النهضة" يرتبط بتعرض تجربة "الإسلام السياسي" لما وصفها بـ"نكسات كبيرة"، مشيراً إلى أن قيادات مؤثرة في "حزب النهضة" لم تنجح في التفريق بوضوح بين إدارة الدولة بما هو فعل سياسي بامتياز وبين الدعوة الدينية، الأمر الذي أدى إلى فشل "حزب النهضة" في حماية المؤسسات والشعب من الإرهاب.[1]

[1] خميس بن بريك، "لماذا صعدت نداء تونس وتراجعت النهضة"، الجزيرة نت، 26 /12/ 2014، منشور على الرابط التالي: http://abu-link.com/item_39812.htm

كما أن هناك شرائح عديدة من المجتمع التونسي قبلت على عجالة وجود قياديين من نظام بن علي القديم داخل حزب "نداء تونس" بحجة قانونية مفادها أن القضاء منحهم البراءة، وبحجة أيديولوجية أنهم يشتركون مع هذه الشرائح في مرجعيات اجتماعية تجذرت في تونس منذ القدم.[1]

يرى الباحث أنه بإتمام الانتخابات التشريعيّة الثانية عام 2014، تكون تونس قد بدأت بالإجراءات التنفيذيّة لعمليّة التحوّل الدّيمقراطيّ التي أرسى قواعدها "ائتلاف الترويكا" الذي حكم المرحلة الانتقاليّة، وتوِّجت بدستورٍ ديمقراطيّ، وقانون انتخابات، ومجموعة من الأطر التشريعيّة لضمان التحوّل الدّيمقراطيّ، فقد أرسيت أسس النظام الديمقراطي في مرحلة هذا الائتلاف، بما في ذلك الدستور الديمقراطي الوحيد في المنطقة العربية، ومسلكيات تداول السلطة بشكل سلمي. وتدين الانتخابات الأخيرة بالفضل لهذه المرحلة التي حكم فيها حزبان علمانيان ثوريان هما "المؤتمر من أجل الجمهوريّة" و"التكتل من أجل العمل والحريات"، واللذان تحالفا مع "حزب النهضة" الإسلامي، ما منع الاستقطاب الديني – العلماني في مرحلة مصيرية وحاسمة من تاريخ تونس، وهو ما لم يحصل في دول عربية أخرى.

1.3.6 الانتخابات الرئاسية عام 2014 وتأثيرها على التحول السلمي في تونس

للمرة الأولى منذ الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي بتاريخ 14 /1/ 2011 وفراره، استعد(5285625) ناخباً تونسياً لاختيار رئيسهم الجديد بتاريخ 11/23/ 2014، وسط منافسة ضمت 27 مرشحاً، والفائز من بين المرّشحين هو الذي يجب عليه أن يحصل على أكثر من 50% من الأصوات، وبلغت نسبة التصويت 64.6% خلال الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية.[2]

---

[1] خميس بن بريك، "**لماذا صعدت نداء تونس وتراجعت النهضة**"، مرجع سابق.

[2] روسيا اليوم، "السبسي والمرزوقي يتصدران السباق الرئاسي بتونس"، 24 /2014/11، منشور على الرابط التالي:https://arabic.rt.com/news/765676-

وفي ضوء هذه النتيجة التي لم تنسجم مع الدستور تقّرر إجراء دورة ثانية للانتخابات أو ما يُعرف بـ"الإعادة" نظراً لعدم حصول أحدٍ من المرشحين على النسبة المطلوبة للفوز، فقد أظهرت النتائج تقدم مرشح "حزب نداء تونس" الباجي قايد السبسي بحصوله على نسبة 39.46% من الأصوات، يليه مرشح "حزب المؤتمر" المنصف المرزوقي بنسبة 33.43%، وحاز بقية المرشحون على نسبٍ تقل عن 7%.[1]

أعلن "حزب النهضة" عن قراره بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية منذ البداية، لكنه كان مع تقديم مرشح توافقي يحظى بدعم أكثر الأحزاب لرئاسة تونس، قبل أن يتراجع عن دعم أي مرشحٍ رئاسي، ويحسم أمره بمنح قواعده الجماهيرية حرية الاختيار والتصويت في الانتخابات الرئاسية،[2] وقال "حزب النهضة": "إن قراره بعدم تسمية مرشحٍ له ينبع من حرصه على المساهمة في حماية المسار الديمقراطي، وتوفير المناخ المناسب لمواجهة التحديات الكبرى التي تعترض تونس حاضراً ومستقبلاً في المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل تأمين التجربة الديمقراطية الناشئة من المخاطر التي تهددها وعلى رأسها آفة الإرهاب، ولقطع الطريق أمام عودة الاستبداد والفساد"،[3] كما أن امتناع "حزب النهضة" عن تقديم مرشحٍ رئاسي جاء وفاء لعهد قطعه على نفسه في الفترة السابقة حين كان في سدة الحكم، لطمأنة خصومه وطمأنة الشعب التونسي بأنه لا يتطلع للهيمنة على السلطة في البلاد.[4]

---

[1] روسيا اليوم، "انتخابات الرئاسة بتونس.. السبسي يتقدم المرزوقي وينازله في جولة ثانية"، 2014/11/25، منشور على الرابط التالي: https://arabic.rt.com/news/765896-

[2] بابنت، "النهضة تقرر عدم دعم أي مرشح للرئاسية وترك الخيار لقواعدها"، 2014/11/8، منشور على الرابط التالي: http://www.babnet.net/rttdetail-94457.asp

[3] منذر بالضيافي، "تونس.. النهضة تعلن عدم الترشح للانتخابات الرئاسية" العربية نت، 19 /6/ 2014، منشور على الرابط التالي: http://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/01728785-176f-43ee-93f9-6f667c1c0795

[4] غسان بن خليفة، "انتخابات تونس: انهزم الإسلاميون، فهل تنتصر الثورة؟"، جريدة السفير، 26 /11/ 2011، منشور على الرابط التالي: http://arabi.assafir.com/article.asp?aid=2418&refsite=arabi&reftype=home&refzone=slider

لقد أفرزت جولة الإعادة "الدورة الثانية" للانتخابات الرئاسية في تونس فوز الباجي قايد السبسي برئاسة تونس بعد حصوله على 55.68% من نسبة المصوّتين، مقابل 44.32% كانت من نصيب المرزوقي.[1]

نجح الباجي قايد السبسي الوزير السابق في عهد بورقيبة والرئيس الأول للبرلمان في عهد بن علي، في أن يقدم نفسه بالمنقذ الوحيد وأمل الخلاص والتغيير لجزء هام من المجتمع التونسي، كما أنه استطاع حشد شتات الشريحة الأوسع من كوادر ورجال أعمال نظام بن علي وحزبه "التجمع الدستوري" المُنحل ممّن لم يختاروا الانضمام "لحزب النهضة" وبقية الأحزاب الأخرى.[2]

ووحدّ السبسي في حزبه المتضررين من الثورة التونسية بالإضافة لليبراليين ونقابيين ويساريين سابقين يشتركون في مصلحة واحدة، هي خوفهم من مشروع "حزب النهضة" ذو التوجه الإسلامي، واستغل السبسي عدم حصول تغييرات محورية ناجحة خلال تولي المرزوقي لرئاسة الجمهورية، وأيضاً نجح السبسي والمعارضين لـ"الحركات الإسلامية" في رسم صورة ذهنية داخل عقول الكثير من التونسيين، بأن المرزوقي يتحمل المسؤولية عن الإخفاقات خلال المرحلة الانتقالية، بما في ذلك الوضع الاقتصادي المتردي والهجمات الإرهابية، نظراً لوجود حزب المرزوقي السابق "المؤتمر من أجل الجمهورية" في ائتلاف الحكم كحليفٍ "لحزب النهضة".[3]

يتضح من نتائج الخريطة الحزبية أمرين: أولهما تفوق "حزب نداء تونس" رغم حداثة نشأته ولو شكليا على "حزب النهضة"، وهو بذلك استفاد من الاستقطاب الحادث على مدار الأربعة أعوام الماضية ما بين "حزب النهضة" وخصومه من شركاء الثورة، وكذلك فقد استفاد

---

[1] سارة لودوك، "الهيئة العليا للانتخابات: الباجي قائد السبسي يفوز برئاسة الجمهورية بنسبة 55.68%"، فرانس 24، 2014/12/22، منشور على الرابط التالي: http://www.france24.com/ar/20141222-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-

[2] غسان بن خليفة، "**انتخابات تونس: انهزم الإسلاميون، فهل تنتصر الثورة؟**"،مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

في توجيه خطاب مختلف عن خطاب النظام القديم وليس إقصائياً، ويقوم على الاستفادة من أخطاء قوى الثورة وبالذات على مستوى السياسات، في المقابل فإن أحزاب اليسار كانت تقوم على اللعب في مساحة مواجهة "حزب النهضة" الذي لم يكن المناقض الحقيقي لأفكار هذا اليسار، وكان يستند على خطابات شعبوية غير قادر على استقطاب مزيد من المؤمنين بها أو المناصرين له، ومن ثم كان تصويت المواطن عقابياً لجميع قوى الثورة المشكلة "للترويكا" والمشاركة في المجلس التأسيسي، ومن ثم على هذه القوى وعلى رأسها "حزب النهضة" محاولة الاقتراب أكثر من المواطنين بعيداً عن الاستقطابات الحادة والتلاسن الإعلامي، وثانيهما أن أي خصم من رصيد أحد شركاء الثورة لا يصب إلا في صالح القوى الأكثر قرباً من النظام القديم ومن ثم على هذه القوي أن توجد آليات جديدة للتعامل فيما بينها بعيداً عن المكايدات وتصيد الأخطاء، وأن يكون الحوار بينها موضوعي حتى لا يوظف في خدمة الأطراف المناقضة لها.

من الملاحظ بأن نجاح العملية الانتخابية الرئاسية في تونس شكل مدخلاً مشرفاً لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، فكما كانت تونس الملهم للكثير من الثورات التي شهدتها بعض الدول العربية، فإنها تشكل قاطرة التحول الديمقراطي العربي لأن تجربتها الديمقراطية تكللت بالنجاح، والرأي العام التونسي يشكل نموذجاً متقدماً على مستوى الأهلية للتحول الديمقراطي، وخاصة إزاء ثورات شعبية ذات مطالب عادلة في دول يتوافر فيها مزاج شعبي ورسمي غير بعيد عن الانزلاق نحو العشائرية السياسية أو الطائفية، أو قد يقود إلى التدخل الاجنبي.

2.3.6 انجازات الانتخابات التشريعية الثانية عام 2014

سجّل انتهاء تونس للانتخابات البرلمانية والرئاسية محطة تحولٍ جديدة حيث نجحت في امتحان الديمقراطية، وطوت بذلك المرحلة الثالثة من التحول الديمقراطي منذ إسقاط نظام بن علي، ويُمكن تلخيص أبرز الانجازات وما رافقها والمؤشرات التي تبعت هذه الانتخابات بالنقاط التالية:

أولاً: إنجاز الانتخابات البرلمانية والرئاسية: حيث نجحت تونس في تجاوز مراحل التحول الديمقراطي منذ فرار بن علي وسقوط ديكتاتوريته، وأرست دستوراً جديداً وقانوناً للعدالة الانتقالية، وتمكنت من بلورة بيئة سياسية أتاحت التعددية السياسية، علاوة على ذلك فقد تغلبت البلاد على تداعيات الأزمة السياسية التي كانت تهدد الأمن والاستقرار وانجاز بقية مراحل التحول الديمقراطي.[1]

ثانياً: فشل الثورة المضادة وعدم تكرار النموذج المصري في تونس: حيث قبل التيار الإسلامي "حزب النهضة" بنتائج الانتخابات وتنازل بسلاسة في الحوار الذي سبق الانتخابات رغم الأغلبية التي يشكلها، وفي ذات الوقت لم يتدخل الجيش التونسي* بتاتاً، لإعاقة تجربة التحول الديمقراطي في تونس ما بعد الثورة، بل وقف مع التونسيين وساند ثورتهم منذ بدايتها، ويشهد الخبراء الأمريكيون وغيرهم من الخبراء الأوروبيين بنزاهة العملية الديمقراطية في تونس ويشيدون بتخطّي البلاد كافة مراحل الانتقال الديمقراطي بنجاح، وتقول مارينا أوتاوي– Marina (Ottaway) الخبيرة في شؤون التحول الديمقراطي والباحثة البارزة بمركز ويلسون الأمريكي إن الجيش في تونس لم يكن معنياً بالتدخل في العملية السياسية نظراً لعدم وجود مصالح اقتصادية خاصة له ليحافظ عليها، بخلاف الجيش المصري الذي يتدخل بشكل أساسي في الحياة السياسية المصرية، ويلعب دوراً اقتصادياً حيث ينال ميزات خاصة ويرتبط بمصالح اقتصادية، فهذا يدفع الجيش المصري للجوء نحو استخدام قوته للحفاظ على مصالحه.[2]

عطفاً على ذلك يقول خبيرٌ أمريكي آخر إن قادة الجيش المصري وضباطه هم الذين غضوا الطرف عن الانتفاضة الشعبية التي أسقطت نظام مبارك، وفي ذات الوقت هم الذين تدخلوا ضد حكم الإخوان المسلمين ليضمنوا مصالحهم.[3]

---

[1] ابراهيم فريحات، "الانتخابات التونسية تختم المرحلة الانتقالية وتثير المخاوف من عودة النظام القديم"، مركز بروكنجز، 8 /1/ 2015، منشور على الرابط التالي: http://www.brookings.edu/ar/research/articles/2015/01/08-tunisia-election-transition-sharqieh

* لمزيد من التفاصيل حول دور المؤسسة العسكرية التونسية في الثورة والتحول الديمقراطي بتونس، أنظر الفصل الرابع.

[2] محمد ماضي، "خبراء أمريكيون: تونس أنجحُ تجارب التحول الديمقراطي.. رغم الصّعاب"، سويس إنفو، 2014/2/3، منشور على الرابط التالي: http://www.swissinfo.ch/ara/-/37627958

[3] المرجع السابق.

ثالثاً: استقرار وجود "حزب النهضة" في المشهد السياسي التونسي: فـرغم تراجـع "حـزب النهضة" بـ15 مقعداً عن نتائج الانتخابات التشريعية السابقة عام 2011، إلا أنه نال المرتبـة الثانية في الحياة السياسية التونسية، وبقبوله بنتائج الانتخابات أثبت أن فكرتـه أو أيديولوجياتـه الإسلامية لا تتعارض مع فكرة التعددية الديمقراطية، فتشبثه بقبول الآخر هو الذي جعله يتخلى عن الحُكم بعد الأزمة السياسية رغم أنه حصل على 40% من ثقة التونسيين وهو ذاتـه الـذي دفعه لقبول خسارته في نتائج الانتخابات عام 2014.[1]

رابعاً: استكملت المنظمات التونسية الراعية للحوار الوطني، استعداداتها لتسلم جـائزة نوبـل للسلام: لقد تم تكريم مؤسسات المجتمع المدني على جهودها في إدارة الحوار بـين الأحـزاب السياسية وإنجاح عملية التحول الديمقراطي في تونس، بتاريخ 2014/12/10، فـي العاصـمة النرويجية، بسبب الجهود الكبيرة التي قامت بها أثناء الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد.[2]

3.3.6 الصعوبات والمعيقات التي اعترضت الانتخابات التشريعية والرئاسية عام 2014

شهدت الانتخابات التشريعية والرئاسية التونسية عـام 2014 جملـةً مـن المعيقـات والصعوبات التي اعترضت طريقها خلال فترة الانتخابات، أو حتى صعوباتٍ أفرزتها نتائجها، وتتمثل بالتالي:

أولاً: الأحداث الأمنية التي ضربت تونس: هدفت هذه الأحداث لمحاولـة تخريـب الانتخابـات وإفشالها، حيث أحبط الجيش التونسي وأجهزة الأمن عدة مخططات وعمليـات خـلال أجـواء الانتخابات، سعياً لجلب الفوضى وإفساد إتمام مراحل الديمقراطية، وكانت وزارة الدفاع التونسية أكدت إحباطها هجوماً على مركز اقتراع في مدينة القيروان وسط تونس، ما أدى لمقتل مسـلح واعتقال ثلاث آخرين قبل هجومهم على المركز، وأصيب عسكري تونسي بجراح إثر إطـلاق مسلحين النار عليه خلال الانتخابات، وكانت وحدات الجيش التونسي وأجهزة الدولة أعدّت نفسها

[1] عبد الجليل المسعودي، "فاز النداء ولم تخسر النهضة"، جريدة الشروق، 31 /12/ 2014، منشور على الرابط التـالي: http://www.alchourouk.com/76257/678/1

[2] إسماعيل دبارة، "رباعي الحوار التونسي يستعد لتسلّم نوبل للسلام"، إيلاف، 12/8/ 2015، منشور على الرابط التـالي: http://elaph.com/Web/News/2015/12/1060731.html

جيداً خلال الانتخابات بعد وجود تحذيرات وإشارات باحتمالية تنفيذ عمليات أمنية تخريبية لإفساد الانتخابات التشريعية والرئاسية.[1]

وفي هذا السياق أيضاً، لم تهنأ الحكومة الانتقالية بتسلمّها مقاليد الحكم، حيث عاشت أحداثاً أمنية صعبة، تمثلت بهجماتٍ نفذتها جماعات متشددة، وأدت لمقتل 14 عسكرياً تونسياً، وكانت هذه الجماعات قد أعلنت بصراحة عن نيتها إفشال المشهد الديمقراطي في تونس.[2]

ثانياً: الاستقطاب الحاد والخلاف الأيديولوجي بين العلمانية والتيار الإسلامي: حيث شهدت الحملة الانتخابية وبرامج الحزبين الرئيسيين "حزب النهضة" و"حزب نداء تونس" انقساماً حاداً، كون الأول يمثل التيار الإسلامي والثاني يعد حزباً ذو خلفية ليبرالية، وغابت الاستراتيجيات الاقتصادية عن المشهد الانتخابي، وفي هذا الصدد طفى الخلاف على السطح علانيةً حيث أكد "حزب النهضة" أن "نداء تونس" يشكّل عودة نظام بن علي وحزبه المُنحل، في المقابل إن "نداء تونس" كان يشير أن فوز "حزب النهضة" يمثل فوزاً للتطرف والتشدد،[3] وهذا يؤكد أن كلا الطرفين لعبا على وتر مخاوف الجماهير، أكثر من الحرص على تحقيق البناء الاقتصادي والاجتماعي في تونس.

ثالثا: مخاوف من عودة الديكتاتورية ونظام بن علي عبر فوز "نداء تونس" والسبسي: لقد عبّرت عن هذه المخاوف أطراف كثيرة في المعارضة التونسية إضافة للجماهير التونسية، وتتبع هذه المخاوف من التاريخ الماضي للباجي قايد السبسي حيث تقلّد في عهد الحبيب بورقيبة وزارتين رئيسيتين في الدولة، كالداخلية والخارجية، وعيّنه بن علي رئيساً "لمجلس الشعب" بين عامي 1990 و 1991،[4] علاوة على ذلك تعود المخاوف لأسبابٍ أخرى أبرزها أن حزب "نداء

---

[1] محمد ياسين الجلاصي، "تونس تنهي المرحلة الانتقالية بإعلان اسم الرئيس اليوم"، الحياة اللندنية، 22 /12/ 2014، منشور على الرابط التالي: thttp://www.alhayat.com/Articles/6393288

[2] وليد التليلي، "كرونولوجيا الثورة التونسيّة: إنجازات تخطّت المطبّات"، العربي الجديد، 14 /1/ 2015، منشور على الرابط التالي: http://www.alaraby.co.uk/politics/373e24a3-49d4-4750-b270-15025dc84ae6#sthash.pMxHyTbH

[3] ابراهيم فريحات، "**الانتخابات التونسية تختم المرحلة الانتقالية وتثير المخاوف من عودة النظام القديم**"، مرجع سابق.

[4] بوابة الشرق، "عودة نظام بن علي يهدد حرية التعبير في تونس"، 19 /11/ 2014 منشور على الرابط التالي: http://www.al-sharq.com/news/details/287126#.Vngcf7YrK1s

تونس" يضم نشطاء سابقين من "حزب التجمع" المُنحَل والذي كان الحزب الحاكم في عهد بن علي.

رابعاً: تجاوزاتٌ سلبية متنوعة أثناء الدعاية الانتخابية عام 2014: لقد أكدت على وجود هذه التجاوزات "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" في تونس، حيث أوضحت أن التجاوزات هي إشارات سلبية تنوعت ما بين استعمال وسائل الإعلام للدعاية غير المتكافئة، إضافة لاستعمال وسائل إعلام أخرى للإعلان السياسي للقوائم الحزبية، علاوةً على وجود الرشوة الانتخابية، وأبدت الهيئة تخوفها من أن تصبح هذه التجاوزات عادة عند الأحزاب ووسائل الإعلام والناخبين أنفسهم، لذلك شدّدت على ضرورة السماح للهيئة بكافة الإجراءات القانونية لمعاقبة المُخالفين والمُتجاوزين، مؤكدةً وجود صعوبات عملية وقانونية في التصدي للتجاوزات.[1]

يمكن القول أن الثورة في تونس حققت العديد من المكتسبات على صعيد الحريات العامة، والتنظيم والاستقرار، والتخلص من الدولة البوليسية، وإشاعة ثقافة المحاسبة، وكتابة الدستور، وغير ذلك الكثير مما حققته الثورة في تونس، وهذا لا ينفي وجود سلبيات ما زالت موجودة تحتاج لتضافر الجهود لتجاوزها من أجل تونس، فظاهرة تفشي الإرهاب وتدهور الحالة الاقتصادية، مخاطر حقيقية تتطلب من التونسيين بكافة أطيافهم السياسية التصدي لها عبر التماسك والوحدة واحترام إرادة الناخب التونسي، من خلال الحفاظ على منجزات الثورة، ورغم هذه الصورة المتباينة في قراءة المشهد التونسي إلا أن تونس تبقى حالة منفردة عن واقعها العربي، فالواقع مختلف تماماً في سوريا، وليبيا، ومصر، واليمن، التي شهدت ثورات مماثلة، وذلك بفضل منجزات الثورة التي أسست للتحديث السياسي وتكريس الحريات.

4.6 تحديات ومعيقات التحول الديمقراطي في تونس

اعترض طريق التحول الديمقراطي في تونس تحديات جمّة وصعوباتٌ كبيرة، بالتزامن مع عدم اجتثاث فلول النظام السابق بشكل نهائي، وأبرز هذه الصعوبات تمثل بالتالي:

[1] موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، "تقرير حول الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2014"، 2014/1/8، ص43، منشور على الرابط التالي: http://www.isie.tn/wp-content/uploads/2015/04/rapport-isie-

أولا: الحركات والقوى المضادة للثورة: إن النظم الديكتاتورية تتحول في لحظة السقوط إلى حركة مقاومة تبرز وتخمد بحسب ما تتخذه قوى الثورة الجديدة من سياسة تجاهها، وتستخدم الديكتاتوريات كل السبل المشروعة وغير المشروعة، لاستجماع قوتها والتحرك في الوقت المناسب لاسترداد مواقعها، ولأن الثورة إذا قامت لا تطيح بالنظام كله من الوهلة الأولى، وإنما تكثّف جهدها لإسقاط رأس النظام أولاً، فإن ما ينشأ عن الثورة من روح انتصارية وما يعقبها من تعقيدات الانتقال الفجائي والسريع غالباً ما يغرق القوى الثورية في تفاصيل تلهيها عن مقاومة ما بقي من النظام القديم، وتفكيك البنى التي كانت تسنده وتستفيد منه.

وفي التجربة التونسية، تظل بقايا "حزب التجمع" المُنحل المحور الذي تدور حوله وتلتقي معه ذاتياً وموضوعيا بقية القوى التي أطاحت الثورة بمصالحها، أو تضررت مواقعها المادية والرمزية، جراء ما أفرزه التحول الديمقراطي من قوى وأفكار وسياسات جديدة.[1]

ثانياً: المحيط الإقليمي: مثلما كسبت الثورة التونسية أصدقاء في محيطها الإقليمي وعلى الصعيد العالمي، لا سيما بعد سقوط نظامي حسني مبارك ومعمر القذافي، وبعد نجاح النظام المغربي في إدخال إصلاحات سياسية ودستورية، فإن ثمة بعض القوى الإقليمية القريبة والبعيدة رأت في الربيع العربي تحولاً لا يصب في مصلحتها، وكما تواجدت في داخل تونس قوى مضادة للثورة، ففي الخارج أيضاً قوى مضادة للثورة تسعى لإرباكها، سعياً للحد من تأثيراتها، سواء عبر العمل الميداني المشترك بين طرفي الداخل والخارج، أو بتقديم دعم استخباراتي ومادي ولوجستي لمجموعات داخل البلاد تشترك في نظرتها للثورة مع نظرة تلك القوى الإقليمية، وتلتقي معها موضوعياً على إجهاضها، حيث وجهت عدة أحزاب تونسية أصابع الاتهام للإمارات العربية المتحدة بمحاولة اجهاض الثورة عبر دعم فلول بن علي.[2]

---

[1] وديع بن عيسى، "معوقات الديمقراطية في تونس"، موقع تورِس، 16 /6/ 2011، منشور على الرابط التالي: http://www.turess.com/alchourouk/196484

[2] مركز نماء للبحوث والدراسات، "النموذج الثوري التونسي: المسار، التحديات، رهانات الانتقال"، 17 /12/ 2012، منشور على الرابط التالي: http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=125

ثالثا: تدهور الوضع الاقتصادي: نجحت الثورة التونسية في تثبيت أقدامها وخاصة على الصعيد السياسي وبناء المؤسسات الانتقالية، ولكنها لا تزال تواجه صعوبات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، جراء انكشاف زيف مقولة "المعجزة الاقتصادية" التي روجها نظام بن علي طيلة فترة حكمه، وساعده على ترويجها دولياً المؤسسات المالية العالمية.

كما أن الثورة التونسية ورثت تركة اقتصادية ثقيلة كشفت عن حجم التناقض بين الخطاب السياسي لنظام بن علي بأرقامه الوهمية، وواقع الحال الكارثي، فنسبة نمو الاقتصاد كانت سلبية حيث بلغت 1,8 تحت الصفر، كما كشفت الأرقام أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 700 ألف عاطل بنسبة تتجاوز 18% من القوة العاملة، وكانت آخر المؤشرات السلبية لأداء الاقتصاد التونسي، تخفيض التصنيف الائتماني السيادي لتونس إلى درجة عالية المخاطر بسبب ضعف مؤشرات الاقتصاد والمالية العامة والدين الخارجي.[1]

رابعاً: مشاركة مسؤولين من نظام بن علي في تأمين عملية التحول الديمقراطي: إن عودة بعض الشخصيات التي تولّت مناصب في النظام السابق أثارت جدلاً واسعاً في الشارع التونسي ومعظم الأحزاب السياسية، وجعلت شرائح عريضة من التونسيين تخشى من عودة النظام المخلوع وإن اختلف رأسه، ومن أبرز شخصيات نظام بن علي التي بقيت بعد الثورة فؤاد المبزع الذي تولى منصب رئيس الجمهورية بعد الثورة لفترة مؤقتة، وأعاد المبزع تسمية محمد الغنوشي رئيساً للحكومة الانتقالية، كما شارك في حكومة محمد الغنوشي وفي الحكومة التي أعقبتها برئاسة الباجي قايد السبسي.[2]

خامساً: تدهور الوضع الاجتماعي وتقسيم المناطق: خلّف نظام بن علي وراءه نسبة عالية من الفقر تمس ربع سكان تونس، حيث وصلت نسبة الفقر إلى نحو 25%، وذلك وفقاً للمقاييس العالمية التي تحدد عتبة الفقر بدولارين للفرد الواحد يومياً، ونظراً لاختلال ميزان التنمية

---

[1] عز الدين عبد المولى، "أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي"، الجزيرة نت، 14 /2/ 2013، منشور على الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.html

[2] المرجع السابق.

الجهوية سواء في عهد بن علي أو في عهد الرئيس بورقيبة، فإن الفقر يسود في أغلب المناطق ما عدا الشريط الساحلي، حيث تتركز المشاريع التنموية الكبرى.[1]

سادساً: التحدي السياسي: يُقصد به تلك العلاقة المتوترة بين الحاكم والمحكوم، أي بين الدولة والمواطن، وهذا التحدي أساسه إرث كبير من الاستبداد الذي تراكم عبر أزمنة طويلة مضت، فمنذ عهد دولة البايات القديمة، تركزت نظرة السلطة للمواطن على أساس أنه قاصر سياسياً، وأنه بحاجة دوماً إلى من يقوم بتدبير شؤونه، وهذا التأزم ألقى بالمواطن خارج المجال العام، وجعل هذا المجال حكراً على الحاكم فقط،[2] وستمكث تونس فترة طويلة نسبياً في التخلص من آثار ثقافة الخوف والصورة النمطية للعلاقة بين الحاكم والمحكوم بفعل عقود الديكتاتورية السابقة.

سابعاً: ظاهرة الإرهاب: أفرزت الهجمات التي استهدفت بعض الرموز السياسية والضباط والجنود التونسيين إرباكاً في الوضع السياسي، حتى أن بعض الحوادث الأمنية وقعت قبيل أيامٍ من الانتخابات التشريعية الثانية بغرض تعطيلها، وشكّلت ظاهرة الإرهاب فرصة لبعض الأحزاب المعارضة حينما اتهمت ائتلاف "الترويكا" الحاكم بالتساهل مع الجماعات السلفية المتطرفة، والتنظيمات الإرهابية الموجودة على الأرض، مثل "تنظيم أنصار الشريعة".[3]

ثامناً: العلاقة المختلة بين الدولة والمجتمع: هذا الاختلال قديم والمواطن ضحيته الأولى، ولم تفلح الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال في خمسينيات القرن الماضي في بناء "مجال مشترك بين المجتمع والدولة" على أساس تعاوني غير صراعي،[4] بل إن تونس كانت هي الوحيدة من بين الدول العربية والإسلامية التي ألغى حاكمها عام 1956 نظام "الأوقاف" الخيري والأهلي معاً، وبذلك حرم المجتمع من أهم مصادر قوته الذاتية.

---

[1] عز الدين عبد المولى، "**أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي**"، مرجع سابق.

[2] مركز نماء للبحوث والدراسات "**النموذج الثوري التونسي: المسار، التحديات، رهانات الانتقال**"، مرجع سابق.

[3] أحمد موسى بدوي، "التحول الديمقراطي في تونس: صراع ما قبل الانتخابات"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2014/12/10، منشور على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/11185

[4] المرجع السابق.

يرى الباحث أنه رغم المعيقات التي لا تخلو منها أي تجربه جديده، فإن العملية الديمقراطية في تونس تحتاج إلى مناخات تعتمد على التوافقات والمشاركة السياسية، التي تغيب معها لغة الافتراق: مثل الإقصاء والتهميش والأحقاد السياسية، فينخرط الجميع في التطوير والتحديث السياسي دون حرق المراحل في عملية البناء الديمقراطي، التي تقتضي الحفاظ على تيار التغيير وخوض غمار العمل السياسي، ذلك أن التغيير الجذري لم يحدث في تونس حتى الآن، وما زال الأمر ضمن اتجاه الثورة الإصلاحية التي تحتاج إلى الصبر على العلاج واستحضار ضرورات مناخ التوافق السياسي بعيداً عن الانتهازات السياسية، فكما هو معروف أن النظم لا تزول بمجرد سقوط هياكلها ورموزها فالمناخ العام وخبرات الدولة العميقة مرتبطة ارتباط وثيق بالمصالح والإرث الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وهو ما يحتاج إلى ذكاء سياسي وعدم التعجل على التجربة، من أجل تحقيق التوازن السياسي الذي كشفت عنه الانتخابات البرلمانية والرئاسية في تونس.

إن المرونة السياسية والتطور الفكري التي أبدتها بعض الأحزاب مثل "حزب النهضة" كانت من أهم عوامل نجاح اجتياز المرحلة الانتقالية، فاختيار "حزب النهضة" التسويات والحلول الوسطى لتجنب العنف والمواجهة، أدت إلى الحفاظ على مكتسبات الثورة، ولم يكن "حزب النهضة" وحده الذي ساهم في عملية التحول الديمقراطي، فهناك العديد من رجال السياسة في تونس الذين حملوا مصلحة تونس فوق اعتبارات الهاجس الأيديولوجي، كما كان للجيش التونسي دور في انسياب العملية الديمقراطية دون عراقيل، أو تدخل في لعبة التوازنات السياسية، ما أدى إلى مشهد سياسي في تونس يمكن اعتباره من النماذج الديمقراطية الناجحة، فقد كان حظ الإنسان التونسي أكبر من أقرانه العرب الذين يعيشون محنة التغيرات الدامية والقاتلة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

خرجت هذه الدراسة بجُملةٍ من النتائج بخصوص "التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/ 2010"، وهذه النتائج استقاها الباحث بناء على ما ورد أثناء الدراسة:

1. اتسمت محاولات الإصلاح الديمقراطي في تونس منذ الاستقلال وحتى الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي بالتنفيس عن الشعب وتخفيف الضغط على النظام الحاكم، فلم تشهد تونس إصلاحاتٍ حقيقية متكاملة وإن توفرت بعض الإصلاحات ما بين فينة وأخرى خلال عهدي بورقيبة وبن علي، وتوصف هذه الإصلاحات الديمقراطية بأنها جاءت من الأعلى بأوامر من النخب الحاكمة وهي شكلية أكثر من كونها حقيقية، لأن نهايتها كل مرة كانت تكون بأزمةٍ تؤدي لتعثرها وعودة الإقصاء وتشبث الرئيس بكرسيه وبمصلحة حزبه الحاكم.

2. عزّزت الثورة التونسية الحريات بكافة أشكالها بما فيها حريات الصحافة والتعبير والتجمع، ما أضفى تعددية واسعة على كافة المجالات في المشهد التونسي، من إعلامية وسياسية ومجتمعية ونخبوية وغيرها، كما تخلصت تونس من الدولة البوليسية وأفرزت ثقافة المحاسبة.

3. فشلت الجبهة الشعبية المعارضة باستنساخ النموذج المصري وتصديره لتونس، حيث حاولت الجبهة دفع الجيش التونسي للتدخل بالحياة السياسية لقلب نظام الحكم الذي تتزعمه الترويكا، إلا أن الجيش التونسي رفض التدخل في المشهد السياسي والتزم الحياد ووقف على مسافة واحدة من مختلف الفرقاء السياسيين، مما أضفى طابع السلمية على الحياة السياسية التونسية وأدى لعدم عسكرتها، والجيش التونسي هو المؤسسة الوحيدة في الدولة

التي ظلت تحظى بثقة الأغلبية المطلقة من التونسيين، نظراً لعدم تداخل صلاحيتها مع أي سلطاتٍ أخرى وعدم تدخلها في الحياة العامة التونسية.

4. نجحت تونس في التغلب على الحوادث الأمنية خلال الانتخابات والتي كانت تهدف لتقويض عملية التحول الديمقراطي وعرقلة الانتقال السلس للحكم في مرحلة ما بعد الثورة، بفضل الإجراءات الأمنية، وعدم تأييد الشعب للجماعات المتشددة والمنفذة للهجمات.

5. أثّرت الاختلافات الأيدولوجية بشكلٍ سلبيّ وأفرزت انقساماً حاداً بين التيارات السياسية المختلفة، وتجلّى ذلك في اجتماعات صياغة الدستور التونسي الجديد، حيث اختلف العلمانيون والاسلاميون على التفاصيل الجزئية كالمواقف من ديانة الدولة التونسية، وطبيعة نظام الحكم، والنظرة للمرأة في الدستور، والاختلافات طالت التباينات حول النص الحرفي لكلماتٍ بعينها داخل بنود الدستور، فعلى صعيد حقوق المرأة، طالب الليبراليون بالتنصيص الحرفي على المساواة التامة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، بينما قال "حزب النهضة" إن العلاقة بين الطرفين علاقة تكامل لا مساواة تامة، اعتماداً على استحالة نقْض أحكام الإرث في مجتمع مسلم.

6. ظاهرة المال السياسي، عكست تدخلاتٍ خارجية في عملية التحول الديمقراطي في تونس خاصة خلال الدعاية الانتخابية، حيث حاولت بعض الأحزاب السياسية شراء ذمم الصحفيين والمدونين الإلكترونيين.

7. أضفت ظاهرة الانفجار الحزبي مؤشراً صحيّاً على وجود التعددية بعد الثورة وحرية التعبير، حيث نجحت عدة أحزاب صغيرة جديدة في الحصول على مقاعد في المجلس التأسيسي، لكن الظاهرة في ذات الوقت عكست أزمة سياسية، وأدت لوجود مئات الأحزاب معظمها هامشية وعددها لا يرقى لدرجة تسميتها بالحزب، وأججت الاختلافات بين الأيدولوجيات المتباينة أصلا.

8. استطاعت تونس أن تصنع لنفسها ما يُعرف بـ"الاستثناء التونسي"، حيث كانت البلد العربي الوحيد الذي تنجح فيه الثورة وتنجز مسلسل التحول الديمقراطي بكافة حلقاته، دون صداماتٍ دموية أو حربٍ أهلية، ونجحت تونس في إنهاء قانون العزل السياسي وعزّزت مبدأ التداول السلمي للسلطات.

9. أثبتت تونس ما بعد الثورة أن الحوار هو الآلية الوحيدة والناجعة لإنهاء الخلافات السياسية، عبر الوصول إلى أرضية مشتركة وانطلاقا من تغليب المصلحة العامة على نظيرتها الحزبية الخاصة، ويتضح هذا من خلال الحوار الذي قاده الفريق الرباعي للحوار من مؤسسات المجتمع المدني وأفضى إلى تنظيم الانتخابات.

10. نجح "حزب النهضة" ذو التوجه الإسلامي في دخول المعترك الانتخابي ببرنامج اجتماعي أكثر من كونه حزب إسلامي، وأثبت أنه لا يعتمد الاقصاء، وإنما يحرص على تقبل الآخر عندما شكّلت الحكومة المرة الأولى بالاشتراك مع حزب علماني غير اسلامي، وعُرف هذا الائتلاف الحاكم بـ"الترويكا"، وبدّد "حزب النهضة" مخاوف الجمهور التونسي والعالمي من الحركات الاسلامية، حين رفض اقصاء الأحزاب العلمانية عند فوزها من جهة، وعند تسليمها السلطة للشعب من جهة أخرى عقب الحوار قبيل الانتخابات الثانية، رغم أن "حزب النهضة" يتمتع بالأغلبية داخل المجلس التأسيسي.

11. رغم تدهور الوضع الاقتصادي في تونس، وارتفاع نسبة البطالة وتزامن هذا التدهور مع التجاذبات السياسية، وإسقاط نظام حكم نظام محمد مرسي في مصر، إلا أن الأحزاب التونسية استطاعت الوصول إلى تحول ديمقراطي حقيقي وأتمت المرحلة الانتقالية بمعظم تفاصيلها.

12. أبدى "حزب النهضة" استعداده لمبادرة الحوار الوطني التونسي، ووسَّع من هامش الحوار في ظل تنوع أطياف المجتمع التونسي، وأسهم في إنجاحه وتجاوز الأزمة التونسية التي عصفت في تونس صيف عام 2013، حيث اتصف سلوكه السياسي بالمرونة باستقالة

حكومته، لصالح حكومة تكنوقراط من أجل إنجاح التحول الديمقراطي في تونس، وغلَّب بذلك الشرعية التوافقية على الشرعية الانتخابية، وأكَّد دوره الداعم لعملية التداول على السلطة، ليُشكّل ذلك سابقة سياسية في المنطقة العربية.

13. كشفت مجريات المشهد التونسي بعد الثورة النتائج الكارثية الملموسة لوجود أنظمة الحكم الديكتاتورية ذات القطب الواحد، حيث أن الإطاحة بشخص الديكتاتور بن علي لم يُنهِ كافة أشكال الديكتاتورية والفساد بشكل فوري، بل استمرت بالتواجد في بعض المؤسسات المختلفة للدولة على شكل رواسب الماضي.

14. ظهور النزاع حول صلاحيات المجلس التأسيسي، فقد أقر القانون المنظم للسُلطة العمومية نص أن المجلس التأسيسي سيد نفسه، وانتقلت صلاحياته من صياغة الدستور وتأسيس مرحلة التحول الديمقراطي إلى مجلس برلماني، من صلاحياته مراقبة أداء الحكومة، وتحديد صلاحياتها، ومنحها الشرعية أو حجبها عنها، كما منح القانون المجلس صلاحياتٍ لمراقبة مؤسسة الرئاسة ومتعلقاتها، وسن التشريعات، وبذلك جمع المجلس بين السلطة التأسيسية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في يده وحده.

التوصيات

في ضوء النتائج التي استخلصها الباحث فإنه يوصي بمجموعة من التوصيات، التي يرى أنها من الممكن أن ترتقي بالتجربة التونسية في التحول الديمقراطي، وهي:

1. ضرورة عدم تأجيل إجراء الانتخابات القادمة، والالتزام بمواعيدها بدقة للحرص على ترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة، لأن هذا الأمر يضمن وضع مقاليد الحكم بيد الشعب، وفي هذا الإطار يُذكر أن المرحلة الانتقالية للمجلس التأسيسي شهدت تمديداً لعامٍ إضافي بعكس اتفاق كافة الأطراف السياسية.

2. ضرورة إعادة النظر في بعض بنود قوانين الانتخابات والاستفاء وتنقيحها، لسد الثغرات السابقة التي استغلها بعض المرّشحين أو الأحزاب السياسية، حيث أشارت لهذا الأمر

الهيئة العليا المستقلة للإشراف على الانتخابات والاستفاء في تونس عقب تقريرها الصادر عام 2014.

3. على النخب السياسية التونسية تفعيل دورها وتصويب نظرها نحو المجتمع والشعب أكثر من مصالحها الحزبية، حيث كثُرت الأصوات التي وصفت النخب بالمقصّرة وأن وظيفتها أصبحت بعد إعادة بلورة المؤسسات في الدولة لا تتعدى كونها جهات تؤدي أدواراً حزبية تقوم على المحاصصة وتقاسم المناصب والصلاحيات.

4. ضرورة إيجاد حلولٍ سريعة تؤدي لنتائج عميقة بخصوص الوضع الاقتصادي المتدهور وارتفاع نسبة البطالة، لأن الثورة لم ترفع شعار الاصلاح الديمقراطي فحسب بل أيضاً شعارات اجتماعية واقتصادية.

5. ينبغي تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية، وضخ دماء جديدة في الأحزاب السياسية بمختلف أطيافها ما بين فينة وأخرى، وإلا فإن الأمر سيكون بمثابة إقصاء سياسي وإداري، وستفقد الأجيال القادمة رياديتها ودورها في بناء الدولة ومؤسساتها المختلفة، وضعف مشاركة الشباب، وإحجامهم عن المعترك السياسي يُنقص ثقتهم بالنخب السياسية، وقد يُؤدّي الى توجههم لتبني أفكار أخرى غير ديمقراطية في ظل البيئة المحيطة التي تعج بالجماعات المتطرفة.

6. ضرورة تأسيس هيئة مستقلة لمراقبة المضامين الإعلامية التي تُطلقها وسائل الإعلام المختلفة، لضبط إيقاع الإعلام التحريضي، والحيلولة دون استمرار بثه لرسائل الاقصاء والحقد والتشهير، وفي هذا الخصوص يُمكن إشراك النخب الفكرية والإعلامية المستقلة بشكلٍ أكبر، حتى تكون هذه الهيئة مُشكّلةً بتوافقٍ رسمي بين كافة التيارات والنخب المختلفة.

7. إعداد مراجعات دورية للقرارات المفصلية في المجتمع التونسي، خاصة عقب كل انتخابات، والتصرف على أساس نتائجها، فتداخل مواعيد الانتخابات التشريعية والرئاسية

عام 2014 أدّى لثغراتٍ استغلها المرشحين بـــأغراضٍ غيـــر قانونيـــة خـــلال الدعايـــة الانتخابية.

8. الحرص على عدم زج الجيش في أي دورٍ خارج نطاقه مهما كان صغيراً، إلا باســـتفتاء شعبيٍ نزيه وشفاف، منعاً لنقل نماذج مجاورة إلى تونس قد تُفضي إلى اقتتالات داخلية.

9. الحرص على دعوة مؤسسات حقوق الانسان ومنظمات المجتمع الدولي دوريـــاً لتـــونس، بغرض تفقد مستوى الحريات وأداء مؤسسات المجتمع.

10. الاستمرار في تعزيز ثقافة الحوار وليس فقط على مستوى الأحزاب السياسية بل تعزيزها كمفهومٍ مجتمعي يوازي مفهوم المواطنة، لتجنب أي خلافاتٍ داخلية مستقبلية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

ابتسام الكتبي، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربـــي**، بيروت: مركز دراســات الوحدة العربية، 2001.

احمد إسماعيل راشد، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث و المعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)**، ط1، بيروت: دار النهضة، 2004.

أحمد اسوبي، **دراسات دستورية حضارية**، تونس: مركز النشر الجامعي.

أحمد بدر، **الرأي العام– طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة**، القاهرة: دار قوباء للطباعة والتوزيع، 1998.

أحمد منيسي وآخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مصر: مركز الدراســات السياسية والاستراتيجية، 2004.

أريان الفاصد، **البناء المؤسسي الفلسطيني وفرص التحول نحو الديمقراطيــة**، ط1، نــابلس: مركز البحوث، 1999.

أسامة الغزالي حرب، **السلطة السياسية والأمن الداخلي في الدولة الفلسطينية**، القاهرة: معهــد البحوث والدراسات العربية، 1991.

اسماعيل علي سعد، **دراسات في العلوم السياسية**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2002.

إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط 1، بيــروت: مركــز دراســات الوحدة العربية، 2002.

أمحمد مالكي وأخرون، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، ط1، الدوحــة: المركــز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، العـــدد6، الدوحـــة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014.

الباجي قايد السبسي، **الحبيب بورقيبه، المهم والأهم**، تونس: دار الجنوب للنشر، 2011.

برهان غليون وآخرون، **الديمقراطية والأحزاب السياسية فـــي البلـــدان العربيـــة- المواقـــف والمخاوف المتبادلة**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

توفيق المديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية**، دمشـــق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006.

توفيق المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

ثناء فؤاد عبدالله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربـــي**، بيـــروت: دراســـات الوحـــدة العربية،1997، ص16.

جورج حقمان وآخرين، **حول الخيار الديمقراطي، دراسات نقدية**، رلم الله: مواطن، 1993.

جوني عاصي، **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية- إعادة نظر في بـــراديغم التحـــول**، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطيات، 2006.

جين شارب، **من الديكتاتورية إلى الديمقراطية: إطار تصوري للتحرر**، خالد دار عمر، مترجماً: ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

جيوفري نويل سميث وكينتي هور، "**غرامشي وقضايا المجتمع المدني**"، الطبعة الأولى، ترجمة: فاضل جكتر، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 1991.

حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، تونس: دار الجنوب للنشر، 2004.

حسن كريم وآخرون، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد- دراسة حالات**، بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013.

حمة الهمامي، **المجتمع التونسي: دراسة اقتصادية اجتماعية**، ط1، تونس: صامد للنشر والتوزيع، 1989.

خالد نويسر، **العجز الغذائي في تونس.. من المسؤول؟**، تونس: دار سراس للنشر، 1990.

خليفة الشاطر، **تونس عبر التاريخ- الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، ج3، تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 2005.

خليل أحمد خليل، **معجم المصطلحات الاجتماعية**، ط1، بيروت: دار الفكر اللبناني، 1995.

راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

راشد الغنوشي، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

رجب بودبوس، **محاضرات في علم الثورة**، القاهرة: المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، 2011،ص 27.

رفيق عبد السلام بو شلاكة، **الحاجة إلى بناء الكتلة التاريخية: التجربة التونسية نموذجاً**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

زهير المظفر، **من الحزب الواحد إلى حزب الأغلبية: التجربة التونسية**، تونس: المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، 2004.

سالم لبيض، **الهوية: الاسلام، العروبة، التونسة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

سعد الله أبو القاسم، **خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830- 1962**، ط 1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2007.

سلمان بو نعمان، **ثورة ودولة الربيع العربي: فلسفة الثورات العربية وأسئلة الدولة والمجتمع والأمة**، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013.

سليمان ميخائيل، **تونس والعالم موقف الشباب التونسي من البلدان الأخرى ضمن صورة الآخر العربي ناظراً ومنظورا إليه**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

شعبان الطاهر الاسود، **علم الاجتماع السياسي- قضايا العنف السياسي والثورة**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003.

صموئيل هنتجتون، **الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، عبدالوهاب العلوي، مترجماً: القاهرة: دار الصباح، 1993.

الطاهر بلخوخه، **الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم شهادة على عصر**، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 1999.

عائشة التايب، **قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: 2012.

عبد الرحمن ولد خليفة ومنال أبو زيد، **الفكر السياسي الغربي: الأسس والنظريات**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003.

عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، ط1، سامي لطفي، مترجما: تونس: دار القدس،1975.

عبد الفتاح ماضي، **مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

عبد اللطيف الحناشي، **الحوار الوطني في تونس: الآليات والمألات**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

عبد اللطيف الحناشي، **موقف الحبيب بورقيبة من قضايا الوحدة العربيـــة والمغاربيـــة ضـــمن أعمال بورقيبة والبورقيبيون وبناء الدولة الوطنية**، تونس: مؤسســـة التميمـــي للبحـــث العلمي زغوان، 2001.

العربي صديقي، **تونس: ثورة المواطنة.. "ثورة تونس بلا رأس"**، الدوحة: المركـــز العربـــي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة- بنية ثورة وصيرورتها من خـــلال يومياتهـــا**، ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة: نحو تأسيس نظرية علمية عـــن الثـــورة العربيـــة الحديثة**، ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، الدوحة: المركـــز العربـــي للأبحـــاث والدراســـات السياسية، 2011.

عصمت سيف الدولة، **النظام النيابي ومشكلة الديمقراطيـــة**، القـــاهرة: دار الموقـــف العربـــي للصحافة والنشر والتوزيع، 1991.

علي البلهوان، **تونس الثائرة**، القاهرة: المطبعة العالمية، 1954.

علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلى الشبكة**، ط2، بيـــروت: الدراسات العربية للعلوم ناشرون، 2011.

علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

علي عبد الواحد وافي، **علم الاجتماع**، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

علي هلال، **الديمقراطية ومفهوم الإنسان المعاصر**، بيروت: مركز دراسات الوحـــدة العربيـــة، 2003.

علي هلال، **الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر- الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.

فتحي أبو العينين، "**التفسير الاجتماعي للظاهرة الأدبية : التراث وإشكاليات المنهج**"، المجلس الوطني الكويتي، 1995.

فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد صاصيلا، بيرو: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

محمد الحداد وآخرون، **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين.. الإسلام السياسي في تونس**، ط3، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.

محمد خالد الأزعر، **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية(مواطن)،1996.

محمد طه بدوي وليلى مرسي، **مدخل في العلوم السياسية**، الإسكندرية: منشأ المعارف، 2001.

محمد كامل ليله، **النظم السياسية: الدولة والحكومة**، بيروت: دار النهضة العربية، 1969.

محمد لطفي الشايبي، **تونس عبر التاريخ**، تونس: مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، 2005.

محمود الذوادي، **التخلف الآخر**، تونس: الأطلسية للنشر، 2002.

مضر قسيس، **التحول الديمقراطي ومدنية المجتمع الفلسطيني**، نابلس: مركز البحوث، أيلول/ 1999.

المنجد في اللغة العربية المعاصرة، بيروت، ط1، دار الشروق،2000.

المولدي الأحمر، **الانتخابات التونسيّة: خفايا فشل القوى الحداثيّة ومشاكل نجاح حزب النّهضة الإسلامي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: 2011.

نبارعة النقشندي، **المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، وبعض الدول العربيـــة**، الأردن: دار الفارس، 2001.

نواف بن عبد الرحمن القديمي، **الإسلاميون وربيع الثورات: الممارسة المُنتجة للأفكار**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012.

هدى متيكس، **دراسة النظم السياسية في العالم الثالث، في اتجاهات حديثة في علم السياســة**، القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والأحزاب العامة، 1999.

يوسف مناصرية، **الحزب الحر الدســتوري (1919-1934)**، ط1، الجزائــر: دار الغــرب الإسلامي، 1988.

ثانياً: الرسائل الجامعية

أسامة معقافي، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي**، أطروحة ماجستير غير منشــورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010.

رضوان بروسي، **الدمقرطة والحكم الرشد في أفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليــات، العمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحــاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: 2008.

زريق نفيسة، **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الــدولاتي والمشــكلات والآفاق**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، قســم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: 2008.

عاطف سمير فهمي إمام، **التجربة الديمقراطية في البحرين: دراســات فــي عقبــات التحــول الديمقراطي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلــوم السياســية، جامعــة القاهرة، 2009.

مصطفى بلعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية- دراسة حالة النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009.

نبيل كريبش، **دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة: 2008.

ثالثاً: المجلات والصحف

برهان غليون، "***معوقات العمل العربي وسبل تجاوزها***"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 367، 2009.

ثامر كامل محمد، "***إشكاليتنا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي***"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد251، 2000.

جريدة السفير، العدد 12، بيروت: تشرين الثاني/ نوفمبر 1987.

جريدة العمل، تونس: 1958/06/26.

خير الدين حسيب، "***حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة***"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 386، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان/2011.

الرائد الرسمي، عدد 31، تونس: 1988/02/06.

رنا العاشوري سعدي، "***التجربة الدّيمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثّر***"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 434، 2015.

زهير فريد مبارك، "***الديمقراطية بين الفكر والفعل***"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، العدد26، فلسطين: كانون ثاني/2012.

علا أبو زيد، ***الوطنية والحركات الإسلامية***، **ثقافتنا للدراسات والبحوث**، ع 27، 2011.

علي الصالح مولى، ***"المشهد الحزبي في تونس بعد 14 كانون الثاني/ 2011"***، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 33، 2012.

عمر البوبكري، ***"ظهور فكرة الدستور وتطورها في تونس"***، **مجلة تبـــاين**، العـــدد3، تـــونس: 2013.

كمال بن يونس، ***"التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"***، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، المجلد 46، نيسان/ ابريل 2011.

محمد الحوراني، ***"المرتكزات المعرفية لعلم النفس الاجتماعي في دراسة الحركات الاجتماعية: حركة الحقوق المدنية نموذجاً"***، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلـــد2، العـــدد2، 2009.

محمود الذوادي، ***"في الأسباب والآثار لاغتراب العلاقة بين المجتمع ولغتـــه"***، **مجلـــة العلـــوم الاجتماعية**، المجلد 33، عدد1، 2005.

هناء محمود، "***معلومات أساسية عن جمهورية تونس***، **آفاق أفريقية**"،العدد 7، الهيئـــة العامـــة للاستعلامات، 2001.

رابعاً: المؤتمرات

عصام بن الشيخ. قوي بوحنية، "**الرسالة الإعلامية العربية "التغييرية": المضـــامين والـــرؤى**"، المؤتمر الدولي الـــ 17، جامعة فيلادلفيا، ثقافة التغييـــر: الأبعـــاد الفكريـــة والعوامـــل والتمثلات (المملكة الأردنية: 6– 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

المعهد الوطني التونسي للإحصاء، **المسح الوطني حول التشغيل لسنة 2012.**

المعهد الوطني للإحصاء، **النشرة السنوية التونسية**، العدد 51، 2008.

المؤتمر العالمي التّاسع للاقتصاد والتّمويل الإسلامي، تركيا: 2013.

خامساً: المراجع الالكترونية

ابراهيم اسعيدي، "دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس"، معهد الربيع العربي،2011، منشور على الرابط التالي: http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?cat=conf&d=20110306

ابراهيم فريحات، "الانتخابات التونسية تختم المرحلة الانتقالية وتثير المخاوف من عودة النظام القديم"، الدوحة: مركز بروكنجز، 8/2/ 2015، منشور على الرابط التالي: www.brookings.edu/ar/research/.../08-tunisia-election-transition-sharqieh

إبراهيم فريحات، "الانتخابات التونسية تختم المرحلة الانتقالية وتثير المخاوف من عودة النظام القديم"، مركز بروكنجز، 8 /1/ 2015، منشور على الرابط التالي: http://www.brookings.edu/ar/research/articles/2015/01/08-tunisia-election-transition-sharqieh

أبوبكر الأنصاري، " قمع الطوارق وفشل الديمقراطية في مالي يفقد رئيسها مكانته الدولية"، الحوار المتمدن، العدد 1706، 2006/10/17، منشور على الرابط التالي: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=78405

أحمد حمودة حامد، "العلاقات المدنية–العسكرية.. طبيعة المهنية العسكرية"، صحيفة الراكوبة، 2012/3/24، منشور على الرابط التالي: www.alrakoba.net/articles-action-show-id-19004.htm

أحمد مصطفى، "الربيع العربي يعري الأنظمة ويكشف ضعف المعارضة"، 2014/10/23، عربي 21، منشور على الرابط التالي:

http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:0tXbbyDgoCEJ:arabi21

أحمد موسى بدوي، "التحول الديمقراطي في تونس: صراع ما قبل الانتخابات"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 10 /12/ 2014، منشور على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/11185

أحمد نجيب الشابي، "التوافق ضروري.. ومكمن الأزمة في القصبة لا في قرطاج"، صحيفة السفير، 25 /2013/12، منشور على الرابط التالي: http://assafir.com/article/331905

أحمد ولد أحمد سالم، "الإعلام في مراحل الانتقال السياسي.. تونس نموذجًا"، 10 /12/ 2014، منشور على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/events/2014/12/20141210919435426 97.htm

إسماعيل دبارة، "رباعي الحوار التونسي يستعد لتسلّم نوبل للسلام"، إيلاف، 8/12/ 2015، منشور على الرابط التالي: http://elaph.com/Web/News/2015/12/1060731.html

إصلاحات وطنية لدي بعض بايات الدولة الحسينية"، 2014، منشور على الرابط التالي: kartchat-tunisia.overblog.com/2014/06/53a9c08f-8383.html

أفريكان مانجير، "استطلاع: 33.5 % تراجع شعبية الترويكا والمؤتمر في مقدمة التقهقر.. ولا رضا على الحكومة والمعارضة"، 2012/12/26، منشور على الرابط التالي: http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=11593

الاقتصادية، "غرامشي فيلسوف الهيمنة الثقافية"، 2006/12/20، منشور على الرابط التالي: www.aleqt.com/2006/09/20/article_6457.html

أمان الله الجوهري، "الشباب التونسي والمشاركة السياسية: بينهما برزخ"، عربي21، 2015/12/4، منشور على الرابط التالي: http://arabi21.com//story/876967/

أندرياس غروس، "التونسيون أوجدوا المثال الذي يتعيّن الاقتداء به"، سويس أنفو، 25 /2011/10، منشور على الرابط التالي:/http://www.swissinfo.ch/ara

إيرو نيوز، "الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس"، 2014/10/21، منشور على الرابط التالي: http://arabic.euronews.com/2014/10/21/ar-presidential-elections-in-tunisia/

بابنت تونيسيا، "النهضة تقرر عدم دعم أي مرشح للرئاسية وترك الخيار لقواعدها"، 2014/11/8، منشور على الرابط التالي: http://www.babnet.net/rttdetail-94457.asp

بابنت تونيسيا، "نصّ القانون المنظّم للسّلط العموميّة"، 2011/12/4، منشور على الرابط التالي: http://www.babnet.net/rttdetail-42029.asp

بابنت تونيسيا، "نص القانون المنظّم للسلط العمومية"، 2011/12/4، منشور على الرابط التالي: http://www.babnet.net/rttdetail-42029.asp

بدرة قعلول، "الجيش سيعود إلى ثكنه– دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية"، 2011، منشور على الرابط التالي: carnegieendowment.org/sada/?fa=45909&lang=ar

بوابة الحكومة التونسية، "قائمة اعضاء مجلس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة"، منشور على الرابط التالي:

http://www.tunisie.gov.tn/index.php?option=com_content&task=view&id=1488&Itemid=518&lang=arabic

بوابة الشرق، "عودة نظام بن علي يهدد حرية التعبير في تونس"، 19 /11/ 2014 منشور على الرابط التالي: http://www.al-sharq.com/news/details/287126#.Vngcf7YrK1s

بوطيب بن ناصر، "المجتمع المدني و تعزيز التحول الديمقراطي"، مجلة الأهرام الديمقراطية، منشور على الرابط التالي: http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=1078

جابر السكران، "سياسة: الثورة: تعريفها: مفهومها: نظرياتها"، منشور على الرابط التالي:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=264635

جبران صالح على حرمل،" ثورات الربيع العربي– رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات–الواقع وسيناريوهات المستقبل"، الحوار المتمدن، العدد: 4068، منشور على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286

الجريدة التونسية، "راشد الغنوشي: النهضة لم تغادر الحكم وستبقى"، 19 /12/ 2013، منشور على الرابط التالي: http://bit.ly/1PsSua4

جريدة الشروق، "تونس في المرتبة الاولى افريقيا في نزاهة الانتخابات"، 2015/6/14، منشور على الرابط التالي: http://www.alchourouk.com/120466/566/1/

جريدة الصباح، "حركة نداء تونس تطالب بحل الحكومة الحالية"، 2013/7/5، منشور على الرابط التالي: http://www.turess.com/assabah/92045

جريدة القدس العربي، "دراسة أمريكية: الجيش المصري يجـدد «إمبراطورتيـه الاقتصـادية"، 2015 /4/24، منشـور علـى الـرابط التـالي: http://www.alquds.co.uk/?p=331786

الجزيرة نت، "الإعلام التونسي بعد الثورة.. ثراء وتنوع وفوضى"، 2014/9/15، منشور على الرابط التالي: http://www.ienajah.com/vb/showthread.php?t=27412

الجزيرة نت، "خصوصية الجيش التونسي مقارنة بنظيره المصري"، 21 /2015/11، منشـور على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/programs/revolutionrhetoric

الجزيرة نت، "لانتخابات في تونس صراع على كسب الوقت"، 7 /6/ 2011، منشـور علـى الـرابط التـالي: http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2011/20119211637265 15473.html

الجزيرة نت، "مخاوف من تأثير المال السياسي على نتائج انتخابات تـونس"، 2014/10/26، منشـور علـى الـرابط التـالي: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/10/26/%D9 %85%D8

الجزيرة نت، "هل التزم الجيش التونسي الحياد وحمى الثورة؟"، 22/11/ 2015، منشور علـى الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation

الجزيرة نت، معوقات الديمقراطية في الوطن العربي،2004/10/3، منشور على الرابط التالي: www.aljazeera.net/specialfiles/.../813ba045-44cd-4c2c-914b-f5ffdc4c51

جهاد حرب، "تقرير حول رصد خطابات الحقد والكراهية فـي وسـائل الإعـلام التونسـية"، المجموعة العربيـة لرصـد الإعـلام، آذار/ 2013، منشـور علـى الـرابط التـالي: http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/373445.html

جيسوس بي إستانيسالو، "تجربة الانتقال في الفلبين"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2013/12/23، منشور على الرابط التالي: www.cipe-arabia.org

جيلاني الهمامي، "أحداث 26 كانون الثاني/ يابر1978: الأسباب والمجريات"، جريدة صوت الشعب، العدد 160، 2015، منشور على الرابط التالي: www.sawt-achaab.tn

حازم القصوري، "تونس تبدأ دورة الثورة العربية من جديد"، الحوار المتمدن، العدد: 4278، 2013، منشور على الرابط التالي: www.ahl-alquran.com/arabic/printpage.php?doc_type=0&doc_id

حنين توفيق ابراهيم، "الانتقال الديمقراطي في العالم العربي"، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/2/14، منشور على الرابط التالي: studies.aljazeera.net/.../arabworlddemocracy/.../201312495334831438.ht

خالد الدخيل، "لماذا فشلت مصر ونجحت تونس؟"، مجلة الحياة، 2 /11/ 2014، منشور على الرابط التالي: http://www.alhayat.com/Opinion/Khaled-El-Dakheel/5429311

خليل الرقيق، "الجيش التونسي والسياسة.. من الحياد الإجباري إلى الحياد الايجابي"، معهد الربيع العربي، العدد 27، 2012، منشور على الرابط التالي: www.arabsi.org/index.php?option=com_fjrelated&view

خميس بن بريك، "الانقسامات تهدد مستقبل "نداء تونس"، الجزيرة نت، 20 /10/ 2015، منشور على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/10/20

خميس بن بريك، "لماذا صعدت نداء تونس وتراجعت النهضة"، الجزيرة نت، 26 /12/ 2014، منشور على الرابط التالي: http://abu-link.com/item_39812.htm

دنيا جميل، "المجتمع المدني التونسي: من ثائر إلى حارس للسلام"، موقع البنك الدولي، 15 /10/ 2015، منشور على الرابط التالي:
http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/tunisian-civil-society-revolutionaries-peace-keepers

رباح حسن الزيدان "المجتمع المدني بين كرامشي من جهة وهيجل وماركس من جهة اخرى في اطار نظرية السيطرة والهيمنة"، 2011/4/13، منشور على الرابط التالي:
www.amazighworld.org/arabic/news/index_show.php?id=1718

رباح حسن الزيدان، "المجتمع المدني بين غرامشي وهيغل وماركس"، مدى للإعلام والثقافة والفنون، 2014/5/20، منشور على الرابط التالي:
http://www.almadasupplements.com/news.php?action=view&id=1040.3

رباح حسن الزيدان، "المجتمع المدني بين كرامشي من جهة وهيجل وماركس من جهة اخرى في اطار نظرية السيطرة والهيمنة"، 2011/4/13، منشور على الرابط التالي:
www.amazighworld.org/arabic/news/index_show.php?id=1718

رجائي الميرغني، "دور الإعلام في التحول الديمقراطي المجتمع المدني داعمًا–الائتلاف الوطني لحرية الإعلام نموذجاً"، 2011/7/15، منشور على الرابط التالي:
http://ncmf.info/?p=244

روسيا اليوم، "السبسي والمرزوقي يتصدران السباق الرئاسي بتونس"، 24 /2014/11، منشور على الرابط التالي:https://arabic.rt.com/news/765676-

روسيا اليوم، "انتخابات الرئاسة بتونس.. السبسي يتقدم المرزوقي وينازله في جولة ثانية"، 2014/11/25، منشور على الرابط التالي: https://arabic.rt.com/news/765896-

رياض حسن محرم، "علاقة الانقلاب الثوري بالجيش الوطني"، الحوار المتمدن- العدد 4271، 2013/11/10، منشور على الرابط التالي:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=386279

زمان عربي، "حرية الإعلام والرأي أهمّ مكتسبات ثورة الياسمين"، تركيا اليوم، 26 /11/ 2015، منشور على الرابط التالي: www.turkeytoday.net

زياد العذاري، "الجبهة الشعبية تتحمل مسؤولية عرقلة المسار التوافقي"، التونسية، 2013/12/5، منشور على الرابط التالي:
http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=42&a=107507

سارة لودوك، "الهيئة العليا للانتخابات: الباجي قائد السبسي يفوز برئاسة الجمهورية بنسبة 55.68%"، فرانس 24، 2014/12/22، منشور على الرابط التالي:
http://www.france24.com/ar/20141222-

سارة ميرش، "تحديات الإعلام في تونس"، مركز كارنيغي، 6 /11/ 2012، منشور على الرابط التالي: http://carnegieendowment.org/sada/?fa=49916&lang=ar

سامي ابراهيم، "النخب السياسية في تونس ظلت محكومة بمنطق الغنيمة"، تونس الاخبارية، 29 /2015/12، منشور على الرابط التالي: http://tnntunisia.com

سامي إبراهيم، "تدخل فرنسا يشوه ثورتنا"، الجزيرة نت، 18 /2/ 2013، منشور على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/presstour/2013/2/18/%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A8-%D

سمية جلولي، "معوقات التحول الديمقراطي"، 2012/05/03، منشور على الرابط التالي:
http://regionalstudies.arabepro.com/t25

سمير حمدي، "فوضى الإعلام التونسي"، العربي الجديد، 4 /12/ 2015، منشور على الرابط التالي: www.alaraby.co.uk/opinion/2015/12/3

سهيل ادريس، "آفاقُ التحوّل نحو الديمقراطيّة في بلدان الربيع العربي"، جريدة الأخبار، 2014/09/14، منشور على الرابط التالي: adabmag.com/node/507

سيّار الجَميل، "مفهوم المثقف العضوي ودوره في التغيير"، 2007/12/29، منشور على الرابط التالي: www.sayyaraljamil.com/Arabic/viewarticle.php?id=index-20071229-1312

سيدي سيّار الجَميل، "مفهوم المثقف العضوي ودوره في التغيير"، 2007/12/29، منشور على الرابط التالي: www.sayyaraljamil.com/Arabic/viewarticle.php?id=index-20071229-1312

شانا مارشال، "القوات المسلحة المصرية، وتجديد الامبراطورية الاقتصادية"، بوابة الهدف الاخبارية، 2015/4/15، منشور على الرابط التالي: carnegie-mec.org/publications/?fa=59727

شريف عبد العزيز الزهيري، "صور من سجل الانقلابات العسكرية"، مجلة البيان، العدد 314، 2013/7/31، منشور على الرابط التالي: ar.islamway.net/article/17113

صابر سويسي، "خير الدين التونسي العدل مفتاح الإصلاح والنهضة"، 2014، منشور على الرابط التالي: thewhatnews.net/post-page.php?post

صاحب الربيعي، "آليات الحراك الاجتماعي"، الحوار المتمدن، العدد 2283، 2008/5/16، منشور على الرابط التالي: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=134723

صحيفة الشرق، "جمهورية الجنرالات حولوا مصر لـــ "شركة عسكرية"، 2014/7/12، منشور على الرابط التالي: www.almokhtsar.com/node/406931

صحيفة العرب، "الإعلام في تونس يسقط في فخ تصفية الحسابات السياســية"، العــدد، 9714، 2014/10/21، ص 18، منشـــــــــور علـــــــــى الـــــــــرابط التـــــــــالي: http://www.alarab.co.uk/m/?id=35909

صحيفة العرب، "السياسة الدفاعية التونسية على محك النقد الــذاتي"، العــدد، 9961، 27 /06/ 2015، ص 6، منشور على الرابط التالي: http://www.alarab.co.uk/?id=55755

صدفة محمد محمود، "مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة بــه"، 2013، منشــور على الرابط التالي: www.academia.edu/

صلاح الدين الجورشي، "الحوار الوطني في تونس: دروس الصِّراع والتوافق"، سويس إنفو، 19 /12/ 2013، منشور على الرابط التالي: http://www.swissinfo.ch/ara

صلاح الدين الجورشي، "الحوار الوطني في تونس: دروس الصِّراع والتوافق"، سويس إنفو، 19 /12/ 2013، منشور على الرابط التالي:http://www.swissinfo.ch/ara

صلاح الدين الجورشي، "حرية الصحافة في تونس تحسّنت لكن التجاذبــات بــين الإعلاميــين والحكومة مســتمرة"، ســويس انفــو، 3 /2012/3، منشــور علــى الــرابط التــالي: http://www.swissinfo.ch/ara/

عباس المرشد، "ائتلاف شباب 14 فبراير... المجتمع الثاني والزمن الجديد- الحراك السياســي الجديد"، مركز البحرين للدراسات في لنــدن: 2012، منشــور علــى الــرابط التــالي: http://www.bcsl.org.uk/ar/studies/coalitionfeb14/1581

عبد الباقي خليفة، "تونس.. الفساد المالي في عهد بن علي فاق كل التصورات"، الحــوار نــت، 2011/05/03، منشور على الرابط التالي: www.turess.com/alhiwar/17490

عبد الجليل المسعودي، "فاز النداء ولم تخسر النهضـــة"، جريـــدة الشـــروق، 31 /12/ 2014، منشور على الرابط التالي: http://www.alchourouk.com/76257/678/1

عبد الحسين شعبان، "آليات التحول الديمقراطي"، التجديد العربي، 2012/03/31، منشور على الرابط التالي: www.arabrenewal.info/2010.../33905.

عبد اللطيف الحناشي، "الحوار الوطني في تونس: الآليات والمآلات"، مركز الجزيرة للدراسات، 2014/3/26، منشـــــــــــور علـــــــــــى الـــــــــــرابط التـــــــــــالي: studies.aljazeera.net/files/.../2014/02/201426105920985479.htm

عبد اللطيف الحناشي، "تونس: الانتخابات الأولى بعد الثورة"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014/12/25، منشـــــــــــور علـــــــــــى الـــــــــــرابط التـــــــــــالي: http://studies.aljazeera.net/reports/2014/09/20149249204591131.htm

عرب ويكليكس، "أسرار تونسية تنشر لأول مره"، 13 /2015/11، منشور على الرابط التالي: http://www.khutabaa.com/index.cfm?method=home.con&ContentID=5501.

عربي BBC،"حركة نداء تونس تفوز بـــ85 مقعداً في برلمان تونس الجديد"، 30 /2014/10، منشـــــــــــور علـــــــــــى الـــــــــــرابط التـــــــــــالي: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/10/141029_tunisia_nida_supporters_results

العربية نت، "رئيس الوزراء التونسي يعلن 23 أكتوبر المقبل موعداً للانتخابات"، 8 /6/ 2011، منشـــــــــــور علـــــــــــى الـــــــــــرابط: http://www.alarabiya.net/articles/2011/06/08/152394.html

العربية، "هناك قرف كبير من التونسيين تجاه النخبة السياسية التي جـاءت بعـد 2011"، 21 /2015/12، منشور على الرابط التالي: http://dw.com/p/1HRRC

عز الدين عبد المولى، "أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي"، الجزيرة نـت، 14 /2/ 2013، منشـور علـى الـرابط التـالي: studies.aljazeera.net/.../arabworlddemocracy/.../201324101039595777.ht

عقل عبد الله، "تونس.. وإعلام الثورة"، الإمارات اليوم، 2011/7/9، منشور على الرابط التالي: http://www.emaratalyoum.com/politics/weekly-supplements/world-press/2011-07-09-1.408681

عيسى عبد الباقي، "وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية: إشـكالية الـدور... وآليات التعزيز"، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، 2012/10/6، منشور على الرابط التالي: http://www.accronline.com/article_detail.aspx?id=4318

غسان بن خليفة، "انتخابات تونس: انهزم الإسلاميون، فهل تنتصر الثورة؟"، جريدة السفير، 26 /11/ 2011، منشـور علـى الـرابط التـالي: http://arabi.assafir.com/article.asp?aid=2418&refsite=arabi&reftype=home&refzone=slider

فاطمة العيساوي، "الإعلام التونسي في مرحلة انتقالية"، مركز كارنيغي، 10/7/ 2012، منشور على الرابط التالي: http://carnegiemec.org/2012/07/10

فتحي الغزواني، "التحولات الراهنة، أي دور للنخب السياسية؟"، الجماعة نت، 16 /2015/12، منشور على الرابط التالي: https://youtu.be/BcDT54fhNyw

فرانس24، "النتائج النهائية تؤكد حصول النهضة على 89 مقعدا من مقاعد المجلس التأسيسي" 14 /11/ 2011، منشور على الرابط التالي:
http://www.france24.com/ar/20111114-constitutional-council-

فضيل التهامي، "الثورات الديمقراطية في العالم العربي – تونس نموذجا"، الحوار المتمدن، العدد 4160، 2013، منشور على الرابط التالي:-arabs-for-democracy.com/democracy/pages/view/pageId/3252

فيصل الحزمي، "ملف صحفي حول انجازات ومكاسب تونس"، 2010، منشور على الرابط التالي: www.almethaq.net/upload/File/tunis66

قاسم محمد الحساني، "الأحزاب السياسية ودورها في النظام السياسي"، 2013، منشور على الرابط التالي: www.kitabat.com/ar html

القدس العربي، "تراجع رئيس كتلة حركة النهضة التونسية بالتأسيسي عن استقالته"، 8 /5/ 2014، منشور على الرابط التالي: http://www.alquds.co.uk/?p=165598

قصي الصافي، "الديمقراطية وسلطة المال عبر التأريخ"، 2015/7/21، منشور على الرابط التالي: -www.iraqicp.com/index.php/sections/.../31074-2015-07-23-18-30-02

كرم سعيد، "تعزيز الديمقراطية: تونس بين خفوت الإسلاميين وصعود تيارات الحداثة"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 19 /11/ 2014، منشور على الرابط التالي:
http://www.acrseg.org/18403

كمال بن يونس، "تونس.. صراع الهوية"، الشرق الأوسط، 2013/5/1، منشور على الرابط التالي:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&article=726806&issueno=12573

لطفي السنوسي، "اليسار التونسي بين الأمس و اليوم"، شبكة الحوار نت، 2011، منشور على الرابط التالي: www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=20993

ليلى بحرية، "المجتمع المدني المستقل والمحايد يبقى صمّام الأمان ضد الاستبداد والفساد"، جريدة الخبير، 9 /12/ 2014 منشور على الرابط التالي: www.chahed.tn/index.php/cache/121-2014-12-19-06-59-45

مجدي النقاش، "تونس: النخب السياسية تتحمل المسؤولية الوطنية والتاريخية"، القدس العربي، 22 /12/ 2013، منشور على الرابط التالي: http://www.alquds.co.uk/?p=116267

مجلة جسد الثقافة، "صولون: ابو فكرة الديمقراطية وأول من قرر حرية الانسان"، 2012/10/24، منشور على الرابط التالي: aljsad.org/showthread.php?t=3722644

المجموعة العربية لرصد الإعلام، "تقرير حول رصد خطابات الحقد والكراهية في وسائل الإعلام التونسية"، 2013/12/6، منشور على الرابط التالي: http://www.dohainstitute.org/file/Get/256c6afb-ca8c-49ff-91f0-4a19cfcf1fcb.pdf

محمد بن المختار الشنقيطي، "منطلق الثورة ومآلاتها"، الجزيرة نت، 2011/2/24، منشور على الرابط التالي: www.aljazeera.net/Portal

محمد بن رجب، "إعلام تونس...انفلات بعد انفتاح ومتراس للمال السياسي"، قنطرة، 28/4/ 2013، منشور على الرابط التالي:https://ar.qantara.de/node/11614

محمد بن رجب، "إعلام تونس...انفلات بعد انفتاح ومتراس للمال السياسي؟"، قنطرة نت، 29 /4/ 2013، منشور الرابط التالي: https://ar.qantara.de/node/11614

محمد بن رجب، "الإعلام التونسي بين ثقافة التبعية والتوق إلى الاستقلالية"، إيلاف، 16 /2012/2، منشور على الرابط التالي:
http://elaph.com/Web/news/2012/2/716791.htmltm

محمد بن رجب، "الإعلام التونسي بين ثقافة التبعية والتوق إلى الاستقلالية"، مجلة إيلاف، 16 /2/ 2012، منشور على الرابط التالي:
http://elaph.com/Web/news/2012/2/716791.html

محمد عابد الجابري، "الكتلة التاريخية ... بأي معنى؟"، 1982/11/5، منشور على الرابط التالي: www.aljabriabed.net/pouvoir_usa_islam_4.htm

محمد كارو، "خطوة تونس التاريخية نحو الديمقراطية"، مركز كارنيغي، 2014/4/22، منشور على الرابط التالي: http://www.carnegie-mec.org/2014/04/22/%D8%AE%D8%B7%D9%88

محمد ماضي، "خبراء أمريكيون: تونس أنجحُ تجارب التحول الديمقراطي.. رغم الصّعاب"، سويس إنفو، 2014/2/3، منشور على الرابط التالي:
http://www.swissinfo.ch/ara/-/37627958

محمد معمري، "الإعلام التونسي الفائز الأكبر"، العربي الجديد، 2015/1/14، منشور على الرابط التالي:
http://www.alaraby.co.uk/medianews/b2bd70da-ea1f-4dec-b181

محمد ياسين الجلاصي، "الإعلام التونسي يعيش «طفرة» ما بعد الثورة"، مجلة الحياة، 25 /2014/12، منشور على الرابط التالي:
http://www.alhayat.com/Articles/6445145

محمد ياسين الجلاصي، "تونس تنهي المرحلة الانتقالية بإعلان اسم الرئيس اليوم"، الحياة اللندنية، 22 /12/ 2014، منشور على الرابط التالي:
thttp://www.alhayat.com/Articles/6393288

محمود صافى محمود، "سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية"، 2013/9/25، منشور على الرابط الالي،
https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home/mqrr.../safisocialmovements

المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، "دلالات نتائج الانتخابات التشريعية التونسية"، 3 /11/ 2014، منشور على الرابط التالي: http://www.rcssmideast.org/Article/2773/

المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، "السبسي يرفض اقتراحاً إماراتياً لتكرار السيناريو المصري في تونس"، 2015/5/19، منشور على الرابط التالي: http://democraticac.de/?p=14389

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي، الدوحة: 2011، منشور على الرابط التالي:
http://www.dohainstitute.org/release/a6f152c5-0ca3-41df-adfa-ae8f88bc520e

المركز الفلسطيني للإعلام، "نداء تونس يفوز بـ85 مقعدا مقابل 69 للنهضة"، 30 /10/2014، منشور على الرابط التالي:
https://www.palinfo.com/11525#.VnnsUJIjkqk.email

مركز دراسات الوحدة العربية، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: 1984، منشور على الرابط التاليhttp://library.pal-plc.ps/records/1/1609.asp :

مركز نماء للبحوث والدراسات، "النموذج الثوري التونسي: المسار، التحديات، رهانات الانتقال"، 17 /12/ 2012، منشور على الرابط التالي: http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=125

منذر بالضيافي، "تونس.. النهضة تعلن عدم الترشح للانتخابات الرئاسية " العربية نت، 19 /6/ 2014، منشور على الرابط التالي: http://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/01728785-176f-43ee-93f9-6f667c1c0795

منير السنوسي، "البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق"، تونس: 2013/12/30، منشور على الرابط التالي: www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.docx

منير السويسي، "جدل في تونس حول موعد انتخابات المجلس التأسيسي"، DW العربية، 27 /5/ 2011، منشور على الرابط التالي: http://dw.com/p/RQXa

مهى يحى، "ما بعد دستور تونس: الشيطان يكمن في التفاصيل"، مركز كارنيغي، 25 /4/ 2014، منشور على الرابط التالي:carnegie-mec.org/publications/?fa=55430

موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، "تقرير حول الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2014"، 2014/1/8، منشور على الرابط التالي: http://www.isie.tn/wp-content/uploads/2015/04/rapport-isie-

ميدل ايست أونلاين، "نوبل السلام لرباعي الحوار التونسي"، 2015/10/9، منشور على الرابط التالي: www.middle-east-online.com/?id=208976

نسمة عبد الله، "الجيش يسيطر على الاقتصاد المصري العربي"، الجديد العربي، 27 /4/ 2015، منشور على الرابط التالي:

https://www.alaraby.co.uk/economy/096257c4-55a7-43ae-8d49-f8231265e1bc

نور الدين الميلادي، "الإعلام والانتقال الديمقراطي في تونس"، الجزيرة نت، 2013/1/8، منشور على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/1/8

هناء عبيد، "تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2015، منشور على الرابط التالي: http://www.turess.com/search/%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1+%D

هيومن رايتس ووتش، "ثمن الاستقلال إسكات نقابات العمال والطلاب في تونس"، 21 تشرين أول/ أكتوبر 2010، منشور على الرابط التالي: www.maghress.com/magharib/5448

وديع بن عيسى، "معوقات الديمقراطية في تونس"، موقع تورِس، 16 /6/ 2011، منشور على الرابط التالي: http://www.turess.com/alchourouk/196484

وكالة الأنباء الإسلامية– حق، "الجيش المصري شركة اقتصادية كبرى ولا علاقة له بالحروب"، 2014/2/13، منشور على الرابط التالي: https://dawaalhaq.com/post/10614

وكالة أنباء تورِس، "فحوى وثيقة إعلان المسار الانتقالي"، 2011/12/15، منشور على الرابط التالي: www.tunisia-sat.com

وكالة أنباء تورس، "مع اقتراب موعد 23 أكتوبر.. أسئلة عن الشرعية، والنهضة ترفض الجلوس على طاولة الحوار مع نداء تونس"، 12 /10/ 2012، منشور على الرابط التالي: http://www.tap.info.tn

وكالة أنباء شينخوا الصينية، "الباجي قائد السبسي يفوز برئاسة تونس بنسبة 55.68%"، 2014/12/23، منشور على الرابط التالي: http://arabic.news.cn/big/2014-12/23/c_133871952.htm

وكالة تورس للأنباء، "مؤسسات المجتمع المدني في تونس"، 2006/4/15، منشور على الرابط التالي: http://www.turess.com/alwasat/133

وكالة تورس للأنباء، "نص خارطة طريق الرباعي الراعي للحوار"، 2013/10/5، منشور على الرابط التالي: www.turess.com/binaa/26361

وليد التليلي، "كرونولوجيا الثورة التونسيّة: إنجازات تخطّت المطبّات"، العربي الجديد، 14 /1/ 2015، منشور على الرابط التالي: http://www.alaraby.co.uk/politics/373e24a3-49d4-4750-b270-15025dc84ae6#sthash.pMxHyTbH

ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، "الحزب الحر الدستوري الجديد"، منشور على الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki/

ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، "الغزو الأمريكي لبنما"، منشور على الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki

ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، "ما هي الديمقراطية؟"، 2012/5/3، منشور على الرباط التالي: https://en.wikipedia.org/wiki/Abraham_Lincoln

ياسر المختوم "منظومة الدعاية تحت حكم بن علي- الكتاب الأسود"، مركز نماء، 29 /3/ 2014، منشور على الرابط التالي:-http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=398

ياسير بلهيبة، "حلقات في فهم الحركات الاجتماعية"، وكالة مغرس، 2012/3/29، منشور على الرابط التالي: www.maghress.com/lakome/13258

ياسين نبيل، "خارطة الانقسامات في نداء تونس: معارك القادة من التأسيس إلى اليوم"، موقع نواة، 18 /1/ 2016، منشور على الرابط التالي: https://nawaat.org/portail/2016/01/18

يامنة سالمي، "هكذا تعاطت وسائل الإعلام مع 5 أحداث "إرهابية"، وكالة بناء للأنباء، 24 /12/ 2014، منشور على الرابط التالي: http://binaanews.net/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%

يزيد صايغ، "فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر"، مركز كارنيغي، 2012/8/1، منشور على الرابط التالي: carnegie-mec.org/publications/?fa=48996

يعرب المرزوقي، "طبيعة الأزمة السياسية في تونس"، 22 /2013/7، منشور على الربط التالي: https://www.facebook.com/Prof.Yoreb/posts/548939918500387

An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies

The Tunisian Model of Democratic transition after December / 2010 Revolution

By
Abdel-Rahman Youssef Salameh

Supervised by
Dr. Othman Othman

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2016

The Tunisian Model of Democratic transition after December / 2010 Revolution

By
Abdel-Rahman Youssef Salameh
Supervised by
Dr. Othman Othman

Abstract

The purpose of the study is to highlight the nature of "The Tunisian Model of Democratic transition after December/ 2010 Revolution" since the Tunisian independence until end of 2014, It addresses the transformations which took place in Tunisia in the aftermath of the revolution in January 2010, and highlights the most important challenges and obstacles facing the democratic transformation in Tunisia, and how the political parties and the civil society organizations have overcome those obstacles.

The study also reviews provisions of the newly adopted constitution, which was passed during the transitional period and how it has addressed all kinds of public freedoms including freedom of expression and women's rights, The researcher adopted the descriptive analytical methodology in undertaking this study due to the ability of this approach in analyzing the content from a scientific way, This methodology addressed the problem and its nature, and measures the degree of its transformation, It also helps in identifying its reasons and directions, and addressed the Tunisian experience through describing the historical context and sequences, especially those related to the Tunisian revolution, and its requirements which led to the ending of the rule of Zein al-Abidin Ben Ali, It also addresses measures undertaken towards the democratic transformations

after the revolution through focusing on the accession to powers, adoption of the Tunisian constitution and political pluralism which Tunisia has witnessed in its political life.

The study was based in dealing with the subject of the study to a group of previous studies and relevant literature , and data Tunisian situation after the revolution , and the behavior of the military establishment , and take a positive attitude toward the revolution, and rejected by the Supreme Military Command suppressing fire on the demonstrators , which has had a great great impact on the success of the revolution in addition to that it has the political parties was a pivotal and positive role because of the understandings that got between the heads of the political parties and elites to gain access to the country's peaceful transfer of power , and not to engage in internal Aguettalat ominous , Apart from the official and clear position of the institutions of civil society represented by "General Union of Tunisian Workers" Towards a convergence of views between the political parties, all the way to answer the main question that the nature of the Tunisian experience in democratic transition, and the most important challenges faced by the process of this transformation, and how they overcame the forces and political parties Tunisian these challenges, and the impact on the process of democratization, and to test existing study hypothesis that the Republic of Tunisia has been able to democratically transformed by the political behavior that characterized its forces and political parties, which has been shown through partnership and multi-party system between the different forces.